اتجاهات البحث في قضية الإعراب
عند اللغويين العرب المحدثين

خالد بن صالح الحجيلان

رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود

١٤٢١هـ

المقدمة

تعدُّ قضيّة الإعراب إحدى القضايا المهمة في الدراسات اللغويّة، بوصف الإعراب سمة تتصف بها اللغات البشريّة جميعًا، ولهذا فقد تعدّدت الدراسات التي تتناول هذه القضيّة من جميع الجوانب[1].

وبدأت الدراسات اللغويّة العربيّة الحديثة في دراسة الإعراب منذ وقت مبكر من هذا القرن. إذ ناقش الباحثون جوانب مختلفة فيه، محاولين دراسته وتحليله في اللغة العربيّة، وتتبع تطوّره تتبعًا تاريخيًا، مع مقارنته بما يُوجد في اللغات الأخرى. ثم قدّموا تفسيرات متباينة حينًا، ومتفقة حينًا آخر لهذه القضية.

وقد تفرقت تلك الدراسات العربيّة في أكثر من موضع. فنجدها في كتب النحو تارة، وفي كتب فقه اللغة تارة أخرى، وأحيانًا في كتب علم اللغة، بل أفرد بعضهم له كتبًا مستقلة تناقشه مناقشة تفصيليّة، وتتناول مختلف جوانبه. لكنّ تلك الدراسات والمناقشات بقيت متفرّقة، ولم تجمع في موضع واحد. وذلك أدّى إلى تكرار الأفكار وإعادة التفسير نفسه لتلك القضيّة؛ ويعود سبب ذلك إلى عدم إطلاع الدارسين على إنجاز من سبقهم، إذ ظل كل دارس يعمل بمعزل عن الدراسات السابقة له. ولذلك لم تؤدّ تلك

(١) لقد نشطت بحوث كثيرة في شتّى المجالات التي تتناول جوانب الإعراب، ولعلّ من آخرها الندوة الدولية التي عُقدت عن (الإعراب: المفهوم والمنهج). وقد نظّمتها كلية الآداب – سايس – التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس بالمغرب. وتناولت البحوث المقدّمة عدّة مجالات تتصل بهذه القضيّة، عُقدت أيام ١، ٢، ٣ من ديسمبر، سنة ١٩٩٤م.

الدراسات – على كثرتها– إلى خلق تراكم معرفي، يفيد منها الباحث الجاد وينطلق في بحثه من آخر ما انتهت إليه البحوث السابقة، سواء اتفق معها أم اختلف؛ ليقدّم تفسيرًا جديدًا أو تصوّرًا مقبولاً عن هذه القضيّة.

على المناهج المتبعة في تلك الدراسات قد تعددت من جهة، ومن جهة أخرى فقد تباينت الغايات التي من أجلها قامت؛ فيرى بعض الدارسين أنّ الإعراب خاص باللغة العربيّة دون غيرها من اللغات. في حين يصف بعضهم دراسته بأنها دراسة تعتمد المنهج العلمي في ضبط الفرضيات المقدّمة وتحقيق نتائج يعتقد أنها دقيقة. ويؤكد بعضهم من جانب آخر أنّ دراسته متصلة بالدراسات اللسانية الحديثة، ومستفيدة من المناهج المقدّمة في هذا المجال، وكأنه بذلك يسوّغ تقديم تلك الدراسة.

ونظرًا لذلك الاختلاف في المناهج المتبعة، وفي الغايات المراد تحقيقها، وفي المقولات النظرية؛ فإن هذه الدراسات بحاجة إلى رصد عام لها من خلال دراسةٍ تصنّفها وتقوّمها في ضوء نظرة شاملة للقضيّة. وهذا لا يقل أهميّة عن درس القضيّة نفسها. لهذا جاء اختيار موضوع "**اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين**" لتحليل الآراء والأقوال في هذه القضيّة، وتأطير التوجهات التي تناولت الإعراب نظريًا، ومعرفة المنطلقات النظرية التي كانت وراء تلك الآراء.

وتطمح هذه الدراسة أن تُقدّم رصدًا شاملاً للدراسات اللغوية الحديثة عن قضية الإعراب، لعدم وجود دراسات سابقة عُنيت بالموضوع – فيما أعلم– سوى بعض الدراسات التي حاولت تقديم فكرة عامة عن

موضوع الإعراب، تتناول الإشارة إلى آراء القدماء وبعض المحدثين في بيان هذه القضية. وهناك ثلاث دراسات عرضت لهذا الموضوع عند النحاة القدماء وعند الدارسين المحدثين؛ وكان تناولها للدراسات اللغوية العربية الحديثة قليلاً. وأول هذه الدراسات: دراسةُ محمد حماسة عبداللطيف، بعنوان: "العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث"[1] وقد درس في الفصل الثاني العلامة الإعرابية في اللغة فقارنها بما يمكن أن يكون مشابهًا لها في أخواها الساميات. ثم بحث تحديد العلامات الإعرابية من حيث الرمز الكتابي وأثره، ومن حيث المستوى المصرفي، ومن حيث المصطلح ودلالته. ثم عرض لدور العلامة الإعرابية في الجملة، فذكر العلامة بين الإعراب والمعنى، وناقش المؤيدين والمنكرين لوجود تلك العلامة. ثم بيّن ارتباط الإعراب بنظرية العامل، وبيّن موقف النحاة والدارسين من ذلك. وانتهى إلى أنه ينبغي وضع العلامة الإعرابية في إطار النظام النحوي في الجملة. وحدّد دورها مع القرائن الأخرى في الجملة، وكشف أسباب تعدّد الأوجه في الجملة الواحدة. وعدّ ما خرج عن نظام الإعراب مظهرًا من مظاهر الترخيص في قرينة العلامة الإعرابيّة. وقد أُفيْد من هذه الدراسة في عرض آراء الباحثين عن العلامة الإعرابية وما يتصل بها من قضايا.

أما الدراسة الثانية فهي دراسة محمد صلاح الدين بكر بعنوان: "نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحويّة القديمة والحديثة"[2]. ناقش فيها

---

(١) محمد حماسة عبداللطيف، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم الحديث**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٣م).

(٢) محمد صلاح الدين بكر، **نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة**، كلية

مفهوم الإعراب، والفرق بينه وبين النحو، وبيّن الإعراب في الاسم والفعل. ثم عرض فكرة تأثّر النحو العربي بغيره من نحو اللغات الأخرى. وأوضح أثر الإعراب في بيان المعنى، والمبالغة في الإعراب وأثرها على الدراسات النحويّة. وانتهى إلى نتائج أجملها في كون القرينة الإعرابية هي أظهر المباحث النحويّة. كما ازدوجت النظرة إلى مفهوم الإعراب بين موسّع له حتى عدّه بعضهم بمثابة النحو، وبين من قصر على المصطلح الخاص بالقرينة الإعرابية، وهذا هو الأشهر. وذكر أنّ وجهات النظر قد تفاوتت في القيمة النحوية للقرينة الإعرابيّة، فمن النحاة من يجعلها ذات أثر كبير في فهم الجملة العربية، ومنهم من ينكرها إنكارًا تامًّا. وفريق ثالث يجعلها قرينة من القرائن التي تقوم مع أخواتها بالتعاون في إيضاح المعنى. ويرى أنّ هذه النظرة هي الأصح. ويقرّر في دراسته أنّ النحاة المتأخرين قد انشغلوا بالجانب الشكلي المتصلي بالإعراب فأجازوا في المسألة الواحدة أكثر من أربعة أوجه إعرابيّة.

وقد تناول الباحث دراسات النحويين القدماء، ولم يعرض للدراسات الحديثة إلا قليلاً، فلم يذكر من الباحثين المحدثين الذين ناقشوا العلامة الإعرابية موضوع الدراسة سوى إبراهيم مصطفى وإبراهيم وأنيس ومهدي المخزومي. وأفدتُ من عرضه لآراء هؤلاء الباحثين ومن ملحوظاته على دراساتهم.

الآداب، جامعة الكويت، ١٩٨٤)، ص ص ٧- ٤٩..

أمّا الدراسة الثالثة، فهي التي أنجزها عبدالهادي الفضلي بعنوان: "دراسات في الإعراب"[1]، عرض فيها للدراسات التي تناولت الإعراب عند النحاة العرب الأوائل وبعض النحاة المحدثين. وقد عرض لحقيقة الإعراب وعامله ووظيفته ودلائله ومجالاته ومادته وطريقته وتقديره. وحينما درس هذه الموضوعات عرض الأقوال القديمة وبعض الآراء الحديثة مع تعليق موجز من غير أن يحلّل تلك الدراسات. ولهذا نجد الكتاب مليئًا بالنقل من الكتب التي تناولت القضية. وينتهي بخاتمة يسميها نتائج البحث، يعرضها في صفحة واحدة مكتفيًا بذكر عنوانات فصول دراسته. وسيُفاد من هذه الدراسة لمعرفة كثرة الآراء القديمة والحديثة في هذه القضية.

وتحاول هذه الدراسة من خلال حصر الجهود اللغوية في قضية الإعراب أن تنظر في مدى اتفاق الدارسين على مفهوم واحد للإعراب من عدمه. ومعرفة حدود الاتفاق أو الاختلاف بينهم. وبيان أثر النظرة الوصفية للغة على دراسة قضية الإعراب. وتحاول هذه الدراسة حينما نقف عند أبرز الآراء الكشفَ عن المنطلقات النظريّة لكل محاولة، وتبيّن مدى انسجام المقولات النظريّة مع التطبيق لها في الدراسة نفسها. وتسعى إلى الكشف عن المنهج المتّبع في تلك الدراسات. مع محاولة معرفة مدى استفادة اللغويين العرب المحدثين من الدراسات اللسانية الحديثة؛ وذلك لمعرفة التطور المنهجي في دراسة قضية الإعراب في دراساتهم.

---

(١) عبد الهادي الفضلي، **دراسات في الإعراب**، (جدة: تهامة للنشر، ١٩٨٤م).

أمّا فيما يتصل بمدونة البحث وزمنها فقد اتخذت الدراسة من كتاب إبراهيم مصطفى "إحياء النحو" المنشور في طبعته الأولى سنة ١٩٧٣م بداية للدراسات اللغوية العربيّة الحديثة التي تناولت قضية الإعراب، وتشمل مادة البحث جميع الدراسات التي عُنيت بالإعراب من ذلك التأريخ حتى الآن. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الوصف في عرض الآراء وتصنيفها إلى اتجاهات، مع محاولة تقويمها وفق مفهومها من ناحية، وبالنظر إلى وجهة النظر اللسانية الحديثة من ناحية أخرى.

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد انتهت إلى تصنيف تلك الدراسات إلى أربعة اتجاهات، وذلك وفقًا لطبيعة تلك الدراسات ومناهجها المتبعة. وتتكون هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة. وفيما يأتي عرض لأبرز محتوياتها: فقد حاول **التمهيد** أن يبيّن مفهوم الإعراب عند الدارسين، والفرق بينه وبين مفهوم النحو. ثم يوضح أنواع الإعراب عند هؤلاء، والأسس التي بنوا عليها تقسيمهم له. وذلك لارتباط القضايا والموضوعات التي ناقشها الدارسون بمفهوم الإعراب. ولأن تحديد مفهومه يعدُّ القضيّة المركزية في فهمه والكشف عن دلالته، ويمكن من خلاله تصنيف الدارسين في اتجاهات تناولها الفصول اللاحقة؛ ولهذا جاء **الفصل الأول** معنيًا بالاتجاه التاريخي، مبينًا جهود اللغويين في دراسة علامات الإعراب في النقوش، وفي دراسة تطور تلك العلامات في نصوص معيّنة، ثم دراسة علامات الإعراب في لغة التخاطب اليومي، راصدًا محاولاتهم في التأريخ لعلامات الإعراب من خلال تلك المنطلقات. ويأتي **الفصل الثاني** لدراسة

الاتجاه المقارن، ذاكرًا لجهود اللغوية في مقارنة الإعراب في العربية بالإعراب إما في اللغات القديمة وإما في اللغات الحديثة. ومن خلال هذين النوعين للغات يعرض الآراء ويُبيّن علاقاتها القديمة وإما في اللغات الحديثة. ومن خلال هذين النوعين للغات يعرض الآراء ويُبيّن علاقاتها بعضها ببعض، مُوضحًا قيمة إقامة الفروق اللغوية بين اللغات وفق المنظور اللساني الحديث. أما **الفصل الثالث**، فقد تناول الاتجاه التحليلي في دراسة الإعراب. وعرض للدراسات المعنية بالبحث في وظائف وعلامات الإعراب، أو تلك المعنية بالبحث في أثر العامل فيه، موضحًا الوظائف التي استخلصها اللغويون، والنظريات التي قالوا بها بشأن العامل، ومدى تفسيره تفسيرًا يراعي طبيعة اللغة وخصائصها. وبعد ذلك يأتي **الفصل الرابع** مناقشًا الاتجاه اللساني، فيوضّح في البداية ما قدّمته النظريات اللسانيّة الحديثة في ميدان دراسة الإعراب، ثم يعرض ما أنجزه بعض اللسانين العرب المحدثين في هذا الموضوع من خلال مناقشتهم لمفهوم الحالة الإعرابيّة، وأنواعها، وإسنادها، وعلاقتها بالعامل. ثم يحاول معرفة صلة تلك الدراسات بالنظريات اللسانيّة الحديثة، ويبيّن أخيرًا كيفيّة توظيفهم لتلك المعرفة اللسانية. ثم تأتي **الخاتمة** ملخّصه مجمل نتائج الدراسة في كل فصل.

وقد واجهت هذا البحث صعوبة كثرة عدد الدراسات اللغوية العربيّة الحديثة التي تناولت الإعراب، مع تعدّد أماكنها في أكثر من موضوع. إضافة إلى تعدد آراء الدارس الواحد لأكثر من جانب. ولهذا فقد عُرضت أبرز الآراء لكل دارس، ثم أُشير إلى آرائه الأخرى في مواضعها. كما واجهت

البحث صعوبة الحصول على الدراسات الأجنبية التي تناولت بعض جوانب القضيّة ؛ ولكن أستاذي المشرف **الدكتور حمزة بن قبلان المزيني** ذلّل كثيرًا من تلك الصعوبات بتقديمه ترجمة بعض الدراسات، ومساعدته على إنجاز هذه الدراسة بتشجيعه ومتابعته، وقدّم العون بعلمه وثقته، فله خالص الشكر.

وتأمل هذه الدراسة أن تكون قد حققت الأهداف التي سعت إليها في عرض التراكم المعرفي للدراسات العربيّة الحديثة التي تناولت الإعراب، وتقديم رؤية شاملة لقضية الإعراب لدى اللغويين العرب المحدثين ؛ وهدفها أن تقدّم للباحثين اللاحقين مجالاً لمعرفة الجهود المبذولة في أيّ جانب من جوانب القضية، وتكشف عن قيمة تلك الجهود في الدراسات اللسانية الحديثة.

والحمد لله رب العالمين.

التمهيد: مفهوم الإعراب وأنواعه عند الدارسين العرب:

٠– ١: مفهوم الإعراب:

٠ – ١– ١ : المفهوم الاصطلاحي للإعراب

٠–١–١–١– الإعراب أثر لفظي.

٠–١–١–٢– الإعراب تغيّر معنوي.

٠–١–١–٣– الإعراب تحليل نحوي وصرفي.

٠–١–٢ : صلة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي للإعراب

٠–٢– النحو والإعراب.

٠–٢–١– تشابه المفهومين.

٠–٢–٢– اختلاف المفهومين.

٠–٢– أنواع الإعراب.

٠–٣–١– التقسيم الأول.

٠–٣–٢– التقسيم الثاني.

٠–٣–٣– التقسيم الثالث.

٠–٣–٤– التقسيم الرابع.

٠–٣–٥– التقسيم الخامس.

مفهوم الإعراب وأنواعه عند الدارسين العرب

يحتاج فهم قضيّة الإعراب وما يتعلّق بها من موضوعات إلى إيضاح مفهومه ؛ ولهذا فإنّه لا يمكن إدراك ما قدّمه الباحثون العرب المحدثون من آراء عن تلك القضيّة إلاّ بعد معرفة تصوّرهم لذلك المفهوم ؛ لكونهم بنوا تلك الآراء تبعًا لمفهومهم عنه ، فبدأ كلّ واحد منهم عند مناقشته لتلك القضيّة بتعريف الإعراب وبيان دلالته والإشارة إلى ما يتصل به.

وتمثّل معرفة مفهوم الإعراب عند الدارسين العرب المحدثين القضيّة المركزيّة في فهمه والكشف عن طبيعته ، ولو اقتصرت أبحاثهم على دراسته لكان ذلك كافيًا ؛ ولكنّ ارتباط بقيّة القضايا والموضوعات به جعل تلك الأبحاث تستكمل تلك الجوانب المختلفة.

ومما يوجب بحث مفهوم الإعراب أنّ هؤلاء الدارسين لم يصلوا إلى تصور واحد له ، فتعدّدت مفاهيمه لديهم ؛ ولهذا فإنّه لابد من معرفة جوانب الاتفاق والاختلاف بينهم في فهم مصطلح الإعراب ، ورؤية كل واحد منهم له. ولهذا جاء هذا التمهيد ليكون أساسًا لما يليه من فصول ارتبطت به من ناحية ، واعتمدت في قضاياها على ما ورد فيه من ناحية أخرى.

وبسبب عدم وضوح مفهوم الإعراب عند بعض الدارسين ، فقد جاء متداخلاً مع مفهوم النحو ، وتعدّدت آراؤهم للتفريق بينهما. وكان لابد من الكشف عن تلك الآراء لمعرفة ما بين المصطلحين من اتفاق أو اختلاف ؛

على أنّ هذا لا يحصل إلا بمعرفة مفهوم الإعراب عند الدارسين أولاً، وذلك لأنهم لم يتفقوا على مفهوم واحد له، ولهذا فقد بدأ هذا التمهيد بالوقوف على مفهوم الإعراب عند الدارسين، ثم بيان جوانب الاتفاق والاختلاف بينهم في هذا المفهوم، وعرض مفهومي النحو والإعراب لإيضاح الفرق بينهما –إن كان ثمة فرق، هذا أمر؛ ويكمن الأمر الآخر في محاولة الكشف عن مدى تمييز الدارسين بين هذينالمصطلحين. ثم خُتم هذا التمهيد بعرض أنواع الإعراب على اعتبار أنّ أساس تقسيم الإعراب نابع من فهم طبيعة الإعراب ذاته.

وقد جاء هذا التمهيد في ثلاثة محاور هي:

- ١- مفهوم الإعراب.
- ٢- النحو والإعراب.
- ٣- أنواع الإعراب.

وسنحاول في الصفحات التالية بيان تلك المحاور وعرضها وفق هذا الترتيب؛ وذلك أن هذه المحاور متلازمة، إذ يؤدي كل محور إلى المحور الذي يليه.

١٠-١- مفهوم الإعراب

١٠-١-١- المفهوم الاصطلاحي للإعراب:

يحتاج الوصول إلى تصوّر واحد مشترك لأي مصطلح إلى الاتفاق على المنطلقات الأساسيّة لذلك المصطلح من جهة، وعلى طبيعته وكيفيّة عمله من جهة أخرى. وهذا يجعلنا نبحث في مصطلح الإعراب لدى اللغويين العرب المحدثين بقصد الكشف عن مدلوله وكيفية عمله، ومعرفة المجالات التي يشملها وما يتصل به من عناصر، إضافة إلى التعرّف على جهود الباحثين وآرائهم في هذا المفهوم، وتصنيفهم تبعًا لذلك.

والإعراب شأنه شأن بقيّة المصطلحات التي لم يتّفق اللغويين العرب المحدثون على مفهوم واحد لها، فتباينت تعريفاتهم له، وتعدّدت تصوراتهم عنه- لأسباب ستذكر لاحقًا.

لذا أمكن رصد ثلاثة مفاهيم، تداولها الدارسون في دراساتهم، بينها من الاتفاق والاختلاف ما سيتضح من خلال عرضها فيما يأتي:

١٠-١-١-١- الإعراب أثر لفظي:

سنتناول في هذا المفهوم للإعراب رأي الدارسين القائلين بأنّ الإعراب أثر لفظي، والمتمثل في العلامات الإعرابيّة، فهي التي تدل عليه وتعيّن غايته. وتبعًا لذلك فدلالته مقصورة على دلالة تلك العلامات الإعرابيّة، ووجوده مقترن بوجودها؛ ولهذا سمّى الدارسون اللغات التي تظهر على آخر كلماتها علاماتٌ إعرابيّة باللغات المعربة، ونفوا الإعراب عن اللغات التي لا تظهر العلامات الإعرابيّة على كلماتها.

ويُلاحظ أنّ الغاية من الإعراب هي التي عيّنت مفهومه على تلك الصورة لدى هؤلاء؛ فهم يرون أنّ وظيفة الإعراب هي الإبانة عن المعاني النحويّة لكل كلمة بالنظر إلى علاقتها ببقيّة الكلمات التي تتكون منها الجملة، وتصوّروا أن العلامات الإعرابية هي التي تبيّن تلك المعاني، لذا عدّوها هي الإعراب.

وبالرغم من كونهم متفقين على ذلك المعنى إلا أنّهم في جوانب أخرى فيهم. لذا سنبيّن فيما يأتي تصوّر كل دارس للإعراب داخل هذا المفهوم، وما يتبع هذا التصور من تقرير بعض الحقائق أو نفيها وأوجه الاتفاق والاختلاف بين دارس وآخر.

ونستطيع أن نعرف فهم إبراهيم مصطفى للإعراب من خلال توجيهه النقد للنحاة ومؤاخذته لهم بأن جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا يتبع لفظ العامل وأثره؛ ورأى أن جهد النحاة قد أهمل صلة العلامات الإعرابية بالمعنى وأثرها في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته[1]. ثم عيّن الإعراب بحركتين هما الضمة والكسرة فقط، على أنهما ليستا أثرًا لعامل من اللفظ، بل من عمل المتكلم[2]. ثم أشار إلى الدلالة الوظيفيّة لحركات الإعراب في الأسماء؛ فالضمة على الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء[3].

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط٢ (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٢م)، ص٤١.

(٢) مصطفى، إحياء النحو، ص٥٠.

(٣) مصطفى، إحاء النحو، ص ص ٥٣–٧٠.

وتابع إبراهيم مصطفى في هذا الفهم، محمدُ عبد الجواد أحمد، وعلي عبدالواحد وافي، إذ عرّف محمد عبدالجواد أحمد الإعراب بأنه حركات يلتزم بها المتكلم للإبانة عن أغراض كل كلمة يستخدمها، فيتمكّن السامع من فهم العلاقات بين الألفاظ في أساليب كلامه طبقًا لما يقصده منها[1]. واتفق علي عبدالواحد وافي في كون الإعراب هو الحركات وأن معظم قواعد الإعراب تتمثل «في أصوات مد قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة»[2].

ويدور الإعراب في التعريفات السابقة حول العلامات الإعرابية، وقد كان مقصورًا على حركتي الضمة والكسرة عند إبراهيم مصطفى. في حين يمثل الحركات الثلاث عند محمد عبدالجواد، ويشمل ضمنًا العلامات الإعرابية من حركات وحروف وحذف عند على عبدالواحد وافي. ومع هذا فهم يتفقون على استبعاد أثر العامل في الإعراب لأنّهم رأوا أنّ وظيفة الحركة الإعرابية هي بيان المعاني النحوية وفهم العلاقات بين الألفاظ، وهذا يتنافى مع القول بالعامل؛ لذا فالعامل عند إبراهيم مصطفى هو المتكلم، وهو كذلك عند محمد عبدالجواد. ويمكن تسجيل الملحوظات الآتية على رأيهم في تعريف الإعراب:

١. تعامل هؤلاء الدارسون مع الإعراب على أنّه ظاهري، يتمثّل في العلامات الإعرابيّة الظاهرة على آخر الكلمات، وربطوا تلك

(١) محمد عبدالجواد أحمد، قواعد النحو البدائية في اللغة العربية (القاهرة: مطبعة محرم الصناعية، ١٩٧٢م)، ص٣٣.

(٢) علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨٨)، ص٢١٠.

العلامات بالمعاني النحويّة التي تشير إلى الفاعلية والمفعولية وغيرها. إلاّ أن هذه النظرة لا تتفق مع الكلمات التي لا تظهر عليها العلامات الإعرابيّة كالمبنيّات أو الأسماء التي تقدّر عليها الحركات، فهي تشير إلى تلك المعاني دون ارتباطها بالعلامات المذكورة. وهذا يعني أنّ الإعراب غير مقصورة على تلك العلامات الظاهرة، بل هو أشمل منها وأعمق.

٢. إن اختلافهم حول تعيين العلامات المرتبطة بالإعراب دليل على أن هذا الفهم للإعراب غير قادر على تفسيره بوصفه نظامًا لغويّاً يسهم مع بقيّة الأنظمة اللغويّة في الإيضاح والبيان. لذا فليس هناك ما يبرز ترك الفتحة عند إبراهيم مصطفى، حيث يرى خلوّها من الدلالة على شيء[١]. وهو ما يتناقض بشكل واضح مع ما دعا إليه من دلالة علامات الإعراب على معانٍ في تأليف الجملة وربط الكلم؛ وبهذا فقد ألغى وظيفة المنصوبات في الجمل؛ وإذا انت الفتحة خفيفة مستحبة فإن هذا لا ينفي الدلالة عنها[٢]. كما أنّ اقتصار إبراهيم

(١) ردّ على إبراهيم مصطفى دارسون كثيرون، من أبرزهم، محمد أحمد عرفة في كتابه: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، وقد تتبع آراء إبراهيم مصطفى المذكورة في كتابه إحياء النحو، وناقشه فيها، مبينًا رأيه في كل مسألة.

(٢) يعتقد عبداأحمد إسماعيل أنّ رأي إبراهيم مصطفى في الفتحة «ربما يكون قد هيأ الأجواء الفكريّة لظهور رأي إبراهيم أنيس في الحركات الإعرابيّة وأنها مستحدثة جيء بها لوصل الكلام». انظر كتابه: إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي (البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤م)، ص٤٢، هامش رقم (٢).

مصطفى ومحمد عبدالجواد أحمد على الحركات الإعرابيّة دون غيرها من العلامات لا يستوعب كل الكلمات في الجمل العربيّة.

٣. تصوّر إبراهيم مصطفى أنّ العامل هو المتكلم، ورأى كذلك محمد عبدالجواد أحمد أنّ الحركات يلتزم بها المتكلم للإبانة عن أغراضه، وكأنه هو مُوجدها. ولا يعدو إبراهيم مصطفى أن يكون متابعًا لما قاله ابن مضاء القرطبي من أن المتكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجر، ودعوته لإلغاء العوامل النحويّة من لفظيّة أو معنويّة[١]. ويؤيّد ابن مضاء رأيه بما قاله ابن جنّي من أنّ العمل من رفع ونصب وجرّ وجزم إنّما هو للمتكلّم لا لغيره[٢]. لكن ما معنى أن يكون العامل هو المتكلّم لا العوامل النحويّة؟ هل يعني هذا أنّ المتكلّم هو الذي يُوجِد العلامة الإعرابيّة بإرادته وتصرّفه كما يشاء دون نظر إلى عُرف اللغة ونظامها؟ أو أنّ المتكلّم ينطق بالعلامات الإعرابيّة حسب قواعد

(١) ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، ط٣ (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ص ص٧٧- ٨٧.

(٢) أشار ابن جنّي في كتابه الخصائص إلى أنّ العامل الحقيقي ليس هو العامل اللفظيّ والمعنوي الذي ذكره النحاة، وإنّما هو المتكلّم نفسه، فيقول: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصور الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنّما قالوا: لفظي ومعنويّ لّما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامذة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ». انظر: عثمان بن جنّي، الخصائص، تحقيق محمّد علي النجّار (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥)، ج١، ص ص١٠٩- ١١٠. وواضح فهم ابن جنّي للمتكلّم على أنّه يعبّر عن المعرفة اللغويّة التي في ذهنه.

النحو، وليس حرًا في وضع علامة مكان أخرى، كما أنّه ليس هو موجدها من الناحية اللغويّة؟ أشار بعض الدارسين إلى خطأ القول بأنّ العامل هو المتكلّم، ورأوا أنّه تصوّر غير دقيق لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده[1].

ويبدو أن المقصود أنّ المتكلّم ليس هو الذي يحدّد الحالة الإعرابيّة للكلمة في الجملة ولا العلامة الإعرابيّة لها وفق اختياره وتصرّفه الشخصيّ، لكنّه يعبّر عن معرفته التي في ذهنه، والتي تقوده إلى هذا التصرّف، وهذا هو فهم ابن جنّي للمتكلّم عندما أشار إليه.

وإذا كان هؤلاء الدارسون قد قصروا إيضاح المعنى النحوي على العلامات الإعرابيّة فقط، وأنها هي المسؤولة عن الإبانة والإيضاح فإنّ تمام حسّان ومن تابعه قد وزّعوا تلك المسؤولية على عدة قرائن، ومن ضمنها قرينة الإعراب.وقد فسّر تمام حسّان الإعراب بالعلامة الإعرابية، وعدّه إحدى القرائن التي تبين المعنى النحوي، ورأى أنه هو المسؤول عن توضيح

(١) من الدارسين الذين ذكروا ذلك محمّد حماسة عبداللطيف في كتابه: العلامة الإعرابيّة، ص ص١٧٠- ١٧٦. ومنهم عبدالوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دراسة نقديّة (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ص ١٠٢- ١٠٣. وعبدالهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، ص٦١. وأحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم (الاسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، ١٩٩٤)، ص٧٥، وص٧٧. وخليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي (جدّه: دار تروث للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ص٧٣- ٧٧. ويرى عمايرة أنّ نصّ ابن مضاء لا يفهم منه أنّ المتكلّم هو العامل حقيقة؛ إذ لا يرفع المتكلّم ولا ينصب ولا يجزم ولايجرّ من غير قانون أو قيد، ولكنّه يرى أنّ المقصود من المتكلّم أي «في نيّته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيّنًا فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثمّ يعطيها الحركة المناسبة لها أخذًا مَما جاء في أقوال النحاة ذاتهم».

عمليـة التعليـق وكـشف المعنـى الـوظيفي للتركيـب إلى اجانـب مجموعـة مـن القرائن الأخرى التي تتضافر لأداء هذا الـدور. ولـذلك فهـو يـرى أنّ العلامـة الإعرابية بمفردها لا تساعد على تعيين المعنى، مشيرًا إلى أنه لا قيمة لها بدون النظر إليها في إطار ما أسماه بـ"تضافر القرائن" وينطبق على كل قرينة أخرى بمفردها[1]. ومثّـل لـذلك بالفاعـل، فهـو لا يُعـرْف عنـده بـالرفع فقـط، وإنمـا يُعـرْف بـه، وبالاسميـة، والتـأخر عـن الفعـل، وبنـاء الفعـل للمعلـوم، ومـا يصحب ذلك من قرينة معنوية هي دلالة هذا الاسم على مـن فعـل الفعـل أو قام به الفعل[2].

كما نجد أن محمد حماسة عبداللطيف قد مال إلى القول بأن الإعراب هو الحركات نفسها؛ وذلك أنّه يرى أن العلامـة الإعرابيـة قرينـة مـن القـرائن اللفظية في الجملة[3]. وفهم محمد صلاح الدين بكر[4]، ومحمد يونس علي[5] الإعـراب علـى أنـه قرينـة مـن مجموعـة قـرائن تقـوم بتوضـيح الجزئيـات الـتي يتكون منها المعنى النحوي، فتقوم الرتبة عند غياب الإعراب بجزء غير بسيط في توضيح المعنى، علاوة على أنّ المطابقة العددية والشخصيّة والنوعية تقوم

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها (القاهرة: الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص١٨٩.

(٢) تمّام حسّان، البيـان في راوئـع القـرآن، دراسـة لغويـة وأسـلوبية للـنص القرآني، (القـاهرة: عـالم الكتـب، ١٩٩٣)، ص٧.

(٣) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية في الجملة**، ص١٦٢.

(٤) بكر، **نظرة في قرينة الإعراب**، ص٣٣.

(٥) محمد محمّد يونس علي، **وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية**، دراسة حول المعنى وظلال المعنى"، ليبيا، منشورات جامعة الفاتح، ١٩٩٣) ص٢٩٥.

هي الأخرى بجزء مهم في تضويح المعنى النحوي، وإذا ضمت الأجزاء بعضها إلى بعض وضح المعنى[1].

ومما يجدر ذكره أنّ ما قدمه تمّام حسّان ومن تابعه لا يختلف كثيرًا عن تصوّر من سبقهم من الدارسين إذ ربطوا جميعًا الإعراب بالعلامة الإعرابيّة، على أنّ ما أضافه تمام حسّان ومتابعوه إنما هو تقليل الدور الذي تقوم به تلك العلامة في إبراز المعنى النحوي، وربط ذلك المعنى بما أسموه بتضافر القرائن.

ويتضح من هذا أنّ هذه الدراسات لم ينتج عنها تطويرٌ لمفهوم الإعراب إلاّ ما أسماه تمام حسذأن بنظرية القرائن لتكون بديلة عن نظرية العامل في النحو العربي[2]، وهي التي يرى أنها تؤدي إلى وضوح المعنى الوظيفي النحوي أو المعنى المقالي. ومع هذا فإنّ هذه الغاية التي أشار إليها ليست جديدة، فهي قديمة من حيث ربط الإعراب بالمعنى، بل هي ما عُرف عن موقف أغلب النحاة القدماء[3]. فالرأي القائل بدور الإعراب في أداء المعنى هو الذي ساد في أمهات الكتب النحوية، وهي كذلك ما أشار إليه اللغويون المحدثون الذين سبق ذكرهم.

ولعلّ الذي جعل الدارسين يستبعدون القول بالعامل هو ربطهم الإعراب بالمعنى، بل إن هذا الربط قد جعلهم يرون أنّ الإعراب مناقض للعامل. وهذا ما جعل عبدالقادر المهيري يرى أنّ في ذلك تفسيرين مختلفين لظاهرة واحدة؛ ولاحظ اهتداء النحاة إلى كون الإعراب يمثل عنصرًا من

---

(١) بكر، **نظرة في قرينة الإعراب**، ص٣٣.

(٢)

(٣) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص٨٩.

عناصر النظام العلامي في اللغة العربية لأنه «يتجلى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث للمصطلح باعتبارها أصواتًا تظهر في سلسلة الكلام حسب ترتيب معيّن، وتستمد قيمتها مما بينها من تقابل أو اختلاف»[1]. ويورد المهري تقسيم العلامات اللغويّة إلى ثلاثة، ويعدّ الإعارب أحدها، وهي: قسم لا يحمل في ذاته ما يدل على وظيفته، وقسم يتضمن ما يدل عليها، وقسم ثالث يدل على وظيفة غيره. ويأتي الإعراب ضمن القسم الأخير، لأنه يخدم سواه إذ يوضّح وظيفة غيره[2]. وقد ربط المهيري الإعراب بالحركات الإعرابية من خلال متابعته له عند القدماء[3].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يقترب من فهم تمّام حسّان للعلامة الإعرابية ذلك هو تصوّر أحمد سليمان ياقوت للإعراب الذي يعرفه بأنه: «مورفيم من المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة»[4]. وللوصول إلى هذا

---

(١) عبدالقادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣)، ص٥٦.

(٢) المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص٦٩. وهو يورد تلك الأقسام نقلاً عن اللغوي أندريه مارتينيّه.

(٣) ذكر المهيري رأي بعض النحاة مثل ابن الخشّاب، والزجاجي، والجرجاني، والذين يرون أن الحركات الإعرابيّة هي التي تبيّن المعاني الوظيفية من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة وسواها من المعاني النحويّة الأخرى، ويصل المهيري إلى أن الكلام في نظر النحاة يتضمّن الوظيفيّة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة وسواها من المعاني النحويّة الأخرى، ويصل المهيري إلى أنّ الكلام في نظر النحاة يتضمّن «مستوى أدنى من المعاني تترجم عنه صيغ الكلمات وأبنيتها، ويعلوه مستوى فوقي من المعاني تؤديه علامات الإعراب وتدل عليه، ولا نبالغ إن قلنا إنهم قد تراءى لهم المفهومان الحديثان مفهوم العلاقات الاستبداليّة ومفهوم العلاقات الركنيّة». انظر ص ص٥٧- ٥٨.

(٤) أحمد سليمان ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٢٤. وقد تعدّدت المصطلحات العربيّة المقابلة لهذا المصطلح، منها: مورفيم، والوحدة الصرفيّة، والمميزّ، وعامل الصيغة، ودال النسبة، وصرفيّة، ولعلّ المصطلح المناسب هو صرفيّة. انظر: مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية (بيروت: دار الفكر اللبناني،

المفهوم نجد أنه أشار إلى أمرين، الأول: أن هناك فصائل نحوية مثل ففصيلة العدد وفصيلة الجنس وفصيلة التعريف والتنكير وفصيلة الزمن وفصيلة الاشتقاق وفصيلة التوابع وفصيلة المعاني الوظيفية كالفاعلية والإضافة والتمييز والاستثناء. والأمر الثاني: أن هناك مورفيمات نستدل بها على الفصائل النحوية منها: الألف واللام، وحركات الإعراب وحروفه، وأحرف المضارعة، وحروف الجر، وعلامات التثنية والجمع، وعلامات التأنيث، والنبر وغيرها[1].

فالمعاني الوظيفيّة النحويّة إذن تحتاج إلى مجموعة من الصرفيّات التي تسهم في إيضاحها، وبيان دلالتها، بحيث تكون مفهومة من خلال التركيب، ومن ضمنها تأتي حركات الإعراب وحروفه للدلالة عليها. وهذا قريب من فهم تمّام حسّان حين جعل العلامة الإعرابيّة قرينة من مجموعة قرائن تتضافر لبيان المعنى النحوي. ولهذا أشار حلمي خليل إلى أنّ مفهوم القرائن اللفظيّة أو المعنويّة عند تمّام حسّان يمكن بالتحليل الصرفي للغة العربية أن تكون ضمن المورفيمات بأنواعها الثلاثة وهي:

١. الموفيم الحرّ Free Morpheme: وهو المورفيم الذي يستخدم مستقلاً بذاته دون استخدام وحدات أخرى بجانبه، مثل: كتاب وقلم وأنا وهو، وغيرها.

١٩٩٥م)، ص١٨٦. وانظر: عبدالقادر الفاسي الفهري، «اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق»، ضمن كتاب: تقدّم اللسانيات في الأقطار العربيّة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م)، ص٣٠.

(١) ياقوت، ظاهرة الإعراب، ص ص٢١- ٢٥.

٢. المورفيم المقيّد Bound Morpheme وهو عنصر لغوي لا يستخدم منفردًا، وإنما يستخدم عادة مع مورفيم حر آخر، ويسمّى المورفيم التابع أو الملحق أو المضاف، مثل: ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة وتاء التأنيث وغيرها.

٣. المورفيم الصِّفْري Zero Morpheme وهو مورفيم يدل عدم وجده على وجود مورفيم محذوف أو مستتر أو مقدّر، مثل الضمائر المستترة والصيغ في المشتقات والإسناد في الجملة[١].فهذه المورفيمات (الصرفيّات) بمجموعها معان وظيفيّة نحويّة وصرفيّة ناتجة عن توزيع هذه المورفيمات وفق علاقات تركيبيّة[٢].

ومع التسليم بأن علامات الإعراب عنده تنتمي غلى تلك الصرفيّات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة، إلاّ أن تعريفه غير واضح، بل إنه ملبس؛ لأن مفهوم الصرفيّة في الدراسات اللغوية الحديثة مفهوم عام يندرج تحته عدة أنواع، فهو «الوحدة التقابلية الصغرى المجرّدة في النحو وهي موضوع علم

---

(١) حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨)، ص٢٣٢.

(٢) خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص٢٣٦. ولذلك فإنّ ما ذكره تمّام حسّان من قرائن يمكن أن تكون ضمن الصرفيّات المذكورة، فعلى سبيل المثال الفعل (ضرب) هو مورفيم حر، إذ يتمثّل في الجذر (ض ر ب)، وهو مورفيم صفري يتمثّل في الصيغة (فَعَلَ) الدالة على المعنى والفعليّة، وهو مورفيم مقيّد ويتمثّل في حركة الفتحة أي حركة بنائه، وهناك مورفيم صفري يتمثل في الضمير المستتر الدال على إسناد الغائب. وكذلك كلمة (الكتاب)، فالألف واللام التي للتعريف هي مورفيم مقيّد، وكلمة (كتاب) مجرّدة من التعريف هي مورفيم، وصيغة (فِعَال) مورفيم صفري يدل على الاسميّة. وهكذا بقيّة القرائن الأخرى لا تكاد تخرج عن واحد من تلك الصرفيّات. انظر: خليل، العربيّة وعلم اللغة البنيوي، ص ص٢٣٢- ٢٣٤.

الصرف... وهو البند النحوي الأوّل في الهرميّة النحويّة»[1]. ومن أنواعه مثلاً ما يبيّن العلاقة بين الكلمة وسياقها لصرفيّات التثنية والجمع والتأنيث والماضي والنسبة والإضافة[2]. ونظرًا لعمومية دلالة المورفيم (الصرفيّة)، فقد تفرّغ إلى مصطلحات من مثل Morph وAllomorph، ولكل مصطلح دلالة خاصّة به تميّزه عن غيره، فالمورف يقصد به «صورة المورفيم فونولوجيًا أو كتابيًا أي الوحدة الصغرى الممثلة للمورفيم»[3]. في حين أنّ الألمورف Allomorph «وحدة لغويّة ذات معنى يشبه غيره من الوحدات اللغويّة في المعنى ولكنّه يتوزّع معها تكامليًّا لتكوين وحدة صرفيّة واحدة»[4].

لذلك فإن العلامات الإعرابية صرفيّات يمكن الاستدلال عليها من خلال قرينة صرفيّة تبين معناها.

---

(١) رمزي منير بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغوية**، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠)، ص٣١٦. وقد أشار محمد عبدالوهاب شحاته إلى تشعب هذا المصطلح وتفرّعه بين جانب صوتية ودلاليّة للصرفيّات. انظر: محمد عبدالوهاب شحاته «مفهوم المورفيم في علم اللغة الحديث، دراسة نظرية ومحاولة تطبيقية في العربية»، القاهرة: مجلة علوم اللغة، مج١، ع١، (١٩٩٨م)، ص١٤١- ١٤٢.

(٢) بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغوية**، ص٢١٨.

(٣) بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغويّة**، ص٣١٦.

(٤) مبارك، **معجم المصطلحات الألسنيّة**، ص ص١٩- ٢٠. وقد رأى بعلبكي أنّه بديل للمورفيم، وأنّه لا يغيّر وظيفته، مثل البدائل الصرفيّة لمورفيم الجمع في اللغة العربيّة، بما فيها اللواحق في جمع المذكر السالم مثلاً، والتغيير الداخلي في جمع التكسير، انظر: معجم المصطلحات اللغويّة، ص٣٩. وواضح من خلال التعريفين للمورف والألمورف أنّ بينهما فرقًا، ممّا يعني أن مصطلح مورفيم (صرفيّة) مفهوم عام، ولايمكن الحديث عنه دون تحديد المقصود، خاصّة فيما يتعلق بالعلامات الإعرابيّة.

على أن تعريفه للإعراب لم يتضمّن الإشارة إلى العامل وعلاقته بالإعراب مع أنه يرى في موضع آخر من الكتاب أن للعامل النحوي قيمة في الكلام لا يمكن إهمالها أو الإعراض عنها[1].

ومن خلال عرض آراء الدارسين وفهمهم لتعريف الإعراب على أنّه أثر لفظي، يمكن أن نجمل تصورّهم فيما يأتي:

١. قصر الدارسون الإعراب على حركات الإعراب أو علاماته، ولذلك كانت الحركة الإعرابيّة هي مدار التعريف.
٢. يختلف الدارسون في تحديد الأثر اللفظي، فبعضهم يجعله شاملاً لجميع العلامات الإعرابيّة من حركات وحروف وحذف، في حين يقصره بعضهم عل الحركات الإعرابيّة دون غيرها من العلامات الأخرى.
٣. اتفق الدارسون على أن غاية الإعراب هي الإبانة عن المعاني الوظيفيّة، وجعل بعضهم العلامة الإعرابية هي التي تنهض بتلك المسؤولية. في حين جعلها بعضهم تفوم بجزء من تلك المهمة، وتشاركها بقيّة القرائن أو الصرفيات الأخرى.
٤. استبعد بعض الدارسين أنواعًا أخرى للإعراب نتيجة فهم الإعراب عل تلك الصورة: مثل الإعراب التقديري والإعراب المحلّي؛ لأنّ العلامات الإعرابية لا تظهر عليهما.

---

(١) وقد درس نظرية العامل النحوي درسًا تاريخيًا بداية من سيبويه ومرورًا بمن تبعه من النحاة القدماء حتى وصل إلى النحاة واللغويين المحدثين، وخلص إلى أنّ المحاولات العديدة التي حاولت هدم هذه النظريّة لم تنجح، ولهذا فإنه يرى أنّ فكرة العامل (تقنّن الكلام، وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلّم من الوقوع في الخطأ- وتحفظ النحو من دخول اللحن فيه». انظر: ياقوت، ظاهرة الإعراب، ص٨٥.

٥. إنّ ربط الدارسين الإعراب بالأثر اللفظي أو بالعلامات الإعرابيّة لايعني عدم ارتباط الإعراب بالمعنى أو استبعاد المعنى، ولكن يعني هذا أنّ الإعراب متمثل في العلامات الإعرابيّة وهي التي تبيّن المعنى الوظيفي للكلمات.

٠-١- ٢- الإعراب تغيّر معنوي:

دعا قَصْرُ الدارسين الإعرابَ على الأثر اللفظي بعضَهم إلى الانتباه إلى الجانب الآخر وهو المعنى، فرأوا أن الإعراب مرتبط بالتغيّر المعنوي. ويشير التغيّر الإعرابي إلى عدم لزوم آخر الكلمة حركة واحدة بتغيّر موقعها الإعرابي، بل تتغير تلك الحركة تبعًا لوظيفتها النحوية، وهذا هو الرأي الذي تبنّاه الدارسون في هذا الاتجاه، محددّين الإعراب بالتغيّر الذي يحدث في آخر الكلمات تبعًا لتغيّر وظائفها، ويدل عليها بالعلامات الإعرابيّة. ولذا فإن تعريف الإعراب عند هؤلاء الدارسين هو التغيّر المعنوي الذي يستدل به عن طريق العلامات الإعرابية من حركات وحروف. في حين أنّه عند الدارسين السابقين العلاماتُ الإعرابية الملفوظ بها نفسها.

وقد أدّى هذا الفهم إلى مناقشة الإعراب من خلال ما يأتي:

أ- المقصود بالتغيّر المعنوي.

ب- سبب التغيّر.

ج- موضوع التغيّر.

د- علاقته بالعامل النحوي.

ويمكن تصنيف الدارسين الذين عرّفوا الإعراب بأنّه تغيّر معنوي إلى صنفين، يرى الدارسون من الصنف الأول: أنّ الإعراب مقتصر على التغيّر، ويربطونه بتغيّر الموقع الإعرابي، ويستبعدون تبعًا لذلك أثر العامل النحوي؛ على أنّهم يتفاوتون في توسيع هذا المفهوم ليشمل عند بعضهم كل الكلمات في اللغة العربيّة من أسماء وأفعال وحروف، في حين يقصره

بعضهم على مجموعة معيّنة من الكلمات دون غيرها، وتُسمّى الكلمات المعربة، ولذا يقابل الإعراب عندهم البناء. أما الدارسون من الصنف الثاني: فإنهم يربطون التغيّر المعنوي بتغير العوامل الداخلة عليه، فالتغير في آخر الكلمة والمتمثّل في اختلاف العلامات الإعرابية على آخرها مبني على اختلاف العامل الإعرابي المؤثّر في تلك الكلمة. وفيما يلي عرض لهذين الصنفين:

❖ **الصنف الأول:** يربط الدارسون التغيّر الإعرابي الذي يستبعد العوامل بالأغراض النحويّة أي المعاني الإعرابيّة، كما أشار إلى ذلك مهدي المخزومي، إذ يرى أن المعاني الإعرابيّة تتعاقب على آخر الكلمة نتيجة للتغيّر. وبهذا يستبعد أثر العامل في الإعراب[1]. ونتيجة لربط الإعراب بهذا المفهوم فإنه يقابله بالبناء وهو ملازمة الكلمة حالة واحدة، وملازمة آخرها حركة واحدة يعني أنّ آخرها لا يتغيّر مهما تغيّر موقعها الإعرابي، ومهما تعاقبت عليها الأغراض النحوية أو المعاني الإعرابية[2]. وهو هنا يجعل الإعراب في حدود تغيّر الحركة في آخر الكلمة فقط، ولايشمل العلامة الإعرابية عمومًا. على أنه يوسّع هذا المفهوم في موضع آخر، ويجعله أكثر شمولية حين يربط الإعراب بوظيفة الكلمة ووظيفة الجملة لغويًا وقيمتها نحويًا، أي المعاني الوظيفية أو المعاني الإعرابية للكلمات. وبهذا فإن الإعراب هنا يشمل المعرب والمبني دون فرق بينهما، فهما يدلان على المعاني الوظيفية

---

(١) مهدي المخزومي، **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط٣ (بيروت: المكتبة العصريّة، ١٩٨٠)، ص١٥.

(٢) المخزومي، **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق، ص٢٨.

مثل كونهما مسندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو كونهما مفعولاً به، أو حالاً، أو تمييزًا، أو غير ذلك[1].

كما نجد الأمر نفسه عند عبدالرحمن أيوب، الذي يرى أن الإعراب هو تغيّر أواخر الكلمات بتغيّر التراكيب، أي أنّه يقابل مصطلح البناء وهو عدم تغيّر أواخر الكلمات بتغير التراكيب، لأنه أمر معنوي ملازم للفظ وصفة ذاتية له بصرف النظر عن وظيفته في الجملة؛ فالكلمة المعربة هي التي يتغير آخرها من حيث تعاقب العلامات الإعرابية عليها[2]. ونجد تكرارًا لهذا الرأي عند عفيف دمشقية[3]، وإميل بديع يعقوب[4]، وطلال علامة[5]، ومجد محمد البرازي[6]، إذ يكررون فكرة الإعراب نفسها ويربطونها بتغيّر التراكيب، أي بتغيّر موقع الكلمة في الجملة، ويستبعدون كذلك أثر العامل في الإعراب لأنهم لايرون له قيمة في العمل النحوي.

ويقدّم يوسف الحمادي تفسيرًا آخر للإعراب، إذ يربطه بما يسميه نظرية الحسّ اللغوي، وملخصها أنه يرى أن العربي أحسّ بالضمة وثل وزنها لما يصحبها من جهد صوتي وحركي في مط الشفتين، ولهذا جاءت

---

(١) المخزومي، **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق، ص٦٦.

(٢) عبدالرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، (الكويت: مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٥٧)، ص٤٤.

(٣) عفيف دمشقية، **تجديد النحو العربي**، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦م)، ص١٥٧.

(٤) إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة وخصائصها**، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢م)، ص١٢٨.

(٥) طلال علامة، **نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**، (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢م)، ص١٤٣.

(٦) مجد محمد الباكير البرازي، **فقه اللغة العربية**، (عمّأن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م)، ص٢٤.

على رأس الحركات ؛ لذا وازن حسّه بينها وبين الكلمة المحوريّة. ووجد الفتحة حركة وسطيّة بين الضمة والكسرة، فوزان حسُه بينها وبين التكملات أو الكلمات التي وقع عليها الفعل. ولاحظ أن الكسرة خفيفة والجهد فيها يسير، ولهذا فقد لاءمت أخف الكلمات وهي التي وقعت مضافًا إليه، وتأتي السكون في الوقف حيث لا حركة كما في الجزم[1]. ويحاول بهذا التفسير النظر إلى المتكلم العربي على أنّه هو الذي يلائم بين الكلمة في الجملة الحركة الإعرابية الموازنة لها بعد أن أحسّ بهما. ويستبعد بهذا أثر العوامل في الإعراب أو أن الإعراب قرينة من عدة قرائن تساهم في توضيح المعنى، مكتفيًا بإعادة الإعراب إلى الحسّ العربي وطبيعته وفطرته فقط.

ويصوغ الحمادي موقف نظريّة الحسّ اللغوي من الإعراب بقوله: «تتغيّر أواخر الكلمات بتغيّر أوضاع هذه الكلمات في التراكيب، واختلاف مواقعها من الحسّ وأوزانها به»[2]. فالإعراب عنده مرتبط بالتغيّر الإعرابي.

لكنّ هذه النظرة لايمكن أن تفسّر جميع أبواب النحو بهذه الصورة المجملة لعدة أسباب، منها:

١. أنها نظرة عامة تحاول تفسير الحركات تفسيرًا احتماليًا، وهذا التفسير على فرض صحته لايمكن أن يفسّر نظام الإعراب وعلاماته وحالاته تفسيرًا علميًا شاملاً.

---

(١) يوسف الحمادي، النحو في إطاره الصحيح (القاهرة: مكتبة مصر، د.ت)، ص٣٩. وانظر: ص ص٤٢-٤٨.

(٢) الحمادي، النحو في إطاره الصحيح، ص٩٣. وهو يشير صراحة بعد ذلك إلى أنّ نظريته تفي بظاهرة التغيّر الإعرابي، وبما بعدها من دوافع. انظر: ص٩٤.

٢. لم تتضح العلاقة المنطقيّة بين ثقل حركة الضمة والمرفوعات، وخفة حركة الكسرة والمجرورات، مع أنّ المرفوعات والمجرورات متعددّة.
٣. لايمكن تصنيف المرفوعات وفق حكم واحد، وكذلك المنصوبات والمجرورات، لأنها متعدّدة ومختلفة الدلالة، فالمرفوعات مثلاً وهي التي تمثّل عنده الكلمة المحوريّة مختلفة الدلالة، فالفاعل ونائبه غير المبتدأ والخبر، واسم الفعل الناسخ وخبر الحرف الناسخ غير التوابع المرفوعة. وكذلك حال المنصوبات والمجرورات.
٤. لم يبيّن سبب كون الكسرة هي الحركة الخفيفة ؛ لأن الكسرة ليست أخفّ من السكون، فالعرب تقف بالسكون على الكلمات التي لا تنتهي بالكسرة.
٥. ومن التعريفات التي تحاول أن تذكر بعض عناصر الإعراب في إطار التصوّر السابق ما صاغه أحمد حاطوم في قوله: «الإعراب هو التعبير عن المعاني النحوية التكريبية، إما بإشارات لفظيّة تسمى الحركات أو حركات الإعراب، تلحق أواخر الكلمات التي تتضمن تلك المعاني وتكون فيها، بسبب ما يتداولها من ظهور في اللفظ أو سقوط منه، كالجزء منها. وإمّا بآخر حرف من هذه الكلمات، أو بما بعد آخر حرف منها، مما يسمّى حرف الإعراب أو أحرف الإعراب، ويتناول حركات الإعراب وأحرف الإعراب من التغيّر ما يرتبط بذلك التعبير، وما تتّخذه بناه التركيبية من صور»[1]. ويبيّن حاطوم في موضع آخر أنّ المعاني

(١) أحمد حاطوم، **كتاب الإعراب**، محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،

النحوية التركيبية هي «معاني التركيب العامة التي تتجسّد لفظيًا بالبنى التركيبية في مجمل الألسنة البشرية، وتتجسّد أيضًا بالإعراب في الألسنة المعربة»[1]، ومن تلك المعاني المفعولية والحال والتمييز والإضافة وغيرها، فالإعراب هو التعبير عن تلك المعاني عن طريق الحركات والحروف الإعرابية، وتتغيّر بتغير المعاني الجارية على الكلمة، والتغيّر تعبير عن تلك المعاني.

ويمكن القول: إنّ تعريف حاطوم السابق للإعراب شمل جانبين: الجانب الأول: احتوى المعرب والمبني حينما أوضح بأنّه تعبير عن المعاني النحوية التركيبيّة. والجانب الآخر: النحوية في الإعراب، وإنما ربط تلك العلامات وتغيّرها بتغيّر المعاني الجارية على الكلمة.

ويخالف عبدالمتعال الصعيدي بعض الدارسين في تقديمه لمفهوم الإعراب فيجعله شاملاً لجميع الكلمات في اللغة العربية وليس مقصورًا على الأسماء وبعض الأفعال، ولا يقرّ بالبناء الذي هو قسيم الإعراب. ويرى أن اللغات التي تلزم أواخر كلماتها حالة واحدة هي اللغات غير المعربة، في حين تكون اللغات التي لا تلزم أواخرها حالة واحدة لغاتٍ معربة. فلا فرق عنده بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف، فلكل حرف إعراب خاص به، ولكل نوع من الأسماء والأفعال إعراب خاص به؛ ولذا حدّد الإعراب بأنّه: «تصرف أهل العربيّة في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب

١٩٩٢م)، ص٥٤.

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٤٦.

وجر وجزم»[1]. فالمُوْجِد للإعراب عنده هم أهل العربية الذين يتصرفون في آخر الكلمات بين حالات الإعراب المعروفة، وكأنه يشير إلى أن العامل هو المتكلم وليس العامل النحوي، وهذا الرأي يتفق مع ما سبق أن ذكره إبراهيم مصطفى من أنّ الحركات الإعرابيّة ليست أثرًا لعامل من اللفظ، بل من عمل المتكلّم. وتجدر الإشارة إلى أنه سبق تفسير المقصور من قولهم إن العامل هو المتكلم[2]. وتجدر الإشارة إلى وجوده؛ فثمة فرق بين العامل الحقيقي الذي ينطق بالحركات وبقيّة العلامات الإعرابية وهو المتكلّم، وبين العامل النحوي الاعتباري الذي بموجبه تتغيّر تلك العلامات الإعرابيّة.

ومما سبق يمكن القول إن ما يجمع تلك التعريفات هو تأكيدها على كون الإعراب تغيّرًا معنويًا، واستبعادها أثر العامل في الإعراب، بل صرّح بعضها بإلغائه. وهذا ما يخالفه الدارسون في الصنف الآتي.

❖ **الصنف الثاني:** يؤكد الدارسون في هذا الصنف أن الإعراب تغيّر معنوي أيضًا، كما أشار إلى ذلك المنتمون إلى الصنف الأول، إلاّ أن التغير مرتبط بتغيّر العوامل الداخلة عليه، وأهم ما يميّزهم عمن سبقهم هو ربط اختلاف الحالات الإعرابية من رفع ونصب وجرّ وجزم بما يقتضه العامل النحوي.

---

(١) عبدالمتعال الصعيدي، **النحو الجديد**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٧م)، ص١٢٢.

(٢) انظر: ص ص ٧- ٨، وقد ذكر رأي أيضًا بعد الدارسين في هذا لرأي: انظر: ص٧، هامش ٣.

ومن الدارسين الذين يعرّفون الإعراب وفق ذلك التصور مبارك مبارك، إذ يرى أنّ الإعراب هو تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها[1].

ويؤيّد هذا التصور عباس حسن، إذ يشير إلى أنّ الإعراب تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيّر العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل[2]. ولاحظ أن العامل عنده أساس الإعراب، وما يقتضيه العامل من عمل من رفع ونصب وجر وجزم، ولم يخصص العوامل بنوع معيّن ليشمل العوامل المعنوية واللفظية معًا. ويشير في هذا الاتجاه عبدالرحمن الأهدل إلى أن الإعراب «تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا»[3].

ويمكن تلخيص ما يتسم به أصحاب هذا الاتجاه الذين يعدّون الإعراب تغيّرًا معنويًا بما يلي:

١. اهتمّ الدارسون في هذا الاتجاه بالمعنى، ولذلك عدّوا الإعراب تغيّرًا معنويًا، وربطوه بإيضاح المعاني النحويّة المتعاقبة على آخر الكلمة.
٢. تعدّدت آراء الدارسين في تحديد مجالات الإعراب، فمنهم من قصره على مجموعة كلمات تتغيّر حركة آخرها بتغيّر موقعها الإعرابي، ومنهم من جعله يشمل كل الكلمات العربيّة المنتظمة في تركيب الجملة العربيّة.

---

(١) مبارك مبارك، **قواعد اللغة العربية**، ط٣ (بيروت: دار الكتاب العالمي، ١٩٩٢م)، ص٨٥.

(٢) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ط٥ (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٥)، ج١، ص٧٤.

(٣) عبدالرحمن محمد الأهدل، **الإعراب عن فن الإعراب**، (جدة: دار المطبوعات الحديثة، ١٩٨٠م)، ص٨.

٣. أقرّ بعض الدارسين بأثر العامل في الإعـراب، ورأوا أنّ التغيّـر الإعرابـي نتيجة للعوامل النحوية الداخلة على الكلمات، في حـين نجـد آخـرين قـد نفوا العامل واستبعدوا أثره في الإعراب.

٠-١-١-٣ - الإعراب تحليل نحوي وصرفي:

لقد شاع مفهوم الإعراب على أنّه أثر لفظي أو تغيّر معنوي عند أغلب الدارسين العرب المحدثين، فعندما يُذكر تعريفه يرد أحد المفهومين السابقين إلاّ أنّ بعض الدارسين نظروا إلى الإعراب من زاوية أخرى، ورأوا أنّه تحليل وصرفي لمكوّنات الجملة العربيّة أو التركيب العربي، ويعرّفونه انطلاقًا من التحقّق الفعلي للإعراب، ثم وصف ذلك التحقق المتمثّل في الكلمات والجمل.

وقد تعدّدت صياغات هذا التعريف، إلا أنّها متقاربة ويتضمن التعريف ما يلي:

١. بيان الموقع الإعرابي للكلمة في الجملة أو للجملة في الكلام.
٢. تحديد الحالة الإعرابيّة لذلك الموقع الإعرابي.
٣. تعيين العلامة الإعرابيّة المناسبة.
٤. ذكر نوع العلامة الإعرابية.
٥. بيان سبب مجيء تلك العلامة دون غيرها من العلامات.

ومع تأكيد الدارسين على إيراد تلك الجوانب في تعريف الإعراب أو أثناء تطبيقه على مجموعة جمل وكلمات مختارة، إلاّ أنّ بعضهم اكتفى بالجانب الأول وهو أنّه بيان للوظيفة النحويّة للكلمة أو للجملة، أو أنّه تحليل الجملة إلى أركانها وإلى الأجزاء الملحقة بها.

وخصّ بعض الدارسين هذا النوع من الإعراب بتسمية معيّنة فسمّاه بالإعراب التطبيقي أو الإعراب التعليمي، أو الإعراب المدرسي، ولكل تسمية دلالة معيّنة قصدها كل دارس[1].

---

(١) وقد أشار إلى هذا المفهوم عباس حسن بأنه "التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف، وموقع كل منها في جملته وبنائه وإعرابه أو غير ذلك"، انظر كتابه: **النحو الوافي**، ج١، ص٧٤، حاشية رقم. وهذا تعبير واضح عن هذا الإعراب من حيث كونه تطبيقًا للقواعد النحوية، على أن يتضمن بيان الوظيفة النحوية وبيان الإعراب والبناء. ويتفق هذا مع مفهوم الإعراب في التطبيق عند مهدي المخزومي حيث عبّر عنه بأنه "بيان أجزاء الجملة الرئيسية، أو هو: تحليل الجملة إلى أركانها والأجزاء الملحقة بها"، انظر كتابه: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص٢٢٦. ويقصر هذا المفهوم على بيان الوظيفة النحوية للجمل والكلات فقط وذلك من خلال الأمثلة التي أعربها وقد سبقت إشارة عبّاس حسن ومهدي المخزومي إلى أنّ الإعراب تغيّر معنوي، ويبدو أنّ سبب ذكر الدارسَين مفهومين مختلفين للإعراب هو أنّه ما نظر للإعراب من جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي، فهما يريان أنّ الإعراب في جانبه النظري يتمثّل في التغيّر المعنوي، في حين يتمثّل في جانبه التطبيقي في التحليل النحوي والصرفي.

وقد ورد مفهوم الإعراب على أنّه تحليل نحوي وصرفي عند إميل بديع يعقوب إذ يرى أن الإعراب إظهار وظيفة الكلمة النحوية في الجملة، انظر كتابه: معجم الإعراب والإملاء (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣)، ص٨، ومثله عبده الراجحي الذي يرى أن الإ'راب لا يتعامل مع الكلمة المفردة، التي لا تكتسب حالة إعرابية معيّنة إلا حين تكون في جملة، وهذه الحالة الإعرابية هي صورة للعلاقات التي تنشأ بين الكلمات حين تتركب في جمل، انظر كتابه: دروس في الإعراب (بيروت: دار النهضة العربيّة، ١٩٨١م)، ج١، ص٧.

=ويذكر طاهر سليمان حمّودة أنّ الإعراب "هو التحليل النحوي للتراكيب والجمل والنصوص العربيّة"، وانظر كتابه: أسس الإعراب ومشكلاته (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، د.ت)، ص٣.

ويشير جميل علوش إلى هذا فيقول: "الإعراب هو الجانب العملي أو التطبيقي لصياغة الجملة العربية والبحث في أجزائها ودقائقها"، انظر بحثه: "الإعراب وعلاقته بعلم النحو"، مجلة الفيصل، ع٥٧، ديسمبر ويناير ١٩٨٣، ص٦٦.

ويرى أحمد حاطوم أن هذا المهفوم معنى مدرسي تطبيقي شائع، موضحًا أنه يبين الحالات الصرفية أو الحالات النحوية للكملة في الكلام، ويبين العلامات الإعرابية اللفظية الظاهرة أو علامات الإعراب المقدّر. وإلى جانب إعراب الكلمات فهو بيان وظيفة الجملة أو الجمل التي تدخل مع المفردات في تركيب الكلمام أي بيان ما يسمّى محلّها من الإعراب أو إعرابها المحلّي، انظر كتابه: كتاب الإعراب، ص٢١، وص٣١.

وقد فرّق عبدالهادي الفضلي بين نوعين من الإعراب هما: الإعراب التعليمي والإعراب التطبيقي[1]. فيرى أن الأول هو ما تستخدم فيه الوسائل والأساليب التربوية لتعليم الإعراب وقواعد النحو للمبتدئين، ويعين طريقته بأنها تقوم على ذكر العلامة الإعرابية إن وجدت ودلال الإعراب والحالة الإعرابية والموقع الإعرابي والوسائل النظرية والمادية التي تساعد على فهم وتركيز المفهوم النحوي في ذهن المتعلم[2]. في حين يعني الثاني الإعراب الذي ينبغي استعماله بعد اجتياز المرحلة التعليمية، سواء في دراسة النصوص ونقدها أم في إعراب الأمثلة، ويُكتفَى فيه بذكر الموقع الإعرابي فقط[3]. ثم يورد أمثلة تطبيقية تؤيد تفريقه بين الإعرابين[4]. على أنّ الغاية من كلا النوعين عنده واحدة وهي بيان الوظيفة النحويّة لكل كلمة في النصّ المراد إعرابه.

وتسمية الفضلي لهذين النوعين من الإعراب غير مناسبة؛ فلا توجد صلة بين الإعراب التطبيقي والمستوى التعليمي، وكذلك لا يتفق مفهوم الإعراب التطبيقي مع المعنى الذي قصده الفضلي؛ والأوْلَى تسمية الإعراب التعليمي بالإعراب المفصّل، إذ يُعنى بذكر الإعراب بالتفصيل من حيث ذكر الموقع الإعرابي والحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة ثمّ نوع العلامة

(١) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص ص١٢٣- ١٢٤.

(٢) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص ص١١٧- ١١٨.

(٣) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١١٨.

(٤) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص ص١٢٣- ١٢٤.

الإعرابيّة. في حين يمكن تسمية الإعراب التطبيقي بالإعراب المُجْمل ؛ لأنّه يكتفي بذكر الموقع الإعرابي فقط.

وبالنظر في آراء الدارسين التي سبقت الإشارة إليها يمكن ملاحظة الإعراب يقتضي بهذا المفهوم تحليل الجملة إلى أقسام الكلام التي تتركب منها ، ثم وصف تلك الأقسام بذكر نوع الكملة وبيان التغيّر اللاحق بها والعلاقات النحوية والصرفية التي تتسم بها. ومن هنا فإن الجانبين اللذين يتناولهما التحليل هما :

١. الجانب النحوي : فيذكر الدارسون الموقع الإعرابي للكملة أو الجملة المراد تحليلها ، كالفاعل والمفعول والإضافة والحال والتمييز وغيرها.
٢. الجانب الصرفي : ويبيّن فيه الدارسون ارتباط العلامة الإعرابيّة بنوع الكلمة مثلاً ، فتختلف العلامة في المفرد عنها في المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم مثلاً ، وكذلك تختلف حركة آخر الفعل بناء على نوعه من حيث كونه صحيحًا أو معتلاً.

ويتناول هؤلاء من الجانب الصرفي مسوغات عمل بعض الكلمات كالمشتفيات والمصادر مثلاً.

وبالرغم من إشارة الدارسين إلى هذا المفهوم للإعراب وتعريفهم له ، إلاّ أنّ ذلك لا يشمل المؤلفات كلها التي تناولته بهذا الفهم ، بل إنّ كثيرًا من الكتب التي تناولت الجانب التطبيقي أو العملي لذلك المفهوم لم تشر إلى تعريفه أو علاقته بغيره من الأنواع الأخرى أو مجالاته أو طبيعته وشروطه ؛ ولكنهم تناولوه من خلال التطبيقات التي قاموا بها. وكأنهم يرون أن طبيعة

عملهم التطبيقي كافية لإيضاح تصوّرهم للإعراب، وأنها مبيّنة لمجالاته من خلال الممارسة الفعليّة له. ولكثرة تلك الكتب التي تناولت الجانب التطبيقي لهذا المفهوم، وطغيانها على الدراسات التي تناولت الإعراب بهذا المفهوم من الجانب النظري، فسيُعرض لأهم تلك الكتب، ليتبين من خلال عرضها فهم كل دارس للإعراب، وحدود التحليل الذي يتناوله لكل نصّ، ومعرفة مادة ذلك التحليل، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين دارس وآخر، ومن ثمّ معرفة مدى ما قدّمه كل دارس من إضافة جديدة على من سبقه.

ويمكن تقسيم تلك الكتب التطبيقية التي انطلقت من هذا المفهوم إلى ثلاثة أقسام وفقًا لمضمون كل كتاب وطبيعة العمل الذي قدّمه كل دارس، وهي:

القسم الأول: يهتم بإعراب نصوص مختارة من القرآن الكريم أو من الشعر العربي أو جمل وعبارات منتقاة، دون ذكر للقواعد النحوية التي يستند عليها الإعراب. ومن هذه الكتب:

أ- دروس في الإعراب، لعبده الراجحي: ونجد أن المؤلف يورد نصوصًا قرآنية، ثم يحلل الكلمات والجمل في كل سورة تحليلاً نحويًا وصرفيًا، وذلك ببيان المعنى الوظيفي لها والحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية.

ب- إعراب القرآن الكريم، لمحمود سليمان ياقوت: وفيه ذكر لإعراب آيات قرآنية كما ورد في كتب أخرى.

ج– معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم، لمحمد سيد طنطاوي: وفيه كذلك جمع لإعراب القرآن مما قاله النحاة السابقون.

د– الجدول في إعراب القرآن الكريم، لمحمود صافي: ويسير على الطريقة السابقة.

القسم الثاني: يقتصر على إعراب مجموعة كلمات مرتبة على حروف المعجم دون أن تكون تلك الكلمات داخل سياق خاص أو تركيب لغوي معيّن، بل هو معجم لإعراب تلك الكلمات، ويتفاوت التحليل النحوي والصرفي فيها بين مكثر ومقلّ. ومن أهم كتب هذا النوع:

أ– قصّة الإعراب، لأحمد الخوص: ويعرض المؤلف فيه مجموعة كلمات مرتبة على حروف المعجم، ليبين إعرابها، ويذكر شواهد تتضمن تلك الكلمات، ثم يعرب الشاهد إعرابًا كاملاً.

ب– قاموس الإعراب، لجرجس عيسى الأسمر: يُرتّب الكلمات على حسب الحروف الهجائيّة؛ ليبين نوعها ووظيفتها النحويّة دون توسّع في التحليل النحوي والصرفي.

ج– قاموس الطلاّب في الإعراب، لراجي الأسمر: يتوسّع المؤلّف في تحليل الكلمات بعد ترتيبها على الحروف الهجائيّة.

د– المعجم في الإعراب، لعمر توفيق سفر آغا: يُرتّب الكلمات ويعربها كسابقه.

هـ–معجم الإعراب والإملاء، لإميل بديع يعقوب: يُرتب كلمات وموضوعات نحوية، ثم يبين معناها ووظيفتها النحوية.

وفي القسم الثالث: يعرض الدارسون بعضًا من القواعد النحوية الميسّرة تمهيدًا لإيراد أمثلة عليها، ثم يعربون تلك الأمثلة؛ فهو يجمع بين التنظير والتطبيق. ومن أمثلة هذا النوع من الكتب:

أ- تبسيط النحو، لشفيق عمر البلوي: ويقدم المؤلف فيه قواعد تختص ببعض الكلمات ويوجز في شرح تلك القواعد، ثم يعرب تلك الكلمات.

ب- الإعراب الكامل للأدوات النحوية، لعبد القادر أحمد عبدالقادر: يرتب الكلمات والموضوعات النحوية على حروف المعجم، ثم يشرحها ويذكر وظيفتها النحوية، ويورد شواهد منوّعة عليها، دون إعراب لتلك الشواهد.

ج- إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوه: يتوسّع المؤلف في شرح أنواع الجمل وإعرابها ويذكر على كل نوع شواهد، ويُعنى بإعراب تلك الشواهد.

د- الميسر في القواعد والإعراب، لمحمد موعد: يشرح المؤلف بعض القواعد النحوية، ثم يستشهد عليها، لينتهي إلى إعراب تلك الشواهد.

هـ- اليسير في النحو وتطبيقاته، لمحمود علي السمان: يسير على نهج الكتاب السابق.

و- دليل الإعراب والإملاء، لأحمد أبو سعد وحسين شرارة: يذكر قواعد نحوية مبسّطة، ثم يذكر نماذج للإعراب.

ز- معين الطلاب في قواعد النحو والإعراب، لمحمد علي عفش: يسير على طريقة الكتاب السابق.

ح– أضواء في قواعد اللغة العربية، لأحمد محمد فارس: يسير على الطريقة السابقة.

تلك أمثلة من الكتب التطبيقيّة التي تناولت تحليل الكلمات والجمل تحليلاً نحويًا وصرفيًا، وهي من الكثرة بحيث يصعب حصرها، ولكن ما ذُكر منها يمثّل الطريقة التي تسير عليها أغلبها، ومن خلال الإطلاع على تلك الكتب يُلاحظ ما يأتي:

١. لا يختلف مؤلفو هذه الكتب في فهمهم للإعراب من حيث كونه تحليلاً نحويًا وصرفيًا للكلمات والجمل، وقد طبّقوا هذا المفهوم على النماذج المحلّلة. على أنّ بعضهم توسّع في تحليله فذكر الموقع الإعرابي والحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة ونوع تلك الكلمة، وقصره بعضهم على بيان الوظيفة النحوية للكملة أو الجملة.

٢. يلاحظ أنّ المادة التي حلّل هؤلاء مفرداتها وجملها متنوّعة، فقد تكون آيات قرآنية أو أبياتًا شعريّة أو نصوصًا نثريّة أو مجموعة من الحكم والأمثال والوصايا أو جملاً وعبارات مختارة. على أنّ الكتب التي عُنيت بإعراب الآيات القرآنية هي أكثرها، وهي تتناول مجموعة آيات قرآنية مختارة أو مجموعة سور قرآنية، أو تعرب القرآن الكريم كاملاً.

٣. ليس هناك انتقاء للنصوص المحلّلة، بل يتم اختيار النصوص التي تتفق مع القاعدة النحويّة التي أوردها الدارس خاصة في الكتب التي تعرض للقواعد أو الأدوات النحوية ثم تذكر شواهد عليها.

٤. يُلاحظ أن أغلب تلك الكتب متشابهة، وبخاصة الكتب التي تتناول مادة واحدة، فالكتب التي تعرب الآيات القرآنية تعيد التحليل الإعرابي الموجود في الكتب السابقة لها دون إضافة جديدة تستحق التأليف، وكذلك حال الكتب التي تعرب بعض الأدوات النحويّة المتشابهة، فهي متفقة في ذكر الوظائف النحوية والصرفية لتلك الأدوات، وكذلك في ذكر الأمثلة والشواهد لها.

٥. لم يظهر من خلال التحليل النحوي والصرفي ترابط المادة المحلّلة، فنجد أن تحليل الأدوات النحوية والصرفية مثلاً يأتي حسب ترتيبها على حروف المعجم، دون ضم الأدوات المتشابهة في دلالتها وعملها وفقتصور واحد. وكلك عند تحليل كلمات نصّ معيّن، فلا يربط التحليل بين تلك الكلمات من خلال بيان العامل والمعمول بحيث يظهر تأثّر كل كلمة بما قبلها وتأثيرها فيما بعدها.

ويبدو أنّ الغاية من تلك الكتب هي التي حدّدت طبيعة العمل فيها، فغاية أغلبها تعليمي، تسعى إلى تيسير القواعد النحويّة للطلاب وتقدّم تحليلاً واضحًا لنصوص مختلفة؛ ولهذا فإنها لم تكن معنيّة بالجانب النظري للإعراب.

وبعد هذا العرض لمفهوم الإعراب عند الدارسين العرب المحدثين، أمكن رصد ثلاثة مفاهيم أساسيّة له، يتصل الأوّل منها بالجانب اللفظي للإعراب، فعرّفوه بأنّه أثر لفظي، ولذا يمكن تسميته بالتعريف الشكلي. في حين يتصل المفهوم الثاني بالجانب الدلالي للإعراب، نظرًا لكونه تحليليّة في

الإعراب، ولذا يمكن تسميته بالتعريف التحليلي. وقد اتّضح مما سبق أنّ أصحاب كل تعريف مختلفون فيما بينهم حول طبيعة علاقة الإعراب بالجوانب المرتبطة به. ويمكن الإشارة هنا إلى أنّ المفهومين الأوّل والثاني يختلفان عن المفهوم الثالث اختلافًا واضحًا، في حين يمكن أن يكون بين المفهوم الأوّل والمفهوم الثاني بعض التشابه[1]. ومع ذلك فإنّ بينهما جوانب اختلاف متعدّدة جعلت كلّ مفهوم يتميّز عن الآخر، ومن تلك الجوانب:

١- تمثّل العلامات الإعرابيّة الإعراب في المفهوم الأوّل، وهي ملفوظة، لذا وُصف الأثر بأنّه لفظي. في حين يمثّل التغيّر المعنوي الإعراب في المفهوم الثاني، وهو أمر ملحوظ إذ لايمكن التلفظ به، والمقصود بالتغيّر هنا هو تغيّر الكلمة من حال إلى حال، وبناء على هذا التغيّر تتغيّر الحركة، على أنّ هذه الحركة لاتدلّ على الإعراب إلا إذا ارتبطت بالتغيّر.

٢- يهتمّ أصحاب التعريف الأوّل بالشكل أو اللفظ، والمتمثّل في العلامات الإعرابيّة، والعنصر الأساس في الإعراب هو اللفظ، ولذا فالإعراب عندهم شكلي. بينما يهتمّ أصحاب التعريف الثاني بالمعنى، والمتمثّل في التغيّر، والعنصر الأساس في الإعراب هو المعنى، ولذا فإنّ الإعراب عندهم معنوي.

٣- يرى أصحاب التعريف الأوّل أنّ اللفظ سابق على المعنى، ولذلك فإنّ العلامات الإعرابيّة هي التي تميّز بين المعاني الوظيفيّة. في حين يرى المعنوي

---

(١) يعود ما يمكن ملاحظته من تشابه بين المفهومين الأوّل والثاني إلى كون مدار التعريفين هو العلامة الإعرابية، فالأوّل يتصل الإعراب فيه بالعلامة الإعرابيّة نفسها، في حين ينظر الثاني إلى العلامة الإعرابيّة على أنّها نتيجة للتغيّر وهو الإعراب، ولهذا فإن هذين الفهمين للإعراب يمثلان الجانب النظري له، مقابل الفهم الثالث له، وهو الجانب التطبيقي.

أنّ المعنى سابق على اللفظ، ولذا فالمعاني الوظيفيّة كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وغيرها هي التي أدّت إلى وجود العلامات الإعرابيّة، وعندما تُفقد تلك المعاني تنعدم تلك العلامات[1].

ويمكن الإشارة إلى فَهْمين آخرين للإعراب يختلفان عن المفاهيم الثلاثة؛ لأنهما نظرا إلى الإعراب بوصفه نظامًا لغويًا شاملاً، وليس خاصًّا بالعلامة الإعرابيّة كأثر لفظي له، أو بالتغيّر المعنوي الذي يضيفه على مكونات كل تركيب. فالإعراب عند منذر عياشي عبارة عن نظام لغوي يتمثل في مجموع الحركات المعبّرة عن الوظائف اللغويّة[2]، وهنا يُلاحظ تزاوج نوعين من أنواع الأنظمة: نظام الحركات، نظام الكلمات، ومنهما يكون نظام الإعراب الذي تُشكّل الحركات فيه مع نظام الكلمات مجموعة من العلاقات المتداخلة؛ وتتعيّن كل علاقة منها بالنظر إلى العلاقة الوظيفيّة التي لها مع باقي العلاقات ونظام الكلمات[3]. فنحن إذن، أمام فَهمْ يتّخذ من العلامة الإعرابيّة دليلاً على الإعراب، لكنها ليست هي الإعراب، إذ أن

---

(١) أشار أكثر من باحث إلى وجود هذين التعريفين في الدرس اللغوي، ولاحظوا الاختلاف بينهما، ومنهم أمين على السيد، إذ بيّن أنّ النحويين عرّفوا الإعراب، ولهم فيه مذهبان، فقال: "للنحويين في تعريف الإعراب اتجاهان، أحدهما تعريفه على أنّه معنوي، والثاني تعريفه على أنّه لفظي". انظر كتابه: في علم النحو، ج١ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢)، ص٣٧. وهذا ما أكّده أيضًا عبدالرحمن السيّد، فبين التعريفين، وأوضح أنهما معروفان في الدرس النحوي. انظر كتابه: الكفاية في علم النحو، ج١، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩١)، ص ص٢١- ٢٢.

(٢) منذر عياشي، **قضايا لسانية وحضارية**، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩١م)، ص١٠٨.

(٣) عياشي، **قضايا لسانية وحضاريّة**، ١٠٨.

الإعـراب هـو النظـام الـذي يؤلّـف بـين الحركـات وبـين الكلمـات لتـؤدي إلى مجموعة علاقات تقوم بين الكلمات.

وينفـي فـالح العجمـي أن يكـون الإعـراب هـو العلامـة الإعرابيّـة، قاصدًا به «ارتباط هذه العلامات بنظام يضع لكـل علامـة دلالـة علـى علاقـة ذلـك العنـصر الحامـل لهـا ببقيّـة العناصـر، أي كونهـا دالـة علـى معـانٍ»[1]. فالإعراب هو النظام الذي يبيّن دلالة كل علامـة إعرابيّـة مـن خـلال العلاقـة القائمة بين الكلمات أو العناصر داخل النظام اللغوي للجملة. ولايعطي فهم الإعراب على هذه الصورة العلامة الإعرابيّة قيمـة في ذاتهـا، أي أنّ أهميتهـا غير مرتبطة بوجودها، بحيث إذا غابت فُقِد الإعراب، ومن هنا فإنها لاتعدو أن تكون أثرًا من آثار الإعراب قد تظهر وقد تختفي، لكنها —على كل حال— لاتدّل وحدها على الإعراب.

ويمكـن أن نـستنتج مـن الفهمـين الـسابقين للإعـراب عنـد عياشـي والعجمي بعض المعطيات اللغوية المتصلة بالإعراب على النحو الآتي:

١. يمثل الإعراب نظامًا لغويًا يحكم تماسك مكوّنات كل تركيب لغوي، ويمكن النظر إلى هذا التركيب على أنه وحدة غير منفصلة.

٢. إن هذا الارتباط بين عناصر التركيب اللغوي يحمل قيمًا دلاليـة تعبّـر عن معانٍ لهذه الروابط.

---

(١) فالح بن شبيب العجمي، **أبعاد العربيّة**، دراسة في فقه اللغة العربية وتاريخ تطورها وعلاقاتها ببقية اللغات السامية، الرياض: مطابع الناشر العربي، ١٩٩٤)، ص١٠٥.

٣. يمكن التعبير عن المعاني التي تحملها الروابط عن طريق العلامات الإعرابيّة، وهذه هي المعاني النحوية أو المعاني الوظيفية التي تشير إليها العلامة الإعرابية، ومن خلالها نستدل على تلك المعاني مثل الفاعلية والمفعولية والسببية والإضافة، وغيرها.

والدارسون الآخرون الذين نظروا إلى الإعراب بوصفه أثرًا لفظيًا أو تغيّرًا معنويًا لم يتجاوزوا نظرة النحاة القدماء له. فالزجاجي يرى أنّ الإعراب هو الحركات، فيقول: «إن الإعراب دال على المعاني، وإنّه حركة داخلة على الكلام بعد كال بنائه، فهو عندنا حركة»[١]، وهذا هو رأي ابن درستويه كذلك[٢]. ويتفق هذا مع ما اختاره أبو البقاء العكبري بعد أن ذكر خلاف النحويين عن معنى الإعراب[٣].

وقد تبيّن من هذه الآراء تنبيه النحاة إلى كون الإعراب تغيرًا معنويًا، وأن الحركات الإعرابية دالة عليه. وهذا هو موضع الخلاف بين التعريفين.

ولشهرة هذين التعريفين في النحو العربي، فقد أشار إليهما أكثر من مؤلف وسأكتفي بذكر اثنين منهما، فقد بيّن العكبري هذا، وقال «ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنى يدل عليه اللفظ، وقال آخرون هو لفظ

---

(١) عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط٢ (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٣م)، ص٧٢.

(٢) موفق الدين بن يعيش، **شرح المفصل**، (بيروت: عالم الكتب، د. ت)، ج١، ص٧٣.

(٣) أبوالبقاء العكبري، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق محمد خير الحلواني، ط٢ (دمشق: دار المأمون للتراث، د. ت)، ص١٠٢. وانظر كتابه الآخر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، ص١٦٨.

دال عل الفاعل والمفعول، مثلاً وهذا هو المختار عندي»[1]. في حين أشار السيوطي إلى وجود هذين التعريفين عند النحاة، وأنهما موضع خلاف، فيقول: «اختلف هل الإعراب لفظي أم معنوي على قولين: فالجمهور على الأول، وحدّه على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر...، وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنّه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أو حيّان، وعلى هذا فحدّه: التغيير لعامل لفظًا أو تقديرًا»[2].

وهكذا، يلاحظ أنّ ما قدّمه بعض الدارسين العرب المحدثين من تعريف لمفهوم الإعراب بوصفه أثرًا لفظيًا أو تغيرًا معنويًا ماهو إلا إعادة لما هو موجود عند النحاة العرب القدماء، دون تطوير أو إضافة له. كذلك فإنّ تصورهم للإعراب على أنّه تحليل نحوي وصرفي هو ما عُرف عند مؤلفي كتب إعراب القرآن الكريم القدماء وعند أصحاب شرح المعلّقات وغرها من المجموعات الشعريّة، إذ كانوا يعرضون للنواحي الإعرابيّة كلّما استدعى الأمر ذلك[3].

---

(١) العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ص١٦٨.

(٢) جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجومع في العربيّة**، تحقيق عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم (بيروت: دار المعرفة، د.ت) ج١، ص ص٤٠- ٤١.

(٣) ومن أمثلة تلك الكتب: إعراب القرآن، المنسوب للزجاج (ت٣١١هـ)، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحّاس (ت٣٣٨هـ)، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، وتفسير مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، وإملاء مامنّ به الرحمن من وجه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري (ت٥٣٨هـ)، والبيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، وإعراب القرآن، للسفاقسي (ت٧٤٢هـ)، وإعراب القرآن، للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ). ومن كتب إعراب الأبيات الشعريّة كتاب: توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب، للرماني (ت٣٨٤هـ).

٠- ١- ٣- صلة المعنى اللغوي الاصطلاحي للإعراب:

تناول الدارسون الدلالة اللغويّة لكلمة "إعراب" وعدّدوا المعاني اللغويّة التي تدل عليها، واستشهدوا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب، ثم ابتعوا ذلك ببيان المعنى الاصطلاحي للإعراب، وناقشوا الصلة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية له، ووصلوا إلى نتيجة مؤداها أن المعنيين يشيران إلى البيان والوضوح، لذلك فالإعراب يبيّن المعاني ويزيل الالتباس ويدفع الإيهام.

وكانت غاية الدارسين من الربط بين الدلالتين تتمثل في أمرين، الأول: تفسير سبب تسمية الإعراب بهذا الاسم، ومحاولة الوصول إلى ما يؤيد تصوّرهم عن مصطلح الإعراب وذلك عن طريق تتبع المعاني اللغويّة لكلمة "إعراب"، ثم الربط بينهما وبين مايمكن أن يشير إليه مصطلح الإعراب. والأمر الآخر هو: التدليل على أنّ الإعراب من خصائص اللغة العربيّة دون غيرها من اللغات، بل هو خاص باللغة الفصحى، ولذلك كان ظهور الإعراب في كلام العرب إظهارًا لعربيته، ونتيجة لذلك لم يكن اللسان العربي في نظرهم معربًا إلاّ لأنه عربي.

ويشير عبدالوكيل الرعيض إلى أنّ العلاقة بين المعنيين واضحة ووثيقة، ويورد خمسة أوجه للربط بينهما، لينتهي إلى أنها تبيّن فائدة

الإعراب وهي الإبانة عن المعاني المختلفة التي تعرض للكلمات حين استعمالها في التراكيب[1].

ويقتصر أحمد حاطوم إلى إيراد رأيين يبيّنان تلك الصالة، يرتبط الأول بالجانب الدلالي للإعراب، ويرى أن السبب في تسمية الإعراب أنه يبيّن المعاني ويوضحها[2]، مشيرًا إلى أن هذا واضح الارتباط بقولنا: أعرب الرجل أي أبان وأوضح، ويرتبط الرأي الثاني بالجانب النحوي للإعراب لأن العرب في نظره يرون أن الإعراب سمة بارزة من سمات عربيّة اللسان، وأنّ إعراب الكلام أي إظهار علامات الإعراب فيه إنما هو إظهار لعربيّته[3]، لهذا كان للإعراب دور في تعيين هوية اللسان العربي كما يرى[4].

ويلاحظ طلال علامة تطورًا منهجيًا في استعمال لفظة الإعراب، فقد كان أساس وضعها للدلالة على التعبير الكلامي المجرد، ثم تطورت لتشير إلى الكلام الخالي من اللحن، ومنه استعملت للدلالة على حركات الأواخر في الكلمات[5]. وممّا يؤكد الصلة بين المعنيين الغوي الاصطلاحي في رأيه منطلقان، الأول: تاريخي، وهو تلك الروايات المتعددة التي تشير إلى اضطراب الألسنة، والحاجة إلى تعلّم الإعراب، في حين كان الإعراب قبل

---

(١) عبدالوكيل الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، (طرابلس: منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٨٨)، ص١٠٦.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٣٦.

(٣) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٣٧.

(٤) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٣٠٦.

(٥) حاطوم، **نشأة النحو العربي**، ص١٤٣.

ذلك يتم دون تكلف أو صنعة ثم كان النحو. والثاني: لغوي، وهو ممارسة الإعراب بصورة مرسلة تعتمد على ممارسة اللغة بالسليقة والطبع، إضافة إلى ممارسة الإعراب بصورة علمية تعتمد على ممارسة اللغة بالعلم الناتج عن الدراسة[1].

ويصل الدارسون إلى نتيجة هي أنّ المعنيين اللغوي والاصطلاحي للإعراب مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، مستلدين على ذلك بالجانب التاريخي والجانب اللغوي اللذين يؤكّدان تلك الصلة. لكن يُلاحظ على ذلك الربط الذي عقده هؤلاء بين المعنيين اللغوي الاصطلاحي لكلمة "إعراب" مايلي:

١. اقتصر أغلب الربط الذي أقاموه بين المعاني اللغوية لكلمة "إعراب" وبين الغاية من الإعراب بمفهومه الاصطلاحي، إضافة إلى أن مفهوم الإعراب عندهم متعدّد فقد أشاروا إلى ثلاثة مفاهيم كما اتضح من خلال العرض السابق، ونجد أن كل مفهوم يحتاج إلى ربط معيّن، بدلالة الإعراب اللغويّة.

٢. يلاحظ أنّ أغلب الدلالات اللغويّة التي أوردها الدارسون تشير إلى معانٍ متقاربة، لذا كان من الأولى الاكتفاء ببعضها.

٣. إن التتبع التاريخي لتطور دلالة كلمة "إعراب" لايعني أنّ الكلام لم يكن معربًا بالمفهوم الاصطلاحي للإعراب، والذي تعرض للتغيير والتطور فهو علامات الإعراب، وحالاته كما سيتضح ذلك خلال الفصل اللاحق.

---

(١) علامة، **نشأة النحو العربي**، ص١٤٤.

٤. ناقش الدارسون الربط بين المعنيين من أجل إثبات أن الإعراب سمة خاصة باللغة العربية دون غيرها من اللغات، وهذه نتيجة تحتاج إلى إيضاح؛ فالإعراب ليس مقصورة على اللغة العربيّة دون غيرها من اللغات، ومعلوم أن اللغات جميعها متشابهة من ناحية الإعراب كما سيتضح لاحقًا، وبالتالي لاميزة للعربيّة على غيرها من اللغات في هذا الجانب، فهي لغة كسائر اللغات البشريّة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعيّة، وتشترك معها في خصائص لغويّة متعدّدة.

٥. إن وجود ارتباط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للإعراب ليس لازمًا، لاسيّما عند بعض الباحثين الذين يرون أن ذلك ضرورة لازمة. بل إن السائد في الدرس اللغوي الحديث القول باعتباطيّة اللغة. فليس هناك ارتباط حتمي بين الدال ومدلوله كما بيّن ذلك اللغوي دي سوسير، إذ يقول: «إن الرابط الذي يجمع بين الدال والمدلول رابط اعتياطي»[1].

ومن هنا نستطيع القول إن محاولة الدارسين الربط بين الإعراب ومعناه لم تكن مُعينة لهم لتحقيق ذلك؛ ولهذا فإن جدوى مثل هذه المحاولة لاتبدو مناسبة للبحث اللغوي في قضيّة الإعراب.

---

(١) فرديناند دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، تعريب صالح القرمادي وآخرين (تونس: الدار العربيّة للكتاب، ١٩٨٥م)، ص١١١.

٠- ٢ : النحو والإعراب

تبيّن ممّا سبق أنّ الدارسين العرب لم يتفقوا على مفهوم واحد للإعراب، وقد أمكن رصد ثلاثة مفاهيم رئيسية له، ويعود هذا الاختلاف إلى تصوراتهم المختلفة عنه. وقد اتّضح من خلال استعراض تلك المفاهيم الثلاثة وجود تداخل بين مفهوم الإعراب ومفهوم النحو، إذ عدّ بعضهم المفهومين شيئًا واحدًا، فيما ميّز آخرون بينهما؛ ومن هنا فلابد من دراسة هذه التصوّرات لكشف العلاقة بينهما. وتجدر الإشارة إلى أنّ دراسة هذا الموضوع –أي العلاقة بين النحو والإعراب– ليست مجرّد ملاحظة أوّليّة على تعريفاتهم لمفهوم الإعراب وما تضمّنته تلك التعريفات من وجود علاقة بالنحو فحسب، وإنّما السبب الأهمّ لهذه الدراسة أن من بين الدارسين من خصّص موضوعًا مستقلاً لبحث العلاقة بين النحو والإعراب، وقد استغرق منهم جهدًا حاولوا فيه الربط بين المفهومين أو الفصل بينهما.

ولهذا فهناك اتجاهان لدراسة العلاقة بين النحو والإعراب، يرى أحدهما أن النحو والإعراب مفهومان متشابهان، وماهما إلا تسميتان لمسمّى واحد. ويفرق الاتجاه الآخر بين المفهومين، ويرى أن لكل منهما طبيعة مختلفة، وسمات تميزه عن الآخر. ومن هنا سنحاول مناقشة هذين الاتجاهين من حيث ذكر آراء الدارسين في كل اتجاه ومقولاتهم، ثم الكشف عن المنطلقات الأساسية للدارسين في كل اتجاه، والأسس التي بنوا عليها

تصوراتهم ؛ مع بيان أوجه الشبه والاختلاف بينهم سواء في الاتجاه الواحد أم في الاتجاهين المختلفين ، محاولين بذلك معرفة أسباب الاختلاف ؛ للوصول إلى معرفة واضحة لطبيعة العلاقة بين النحو والإعراب ، مستندين في ذلك على الآراء اللغوية القديمة والحديثة التي تسهم في تعيين بعض المفاهيم التي يمكن التعامل معها ، ومقارنتها بما لدى الدارسين العرب. وفيما يأتي عرض تفصيلي لما سبق تقديمه :

٠- ٢- ١- تشابه المفهومين :

لم يفرّق أصحاب هذا الاتجاه بني مفهومي النحو الإعراب ، ورأوا أنهما مفهومان مترادفان ، ولايختلفان من حيث الوظيفة التي يؤديها كل منهما ؛ فكلاهما يهتم بالتغيّر الذي يحدث لأواخر الكلمات المعربة. وانطلاقًا من هذه الوظيفة تُدرس الموضوعات النحويّة أو الموضوعات الإعرابيّة التي تهتم بالإعراب والمعرب من الكلمات ؛ والاختلاف بينهما مقصور على الناحية اللفظيّة لا الدلاليّة ؛ لذلك أطلق هؤلاء مصطلح الإعراب على علم النحو نفسه ، فسمّى الإعراب نحوًا والنحو إعرابًا ، وهذا واضح من خلال تعريفهم لهما ، بل أشار بعضهم صراحة إلى تشابه مدلولهما. ويبدو أنّ الخلط بين

المفهومين مقصور على الجانب النظري، أمّا الجانب العملي أو التطبيقي فإنه يعالج مختلف الموضوعات التركيبيّة من إعراب وتقديمه وتأخير ونفي واستفهام وغيرها.

ومن القائلين بهذا السيّد هادي كما الدين الذي عرّف النحو بأنه علم له قواعد نعرفُ به التغيير الذي يحدث لأواخر الكلم[1]. ويلاحظ أنه يحدد هنا وظيفة النحو بأنها معرفة مايلحق أواخر الكلمات من تغيير، وبهذا فإنها توافق وظيفة الإعراب نفسها، ومادامت الوظيفتان متماثلتين، فإنّ المفهومين عنده أيضًا متشابهان.

ويتبين عدم التفريق بين المفهومين في إشارة عبدالمتعال الصعيدي إلى الغاية التي من أجلها قدّم عمله في كتابه "النحو الجديد" وهي تجديد النحو وتيسير قواعد الإعراب، فيرى أنهما عمل واحد لافرق بينهما[2]. بل يؤكد ذلك في موضع آخر، إذ يبيّن أنّ مسائل النحو يجوز فيها الشيء وضده ولايقف الإعراب فيها عند حدّ[3]. فيتضح من عباراته استعماله المفهومين بمعنى واحد. ويقود هذا الفهم محمّد أحمد برانق إلى إيضاح الغاية من البحث في كتب النحو وهي الوصول إلى إعراب الكلام إعرابًا صحيحًا إذا قرأنا أو

---

(١) ورد ذلك في بيتين نظمهما يقول فيهما: النحو علم ذو قواعد بها تجتنب اللحن إذا اتبعتها
حيث به الكالم حين ينتظم تعرف تغييرًا أواخر الكلم
انظر: السيد هادي السيد حمد جمال الدين، **تحفة الحضر والإعراب في علم النحو والإعراب** (النجف: مطبعة النعمان، ١٩٧٤)، ص٩.

(٢) الصعيدي، **النحو الجديد**، ص٢٦٦.

(٣) الصعيدي، **النحو الجديد**، ص١٨٣.

كتبنا أو تكلمنا[1]. وهو بهذا يقصر الهدف من البحث النحوي على الإعراب، وألا تتجاوز دراسته هذا الهدف. والأمر نفسه عند مجد البرازي حيث يرى أن النحو هو إعراب الكلمة، ويؤكد أنّ ذلك من الأمور الثابتة في أذهان الدارسين[2] دون أن يُسمّيهم أو يناقش آراءهم. ويتابع صابر أو السعود في هذا السياق من سبقه في الربط بين النحو والإعراب، ويرى أنّ مصطلح الإعراب في كثير من الأحيان مرادف لعلم النحو، لذلك فالإعراب عنده يعني الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وهو النحو كذلك[3]. لكنّه لم يبيّن الجوانب التي يكون فيها الإعراب مرادفًا للنحو، والجوانب التي لايكون فيها الإعراب مرافدًا له، ممّا يعني لهماعنده الدلالة نفسها.

هذا هو تصوّر بعض الدراسين لايجدون فرقًا بين هذين المفهومين تعريفًا وغاية، بل يرون أنّهما مفهومان مترادفان. ونستطيع الإشارة هنا إلى أنه ربما أدى إلى مثل هذا التصوّر لديهم عدة أسباب مايأتي:

١. إشارة بعض النحاة القدماء إلى تشابه المصطلحين، لأنّهما عندهم بمعنى واحد، فالنحو هو الإعراب، والإعراب هو النحو، ولهذا لاغرو أنّ

---

(١) محمّد أحمد برانق، **النحو المنهجي**، ط٢ (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩م)، ص٢٦٦.

(٢) البرازي، **فقه اللغة العربية**، ص٢٧.

(٣) صابر بكر أبوالسعود، **النحو العربي**، دراسة نصيّة (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م)، ص٥٣- ٦١. ويبدو أنّ التداخل بين المصطلحين عنده، وعدم تفريقهبينهما، دعاه في البداية إلى تخصيص حديث مستقل عن النحو، تتّبع فيه دلالته اللغويّة ثم الاصطلاحيّة عند اللغويين القدماء، ثم أتبع ذلك بالحديث عن الإعراب ودلالاته. لكنّه يعود عند إيضاحه لمفهوم الإعراب إلى التداخل بينهما، إذ يشير إلى أنّه "في كثير من الأحيان يكون المرادف لعلم النحو هو علم الإعراب، ويكون المقصود في مقابل البناء، بمعنى التغيير والثبوت"، انظر: ص٥٣، وفي موضع آخر يقول: "وتنوّع مصطلح الإعراب، وقد يقصد به النحو على وجه العموم"، انظر: ص٥٥.

يُسمّى النحو إعرابًا والإعراب نحوًا سماعًا؛ لأنّ الغرض طلب علم واحد كما يقول الزجّاجي[1].

٢. ماورد في بعض المعاجم اللغويّة من ارتباط بين النحو والإعراب، فقد أشير في بعضها إلى أنهما بمعنى واحد[2].

٣. اقتصر النحو عند النحاة المتأخرين على جانب الإعراب فقط، فتناولوا في مؤلفاتهم التغييرات التي تلحق أواخر الكلمات، وما يعرض لها من إعراب وبناء، كما هو الحال عند ابن هشام الخضراوي، والصبان، وغيرهما[3]. مما دعا بعضهم للربط بين المفهومين تأثرًا بأولئك النحاة.

على أنّ أحمد سليمان ياقوت يحاول تسويغ هذا الربط فيرى أن السببَ قديمٌ حيث كان الإعراب سببًا في نشأة النحو العربي، فارتبط به وسُمّي باسمه،

---

(١) الزجّأجي، **الإيضاح في علل النحو**، وهو يورد رأي غيره من النحويين لا رأيه هو.

(٢) أشار على سبيل المثال ابن منظور إلى أنّ "الإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"؛ فربما أوحت تلك الدلالة اللغويّة للدراسين العرب بتماثل المفهومين، انظر: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ج٥ (بيروت: دار صادر، ١٣٨٨هـ)، ص٥٨٩.

(٣) يرى ابن هشام الخضراوي أنّ النحو مقصور على جانب الإعراب فقط، ولا يتجاوز هذا الجانب إلى الضايا التركيبيّة الأخرى، فيقول: "النحو علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب"، انظر عبدالرحمن السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد صبحي فرات (استانبول: مبطعة كليّة الآداب، ١٩٧٥)، ص٧. ويشير الصابن في حاشيته على شرح الأشموني إلى أنّ النحو هوالإعراب، ويقول في تعليقه على قول الأشموني بأنّ النحو مرادف لعلم العربيّة لاقسيم الصرف، يقول: "(قوله لاقسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء، واصطلاح المتأخرين تخصيصه (يقصد النحو) بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصرف"، ثم يؤكّد هذا الفهم عندما يضع تعريفا واضحًا للنحو، إذ يقصره عل الإعراب دون غيره من الموضوعات النحويّة الأخرى، فيرى أنّ النحو "علم يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء"، انظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، رتّبه وضبطه وصحّحه مصطفى حسين أحمد، ج١ (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت) ص١٨.

وأصبح المحور الذي يدور حوله النحو وغيره من الدراسات اللغويّة[1]. ولم تلقَ باقي العناصر النحوية الأخرى الاهتمام نفسه مثل: التقديم التأخير، والتعريف والتنكير، والحذف الزيادة، والنظام العام لأجزاء الجملة[2].

إلاّ أن المُلاحظ أنّ النحو كما تصوّره المؤلفات اللغوية القديمة يشمل عدّة مستويات هي: علم التراكيب Syntax، والصرف Morphology، والصواتة Phonology والصوتيات Phonetics، ولا يقتصر على الإعراب وحده. وهذا واضح عند سيبويه[3]، وابن جني[4]، وغيرهما من اللغويين الأوائل.

٣- قامت جهوده كبيرة لإصلاح النحو العربي، والدعوة إلى تيسيره وتذليل العقبات أمام المتعلمين، وبخاصّة في بدايات العصر الحديث. ورأى بعض المهتمين أنّ صعوبة النحو العربي تتمثل في قواعد الإعراب، لذا

---

(١) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص١٦.

(٢) .ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص١٨.

(٣) تناول سيبويه تلك المستويات اللغويّة في إطار مفهوم النحو، فناقش في أوّل كتابه الجوانب التركيبيّة، ثم الجوانب الصرفيّة، وفي آخر الكتاب درس الجوانب الصوتية. انظر: أبا بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢)، وتطغي الموضوعات التركيبيّة على أجزاء كبيرة من كتابه، انظر بعضها على سبيل المثال في: ج١، وج٢. وفي حين يتناول الموضوعات الصرفيّة في مواضع أقل، انظر: ج٤، ص ص١١٧- ٢٠٢. وترد الموضوعات الصوتيّة في آخر كتابه، انظر: ج٤، ص ص٤٣١- ٤٨١.

(٤) يتبيّن فهم ابن جنّي للنحو من خلال تعريفه له، إذ إنّه يقول: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ إليها". ويدلّ هذا التعريف على فهم واسع للنحو، وتصوّر شامل لموضوعاته، فهو يتضمّن مختلف قوانين كلام العرب. انظر: ابن جنبي، الخصائص، ص٣٤.

وُجّهت الجهود للقضاء على الأخطاء في تلك القواعد، وغلب على ظنّ أولئك أن النحو مقصور على تلك القواعد دون غيرها.

وجدير بالذكر أنّ عدم وضوح دلالة كل مفهوم، وعدم تمييزها عن دلالة المفهوم الآخر قد أدى إلى نتيجتين مختلفتين، هما:

١- تضييق مفهوم النحو، حتى صار يقتصر على دراسة نهاية الكلمة في الجملة، وما يعرض لها من إعراب أو بناء؛ ومن شأن هذا الفهم أن يهمل مباحث نحويّة أخرى مهمّة فلا تلقى عناية من الباحثين.

٢- توسيع مفهوم الإعراب، ليشمل موضوعات النحو الأخرى، ولا يقتصر على العلاقات التي ترتبط بها الكلمات، منطلقين من أنّ النحو هو الإعراب. ونظرًا لتداخل المفهومين فقد أدّى ذلك إلى عدم وضع حد فاصل بينهما، بل لم يكن هناك تعريف واضح المفهومين فقد أدّى ذلك إلى عدم وضع حد فاصل بينهما، بل لم يكن هناك تعريف واضح لكل منهما نستطيع من خلاله تمييز نوع عن نوع؛ ومن هنا فلم تتبين وظيفة أي من المفهومين، وليس ثمة إشارة إلى مجالات كل مفهوم، وإنما ظل مفهوم الإعراب ومفهوم النحو متداخلين من ناحية، كما ظل كل مفهوم غير واضح في ذاته من ناحية أخرى.

ولهذا فإنه يمكن تسجيل الملحوظات الآتية:

١. غلب تكرار الآراء التي كانت ناتجة عن النقل من السابقين دون تدقيق لتلك الآراء المنقولة أو فحص للمقولات المتداولة؛ ونتيجة

لذلك فقد بقيت تلك المفاهيم دون تطوير أو استفادة من معطياتها للانتقال بها إلى مجالات أكثر اتصالاً بالعلوم الحديثة في اللغة.

٢. ليس هناك منهج واضح في عرض الآراء بحيث يصدر كل مفهوم من رؤية معينة ؛ ونظرًا لغياب هذا المنهج الواضح فقد اختلطت المفاهيم وتداخلت مع غيرها ولم يعد هناك رابط بين التنظير والتطبيق[١].

٣. طغيان الوصف العام الذي يعتمد على تقرير الحقائق ، دون تحليل لكل مفهوم ؛ كما يؤتى بالأمثلة التي يستشهد بها لتأييد الرأي دون أن تتخذ تلك الأمثلة نماذج للتحليل والمناقشة بحيث تستنبط منها السمات التي تميز كل مفهوم عن غيره.

١- ٢- ٢- اختلاف المفهومين :

حينما نأتي إلى دراسة رأي الذين فرّقوا بين مصطلحي النحو والإعراب نلاحظ أنّهم رأوا أن بينهما حدودًا فاصلة ، وهذه الحدود هي التي تكشف مابينهما من اتفاق واختلاف ؛ فدلالة النحو عامة ، في حين أنّ دلالة الإعراب خاصّة. ولذا ميّزوا بينهما من حيث مفهوم كل منهما ، وغايته ، ومجالاته. فيتسم النحو بأنه قواعد أو قوانين غايتها صياغة الكلام الصحيح

---

(١) النحو هي الموضوعات الإعرابية ، وإنما بقي ذلك في مستوى التنظير ، وعندما درس الموضوعات ناقش التقديم والتأخير ، وصيغتي التعجب ، والمنادى ، والاستغاثة ، والندبة ، والترخيم ، والاختصاص ، والتحذير والإغراء ، والنسب ، والوقف ، والتصغير ، وغيرها من الموضوعات التي لايقتصر فيها على دراسة الجانب الإعرابي فقط ، انظر كتابة : تحفة الحضر والأعراب في علم النحو والإعراب ، ص٣٦ ، ص٦١ ، ص ص٦٦- ٧٣.

والـتمكّن مـن الكتابـة الـسليمة، ولهـذا فمجالاتـه واسـعة تـشمل كـل الموضـوعات الـتي تـؤدي إلى تـأليف الكـلام الـصحيح. فهـو يـدرس قـضايا التراكيب العربيّة، متجاوزًا أحكام الإعراب والبناء إلى أحكـام التركيـب مـن تقـديم وتـأخير، وذكـر وحـذف، وتعريـف وتـنكير، وإسـناد، وغيرهـا مـن الأحكام.

في حـين يخـتصّ الإعـراب بـتغير أواخـر الكلمـات حـسب موقعهـا الإعرابي، وغايته بيان الوظـائف النحويـة للكلمـات في الجمـل أو للجمـل في الكلام؛ ولهذا فهو إضافة إلى غايات أخرى أحد الغايات التي يـسعى النحـو لتحقيقها، ولكنّه ليس غاية النحو الوحيدة.

وعلى الرغم من تعدّد تعريفات مفهوم النحو، كما تعددّت تعريفات مفهوم الإعراب، إلاّ أنّ هناك اتفاقًا عامًا على القول بوجـود فاصـل واضـح بين المفهومين، وأن كل مفهوم يعالج موضوعات مختلفة عن الآخـر، كمـا أنّ دراسة أحدهما لا تغني عن دراسة الآخر.

فهذا إبراهيم مصطفى يعرف النحو بأنه «قانون تـأليف الكـلام وبيـان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمات في الجملة، والجملـة مـع الجمـل، حتـى تتسق العبارة ويمكن أن تـؤدي معناهـا»[1]. فيمـا يعـني الإعـراب عنـده العلـم الذي يعرف به أواخر الكلم إعرابًا وبناءً[2].

(١) مصطفى، إحياء النحو، ص١.

(٢) مصطفى، إحياء النحو، ص ص١- ٢، وانظر: ص٢٣.

وواضح من هذين التعريفين تفريقه الواضح بين المفهومين من حيث وظيفة كلٍ منهما وغايته، فالنحو يتعامل مع الكلام وما يتألف منه ليبيّن القوانين التي تحكمه حتى يؤدي المعنى المراد منه، فيما يتعامل الإعراب مع أواخر الكلمات لمعرفة علامتها الإعرابية. ويستدل إبراهيم مصطفى على أنّ النحو أعمُّ وأشمل من الإعراب بوجود لغات لا إعراب فيها، ولا تبديل لآخر كلماتها، وبصرف النظر عن دقة هذا الرأي وصحته إلاّ أنّ إبراهيم مصطفى قد اتخذ منه دليلاً على أنّ لتلك اللغات نحوًا وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلم[1]. كما أنه يرى أنّ موضوعات النحو أشمل من موضوعات الإعراب، فهو يدرس طرق الإثبات، والنفي، والتأكيد، والتوقيت، والتقديم، والتأخير، وغيرها من الموضوعات الأخرى. لهذا يخلص إلى نتيجة مؤدّاها أن الفرق بين النحو والإعراب كالفرق بين العام والخاص أو بين الكل والجزء، فالنحو يشمل قضايا تتجاوز الإعراب إلى موضوعات أخرى مهمة[2].

ويعيد أحمد عبدالستار الجواري التفريق السابق بين المفهومين، فيشمل النحو عنده مجموعة من قواعد التعبير باللغة وطريقة تركيبها قبل كل شيء أو هو تأليف الكلام وتركيبه، بينما يقصر الإعراب على تغيّر أواخر الكلم[3]. ولذا يرى أنّ الإعراب باب من أبواب النحو وأصل من أصوله[1].

---

(١) مصطفى، إحياء النحو، ص٢.

(٢) مصطفى، إحياء النحو، ص٤.

(٣) أحمد عبدالستار الجواري، **نحو التيسير**، دراسة ونقد منهجي، ط٢ (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م)، ص٢٠، وانظر: ص٢٢.

ونجد الإشارة نفسها عند مهدي المخزومي وجميل علوش، فبعد أن بيّن مهدي المخزومي المقصود من الإعراب بأنه بيان الوظيفة اللغويّة أو القيمة النحويّة للكلمة في الجملة أو للجملة في الكلام، نلاحظ أنه يوضح بعد ذلك وظيفة النحو وهي البحث في المركبات اللفظية على اعتبار أنّ النحو يدرس أجزاءها الأساسية من فعل واسم وأداة وكناية ووظائفها اللغوية التي تؤديها في أثناء التأليف. ونستنتج من ذلك أنّ النحو عنده أشمل من الإعراب، بل إنّ الإعراب لايتجاوز كونه واحدًا من الموضوعات التي يبحثها[٢].

ويبيّن جميل علوش الفرق بين وظيفة النحو ووظيفة الإعراب، إذ يرى أن النحو يعين القواعد التي تيسّر صياغة الكلام الصحيح ويبينها لنا لنتمكّن من الكتابة السليمة. في حين يقف الإعراب عند الملاحظة السريعة للعلاقات القائمة بين أجزاء الكلام والوظائف التي تضطلع بها هذه الأجزاء، والمعاني التي تؤديها تلك الوظائف من فاعلية ومفعولية وإضافة، والحركات التي تلحق بأواخر الكلم نتيجة لما طرأ عليها من عوامل ومؤثرات[٣]. لذلك يبدو أن الإعراب —عنده— أخص من النحو، وأن النحو أعم وأشمل، وذلك أنه يتناول قضايا وموضوعات عدة لا يتطرق إليها الإعراب؛ إذ يستوعب في رأيه أقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف،

---

(١) الجواري، **نحو التيسير**، ص٣٢.

(٢) المخزومي، **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق، ص٦٦، وانظر: ص٨٢.

(٣) جميل علوش، **الإعراب والبناء**، دراسة في نظرية النحو العربي، (بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م)، ص٨٢.

ويتناولها بتفصيل واسع، فيعدد أنواعها، ويصف خصائصها، ويبيّن طرق استخدامها مع الشواهد[1].

وهكذا نلاحظ أن هؤلاء الدارسين يؤكدون التمييز بين المفهومين، وأن لكل واحد منهما مجاله، وطبيعته الخاصّة به التي يختلف بها عن الآخر.

وقد حاول آخرون تكرار الفكرة السابقة مستفيدين —كما يرون— من الدراسات اللغويّة الحديثة؛ بوصفها ميّزات بين المفهومين، وحدّدت مجال كل مفهوم. فيرى تمّام حسّان أن الإعراب مقصور على العلامة الإعرابية، وهي قرينة من مجموعة قرائن تشترك في بيان المعنى النحوي؛ أمّا النحو فهو نظام شامل لا يقتصر على ظواهر الإعراب والبناء ولا على المعاني الوظيفية النحويّة، بل يتناولها ويتعدّاها إلى ماهو أشمل منها، فيدرس العلاقات السياقية، والقرائن اللفظيّة، والحالية، والمقامية، وهي التي يسميها بعملية "التعليق"[2].

ويقترب من هذا التصوّر أحمد سليمان ياقوت فيرى أنّ الإعراب «مورفيم من المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة»[3]. أما النحو فيتكوّن من شقين كما في الدراسات اللغوية الحديثة هما: علم النظم أو التراكيب Syntax وهو يدرس الطرق التي تتألف بها الجمل من الكلمات وقوانين المطابقة أو عدم المطابقة والبحث في الإعراب وقوانينه، أمّا الشق الثاني من

---

(١) علوش، **الإعراب والبناء**، ص٨٨.

(٢) حسان، **اللغة العربية**، ص ص١٧٨- ١٨٩.

(٣) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٢٤.

علـم النحـو فهـو علـم الـصيغ Morphology وهـو مـا يعـرف بعلـم الـصرف ويـدرس الوحـدات الـصرفيّة والـصيغ اللغويـة الـتي يتركـب منهـا الكـلام أو الجمـل[1]. ويخلـص أحمـد يـاقوت مـن خـلال المفهـومين الـسابقين إلى «أنّ الإعراب عنصر من عناصر النحو، فالنحو كلٌّ والإعراب بعض من هذا الكل»[2].

هذا هو مجمل رأي الذين فرّقوا بين مفهومي النحو والإعراب، ورأوا أن لكلٍّ منهما غاية ومجالاً يختصّ به، وبيّنوا أنّ النحو أشمل من الإعراب، وما الإعراب إلاّ أحد الموضوعات التي يعالجها النحو.

ولعلّ من أهم الأسباب التي دعتهم لمناقشة الفرق بين المفهومين سببين، هما، الأول: مالاحظوه من خلط واضح بين المفهومين سواء عند القدماء أم عند المحدثين، وما أدّى إليه ذلك الخلط من طغيان معنى الإعراب على النحو كلّه. بل إنّ أحمد عبدالستار الجواري يرى أنّ العلة الأولى التي أدّت بالنحو إلى الانحراف عن معناه وعن وظيفته هي الانصراف إلى الإعراب وتوجيه الاهتمام الأكبر إليه[3]. ولهذا يُخطِّىء جميل علوش القول بترادف النحو والإعراب أو القول بأنّ دراسة النحو تغني عن دراسة الإعراب أو أنها وسيلة لدراسة الإعراب والإلمام بأصوله وقواعده، ويخلص علّوش إلى أنّه ينبغي تعيين مدلول كل مصطلح وتمييزه عن بقيّة المصطلحات

---

(١) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٢١.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٢٠.

(٣) الجواري، **نحو التيسير**، ص٥٠.

التي يتداخل معها في بعض الدلالات، بحيث لا تختلط المفاهيم ممّا يؤدي إلى نتائج خاطئة[1].

والسبب الثاني: محاولة توجيه دراسة النحو العربي إلى المعنى والقضايا التركيبيّة الأخرى من غير الإعراب، وهو الأسلوب الشائع في كتب النحاة المحدثين؛ لذا حاول بعضهم تصنيف الموضوعات النحويّة وفق تصوّر آخر يراعي المعنى.

ومع ماقدّمه الباحثون السابقون من تفريق بين النحو والإعراب إلا أنه يلاحظ على عملهم أنه لم يستطع أن يتبيّن إلاّ بعض السمات العامة لهما، مثل كون الإعراب أخصّ من النحو، فيما بقي المفهومان عند بعض الدارسين متداخلين من حيث مجالات كلّ مفهوم، بل لم يتّضح التفريق عند مازن المبارك مثلاً رغم محاولته التفريق بينهما، إذ أن ماذكره عن وظيفة النحو ماهو إلاّ وظيفة الإعراب أيضًا[2].

---

(١) علوش، **الإعراب وعلاقته بعلم النحو**، ص٦٦. يشير جميل علّوش في الصفحة نفسها إلى ضرورة الفصل بين المصطلحين بقوله: «يبقى من الضروري وضع الحواجز الفاصلة بينهما، وتبيين الحدود التي يبتدئ عندهما أحدها، وينتهي الآخر»، ويصل بعد ذلك إلى إيضاح طبيعة العلاقة بين النحو والإعراب كما يتصوّرها لتمييز أحدهما عن الآخر، فيرى أنّ «النحو هو الجانب النظري والإعراب هو الجانب العملي أو التطبيقي لصياغة الجملة العربيّة والبحث في أجزائها ودقائقها».

(٢) بالرغم من كونه يحاول أن يبيّن أن النحو أعمّ وأوسع من الإعراب إلاّ أنّه حدّد وظيفة النحو بقوله: «ولّما كانت وظيفة النحو تعيين صلة الكلمات بعضها ببعض في الجملة الواحدة بحسب المعنى المراد، وكانت حركات الإعراب في العربيّة تقوم بالجزء الأكبر من تلك الوظيفة فقد طغى معنى الإعراب على النحو كلّه حتّى سمّي النحو بعلم الإعراب». وهذه هي وظيفة الإعراب لاوظيفة النحو؛ لأنّ النحو يتجاوز هذه الوظيفة إلى دراسة قضايا تركيبيّة أخرى. انظر: مازن المبارك، **نحو وعي لغوي**، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ص٦٣.

ويبدو أنّ من أسباب عدم التمييز بينهما عدم وضوح مفهوم الإعراب عندهم، إذ قصروه على العلامات الإعرابية وحدها، أو الحالات الإعرابية دون أن يتعداها إلى العلاقات التي ترتبط بها الكلمات من حيث كونه نظامًا لغويًا.

إضافة إلى أنه قد غلب على بعضهم ترديد آراء سابقة، دون إضافة أو تجديد، وهذا ملاحظ على كثير من آرائهم. فيكتفي محمد صلاح الدين بكر مثلاً بإيراد آراء النحاة القدماء للتفريق بينهما، دون أن يحللها، أو يناقشها، أو يوازن بينها؛ ومع هذا فإنّه ينتهي إلى نتيجة مقررة سلفًا[1].

كما يلاحظ أنّ استفادة الدارسين من الدراسات اللغويّة الحديثة لم تكن ذات فائدة كبيرة لدراساتهم، إذ لم يتم توظيفها بشكل كافٍ، وإذا وجد توظيف يسير لها فلا تُستثمر في تطوير المفاهيم التي ناقشوها، وإنّما يوردون الآراء التي تؤيد تصوّراتهم، وتؤكد صحّة ماذهبوا إليه فحسب.

(١) يعرض محمّد صلاح الدين إلى مفهوم النحو عند عبدالقاهر الجرجاني وابن جنّي والخضري والخضراوي، ثم يبيّن مفهوم الإعراب عند الزركشي وابن قتيبة وابن جنّي، ويخلص إلى أنّ لهم نظريتين بالنسبة للإعراب، الأولى تساوي بين المفهومين، والأخرى تجعل الإعراب جزءًا من النحو، ويميل إلى النظريّة الثانية، ويغلب عليه في هذه المقارنة العرض والتكرار دون التحليل، انظر: بكر، نظرة في قرينة الإعراب، ص ص١٠-١٧.

٠- ٣: أنواع الإعراب

قسّم الدارسون العرب الإعراب إلى أنواع، وجاءت هذه الأنواع نتيجة لفهمهم للإعراب، وهو الفهم الذي سبقت الإشارة إليه في الصفحات السابقة. وقد تعدّدت تلك التقسيمات، وكان كلّ دارس يتّبع أسسًا معيّنة يعتمد عليها في تقسيمه الإعراب. ويمكن ملاحظة خمسة تقسيمات ينطلق كل تقسيم منها من فهم خاص للإعراب. ويبدو أنّ سبب الاختلاف بين تقسيم وآخر يعود إلى اختلاف الرؤية التي يحدّدها كل واحد منهم في تصوّره للإعراب؛ وكأنّ كل دارس قد لاحظ جانبًا معيّنًا وبنى عليه تقسيمه.

ويمكن إجمال تلك التقسيمات فيما يأتي:

١. تقسيم الإعراب على أساس ظهور العلامة الإعرابية أو اختفائها: كالإعراب الظاهر، والإعراب المقدّر، والإعراب المحلّي، والإعراب المحكي.

٢. تقسيم الإعراب وفق الحالة الإعرابية، واختلافها من جملة لأخرى: كإعراب الرفع، وإعراب النصب، وإعراب الجرّ، وإعراب الجزم.

٣. تقسيم الإعراب وفق الإدراك العقلي للقواعد المستخدمة أثناء الكلام: كالإعراب الحدسي، والإعراب الإدراكي.

٤. تقسيم الإعراب بناء على طريقة تناوله، ومنهج دراسته وتعليمه، وأسلوب مناقشة قضاياه: كالإعراب النظري، والإعراب التعليمي، والإعراب التطبيقي.

٥. تقسيم الإعراب على أساس دلالي يرتبط بأداء المعنى وفهمه: كالإعراب الشكلي، والإعراب الدلالي، والإعراب الشكلي/الدلالي.

والاختلاف بين تلك التقسيمات نابع من اختلاف المدخل الذي نُظِر من خلاله إلى الإعراب، وفيما يلي بيان لهذه التقسيمات:

٠- ٣- ١- التقسيم الأول

نُظر في هذا التقسيم إلى ظهور العلامات الإعرابية أو اختفائها على آخر الكلمات المعربة، وقسّموا الإعراب بناءً على هذا الأساس؛ فسمّوا الإعراب الذي يظهر على الكلمات المنتهية بحروف صحيحة بالإعراب الظاهر، في حين سمّوا الإعراب الذي يجري على الكلمات التي لايصلح آخرها لظهور الحركة الإعرابيّة عليه بالإعراب المقدّر[1]. وأضاف بعضهم نوعين آخرين هما: الإعراب المحلّي، والإعراب المحكي، منطلقين من أساس آخر، هو نوع الكلمة التي تكون موضع الإعراب، فإن كانت معربة

(١) يشمل الإعراب المقدّر: الكلمات المنتهية بحرف من حروف العلّة، والأسماء المضافة إلى ياء المتكلّم، والأسماء المسبوقة بحرف جرّ زائد أو شبيه بالزائد. انظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي (بيروت: دار النهضة العربيّة)، ١٩٨٨)، ص ص٢١- ٢٨، وانظر: عصام نور الدين، الإعراب والبناء (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٣٩، ص١٠٣، وص١١٨، وص١٢٣. ويُضاف إلى تلك الأنواع الثلاثة للإعراب المقدّر نوعان آخران هما: الإعراب المحكيّ، والذي يرد اللفظ فيه وفق سماعه، وكذلك إعراب مايُسمّى به من الكلمات المبنيّة أو الجمل. انظر: نور الدين، **الإعراب والبناء**، ص ص١٢٧- ١٣٠.

فإعرابها ظاهرة أو مقدّر، وإن كانت مبنيّة فإعرابها محلي، وإن جاءت الكلمة أو الجملة على هيئتها دون تغيير كان إعرابها محكيًّا[1].

ويمكن القول إنّ الأساس الذي يشمل تلك الأنواع كلّها هو النظر إلى الكلمة من جهة موقعها الإعرابي؛ فإن كانت صورتها متأثّرة بالعوامل الداخلة عليها فهي إمّا أن تكون معربة وإمّا أن تكون مبنيّة، فإن كانت معربة فإعرابها يكون ظاهرًا أو مقدّرًا، وإن كانت مبنيّة فإعرابها محلّي. وإذا كانت صورة الكلمة غير متأثّرة بالعوامل الداخلة عليها فيرد اللفظ كما هو دون تغيير فإنّ إعرابها إعراب محكيّ.

واختلاف الباحثون في تلك الأنواع، فمنهم من أقرّها وأكّد وجودها، وبيّن ضرورة تعليمها، ومنهم من أنكرها ورفض تعليمها، وقد كان النوع الأول محلّ اتفاق بينهم، بل قصر بعضهم الإعراب عليه، في حين كانت الأنواع الأخرى موضع نقاش واختلاف.

وعمومًا فأنواع الإعراب في هذا التقسيم هي:

٠- ٣- ١- ١- الإعراب الظاهر:

---

(١) يبدو أنّ الأساس الذي بنى عليه بعض الدارسين هذا التقسيم كان متعدّداً عندهم؛ لذا لم تنتظم فيه تلك الأنواع الأربعة، وسيشار لذلك لاحقًا في نهاية هذا الفصل، ومنهم جميل علّوش الذي قسّم الإعراب إلى أربعة أقسام، وقد بيّن أنّ أساس التقسيم هو أنّ «الإعراب قد يقع على الكلمة الصحيحة كما يقع على الكلمة المعتلّة، وقد يقع كذلك على الكلمة المعربة كما يقع على الكلمة المبنيّة»، ثم يتبع ذلك بقوله: «علاوة على أنّه قد يتناول لفظ الكلمة لامعناها»، وواضح من هذين القولين أنّ علوش لم ينظر إلى أنواع الإعراب التي ذكرها من خلال أساس واحد، وإنما من خلال أكثر من أساس، انظر كتابة: **الإعراب والبناء**، ص١٦٠.

هو ما تظهر العلامة الإعرابية بمختلف أنواعها على آخر الكلمات فيه ؛ وذلك أن الكلمات التي يظهر عليها هذا الإعراب تكون معربة وصحيحة الآخر. وقد سُمّي أيضًا بـ «الإعراب اللفظي»[1] ؛ وهو يقابل النوعين الآخرين من الإعراب وهما الإعراب التقديري ، والإعراب المحلّي.

وقد أشار إلى هذا النوع القائلون بأنّ الإعراب تغيّر آخر الكلمة في الجملة لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، وكذلك القائلون بأنّ الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة المعربة ؛ فلا يتم تغيّر آخر الكلمة إلا بظهور العلامة الإعرابية وهي المقصودة بالأثر الظاهر[2].

وينحصر اختلاف الدارسين في هذا النوع في أنّ بعضهم يعدّد أنواعًا أخرى للإعراب إضافة إلى هذا الإعراب كما فعل عبدالمتعال الصعيدي[3]، وجميل علّوش[4]، وغيرهما[5]، في حين يقصر بعضهم الإعراب على هذا النوع دون غيره ؛ لأنّ مفهومه للإعراب هو ظهور العلامة الإعرابيّة ، فإن لم تظهر فليست الكلمة معربة[6].

---

(١) انظر: علّوش، **الإعراب والبناء**، ص١٦٠.

(٢) منهم مثلاً: المخزومي في كتابه: **في النحو العربي**، **قواعد وتطبيق**،ص٢٨، ص٦٦، وعبدالرحمن أيوب في كتابه: **دراسات نقدية**، ص٤٤. ومحمد حماسة عبداللطيف في كتابه: **العلامة الإعرابية**، ص١٦٢.

(٣) الصعيدي، **النحو الجديد**، ص٢٤٠.

(٤) علوش، **الإعراب والبناء**، ص١٦٠.

(٥) أشار إلى هذا النوع أيضًا عصام نور الدين في كتابه: **الإعراب والبناء**، ص ص١٠٠- ١٠٢، في معرض حديثه عن الإعراب التقديري، مع أنّه يرى تقسيمًا آخر لأنواع الإعراب تحدّث عنه في بداية كتابه، وسيذكر ضمن تقسيمات الدارسين لاحقًا.

(٦) انظر: عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص٢٩٢. وانظر: بكر، نظرة في قرينة الإعراب، ص٣٨، إذ يقول: «إن الإعراب في منهجنا الشكلي إمّا أن يظهر على الكلمة أو لايظهر، فإن ظهر فهو إعراب، وإلا فهو

٠- ٣- ١- ٢ الإعراب المقدّر:

هو الإعراب الذي لاتظهر فيه العلامات الإعرابيّة على آخر الكلمات، وهو مقابل للإعراب الظاهر. وقد عرّفه عصام نور الدين بأنّه «الأثر غير الظاهر الذي يجلبه العامل على آخر الكلمة المعربة، والتي لا يصلح آرها لظهور علامة إعراب عليه... فتكون العلامة الإعرابيّة مقدّرة؛ لأنها غير ملحوظة»[١].

وقد تباينت آراء الباحثين العرب في هذا النوع من الإعراب بين مقرٍّ بوجوده، ورافض له. ومن القائلين بضرورة وجوده عبدالمتعال الصعيدي[٢]، وعباس حسن[٣]، وجميل علّوش[٤]، وعصام نورالدين[٥]، وعبده الراجحي[٦]؛ على أنهم مختلفون في تعيين الكلمات التي يجري عليها التقدير، وهم متباينون في قصر التقدير على الحركات الإعرابية أو شمولة لجميع العلامات الإعرابيّة[٧].

بناء، من أجل ذلك عددنا المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم من المبنيات». وانظر كذلك: راسم الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب (ألمانيا: الناشر، Adi Verlag ، ١٩٩٠)، ص١٧٩.

(١) نورالدين، **الإعراب والبناء،** ص١٠٢.

(٢) الصعيدي، **النحو الجديد،** ص١٢٠، ص١٩٨.

(٣) حسن، **النحو الوافي،** ج١، ص٨٤، وكذلك ص١٩٨.

(٤) علوش، **الإعراب والبناء، ص**١٦١

(٥) نورالدين، **الإعراب والبناء،** ص ص١٠٠- ١٠٢.

(٦) الراجحي، **التطبيق النحوي،** ص ص٢١- ٢٨.

(٧) انظر: علوش، **الإعراب والبناء،** ص ص١٦١- ١٦٥.

ومن الذين رفضوا هذا الإعراب وأهملوا دراسته إبراهيم مصطفىن فلم يشر إليه، ولم يتحدّث عن الكلمات التي لاتظهر عليها حركتا الضمة والكسرة؛ لأنّ القول بهذا النوع ينقض الفكرة التي ذهب إليها في الإعراب[1]. وكذلك دعا تمّام حسّان في كثير من أبحاثه إلى رفض الإعراب التقديري[2]. وتابعه محمد حماسة عبداللطيف[3]، ومحمد صلاح الدين بكر[4]، وراسم الطحان[5].

٠- ٣- ١- ٣- الإعراب المحلّي:

يكون في الكلمات المبنيّة التي تشغل موقعًا إعرابيًا، ولاتظهر عليها العلامة الإعرابية ولاتقدّر، لأنها كلمات غير معربة لفظًا لا محلاً، ويكون الإعراب المحلي كذلك في الجمل التي تشغل موقعًا إعرابيًا، لأن الجمل لا توصف بالإعراب أو البناء.

ويمكن تعيين تصوّر الباحثين العرب لهذا النوع في ثلاثة مواقف هي:

١. منهم من أقرّ بأهميته وأنه لا غنى عنه ولا يمكن إغفاله، كما لايمكن إغفال الإعراب التقديري؛ لصعوبة ضبط توابعهما –

---

(١) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٤٩.

(٢) حسان، اللغة العربية، ص١٨٥، وانظر كتابه: البيان في روائع القرآن، ص٢٠٠، إذ يبين أنّ القول بنظرية القرائن يغني عن الإعراب المحلي والإعراب التقديري، وأنه لاقيمة لهما في الدرس النحوي.

(٣) عبداللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص٢٩٢.

(٤) بكر، نظرة في قرينة الإعراب، ص ص٣٧- ٤١.

(٥) الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ص١٧٩.

مثلاً– بغير معرفة الحركة المقدرة أو المحلية ومن هؤلاء عباس حسن[1]، وجميل علوش[2].

٢. ومنهم من دعا إلى اختصاره ودمجه مع الإعراب التقديري، ليكونا إعرابًا واحدًا، كما قال بذلك عبدالمتعال الصعيدي[3].

٣. ومنهم من دعا إلى إلغائه والاستغناء عنه، والاقتصار على الإعراب الظاهر دون غيره من الأنواع الأخرى، كدعوة تمام حسّان في كثير من دراساته، إذ يرى ضرورة اطراح الإعراب التقديري والإعراب المحلي[4]، ودعوة محمد حماسة عبداللطيف كذلك[5].

ولا يجد محمد صلاح الدين بكر في مناقشته للإعراب المحلي أثرًا مطلقًا لهذا النوع في تحديد بعض الجمل وظيفيًا أو دلاليًا، لذلك لايتفق مع النحاة فيما قالوه عنه وعن قيمته في إبراز المعنى الوظيفي أو الدلالي[6].

ولا يقر راسم طحّان كذلك بالإعرابين المحلي والتقديري لأنه لاوجود لهما أصلاً في نظره[7]. كما يعدّد عبدالهادي الفضلي الأسباب التي تدعوه للاستغناء عن الإعراب المحلين ويرى أنها كافية لإلغائه[1].

---

(١) حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٨٥، وكذلك ص٣١٤.

(٢) علوش، **الإعراب والبناء**، ص١٦٥.

(٣) الصعيدي، **النحو الجديد**، ص١١٦.

(٤) حسان، **اللغة العربية**، ص١٨٥، وانظر كتابه: **البيان في روائع القرآن**، ص٢٠٠.

(٥) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص١٦٢.

(٦) بكر، **نظرة في قرينة الإعراب**، ص٤١.

(٧) الطحّان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٧٩.

٠- ٣- ١- ٤- الإعراب المحكي:

وهو أن يرد اللفظ على هيئته من غير تغيير، دون مراعاة للعوامل الداخلة عليه، وقد يكون اللفظ المحكي مفردًا أو جملة أو شبه جملة. وقد أنكر بعض الدارسين هذا النوع من الإعراب، خاصة أولئك الذين نادوا بإلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي، لأنهم يرون أنّ هذه الأنواع أشبه بالفلسفة العقيمة التي لاتفيد الدارس شيئًا. على أنّ جميل علّوش شدّد على أهمية عرض تلك الأنواع ومن ضمنها الإعراب المحكي؛ لأننا نجد في اللغة شواهد عديدة تؤيد تلك الأنواع وتؤكد أهميّة دراستها، وأنّه لايمكن إغفالها[٢].

٠- ٣- ٢- التقسيم الثاني:

نظر الدارسون في هذا التقسيم إلى الحالات الإعرابيّة، وعدّوا كل حالة إعرابية نوعًا إعرابيًا؛ لأنهم يرون أنّ الإعراب هو الحالة الإعرابيّة، وتعدّد تلك الحالات هو تعدّد للإعراب، بل إن منهم من عرّف الإعراب بأنه تغير معنوي، ورأوا أن ذلك التغيّر يتمثل في تغيّر الحالات الإعرابيّة[٣].

---

(١) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١١٦.

(٢) علّوش، **الإعراب والبناء**، ص ص١٦٦- ١٦٧. وانظر: حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٣١، هامش١، وكذلك ص٣١١.

(٣) يرى تمام حسان أن الحالات الإعرابية تمثّل مظهرًا من مظاهر التماسك السياقي المنبني على العلاقات المتشابكة بين أجزاء السياق، أي بين الأبواب النحويّة. ويعدّ العربيّة من ضمن اللغات المتصرفة التي تعطي مثالاً واضحًا للعلاقة بين الأسماء والأفعال، وبينها وبين الأدوات وصورة الحالة. ثم ذكر الحالات الإعرابيّة الأربع. انظر كتابه: مناهج البحث في اللغة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥)، ص ص٢٠٧-

والحالات الإعرابيّة التي ذكرها الدارسون في هذا التقسيم هي:

٠- ٣- ٢- ١- الرفع:

هو الإعراب الخاص بالمرفوعات، وتشترك فيه بعض الأسماء والفعل المضارع، وهو عند إبراهيم مصطفى علم الإسناد ودليل على أن الكلمة يتحدث عنها[١]. ومن الذين عدّوه نوعًا إعرابيًا عبّاس حسن حيث ذكره وبيّن علاماته الأصلية والفرعية[٢]، وكذلك فعل مهدي المخزومي[٣]، وعصام نور الدين[٤]. في حين عدّه أحمد عبدالستار الجواري لقبًا من ألقاب الإعراب ومرتبة من مراتبه[٥].

٠- ٣- ٢- ٢- النصب:

يدخل النصب الفعل المضارع وبعض الأسماء، وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّه علم المفعولية، وحاولوا ردّ كل الأسماء المنصوبة إلى هذا المعنى[٦]، ولم

٢٠٩.

(١) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٥١.

(٢) حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص١٠٣.

(٣) المخزومي، **في النحو العربي**، نقد وتوجيه (بيروت: منشورات المكتبة العصريّة، ١٩٦٤م)، ص ص٧٠- ٧٥، وانظر كتابه: قواعد وتطبيق، ص ص٧٧- ٦٨.

(٤) نورالدين، **الإعراب والبناء**، ص١٤.

(٥) الجواري، **نحو المعاني** (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م)، ص٣٧، وانظر كتابه: **نحو التيسير**، ص٧٣.

(٦) حرص النحاة البصريون على ذلك؛ حتّى أنّهم أوّلوا مالا يتفق مع قاعدتهم، فالمصدر المؤكّد لفعله أو المصدر المبيّن لنوع فعله سُمّي مفعولاً مطلقًا، وسُمّي الظرف مفعولاً فيه، وسُمّي الاسم الذي يبين سبب

يتعدّ إبراهيم مصطفى بهذه الفكرة، حينما رأى أن الفتحة لاتدل على معنى وإنما هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب[1]، فاستبعد بذلك المنصوبات، مخالفًا رأي أكثر الدارسين[2]. في حين يرى مهدي المخزومي أنّ الفتحة علمٌ على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة ولا تحمل أيّ معنى إعرابيّ في بعض المنصوبات كالمنادى، ولكن تؤدى منصوبات أخرى وظيفة إعرابيّة أثناء الجملة كالمفعولات والحال مثلاً[3].

٠- ٣- ٢- ٣- الجر:

يختصّ الجر بالأسماء دون الأفعال، ويسمّى "الخفض"[4]، ويكون في موضعين: في الإضافة، وفي الجر بحرف الجرّ. وهو علم الإضافة وإشارة إلى

الفعل مفعولاً له، وسُمّي المصاحب للفعل مفعولاً معه، وعدّوا الحال والتمييز والمستثنى ملحقه بالمفاعيل. انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٤ن وص١٩٧، وص ٣٦٧- ٣٦٩، وانظر: ج٢، ص١١٨.

(١) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٥٣.

(٢) منهم عباس حسن في كتابه: **النحو العربي**، ج١، ص١٠٣ن وعصام نورالدين في كتابه: **الإعراب والبناء**، ص١٠ن وص١٤، وغيرهما.

(٣) المخزومي، **في النحو العربي**، نقد وتوجيه، ص ص٨١- ٩٩، وانظر كتابه: **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق، ص ص٧٠- ٧١.

(٤) هذه التسمية تسمية كوفيّة تقابل الجرّ عند البصريين، انظر: أبا زكريا، يحيى بن زياد الفرّاء، **معاني القرآن**، تحقيق محمّد على النجّار وآخرين، ج٣ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣)، ص١١٥. وانظر: عبدالرحمن بن محمّد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ١٩٤٥)، ص٣٧٦. ومن الدارسين الذين ذكروا هذه التسمية مهدي المخزومي في كتابه: **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق، ص ص٦٨- ٦٩. وكذلك أحمد عبدالستّار الجواري في كتابه: **نحو التيسير**، ص٩٦. وانظر: عبدالله حمد الخثران، **مصطلحات النحو الكوفي**، دراستها وتحديد مدلولاتها (القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص١٢١.

ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة[1]. هذا ماقرّره النحاة، إلا أنّ مهدي المخزومي يخالفهم، فيقصر الكسرة وهي علامة الجر على الإضافة فقط، في حين يرى أنّ الجر بحرف الجر داخل ضمن الإضافة، ويسميّها الإضافة غير المباشرة التي تتحقّق بتوسط إحدى أدوات الإضافة المعروفة بحروف الخفض[2].

٠- ٣- ٢- ٤- الجزم:

يقابل الجزم الجرّ من حيث اختصاصه بالأفعال، فلا يدخل إلا على الفعل المضارع، ويعدد القائلون به علاماته ومواضعه[3].

ويسمّى أحمد عبدالستار الجواري هذه الحالة بحالة إعراب سلبيّة[4]، لأنها تسلب من الفعلِ المضارعةَ، وتحدّد زمنه كالماضي والأمر، إضافة إلى جانب آخر، وذلك «إذا سلب الفعل المضارع دلالته التامة على معناه، وأصبح غير محتمل الوقوع بحكم تعلّقه بفعل غير واقع»[5].

ولا يرى مهدي المخزومي مسوغًا للقول بجزم المضارع[6]، وليست العلامة الإعرابية في آخر علامة جزم عنده، وإنما هي لتمييز زمن الفعل

---

(١) حسن، **النحو الوافي،** ج١، ص١٠٣، وانظر: مصطفى، **إحياء النحو،** ص ص٧٢- ٧٧.

(٢) المخزومي، **في النحو العربي، نقد وتوجيه،** ص ص٧٦- ٨٠، وانظر كتابه: **في النحو العربي،** قواعد وتطبيق، ص ص٦٨- ٧٠.

(٣) حسن، **النحو الوافي،** ج١، ص ص١٠٣- ١٠٥.

(٤) الجواري، **نحو التيسير،** ص٩٥.

(٥) الجواري، **نحو التيسير،** ص٩٥.

(٦) المخزومي، **في النحو العربي،** نقد وتوجيه، ص ص١٣٣- ١٣٤.

المضارع وتخصيصه، ولذلك «فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بلم أو لمّا، وسكن آخره»[1].

٠- ٣- ٣- التقسيم الثالث

يقسّم أحمد حاطوم الإعراب في هذا الجانب إلى نوعين: إعراب حدسي، وإعراب إدراكي، ويبني هذا التقسيم على أساس الإدراك العقلي للقواعد التي نستخدمها أثناء الكلام؛ وقد فرّق بين النوعين وذكر أمثلة وشواهد عليهما، ثم حلّل تلك الشواهد ليصل إلى تحديد مقدار كل نوع منهما في الكلام العربي، وفيما يأتي بيان لهذين النوعين:

٠- ٣- ٣- ١ الإعراب الحدسي:

هو الإعراب الذي ينسب إلى عملية عقلية معينة تُدرك الأشياء وفق اعتبارات ذهنية يطلق عليها اسم الحدس، فيكتسبه الفرد عن طريقه، ولايحتاج في هذا النوع من الإعراب إلى تعلّم القواعد النحويّة المدرسيّة وتذكرها، ولايكون للعقل فيه إلا وظيفة الإدراك النظري المجرّد[2]. فهو إعراب عفوي، نتعامل معه في اللغة اليومية دون حاجة للعودة إلى القواعد النحوية التي تحدّد أحكامه وحالاته.

ومن الأمثلة التي تمثل هذا النوع مايأتي:

---

(١) المخزومي، **في النحو العربي**، نقد وتوجيه، ص ص١٣٣- ١٣٤.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٨٤.

- باب "مبدئيًا وأخواتها" وهي الكلمات النكرة المنوّنة التي تأتي منصوبة دائمًا مثل الكلمات: عالميًا، اقتصاديًا، وإسلاميًا، نحويًا، اجتماعيًا وغيرها.
- باب المفعول المطلق غير المصحوب بعامل مثل: شكرًا، عفوًا، نظرًا، وغيرها.
- باب الظروف المعربة المنصوبة على الظرفية، مثل: صباحًا، مساءً، دائمًا، وغيرها.
- باب أعداد الترتيب المنصوبة المنونة المتصدرة، مثل: أولاً، ثانيًا، خامسًا، وغيرها.
- باب المفعول لأجله.
- بعض المنصوبات التركيبية المتفرقة، مثل: أهلاً وسهلاً، قليلاًن هنيئًا وغيرها[1].

ويرى أن تلك الأبواب النحوية متباينة من حيث مستوى الحدس فيها، فهو عميق في الأبواب التي ذكرها، فتعتمد عليه بشكل واضح؛ ولهذا يتعذّر حدوث اللحن الإعرابي فيها. لكن يقل الحدس في أبواب أخرى، إذ يحدث اللحن الإعرابي فيها، وإن كان قليلاً أو نادرًا[2]، وهذه الأبواب هي:

- باب الحال.
- باب المفعول المطلق المصحوب بعامله.

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٨٥- ٨٨.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٨٩.

- باب التمييز، ولاسيّما تمييز النسبة[1].

على أنّ الحيّز الذي يبلغ هذا النوع وهو الإعراب الحدسي لايتجاوز موضوعات معيّنة يمكن تحديدها كما سبق[2]، كما أنها تمثّل حالات خاصّة قد لاينصرف الذهن إليها عند ذكر الإعراب.

٠- ٣- ٢- الإعراب الإدراكي:

هو الإعراب الذي ندرس قواعده ونتعلمها حتى نصل إلى درجة الإتقان بحيث نتذكرها كلما عرضت لنا جملة عربيّة تحتاج لتلك القواعد[3]، لذلك يحتاج هذا النوع من الإعراب إلى تفكير ووعي أثناء الكلام لمعرفة القواعد النحوية التي تحكمه، والأخطاء التي نقع فيها هي من هذا النوع. ومن أمثلة هذا الإعراب، مايأتي:

- إعراب اسم إنّ وأخواتها المتأخر عن خبرها.
- إعراب النعوت المؤنثة المفردة أو المجموعة جمع تكسير، التي ينعت بها جمع المؤنث السالم المنصوب.
- حالات من الاستثناء.
- حالات من التنازع والاشتغال.
- حالات من توابع المنادى.

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٨٧- ٨٨.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص١١٨.

(٣) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٩١.

- حالات دالة من إعراب اسم "لا" النافية للجنس، وإعراب نعت هذا الاسم ومايعطف عليه[1].

على أنّ الإعراب الإدراكي يختلف وفقًا لتعقيده أو بساطته، ويمكن ملاحظة أنه ينقسم إلى نوعين هما:

٠- ٣- ٣- ٢- ١ الإعراب الإدراكي المعقّد:

وهو الإعراب الذي تبلغ فيه العلاقة التركيبية/السانتاكسية بينه وبين عامله اللفظي حد التعقيد، بسبب بعض العناصر النحويّة التركيبيّة[2]. ومن تلك العناصر الفصل بين العامل والمعمول بما يصلح للعمل في المعمول، والإعراب على المحل، واختلاف علامة الإعراب بين النعت والمنعوت، وبين المعطوف والمعطوف عليه في الكلمات الصحيحة الآخر[3]. فهذه الأمثلة وغيرها مما يشبهها تحتاج إلى تفكير في صورتها والعناصر التي تدخل في تلك الصورة لطبيعة العلاقة القائمة بين عناصر كل جملة من جهة، وللتباعد بين العامل والمعمول من جهة أخرى.

على أنّ الذي سبب التعقيد في هذا الإعراب هو طبيعة العلاقة القائمة بين العامل والمعمول أو بين عامل الإعراب اللفظي والكلمة المعربة، بالإضافة إلى التباعد بين الطرفين[4].

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٩٢- ٩٥.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٩٧.

(٣) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٩٧- ٩٩.

(٤) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٩٩- ١٠٠.

٠- ٣- ٣- ٢- ٢- الإعراب الإدراكي البسيط :

هو الإعراب الذي تكون فيه العلاقة التركيبية بين الكلمة المعربة وعامل الإعراب اللفظي بسيطة خالية من التعقيد[١]. ولذلك يأتي هذا النوع من الإعراب في مرتبة وسطى بين الإعراب الإدراكي المعقّد والإعراب الحدسي، إذ لايبلغ في تعقيده مستوى الأول، ولايصل في بساطته مستوى الثاني.

ومن أمثلة هذا النوع من الأبواب النحويّة مايأتي :

- باب المجرور بالحرف.
- باب المجرور بالإضافة.
- باب المضارع المنصوب بأداة ملفوظة من أدوات النصب.
- باب المضارع المجزوم بأداة ملفوظة من أدوات الجزم.
- باب المبتدأ والخبر.
- باب معمولي "كان" لايتناولهما التقديم والتأخير.
- باب معمولي "إنّ" اللذين لايتناولهما التقديم والتأخير.
- باب الفاعل غير المتأخر عن مفعوله.
- باب المفعول به غير المتقدم على فاعله.
- باب معمولي أفعال القلوب.
- إضافة إلى أبواب نحويّة أخرى تحتاج إلى مراعاة القواعد النحويّة الخاصّة بها، إلا أنها مراعاة يسيرة جدًا[٢].

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٩٧- ٩٩.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص١٠٠- ١٠١.

ويميّز في هذا النوع بين الإعراب الإدراكي البسيط المتصل بعامله اللفظي، والإعراب الإدراكي البسيط المنفصل عن عامله اللفظي، في كون الأول أكثر بساطة من الثاني[1].

وقد بيّن حاطوم من خلال تحليل الأمثلة والشواهد، والمقارنة بين الإعراب الحدسي والإعراب الإدراكي أنّ الحيّز الذي يمثّله الإعراب الإدراكي بنوعيه المعقّد والبسيط حيّز كبير من الكلام العربي؛ ولهذا فإنّه يلاحظ أنه عند ذكر الإعراب فإنّ الذهن ينصرف إليه، ويرى أنه هو الإعراب المجمل اللسان العربي[2].

٠- ٣- ٤- التقسيم الرابع:

نظر عبدالهادي الفضلي في هذا التقسيم إلى طريقة تعليم الإعراب وطبيعة مادته العلميّة، وصنّفه تبعًا لذلك إلى ثلاثة أنواع أو ثلاثة مجالات[3]. وقد بيّن المقصود بكل نوع، ومايشتمل عليه، مع ذكر أمثلة على بعضها. والأنواع التي حدّدها هي:

٠- ٣- ٤- ١- الإعراب النظري:

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص١٠٢.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص١١٨- ١١٩.

(٣) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١١٦.

ويقصد بالإعراب النظري كل ماله صلة بدراسة الإعراب من الجانب النظري[1]. فهو يتضمن كل معرفة نحويّة تبيّنه، وتناقش مفهومه، وتحدّد تفسيرًا له. ويرى الفضلي أن هذا النوع يقوم على خمس خطوات هي:

١. تحديد آراء العلماء في الإعراب، وتتبّع نظرياتهم عنده.
٢. مناقشة تلك الآراء والموازنة بينها، وأخذ ما قام منها على الدليل.
٣. دراسة تلك الأدلة التي قامت عليها الآراء والنظريات، ومناقشتها في ضوء الأصول النحويّة واللغويّة.
٤. اختيار الرأي المناسب الذي استند على دليل قوي.
٥. تقديم رأي جديد وفكرة جديدة مدعمة بالدليل عن الإعراب[2].

ثم يبيّن أن هذا النوع من الإعراب هو ميدان المتخصصين في مجال النحو، فهم الذين يقدّمون تصوراتهم وآراءهم عند بعض المسائل النحويّة المتعلّقة بالإعراب في ضوء المعارف اللغويّة والنحويّة التي اكتسبوها[3].

٠- ٣- ٤- ٢- الإعراب التعليمي:

(١) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١١٦.
(٢) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص ص١١٦- ١١٧.
(٣) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١١٧.

يقترن هذا الإعراب بالمجال التعليمي، لذلك فهو يقدّم للمتعلمين أو المبتدئين بأسلوب تربوي، وبطريقة تعليميّة[1]. ويتناسب مع مستواهم العلمي، لهذا فإنه يشمل جملة عناصر ينبغي ذكرها، وهي:

١. دلائل الإعراب المقترنة بالكلمة المعربة في النصّ.

٢. الحالة الإعرابيّة.

٣. الموقع الإعرابي.

٤. الوسائل النظرية والماديّة المساعدة على فهم الإعراب[2].

ويرى أن هذا الإعراب هو الشائع عند القدماء، خاصة عند مؤلفي كتب الإعراب أو أصحاب شرح الشواهد والمتون والحواشي[3]. إذ ينتهجون أسلوبًا تعليميًا لإيصال المعرفة النحويّة إلى المتعلمينز وتتسم طريقتهم بالبساطة في عرض المادة النحوية، والوضوح في تقديمها.

ومن النماذج التي يذكرها لهذه الطريقة التعليمية في تقديم الإعراب إعراب الجملة: (كتب محمد رسالة إلى أخيه علي المقيم في بغداد). فعند إعراب كلمات هذه الجملة يقال: كتب: فعل ماض مبني على الفتح، وهو مبني للفاعل. محمد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لأنه هو الذي وقع منه فعل الكتابة. رسالة: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، لأنها التي وقع عليها فعل الكتابة[4]. وهكذا يستكمل إعراب

---

(١) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١١٧.

(٢) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص ص١١٧- ١١٨.

(٣) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١١٨.

(٤) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص ص١٢٣- ١٢٤..

بقيّة الكلمات على هذه الصورة التعليميّة، موضحًا سمة الكلمة الصرفيّة والتركيبيّة من خلال علاقتها بغيرها من الكلمات.

٠- ٣- ٤- ٣- الإعراب التطبيقي:

هو الإعراب الذي يقتصر على ذكر الموقع الإعرابي أو الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة فقط[١]، دون إيضاح حالتها الإعرابيّة أو نوع العلامة الإعرابية. ويرى الفضلي أن استعمال هذا النوع محدّد بالفترة التي تلي المرحلة التعليميّة، فعند دراسة المتعلّم للإعراب التعليمي، ومعرفته بطريقته، يمكنه بعد ذلك استعمال هذا الإعراب سواء في دراسة النصوص كاملة، أم في الاقتصار على إعراب الأمثلة والشواهد[٢].

ومن النماذج التي يذكرها للتمثيل على هذا النوع إعراب الجملة السابقة المذكورة في الإعراب التعليمي، فيقال هنا: كتب: فعل ماض. محمد: فاعل. رسالة: مفعول به. إلى: حرف جر. أخيك مجرور بالإضافة، وهكذا بقيّة الكلمات[٣].

٠- ٣- ٥- التقسيم الخامس:

نظر أحمد حاطوم في دلالة الإعراب وأدائه للمعنى، وقسّم الإعراب تبعًا لهذا الأساس إلى ثلاثة أنواع هي:

---

(١) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١١٨.

(٢) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١١٨.

(٣) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١٢٤.

- إعراب شكلي.
- إعراب دلالي.
- إعراب شكلي/ دلالي.

وقد بيّن المقصود بكل نوع، وذكر أمثلة وشواهد عليه. ثم حدّد حيّزه ومقداره في الكلام العربي. وهذه الأنواع هي:

٠- ٣- ٥- ١- الإعراب الشكلي:

عرّفه بأنّه «كل إعراب به أو بدونه: بإظهاره في الكلام نطقًا أو كتابة، أو بإسقاطه منه تسكينًا أو لحنًا، تؤدَّى المعاني النحوية التركيبية لكلماته وتُفهم، ولايكون له دور محسوس في أداء هذه المعاني وفهمها»[١]. ويرى أن هذا النوع من الإعراب لايؤثر في فهم المعنى المجمل وفهم المعاني النحويّة، فلا فرق في فهم المتعلّم لقواعد النحو، وفهم الجاهل لتلك القواعد، فهما متساويان[٢].

وبيّن أن حيّز هذا الإعراب في كلامنا حيز كبير، فلا إعراب في لساننا إلا الإعراب الشكلي، فهو يمثل مساحة كبيرة في الكلام العربي[٣]. على أنه لايمكن تأدية تلك المعاني النحوية لكلمات هذا الإعراب إلا عن طريق السياق[٤].

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٢٧.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٢٧.

(٣) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٢٨.

(٤) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٤٩.

٠- ٣- ٥- ٢- الإعراب الدلالي:

يعرّفه حاطوم في البداية بأنّه: «كل إعراب لاتُؤدى المعاني النحوية –التركيبية لكلماته ولاتفهم إلا به»[١].

وقد ذكر شواهد لهذا النوع من القرآن الكريم والشعر والنثر[٢]، ثم بيّن أنّ أبواب هذا النوع صنفان: إعراب دلالي مبوّب، وإعراب دلالي غير مبوّب، ويضم الإعراب الدلالي المبوب ثلاثة أبواب هي:

- إعراب معمولي "كان" المعرفتين وأخواتها.
- إعراب النعت الواقع بعد المضاف إليه.
- إعراب المنصوبات التركيبيّة[٣].

في حين يضم الإعراب الدلالي غير المبوب كل باب من أباب النحو المخالفة لأبواب الإعراب المبوب الثلاثة[٤].

ويبيّن من خلال الشواهد أن هذا النوع من الإعراب قليل فلم يجد له في شواهد القرآن سوى ثمانية شواهد فقط. وكذلك في شواهد الشعر فهي ضئيلة، أمّا في النثر فالشواهد منعدمة، فلم يجد له شواهد دالة عليه[٥]. ومن

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٣٠.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٣٢- ٢٣٤.

(٣) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٣٨- ٢٤٧.

(٤) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٤٧- ٢٤٨.

(٥) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٥١- ٢٥٤.

خلال دراسته يلاحظ انحصار شواهد هذا النوع في الاسم دون الفعل، وأنّه يرتبط بالمستوى الأسلوبي للكلام[1].

٠- ٣- ٥- ٣- الإعراب الشكلي/ الدلالي:

يقصد به «كل إعراب تؤدى المعاني النحوية/ التركيبية لكلماته وتفهم بدونه، إلا أنّ الأداء والفهم يصبحان به أقرب منالاً»[2]. وفي هذا التعريف دلالة على أنّ هذا النوع من الإعراب يمثّل مفهومًا وسطًا بين الإعراب الدلالي والإعراب الشكلي.

ويذكر لهذا النوع شواهد من القرآن والشعر والنثر[3]. ويبيّن من خلال الشواهد مفهوم هذا النوع، وأنه يمكن فهم الكلام، وفهم كل معنى من معانيه النحوية حتى عند إسقاط الإعراب بالتسكين أو اللحن، لكن المعنى يصبح أكثر سهولة على القارئ وأكثر تمييزًا عند استخدام علامات الإعراب في شواهد هذا النوع من الإعراب، بحيث تكون المعاني النحويّة واضحة[4].

وينقسم الإعراب الشكلي/ الدلالي إلى نوعين: إعراب شكلي دلالي مبوب، وإعراب شكلي دلالي غير مبوب. ويضم الإعراب الشكلي الدلالي المبوب ثلاثة أبواب هي:

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٣٥٤- ٢٥٦.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٥٧.

(٣) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٥٧- ٢٦٣.

(٤) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٦٣- ٢٦٤.

- التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به.
- الإعراب الشكلي/ الدلالي المضمر عامله.
- إعراب النعت الواقع بعد المضاف إليه[1].

ويرى أنّ هذا النوع من الإعراب يمثّل حيزًا وسطًا لايمكن وصفه بالقلّة أو الكثرة، لكن يمكن مقارنته بالإعرابين الآخرين الشكلي والدلالي، فهو أقلّ من الإعراب الشكلي، وأكثر من الإعراب الدلالي، فهو أقل بكثير من الإعراب الشكلي، وأكثر بكثير من الإعراب الدلالي[2].

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

ويمكن القول في نهاية هذا التمهيد إنّ الباحثين العرب المحدثين حاولوا تحديد مفهوم للإعراب يتفق مع المبادئ والأسس التي عيّنوها له ضمن التعريف. كما أنّهم قسموا الإعراب إلى أنواع مختلفة، بلغت ستة عشر نوعًا؛ ويمكن تسجيل بعض الملاحظات على ماقدّموه فيمايأتي:

١. بالرغم من محاولة بعض الدارسين الإتيان بتعريف مقبول للإعراب، يكون جديدًا في مضمونه، إلا أنّهم لم يبلغوا تحقيق تلك الغاية. وما

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٦٥- ٢٧٠. وقد سبق أن وضع أحمد حاطوم إعراب النعت الواقع بعد المضاف إليه ضمن الإعراب الدلالي، لأنّه يرى أنّ هذا الإعراب يأتي إعرابًا دلاليًّا، ويأتي كذلك إعرابًا شكليًّا- دلاليًّا؛ لكنّه لم يجد سوى شاهد واحد يمثّل فيه إعراب النعت الواقع بعد المضاف إليه إعرابًا دلاليًّا، وذلك في قوله تعالى: «تبارك اسم ربّك ذي الجلال والإكرام». وبقيّة الشواهد التي ذكرها حاطوم لهذا النوع من الإعراب تدخل في الإعراب الشكلي – الدلي. انظر كتابه: **كتاب الإعراب**، ص ص٣٤٣- ٢٤٤.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٧٤.

قدّموه في هذا المجال لايعدو أن يكون تكراراً لما ذكره النحاة القدماء، والنحاة المتأخرون. إذ وردت المفاهيم الثلاثة كلها في بعض المؤلفات النحويّة القديمة. وكذلك الشأن في التفريق بين النحو والإعراب، إذ لم يتجاوز بعضهم القول بتشابههما أو اختلافهما، موردًا بعض العبارات الموجزة، التي تصف وتقرّر دون أن تناقش وتحلّل. ويتكرر هذا في بعض أنواع الإعراب، فلم يضف بعضهم على ما سجّله النحاة في مؤلفاتهم القديمة شيئًا ذا قيمة[1].

٢. ولهذا لايلاحظ تطوير لتلك المفاهيم والمقولات الواردة عند القدماء، سواء بالتأكّد من صحّتها، أم بالاستدلال العلمي عليها. ولايعني هذا عدم مشروعية تبنّى أفكار القدماء، وإعادة ماقالوه. فلاشك أنّ للباحث الحق في الاستفادة من آراء اللغويين القدماء الذين ناقشوا هذه القضيّة، ولكن عليه أن يساهم في تطوير الآراء السابقة أو يحاول تقديم معرفة جديدة يمكن إضافتها لمن سبقه.

٣. كثرة الإعادة والتكرار لآراء الدارسين المحدثين فيما بينهم، إذ يورد بعضهم رأي دارس آخر، ثم يعقّب علي بالتأييد أو الرفض دون إيضاح. بل يعمد بعضهم إلى إعادة الرأي السابق بنصّه، دون أن يشير إلى صاحبه أو مصدره[2].

---

(١) يمكن استثناء تقسيم حاطوم للإعراب عندما قسّمه وفقًا للإدراك العقلي لقواعده التي نستخدمها أثناء الكلام، وكذلك تقسيمه له على أساس دلالته وأدائه للمعنى.

(٢) مثل عبدالعزيز عبده أبو عبدالله في كتابه: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، (طرابلس- ليبيا: منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ١٩٨٢م)، ج٢، إذ عمد إلى النقل المباشر من عدة كتب

٤. لم تظهر استفادتهم من الدراسات اللغوية الحديثة في تحديد مفهوم الإعراب، أو التفريق بينه وبين النحو. ومما يجدر ذكره هنا أنّ تلك الاستفادة لم تتجاوز الغايات المذكورة في بداية كل دراسة.

٥. بالرغم من تباين الباحثين في ذكر أنواع الإعراب، إلا أنهم لم يصلوا إلى تحديد دقيق له؛ فقسم بعضهم العلامات الإعرابيّة، وذكر بعضهم أنواع الحالات الإعرابية. في حين عدّد بعضهم مايتصل بقواعد الإعراب من صعوبة أو سهولة، أو مايمثله الإعراب من مظاهر جمالية في الكلام العربي.

٦. كان الاستدلال على مايقدّمونه من معارف استدلالاً ضئيلاً، إلى حد غيابه. فلم تكن الأدوات المستخدمة للتدليل على صحة مايُذكر أو خطئه كافية؛ بحيث تستطيع تحليل القضية واستخلاص النتائج والوصول إلى تفسير علمي واضح.

ولم يشر إليها، انظر على سبيل المثال الصفحات: ٧٤٧- ٧٦٠، ٧٩٣- ٨٠١.

الفصل الأول: الاتجاه التاريخي

١- ١: علامات الإعراب في النقوش العربية.

١- ١- ١- علامات إعرابية غير واضحة.

١- ١- ٢- علامات إعرابية واضحة.

١- ٢: تطور علامات الإعراب واكتمالها.

١- ٣: الإعراب في لغة التخاطب اليومي.

١- ٣- ١- الرأي الأول.

١- ٣- ٢- الرأي الثاني.

١- ٣- ٣- الرأي الثالث.

الإتجاه التاريخي

يعد البحث في نشأة اللغة العربية ومحاولة التعرّف على تاريخها ومراحلها الأولى من الموضوعات غير اليسيرة على الباحثين ؛ وذلك لقلة المادة اللغوية المدوّنة عن الفترات الأولى من حياتها. فالآثار الموجودة من اللغة قبل الإسلام قليلة بقدر لايُساعد الباحث على استقراء الأدلة التي يمكن أن يبني عليها رأيه لكي يتتبّع تطوّرها ويبيّن المراحل التي مرّت بها قبل أن تصل إلى الصورة التي بلغتها[(١)]. ويمكن أن نستدل على قلة تلك الآثار بما وصل إلينا من مادة لغوية ، إذ لاتتجاوز آثار العربيّة البائدة القرن الأول قبل الميلاد ، ولاتتجاوز آثار العربيّة الباقية الموجودة لدينا القرن الخامس بعد الميلاد[(٢)]. في حين وصل ماهو أقدم منها فيا يخصّ أخواتها الساميّات ، إذ يعود زمن ماوصل من آثار الأكادية إلى ماقبل القرن العشرين. ق.م ، ولايتجاوز ماوصل من آثار الأراميّة القرن التاسع ق.م[(٣)].

وهذا ما يؤكّد قلة المادة اللغوية المدوّنة عن بداية اللغة العربية ، ومع هذه القلة فإن الناظر في تلك الآثار – على ندرتها– لايجد فيها مايقدم صورة واضحة عن حياة اللغة العربية وتطورها في مراحلها القديمة. ولهذا فإن بعض الدارسين تجاوز دراسة البدايات الأولى ، واعتبر الأدب الجاهلي أوَّلَ نصٍّ

---

(١) خليل يحيى نامي، **دراسات في اللغة العربية** (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٤م)، ص١٦.

(٢) وافي، **فقه اللغة**، ص٩٧.

(٣) وافي، **فقه اللغة**، ص٩٧.

عربي واضح المعالم والسمات على الرغم من كونه لايتجاوز قرنين من الزمان قبل الإسلام ؛ إلاّ أنّه يمثل العربية المدوّنة المستعملة آنذاك[١]. وقد دُرس الأدب الجاهلي بمعزل عن غيره من النصوص ، فلا نجد نصوصًا قديمة تعود مثلاً إلى ما قبل المسيحيّة ، للمقارنة بينها وبين الأدب الجاهلي ، وللتعرّف من خلالها على خصائص اللغة العربية المدونة في العصر الجاهلي ؛ ومن هنا نستطيع أن نقرّر بأن الحديث عن مراحل تطوّر العربية قبل الإسلام ، إنما هو حديث يغلب عليه الحدس والتخمين أكثر من استناده على أدلة مادية يمكن الإفادة منها[٢].

وإذا كان اهتمام الباحثين العرب قليلاً في دراسة بدايات اللغة العربيّة ، فمن الأوْلَى عدم عنايتهم بقضيّة تركيبيّة بارزة هي الإعراب ؛ ويعود السبب في ذلك إلى قلة المادة اللغوية من ناحية وإلى طبيعة نظام الكتابة الذي دُونت به تلك المادة من ناحية أخرى. فأمّا المادة اللغويّة فهي غير كافية لإيضاح آثار الإعراب وعلاماته ، فلا يتجاوز مايمكن الحصول عليه من تلك المادة – في النقوش العربيّة القديمة – أسطرًا معدودة لا تكوّن نصوصًا واضحة ومفهومه. وأمّا نظام الكتابة المتّبع في النقوش فإنه لا يُظهِر الحركات الإعرابيّة ؛ لأن طبيعة حروف المسند لاتتضمّن شيئًا من النقط أو الحركات أو الإشارات[٣] ، لاسيما في النقوش اليمنيّة. لذلك لا يتفق الخط العربي مع لغة

---

(١) رمضان عبدالتواب ، **فصول فقه العربية ،** ط٣ (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٩٤م)، ص٥٠.

(٢) عبداللطيف ، **العلامة الإعرابية ،** ص١٢١.

(٣) أحمد حسين شرف الدين ، **اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام** (القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٧٥م)، ص٣٦.

النقوش العربيّة القديمة إلا في تدوين الصوامت، وتخلو النقوش من تدوين الحركات الطويلة والحركات القصيرة التي يمكن أن تدلنا على وجود الإعراب أو عدمه[1].

ولما كانت حال اللغة العربية على تلك الصورة فقد اكتفى بعض الباحثين بوصف نصوص تلك النقوش بأنها غير كافية لإيضاح سمات اللغة العربية في تلك الفترة لعدم وضوحها ولقلتها[2]. ولكن النقوش التي عثر عليها حديثًا كثيرة ومن مناطق مختلفة، ويرى بعض الدارسين يرى –كذلك – أنها قليلة الأهمية على كثرتها؛ لأنها لاتشير إلى ظواهر هامة، إضافة إلى أنّ مادتها قليلة على الرغم من تنوعها[3]، فهذا التنوع ماهو إلاّ تكرار لظاهرة معينة. واستنادًا لهذه الحالة التي تمثل بدايات اللغة العربية، فقد وصل بعض الباحثين إلى اقتناع بشأن إهمال تلك النقوش نهائيًا وعدم اتخاذها مادة لغوية يُعتمد عليها، ولابد حينذاك من الاكتفاء ببحث لغة الأدب الجاهلي الذي ورد إلينا في نصوص موثوق بصحتها[4]. وأمّا مايتصل بتلك النقوش فهي لاتقدّم دليلاً واضحًا يبيّن الإعراب وعلاماته في اللغة العربيّة بصورة مقنعة، فهي تهمل الحركات إهمالاً تامًا كما سبق، وحروف الإعراب فيها قليلة جدًا ولاتستطيع أن تبين صورة واضحة المعالم يمكن الاستناد عليها في

---

(١) محمود فهمي حجازي، **علم اللغة العربية**، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص٢٢١.

(٢) إبراهيم أنيس، **في اللهجات العربية**، ط٦ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م)، ص٣٥.

(٣) صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ط١٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩م) ص٥٦.

(٤) عبدالتواب، **فصول في فقه العربية**، ص٦٣.

دراسته[1]. لكن هذا لايعني عدم أهمية النقوش العربية في الكشف عن علامات الإعراب وحالاته، ولايعني بالتالي إهمالها، فهناك نقوش –لم يحللها أحد من الدارسين العرب المحدثين – جديرة بالدراسة والتحليل كما سيتبين ذلك لاحقًا.

لقد استعان الدارسون العرب الذين حاولو التأريخ لقضيّة الإعراب في اللغة العربيّة بالنقوش العربيّة القديمة لتعيين بدايات الإعراب ومعرفة مراحل تطوّر علاماته، والكشف عن ملامح التغيير التي طرأت عليه[2]. وظهرت جودهم في جمع تلك النقوش وتصنيفها تأريخيًا أو مكانيًا، ثم دراسة آثار الإعراب فيها[3]. وبصرف النظر عن جدوى مثل هذه الدراسات، فإنه لابد من الإشارة إلى أنّ دراسة النقوش تمثل الجانب الأول من تناول الدارسين للناحية التاريخيّة لقضيّة الإعراب. ويتمثّل الجانب الثاني في تتبّع تطوّر علامات الإعراب في لغة الأدب الجاهلي، بوصفه أول نصّ عربي مدوّن باللغة العربية الباقية والذي يتضح فيه استعمال العرب الحالات الإعرابيّة كلها، وهذه هي مرحلة التطور لتلك العلامات. ويُلاحَظ استمرار هذا التطور في لغة القرآن الكريم وفي كلام العرب الفصيح. وقد حاول بعض الدارسين تتبّع العلامات الإعرابية تتبّعًا تاريخيًا بدراسة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة؛ وسوف نشير إلى ذلك لاحقًا ويتصل الجانب الثالث بالإعراب في لغة التخاطب اليومي، فقد أثار الدارسون هذا الموضوع،

---

(١) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية في الجملة**، ص١٢٩.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٦.

(٣) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص١٢٤.

وتباينت آراؤهم حوله تبعًا للزاوية التي ينطلق منها كل دارس. ويمكن تسجيل ثلاثة آراء قدّمها الدارسون في هذا الجانب، وهي آراء تستند إلى أدلة وشواهد تؤيد الفكرة التي ذهب إليها كل فريق، وجاءت مناقشتهم لهذه الجوانب الثلاثة ممثلة لمحصلة الرأي في التأريخ للغة العربية.

وسنحاول في هذا الفصل مجمل تلك الآراء من خلال الجوانب الثلاثة التي تمثل منهجًا معينًا في البحث التأريخي، وهذه الجوانب هي:

- علامات الإعراب في النقوش العربيّة.
- تطور علامات الإعراب واكتمالها.
- الإعراب في لغة التخاطب اليومي.

وقد جاء تقسيم هذه الجوانب تبعًا لطبيعة المادة التي يتعامل معها كل جانب، فهناك النقوش ثم النصوص المدونة ثم لغة التخاطب اليومي. ويلاحظ أن هذه المادة مختلفة في طبيعتها؛ وهذا الاختلاف هو الذي دعا إلى هذا التقسيم؛ وذلك لرصد الآراء ومناقشتها في كل جانب، مع بيان العلامة بينها، ومدى جدوى كل جانب في الكشف عن الإعراب في العربية.

١- ١: علامات الإعراب في النقوش العربية

تعدُّ النقوش هي المصدر الوحيد الذي يمكن أن يبيّن المراحل الأولى للغة العربية ؛ وسبب أهمية هذه النقوش –على ندرتها – راجع إلى كونها مادة تاريخية مدوّنة يمكن الاعتماد عليها ؛ وليس ثمة مادة مدونة غيرها ، وهذا ما يزيد من قيمتها ؛ إذ إنّ الكتابة لم تنتشر في بلاد العرب. والذين يعرفون القراءة والكتابة قليلون ولايستعملونها إلا في نطاق ضيق[١]. ومن هنا فليس أمام الباحثين من مصدر للكشف عن جوانب بدايات اللغة إلاّ النقوش.

وإذا كانت النقوش التي يتداولها الباحثون العرب قليلة وغير واضحة –كما يرون ؛ فإن ذلك يجعل دراستها صعبة ، وربما تكون نتائجها غير دقيقة. ومن هنا فلابد من البحث عن دلائل وآثار أخرى تُبيّن الإعراب في تلك النقوش ، علاوة على ضرورة الاستناد إلى أكبر قدر من النقوش الدالّة.

وسوف نتناول إسهامات الباحثين الذي درسوا هذه النقوش ، ونعرض للنتائج التي وصلوا إليها ، مع بيان مدى إمكانية الإفادة من هذه النتائج في الكشف عن الإعراب في النقوش.

وبالنظر في المادة التي اُعتمد عليها في الدراسة يُلاحظ وجود نقوش لاتتضمّن إلا إشارات قليلة للإعراب ، في حين تتضمّن نقوش أخرى بعض

---

(١) إسرائيل ولفنسونه ، **تاريخ اللغات السامية**، (بيروت : دار القلم ، ١٩٨٠)، ص١٥.

الإشارات للعلامات الإعرابية ؛ ولهذا فهناك علامات إعرابية غير واضحة ، وهناك علامات إعرابية واضحة في تلك النقوش. وفيما يأتي بيان لذلك :

١- ١- ١- علامات إعرابيّة غير واضحة :

هي علامات توجد في بعض النقوش ، ولكنها ليست واضحة بدرجة كافية ، إذ لايمكن من خلالها التمييز بينها ومعرفة دلالتها ووظيفتها. وحينما يُنظر في هذه النقوش يلاحظ أن الباحثين قد صنّفوها إما تبعًا للقبائل التي تتكلم لغات تلك النقوش ، وإمّا وفاقًا للمناطق التي وُجدت فيها[1]. ويتبيّن أن هذين التصنيفين يغفلان الزمن الذي يكشف عن التطوّر التاريخي ، ويبدو أن تصنيف النقوش زمنيًا يصعب القول به مادامت أدلة ثبوته معدومة. ولهذا جاء التصنيف السابق بغرض الحصر والتعيين.

وعندما ناقش الدارسون هذه النقوش لاحظوا مدى ظهور العلامة الإعرابية فيها أو عدمه ؛ لأن العلامة الإعرابية هي المقصودة منها ، وسوف نعرض جهود الباحثين فيها من خلال ثلاث مجموعات لها. وقد رُوعي أن يكون تقسيم النقوش موافقًا لرأي الباحثين في ظهور العلامة الإعرابية من عدمه. وسنذكر أولاً نقوش اللغات اليمنيّة والصفويّة واللحيانيّة التي تظهر فيها العلامات الإعرابية أكثر من سابقتها. وأخيرًا النقوش التي تبدو فيها

(١) لقد تابع الباحثون العرب المحدثون الذين تناولوا دراسة هذه النقوش التصنيف الذي ذكره الدارسون الآثاريون، بالرغم من اختلاف الغاية عند كلا الفريقين.

العلامة الإعرابيّة أظهر من غيرها –حسب رأي الباحثين – وهي نقوش زبد وحرّان وأم الجمال وعين عبدة، وفيما يأتي بيان لتلك الآراء:

١- ١- ١- ١- نقوش اللغات اليمنية القديمة:

أورد بعض الدارسين نقشًا سبئيًّا مترجمًا إلى العربية[١]، وقد كانت لغته غامضة وعباراته غير مترابطة كما يرى علي عبدالواحد وافي[٢]، وصبحي الصالح[٣]؛ ومع أنهما لم يحلّلا النص ولم يقفا على جزئياته إلاّ أنهما حكما عليه بالغموض، بل امتد حكمهما إلى كافة النقوش الأخرى، بأنها غامضة الدلالة؛ وهذا الحكم بحاجة إلى دراسة تحليلية تستقري النصوص المتوفرة وتحاول بناء الحكم من خلالها؛ ولكن الباحثَين جعلا هذا المثال مؤكدّا لتصوّرهما المسبق للنقوش. في حين نجد باحثًا آخر يُحلّل نقوش تلك اللغات، ويلاحظ في لغة سبأ مثلاً قلة استخدام ضمير المتكلم والمخاطب مثل: أنت وأنا والكاف، مقابل كثرة استخدام ضمير الغائب؛ ويرى بيستون أن استخدام تلك الضمائر – على قلتها – دليل على مراعاة الحالات الإعرابية لتلك الضمائر[٤].

---

(١) وافي، **فقه اللغة**، ص٧٥.

(٢) وافي، **فقه اللغة**، ص٧٥. وقد أشار إلى مجالات الاختلاف بين اللغات اليمنيّة القديمة واللغات العربيّة في الصوت والدلالة والقواعد والأساليب. إلا أنّه لم يناقش ذلك من خلال ما أورده من نقوش.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٥٢، ومابعدها. وقد ذكر المؤلف أنّ تلك النقوش قد أوضحت أصول العربيّة القديمة، إلا أنّه لم يذكر شيئًا من النقوش نفسها للدلالة على ذلك.

(٤) الفريد بيستون، "لغات النقوش اليمنية القديمة، نحوها وتصريفها"، ضمن كتاب: "مختارات من النقوش اليمنية القدمية:، محمد عبدالقادر بافقيه وآخرون (تونس: المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم،

كما يلاحظ استخدام اسم الإشارة للبعيد، وهذا الاسم يقبل التصرّف للتمييز بين موضع الرفع من جهة، وموضعي النصب والجر من جهة أخرى[1]. ويضيف ملاحظة أخرى تتعلق بجمع المذكر السالم، فقد وجد أنه ينتهي بحروف معينة مثل: بنون وصحيحون والمئون وغيرها من الكلمات؛ وهذا يعني مراعاة الإعراب بالحروف[2].

ويتوسّع بيستون فيعدد الضمائر المتصلة للمفرد والمثنى والجمع بنوعية في لغتي معين وقتبان، ويرى أن المضاف عندما يكون مثنى في لغة معين تلحق به علامة (أو)[3]، كما يلاحظ أن لغة قتبان تستخدم أسماء الإشارة البعيدة وفاقًا للحالات الإعرابية الثلاث للمفرد والمثنى والجمع[4]. ويخلص إلى أن تلك النقوش تحمل آثارًا إعرابية أثبتها التحليل وليس التقرير. ويمثل هذا المنهج التحليلي نجد أحمد حسين شرف الدين يقسّم الضمير في اللغة اليمنية القديمة إلى منفصل ومتصل –كما هو في العربية الفصحى– من

١٩٨٥م٩، ص٨٣. ولايتناقض مالاحظه بيستون مع ماذكره سابقًا أحمد حسين شرف الدين من أنّ نقوش اللغات اليمنيّة تخلو من الحركات الإعرابيّة؛ لأنّ ملاحظة بيستون مقصورة على الضمائر وأسماء الإشارة وجمع المذكّر السالم، وهذه لاصلة لها بالحركات الإعرابيّة.

(١) بيستون، "**لغات النقوش اليمنية القديمة، نحوها وتصريفها**"، ص ص٨٣- ٨٤.

(٢) بيستون، "**لغات النقوش اليمنية القديمة، نحوها وتصريفها**"، ص٧٨.

(٣) بيستون، "**لغات النقوش اليمنية القديمة، نحوها وتصريفها**"، ص٩٠

(٤) بيستون، "**لغات النقوش اليمنية القديمة، نحوها وتصريفها**"، ص٩٢. إضافة إلى ذلك من دلائل وجود الإعراب جواز حذف العائد في جملتي الصلة والصفة إذا كان مفعولاً، سواء كان مفعولاً به أم مفعولاً فيه أم مفعولاً مطلقًا. كما أنّ بعض الكلمات تلحقها ياء عند إضافتها وتحذف عند إلحاق ضمير متصل بها. انظر: ص٨٦، وكذلك ص٧٧.

خلال ملاحظته ذلك في النقوش[1] ؛ علاوة على أنه يلاحظ أن المثنى يأتي في اللهجات اليمنية مستخدمًا أداة، وهي حرف الياء في حالتي الفاعلية والمفعولية، وتزيد عليه السبئية المتأخرة حرف النون[2] ؛ وهذه الملاحظات تكشف عن وجود آثار الإعراب في تلك النقوش لكنها تحتاج إلى من يقرؤها قراءة واعية متأنية.

وما كان لهذه الملاحظات أن توجد في ظل منهج الدارسين العرب المحدثين الذين يكتفون بوصف النقش وصفًا عامًا، ولا يحلّلون الظواهر اللغويّة التي يمكن أن يتضمّنها ذلك النقش ؛ للوصول إلى معرفة علميّة دقيقة تؤرّخ للإعراب في اللغة العربيّة.

١- ١- ١- ٢- النقوش الثموديّة والصفوية واللحيانيّة[3]:

يلاحظ الباحثون في هذه النقوش وجود بعض علامات الإعراب التي تظهر في بعض العبارات فيلاحظ علي عبدالواحد وافي علامة إعرابية في مثل عبارة (صنعه كعبو)، ويرى أن الواو الملحقة في آخر كلمة (كعب) تشير على علامة إعرابية ؛ دون أن يبيّن نوع تلك العلامة[4]. ويجد محمود فهمي

---

(١) شرف الدين، **اللغة العربية**، ص٨٤.

(٢) شرف الدين، **اللغة العربية**، ص٧٢.

(٣) تسمّى هذه النقوش باللغة البائدة أو عربيّة النقوش، بالرغم من اتفاق لغتها مع العربيّة الباقيّة في كثير من الخصائص الصوتيّة والتركيبيّة والدلاليّة، كما أشار إلى ذلك علي عبدالواحد وافي. انظر كتابه: **فقه اللغة**، ص٩٩.

(٤) وافي، **فقه اللغة**، ص٩٩. لكن الذي يؤكده هو اشتمالها على خاصيّة الإعراب بالحركات، إذ تلحق بآخر الكلمة أصوات مدّ قصيرة تبيّن وظيفتها وعلاقتها ببقيّة عناصر الجملة. ويشير إلى أنها تتفق مع العربية في

حجازي أن تلك النقوش تستخدم الاسم الموصول (ذا) وأداة التعريف (هـ). وقد لاحظ أن الاسم الموصول يرد في الحالات الإعرابية الثلاث متصرّفًا تصرّفًا إعرابيًا، فيقال: ذو، وذا، وذي، وقد يلزم حالة إعرابية واحدة. ويتخذ حجازي من ذلك دليلاً على وجود آثار للإعراب في تلك النقوش[1]، دون أن يُفصّل في ذكر حالات إعرابيّة أخرى يمكن أن تُوجد في بعض التراكيب التي تتمنها تلك النقوش.

ومما يجدر ذكره هنا أن تلك النقوش لاتُدوّن الحركات الطويلة ولا القصيرة[2]. ويلاحظ أنّ الحروف المستخدمة فيها قليلة[3]، كما أنها تتردد كثيرًا دون غيرها؛ مما يصعب معه القول بأنها تحمل إشارة للإعراب؛ ولاتمثّل النقوش التي تظهر فيها تلك الحروف إلا أجزاء متفرّقة وليست نقوشًا كاملة.

ويكتفي باحثون آخرون بتقديم أوصاف عامة تشير إلى كثرة النقوش الثمودية والصفويّة وأنها تمثل بداية الخط العربي[4]. وهي أوصاف لاتستند إلى نص معين أو إلى تحليل ظاهرة لغوية في تلك النقوش؛ ولهذا فإن أبرز ما قدمه هؤلاء هو الإشارة إلى وجود تلك النقوش وإيراد نماذج لها، دون

طريقة صوغ أفعل التفضيل وحذف علامة الإعراب في حالة إضافة الاسم إلى ماعداه.

(١) حجازي، **علم اللغة العربية**، ص٢٢٣.

(٢) حجازي، **علم اللغة العربية**، ص٢٢١، وانظر كتابه: اللغة العربية عبر القرون (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٨م)، ص٣٧.

(٣) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص١٢٩.

(٤) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص٥٦، ويشير إلى أنها تزيد على ألف نقش ثمودي، وألفي نقش صفوي.

دراسة هذه النماذج[١]. ومع هذا فثمّة رأي يتكرر لديهم وهو القول بقرب لغة هذه النقوش من أسلوب العربية الفصحى[٢]. وهو قول لايمكن التثبت منه عند هؤلاء الدارسين، فلا توجد أدلة أو نصوص من النقوش دُرِستْ وقورنت بما هو في العربية الفصحى، وإنما يأتي هذا القول بمثابة الافتراض النظري الذي يحتاج إلى دراسة قد تثبته أو تنفيه.

وبناء على ماسبق فإننا نستطيع القول إنّ الدارسين العرب لم يُقدّموا إيضاحًا كافيًا للغة تلك النقوش، ولم يذكروا شيئًا عن علاماتها. وهي علامات تبدو واضحة ويمكن تحليلها؛ ومن ذلك استخدام الضمائر في النقوش الثمودية، فتبتدىء الجملة بضمير المتكلم (أنا)، أما ضمير المخاطب (أنت) الذي يكتب بدون نون (ات) فإنه لايأتي في البداية[٣]. وربما تحمل هذه الملاحظة إشارة إلى طريقة إعرابية معيّنة؛ والأمر نفسه في استخدام الضمير المتصل (الهاء) الذي يجري تطويلة مع الحرف الصوتي ويكون في بداية الاسم وفي نهاية الفعل[٤]. وهناك ضمائر تأتي في آخر الكلمة مثل (الواو) و(الياء) و(الكاف) و(الميم)[٥]. وفي النقوش الصفوية ملاحظات أخرى تتعلق بمراعاة استخدام الضمائر مع المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بنوعية[٦]. وهذه

---

(١) عبدالتواب، **فصول في فقه العربية**، ص٥٢.

(٢) أحمد رضا العاملي، **مولد اللغة** (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٥٦م)، ص٥٠.

(٣) محمود محمد الروسان، **القبائل الثموديّة والصفوية**، دراسة مقارنة (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة سعود، ١٩٨٧م)، ص٦٧.

(٤) الروسان، **القبائل الثموديّة والصفوية**، ص٧١.

(٥) الروسان، **القبائل الثموديّة والصفوية**، ص ص٧١- ٧٢.

(٦) الروسان، **القبائل الثموديّة والصفوية**، ص٢٤٣.

الإشارات تعني أن لغة النقوش لاتخلو من وجود ظواهر لغوية يمكن الاستعانة بها ودراستها دراسة وافية، للكشف عن مظاهر الإعراب وعلاماته من خلالها[1]. وهي ظواهر مازالت غائبة في الدراسات العربية التي تناولت الإعراب في النقوش العربية. على أن باحثًا آخر قد أضاف إلى نقوش هذه الفترة النقوش الإحسائية، وهي نقوش مكتوبة بالعربية الجنوبية، وتوجد في الشمال الشرقي للسعودية بمحاذاة الخليج العربي، ويلاحظ فالح العجمي أن محتويات هذه النقوش شواهدُ قبور تحتوي نصوصها على اسم الميت واسم أبيه واسم قبيلته، مما يعني ضآلتها وقلة موضوعاتها مما يصعب معه الخروج بظواهر لغوية واضحة تبين أية سمة من سمات تلك اللغة[2].

١- ١- ١- ٣- نقش زبد وحرّان وأم الجمال وعين عبدة:

يرى بعض الباحثين أن هذه النقوش ذات صلة بالعربية، ويؤكد علي وافي على أنها لا تختلف عن العربية الباقية إلاّ في أمور قليلة[3]، ويذكر أن نقش زبد يحوي أسماء أعلام عربية كثيرة مثل: سرجو، ومنفو، وسعدو، وسترو، وغيرها، وتنتهي بعض هذه الأسماء بحرف الواو. ويُعلّل وافي وجود هذه الواو بالاستناد إلى رأي ليتمان، وهو أنّ حرف الواو عوض عن

---

(١) الروسان، **القبائل الثموديّة والصفويّة**، فيما يتعلق بالنقوش الثمودية انظر: ص ص٧٢- ٧٧، أما النقوش الصفوية انظر: ص٤٣- ٢٥٠.

(٢) العجمي، **أبعاد العربية**، ص٧٥.

(٣) وافي، **فقه اللغة**، ص ص١٠٦- ١٠٧. ويرى أنّ رسم خطّها قريب من الرسم العربي، لذا فإنّه لايخفى على من يعرف الرسم العربي معرفة بسيطة حل رموز ذلك الخط. ويعدّه رمضان عبدالتواب حلقة وصل بين الخط النبطي والخط العربي خاصة في أول عهد الإسلام. انظر كتابه: فوصل في فقه اللغة العربية، ص٥٤.

التنوين[1]، بوصف الواو علامة إعرابية في تلك النقوش. كما يحوي نقش حران بعض أسماء الأعلام مثل: ظلمو[2].

لكن لم تُدرس أسماء الأعلام التي لحقتها هذه الواو دراسة شاملة وتحليليّة؛ وذلك لمعرفة دلالتها الإعرابيّة، وصلتها بحالة الرفع في اللغة العربيّة أو بالحالات الإعرابيّة الأخرى[3].

وقد أشار بعض المستشرقين إلى وجود ظاهرة الإعراب في نقش زبد وحران وأم الجمال، وذلك من خلال ما وجدوده من رموز تدل على الحركات الطويلة في بعض الجمل، ففي جملة (أعلى بني عمري) الموجودة في نقش أم الجمال، يؤكدون أن هذه الجملة تحوي حركات إعراب[4]؛ لكنهم لم يبيّنوا هذه الحركات في الجملة المذكورة.

ويحوي نقش عين عبدة بعض الكلمات التي يمكن الاستدلالُ بها على وجود بعض علامات الإعراب فيه، فقد لاحظ فالح العجمي من خلال هذا النقش أن كتابة الواو في نهاية كلمة (الموت) وكلمة (جرح) بديلاً عن الضمة والتنوين هو توسّع في التقليد النبطي في كتابة أسماء الأعلام العربيّة

---

(١) وافي، **فقه اللغة**، ص١٠٥.

(٢) يخالف أحمد رضا العاملي هذا الرأي، ويرى أنّ إلحاق تلك الواو هو مجرّد اصطلاح خطّي فقط. انظر كتابه: مولد اللغة ص٥٠..

(٣) لانعرف سببًا لما قال به بعض الباحثين من ربط بين لغة هذه النقوش واللغة العربيّة الباقية، فوجود أسماء أعلام في تلك النقوش ليس كافيًا للجزم بكون تلك الأعلام عربيّة أو أنّ لها صلة بالعربيّة، فربما تكون أسماء أعلام قديمة. وحينما نناقش علاقة اللغة في النقش باللغة العربيّة لايكفينا وجود أسماء أعلام عربيّة في نصّ ما لنجزم بقربه من العربيّة دون دليل لغوي واضح.

(٤) عبدالتواب، **فصول في فقه العربيّة**، ص٦١.

بالواو أو الياء في نهاياتها[1] ؛ وهذا ما يؤكد وجود العلامات الإعرابية في ذلك النقش ؛ لذلك عدّل العجمي كلمة (أراد) إلى (أداد) في جملة (أبغاه فكان هنا أداد جرحو) تبعًا لقراءة Bellamy ، ويرى أن هذا التعديل يتناسب مع سياق الجملة في المعنى والإعراب ، فالكلمة (جرح) مرفوعة وعلامة الرفع هي الواو التي في آخر (جرحو) ، وبهذا فإن الكلمة التي قبلها تنضمّ إليها لتصبحا كلمة واحدة ؛ وبهذا يصبح المعنى منسجمًا مع الإعراب ؛ في حين لو كانت كلمة (أراد) مستقلة وبحرف الراء لاقتضى ذلك نصب كلمة (جرح) فتصبح (أراد جرحًا) ولكن هذا التفسير بعيد عن المعنى[2].

وبهذا فإنه يمكن القول إن تلك النقوش تحوي علامات إعرابيّة وفاقًا لإشارة بعض الباحثين ، فيرى رمزي بعلبكي احتمال استعمال الواو في كلمة (ن ف ش و) ، أي "قبر" ، خاصة إذا «كانت الواو ذات قيمة صوتيّة كما يرى بعضهم ممن يذهب إلى أنها دالة على حالة إعرابية»[3]. كما يلاحظ في كلمة (رب و) أن الواو زيدت في موضع مدّلكون الكلمة مضافة[4].

ولكن أغلبية الباحثين الذين سبقت الإشارة إليهم كانوا يتعاملون مع النقوش بوصفها أمثلة لتأكيد الأوصاف العامة التي يصفون بها تلك النقوش

---

(١) العجمي، **أبعاد العربيّة**، ص٩٠، هامش ١٨٤.

(٢) العجمي، **أبعاد العربيّة**، ص٩٠، هامش ١٨٥.

(٣) رمزي منير بعلبكي، **الكتابة العربيّة والساميّة**، دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند السامين (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص١٤٤.

(٤)

دون عناية بتحليلها ودراستها والاستدلال من خلالها على الظواهر اللغوية التي تحتويها.

١- ١- ٢- علامات إعرابية واضحة:

إن النقوش التي تحمل علامات إعرابية واضحة تعد قليلة، وذلك من خلال أعداد النقوش التي عرض لها الباحثون العرب، أو تلك التي ذكروا عددها، وأنها تزيد على ألفي نقش في منطقة واحدة. وبالرغم من قلتها إلاّ أنه يمكن الاستدلال من خلالها على وجود علامات الإعراب في اللغة العربية القديمة. وسوف نحاول عرض آراء الدارسين التي تناولت نقش النمارة بوصفه نقشًا يحمل سمات إعرابية معينة، تجعله يختلف عن بقية النقوش التي لاتبعد عنه في الزمان أو المكان.

ورغم تلك السمة المميّزة له، فإنّه لم يقف أحد من الدارسين على سبب اختلاف هذا النقش عن سواه في اشتماله على سمات لاتوجد في غيره. وربما يكون لذلك علاقة بالمنطقة التي وجد فيها، أو بالشعوب التي لها علاقة بتلك المنطقة. وأيًا كان السبب فغن هذا النقش قريب في لغته من العربية الباقية؛ وقد دعا هذا القرب بعض الباحثين لجعله ضمن النقوش العربية[١]. وهو يشمل على خمسة أسطر تحوي جملاً مثل:

- "فلم يبلغ ملك مبلغه".
- "نزّل بنيه الشعوب".

---

(١) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٧.

- "ملك العرب كلها".

ويـرى علـي عبدالواحـد وافي أن هـذه الجمـل توافـق مـع العربيـة الفصحى، دون أن يوضح الجوانب التي تتفق فيها تلك الجمل مع العربية الفـصحى، أهـي في الألفـاظ فقـط، أم في الإعـراب، أم في الـصياغة، أم في غيرهـا مـن الخـصائص اللغويـة للعربيـة الفـصحى؟[1]. وقـد أشـار إلى رأي ليتمان، وهو أن النقش يحوي أسماء أعلام تنتهي بحرف الواو مثل: عمرو، ومذحجو، ومعدو، وهذه الواو علامة إ'رابية تنوب عـن التنوين في حالة الرفع[2].

ويلاحـظ أحمـد سـليمان يـاقوت أن نقـش النمـارة يعطينـا صـورة واضحة عن آثار الإعراب، لأنّه تطوّر وأصبح كـاملاً في العربيّة الباقيـة[3]. فالإعراب في هذا النقش يمثل مرحلة متطوّرة مقارنة بالمراحل السابقة. لـذلك يحدّد ياقوت خمس قواعد إعرابية يـرى أنهـا روعيـت في هـذا الـنقش، وهـي كالتالي:

١. يلاحظ في جملة (ملك الأسـدين) مراعـاة للإعـراب، وذلـك أن كلمة "الأسدين" وقعت مفعولاً به، وعلامة نـصبها اليـاء؛ لأنهـا مثنى[4].

---

(١) وافي، **فقه اللغة**، ص ص١٠٤- ١٠٥.

(٢) وافي، **فقه اللغة**، ص١٠٤، هامش رقم (١). فهي ترمز إلى الحركة الإعرابيّة الطويلة. على أن أحمد رضا العاملي يرى إن إلحاق الواو في أسماء الأعلام ماهو إلا محاكاة لإلحاقها في الأعلام في النبطيّة. انظر كتابه: **مولد اللغة**، ص٤٨.

(٣) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٧.

(٤) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٨.

٢. يرى أن إلحاق الواو في كلمة (نزارو) مثلاً على أنها من الأعلام المعربة، في حين كتبوا الأسماء المبنيّة بدون واو في آخرها، وكذلك كلمة (معدو) في "ملك معدو" حيث ألحقت الواو في آخرها مما يدل على إعرابها[١].

٣. يلاحظ في جملة (نزّل بنيه) ورود كلمة (بنيه) منصوبة، إذ وقعت «مفعولاً به، فنصبت بالياء لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم»[٢].

٤. يبيّن أن في كلمة (بنيه) مراعاة لقاعدة إعرابية أخرى هي حذف النون من المضاف، فأصلها بنينه، فلّما حذفت النون صارت بنيه[٣]. فكلمة (بنين) أضيفت إلى ضمير الغائب (الهاء)، وعند الإضافة حذفت النون من المضاف.

٥. يوضّح أن الفعل (نزّل) فعل متعدٍّ، عدّي بالتضعيف فنصب مفعولين هما (بنيه) و(الشعوب)[٤]. وعدّل هذا الفعل في بعض القراءات إلى (بيّن)[٥]. ويبقى مع ذلك في كلتا القراءتين فعلاً متعديًا ينصب مفعولين.

---

(١) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٨.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٨.

(٣) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٨.

(٤) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٨.

(٥) العجمي، **أبعاد العربية**، ص٨١.

وتعد دراسة ياقوت لنقش النمارة وبيان الآثار الإعرابية فيه من الدراسات التي تناولت هذا النقش وحاولت تحليله والنظر في عناصره. واستطاعت أن تُقدّم صورة واضحة عن آثار الإعراب التي كانت موجودة قبل معرفة العربيّة الفصحى التي قيل بها الشعر الجاهلي. ونجد دارسين آخرين يكتفون بالوصف العام الذي لايفيد في تحليل هذه القضيّة، فلا يزيدون عن وصف هذا النقش بأنه مهم لكونه مدوّنًا بالخط النبطي والذي يشبه الخط الكوفي[1]. ويورد بعضهم جمل النقش جملة جملة ليبيّن معناها وأنه نقش عربي ليس فيه خروج عن العربيّة الفصحى[2]. وربما لايرى آخرون أيَّ أثر للإعراب في هذا النقش مع كونه أقرب نقش للعربيَّة[3]. وتقوم هذه الآراء الأخيرة على الوصف العام دون أن تستند إلى التحليل والنظر الدقيق في النصوص.

إنّ نقش النمارة لايخلو من آثار الإعراب، ولو تتبع الباحثون ما يحويه من ظواهر لغويّة لأفادوا منها في هذا المجال، فهو يتضمن إلى جانب ما ذكره ياقوت مجيء اسم الموصول "ذو" المستخدم للمفرد المذكر في هذا النقش في الجملة «ملك العرب كله ذو أسر التاج»، ويقابله في العربيّة الباقية (الذي)[4]. كما لاحظه رمزي بعلبكي، وهو في حالة إعرابية. كما أشار إلى أن الفعل "أسر" في الجملة "أسر التاج" هو فعل

(١) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص٥٧.

(٢) العاملي، **مولد اللغة**، ص ص٤٧- ٤٩.

(٣) عبداللطيف، العلامة الإعرابية، ص١٢٩.

(٤) بعلبكي، **الكتابة العربيّة والسامية**، ص١٢٩.

مبني للمعلوم لاللمجهول، وتتغيّر دلالة الجملة بناء على ذلك[1]. ويورد بعلبكي قراءة لـ Malevy لجملة (ملك معدّ) حيث يشدّد لام ملك، فـ «يكون المعنى بذلك عنده: «ملّك معدّ وبيّان (!)، (أبناءه) (ابنيه)، الشعوب»، على أن تكون كلمة «الشعوب» مفعولاً به ثانيًا للفعل «ملّك» المتعدي إلى مفعولين، وأن تكون كلمة (أبناءه) بدلاً من معدّ وبيّان»[2].

ومن الجمل التي يذكر فيها بعلبكي بعض الأوجه الإعرابيّة وفاقًا لقراءتها جملة (بيّن بنيه الشعوب)، حيث هناك قراءة لكلمة "بيّن"، فتكون الواو واو الحال، أي في حال كون الشعوب بين بنيه. ويرى أن السياق في قراءة أخرى يرجّح أن تكون كلمة "بيّن" فعلاً معطوفًا على الأفعال أسر وملك وهرّب وجاء وملّك جميعًا[3]. ويرجّح في كلمة "ووكلهن" رجوع الضمير "هن" إلى الشعوب. كما يشير إلى اقتراح عرفان شهيد بأن تكون الواو الثانية واو الحال[4]. ويختم ملاحظاته على هذا النقش بأنَّ جملة (فلم يبلغ ملك مبلغه) جملة عربيّة خالصة، بسبب طبيعة تركيبها، إذ يمنع أن تكون من أي لغة ساميّة أخرى، كما أن استخدام "الفاء" و"لم" العربيّتين في هذه الجملة يؤكد عربيتها[5].

---

(١) بعلبكي، **الكتابة العربيّة والسامية**، ص١٣٠.

(٢) بعلبكي، **الكتابة العربيّة والسامية**، ص١٣٩.

(٣) بعلبكي، **الكتابة العربيّة والسامية**، ص١٣٨.

(٤) بعلبكي، **الكتابة العربيّة والسامية**، ص١٣٩.

(٥) بعلبكي، **الكتابة العربيّة والسامية**، ص١٦١.

وقد استطاع هذا التحليل لنقش النمارة أن يصل إلى نتائج مفيدة في معرفة السمات اللغويّة للنقش، وقد عني بتحليل تلك المواضع النحوية التي ستكشف عن آثار الإعراب في تلك النقوش.

والدراسات العربيّة التي درست النقوش التي عُرض لها سابقًا متشابهة إلى حد كبير من حيث قراءتها لتلك النقوش، وكذلك الملاحظات المقدّمة عنها؛ لأن المصدر الذي اعتمد عليه الدارسون العرب المحدثون واحد، لذا ترد الفكرة ذاتها عند أغلبهم. وقد اشار أكثرهم إلى اعتمادهم على دراسة وتحليل المستشرق الألماني "إنوليتمان" Enno littmann، وما قدّمه كذلك إسرائيل ولفنسون من قراءات للنقوش العربيّة القديمة. لذلك فغالبًا ما تعاد آراء العالمين السابقين عند الدارسين العرب دون إضافة أو تعديل. ولم يفد هؤلاء الدارسون من تعدّد القراءات للنقش الواحد لإيضاح بعض الظواهر اللغوية وتحليلها. فقد قرىء نقش النمارة على سبيل المثال عدة قراءات، منها «محاولتان جديدتان، قام بالأولى منهما A. F. L. Beeston على أساس المقارنة بينه وبين شاهد قبر في دولة كنده... وقام بالأخرى J. Bellamy على أساس معاينة شخصيّة للنقش في متحف اللوفر بباريس»[1]. وهناك قراءات أخرى كثيرة لهذا النقش، ولغيره من النقوش التي يمكن تحليلها ومعرفة

(١) العجمي، **أبعاد العربية**، ص٨١.

جوانب الاتفاق أو الاختلاف بينها لتفسير بعض التراكيب اللغوية في تلك النقوش، وملاحظة اطّراد ظاهرةٍ ما فيها أو عدم اطّرادها[1].

ويمكن الاستفادة من كثير من النقوش التي عثر عليها علماء الآثار المعاصرون في أكثر من منطقة، فلا يزال التنقيب والبحث مستمرين عن آثار ونقوش قديمة[2]، فقد تكون هذه النقوش أكثر وضوحًا، وأغزر مادة من النقوش التي درست؛ بحيث يمكن الإفادة منها في تكوين صورة عن النقوش وعما تحمله من دلالة عن الإعراب.

وللحصول على نتائج مفيدة في دراسة قضيّة الإعراب وتحليلها في النقوش، ولتقديم معرفة لغويّة من خلال تلك المادة، لابد من مراعاة أربعة أمور هي:

١. جمع أكبر قدر ممكن من النقوش التي عُثر عليها، وذلك للحصول على مادة لغويّة كافية، يستطيع الباحث من خلالها الوصول إلى معرفة علميّة مبنيّة على نصوص موثّقة، مع الاستعانة بكل مادة أثرية عثر عليها حتى الوقت الحاضر.

٢. دراسة تلك النقوش لبيان العلامات الإعرابيّة الموجودة فيها، وإن قلّت، ومحاولة التعرّف على طبيعة تلك العلامات من خلال النظام الكتابي لتلك النقوش.

---

(١) بعلبكي، **الكتابة العربية والسامية**، ص ص١٢٦- ٨١.

(٢) انظر: النقوش التي نشرها خليل نامي في كتابه: "نقوش عربيّة جنوبيّة"، وهي استكمال لنقوش سبق أن نشرها في مجلة كلية الآداب، الجامعة المصرية، فيث ج١، مج٩، وكذلك في ج٢، مج٢١، وكذلك في ع١، مج٢٠، وفي ع٢، مج١٢، وفي ع١، مج٢٣.

٣. تحليل جميع الظواهر اللغويّة التي تشتمل عليها النقوش، والعناية بالقضايا النحويّة، ومناقشتها لمعرفة كل ما سيفضي إلى إيضاح آثار الإعراب المختلفة.

٤. الاستفادة من جميع الدراسات المقدّمة في هذا الإطار، خاصة تلك الدراسات التي تُعني بدراسة النقوش والآثار القديمة[١]، بحيث يمكن مناقشة المنجزات السابقة وبناء الدراسات الحديثة على النتائج الصحيحة للدراسات السابقة العربيّة منها والأجنبيّة على حدٍّ سواء.

ويلاحظ ممّا سبق أنّ الدراسات العربيّة بحاجة إلى الاستعانة بما أنجزته الدراسات الأجنبية في مجال النقوش، بحيث يمكن الاستفادة من النتائج التي توصّلت إليها دون الاكتفاء بتلك العبارات التقريريّة التي تؤكد – دون بحث وتحليل– فَقْر النقوش فيما يخص المادة اللغويّة[٢].

---

(١) عُنيت عدّة دراسات أثريّة حديثة بتحليل بعض النقوش، وبيان ماتتضمّنه من مادة علميّة، ويمكن الاستفادة من تلك النقوش، خاصّة أنها اهتمّت بدراسة نقوش لغات ساميّة تظهر فيها بعض علامات الإعراب، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال:

سليمان بن عبدالرحمن الذبيب، دراسة تحليليّة للنقوش الآراميّة القديمة في تيماء –المملكة العربيّة السعوديّة (الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ١٩٩٤).

=سليمان بن عبدالرحمن الذبيب، دراسة تحليليّة، نقوش نبطيّة قديمة (الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ١٩٩٥).

=سليمان بن عبدالرحمن الذبيب، نقوش الحِجر النبطيّة (الرياضك مبطوعات مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ١٩٩٨).

=سليمان بن عبد الرحمن الذبيب، نقوش ثموديّة من المملكة العربيّة السعوديّة (الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ١٩٩٩٩).

(٢) من تلك الدراسات الأجنبية التي استفادت من النقوش في دراسة بعض علامات الإعراب وتحليلها دراسةُ

ديم، إذ درس عددًا كبيرًا من أسماء الأعلام التي ظهرت له في النقوش النبطيّة، ولاحظ ظهور حروف في آخر الأشكال المكتوبة لتلك الأسماء وهي تمثّل علامات إعرابيّة؛ فالواو تدلّ على الضمّة، والياء تدلّ على الكسرة، والألف تدلّ على الفتحة. وقسّم تلك الأسماء إلى أسماء بسيطة وأخرى مركّبة. ثم خلص إلى القول إنّ عربيّة الأنباط قد تخلّت عن النظام الإعرابي السامي ذي الحركات الثلاث قبل القرن الميلاد الأوّل. انظر: مايكل زويتلر، التقليد الشفهي للشعر العربي القديم، الفصل الثالث "العربيّة الفصحى"، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، نسخة مخطوطة، ص ص٦٠- ٦٤.

١- ٢: تطور علامات الإعراب واكتمالها

يُؤرّخ لبداية العلامات الإعرابية من خلال وجودها في النقوش العربيّة القديمة بوصفها أول النصوص المدوّنة عن اللغة العربيّة القديمة. وقد أوضحت تلك النقوش بعضًا من العلامات الإعرابية التي يسمح نظام الكتابة آنذاك بتسجيلها، فقد ظهرت حروف إعرابيّة كالواو علامة للرفع، والياء علامة للنصب والجر، كما حوت ضمائر مختلفة تدل على مراعاة الحالات الإعرابية المختلفة، ولم تخلُ تلك النقوش من بعض الظواهر التركيبيّة المتنوّعة التي سبقت الإشارة إليها. على أن تلك العلامات لم تكن كافية لتنهض دليلاً كافيًا يمكن الاعتماد عليه بشأن الإعراب في بدايات اللغة العربية الأوْلى. ولكن مايمكن قوله إن الإعراب كان سمة أوضحت لغة النقوش بعض مظاهره؛ ولهذا نظر الباحثون العرب المحدثون في النصوص المدوّنة عن العربية، ويعدّ الأدب الجاهلي أوّل نصٍّ بعد النقوش يُلاحظ فيه اكتمال العلامات الإعرابية واستعمال الحالات الإعرابية كلها. ويعني هذا وجود فترة زمنيّة طويلة من حياة اللغة العربية لم تدوّن، وهي التي تقع بين فترة النقوش وبداية الأدب الجاهلي؛ وهي فترة لايمكن التعرّف فيها على التطور الذي مرّت به الحالات الإعرابية، وكذلك العلامات الإعرابيّة.

ويستبعد بعض الباحثين الانتقال من الآثار البدائيّة البسيطة كالتي نجدها في النقوش واللغات السامية الأخرى إلى تلك الحالة الكاملة في الشعر

الجاهلي[1] ؛ لذلك بدأ الدارسون في مناقشة الإعراب من خلال الأدب الجاهلي شعرًا ونثرًا لأنه أوّل نصٍّ يمثل العربيّة الباقية. فيرى علي عبدالواحد وافي، أن أوزان الشعر العربي وقواعده الموسيقيّة التي يخضع لها قائمة على نظام الإعراب في المفردات، وبخُلو تلك الكلمات من الإعراب تختل الأوزان وتضطرب الموسيقى[2]. كما يؤكد ذلك صبحي الصالح[3]، وعبدالله الخثران[4]، اللذان حاولا إثبات وضوح علامات الإعراب في الشعر الجاهلي واطرادها، وأنّها مرتبطة بالمعنى، ولو أغفلت تلك العلامات الإعرابيّة من الشعر لاختل المعنى. وهذا ماجعل محمود فهمي حجازي ينفي أن يكون الإعراب من عمل النحاة، بسبب اطراده في الشعر الجاهلي وفي قراءة القرآن الكريم[5].

وقد أكدّ بعض الدارسين أن الحالة الإعرابية قد بلغت مستوى الكمال والتطور في الأدب الجاهلي[6].

---

(١) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص١٠.

(٢) وافي، **فقه اللغة**، ص ص٢١٤- ٢١٥.

(٣) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص١١٩.

(٤) عبدالله بن حمد الخثران، "ظاهرة التصرف الإعرابي في العربية وأهميتها في تحديد المعنى وتوضيحه"، القاهرة الحديثة للطباعة مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع٦، (١٩٧٦)، ص ص١٦٥- ١٦٧.

(٥) حجازي، **علم اللغة العربية**، ص٢٣٥ز وكذلك يرى علي أبو المكارم أنّ الإعراب موجود في النصوص النثريّة الجاهليّة مما يدل على وجود الإعراب في العصر الجاهلي. انظر كتابه: الظواهر اللغويّة في التراث النحوي، (القاهرة: الحديثة للطباعة)، ج١، ص٣٦.

(٦) منهم على سبيل المثال أحمد سليمان ياقوت، فبعد أن أوضح بعض مظاهر الإعراب في لغة ماقبل الشعر الجاهلي، والمتمثّلة في بعض النقوش التي عُثر عليها، قرّر أنّ الإعراب في الشعر الجاهلي "يمثّل الصورة الكاملة التي بقيت حتّى يومنا هذا ثابتة واضحة لاتتغيّر، ومن ثمّ فلا تطوّر في الظواهر الإعرابيّة على مرّ

ويأتي القرآن الكريم بعد ذلك دليلاً على اكتمال الصورة الإعرابيّة، لذا لايجد اللغويون تطورًا ملحوظًا على العلامات الإعرابية أو الحالات الإعرابيّة من خلال مقارنة ما جاء في القرآن الكريم بما ورد في الأدب الجاهلي؛ ويؤكد ذلك أنّ الأمر على خلاف ما ذهب إليه بعض المستشرقين مثل "كارل فوللرز" Karl vollers، الذي يرى أن النصّ الأصلي للقرآن الكريم قد كتب بإحدى اللهجات الشعبيّة السائدة في الحجاز التي لاتحمل تلك النهايات الإعرابيّة، ويوافقه كذلك "باول كاله" Paule Kahle، الذي يرى خلو القرآن الكريم من الضبط بالشكل، ويرى أن العلامات الإعرابيّة جاءت في مرحلة لاحقة[1]. ويردّ كثير من الدارسين على هذا الرأي بإيراد آيات قرآنية يُلاحَظ أنه لايمكن تلاوتها بتسكين أواخر كلماتها، ولايوجد ما يدعو إلى تحريكها من الناحية الصوتيّة، ممّا يؤكد أن الإعراب هو الذي يوجِّه المعنى ويُعيّنه، ولو تغيّرت الحركة الإعرابية لتغير المعنى تبعًا لها[2].

وكانت غاية الدراسات العربية التي ناقشت الإعرابية في الأدب الجاهلي والقرآن الكريم إثبات الإعراب في تلك النصوص، والاستدلال من

العصور المختلفة". ثمّ أكّد في موضع آخر أنّ "الإعراب نما واكتمل ثم وقف وثبت عند العصر الجاهلي حتّى صار كالقوانين الثابتة التي لافكاك منها إلا بخرق طبائع الأشياء والجنوح إلى مالا يقبله العقل أو الشرائع". انظر كتابه: ظاهرة الإعراب، ص ص١١- ١٢.

(١) أورد هذين الرأيين زويتلر، ثم ذكر بعدهما رأي دارسين آخرين أثبتوا عدم صحّة الرأي القائل بأنّ القرآن الكريم كان يُتلى في الفترة المبكّرة من غير إعراب، ومنهم جابر ونولدكه وبلاشير ورابين وبيل وغيرهم. انظر كتابه: التقليد الشفهي للشعر العربي القديم، ص ص٢٣- ٣٩.

(٢) أورد رأي كاله وفوللرز بعض الدارسين العرب، ثمّ ردّوا عليهما، ومنهم:
= مازن المبارك في كتابه: نحو وعي لغوي، ص ص٩٢-٩٤.
= وكذلك رمضان عبدالتوّاب في كتابه: فصول في فقه العربيّة، ص ص٣٧٧-٣٨٠.

خلالها على بعض صوره ومظاهره. لكنها لم تلاحظ مايمكن أنْ يُوجد من تطور يلحق العلامات الإعرابيّة أو الحالات الإعرابيّة في النصوص المدروسة مثلاً، وكذلك لم تقارن بين تلك النصوص والنصوص الأدبيّة التي سبقتها أو التي لحقتها لتسجيل المراحل التي مرّت بها قواعد الإعراب؛ وإنما اكتفت بتقرير وجود تلك القواعد فقط.

ومما تجدر ملاحظته أن العرب قد التزموا بتلك العلامات الإعرابية في كلامهم الفصيح الذي يمثل الطابع الرسمي للثقافة في الحاضرة والبادية خلال فترة عصور الاحتجاج اللغويّ، سواء على مستوى اللهجات الخاصة بكل قبيلة أم على مستوى اللغة الفصحى التي تكوّنت فيما بعد من تلك اللهجات العربيّة.

وحاول الدارسون العرب معرفة التطوّر الذي لحق العلامات الإعرابية والمراحل التي مرّت بها الحالات الإعرابية من خلال كلام العرب. ومن هؤلاء الدارسين نهاد الموسى، الذي تتبّع بعض الأمثلة في كلام العرب، ليستنتج من خلالها تطور علامات الإعراب والتأريخ لها، وقد خصّص فصلاً كاملاً لدراسة هذا الجانب من خلال دراسة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة؛ لأنّه يرى أنها صالحة لأن تمثل خط سير لتطور ظاهرة الإعراب[1]. ويبدأ دراسته بالإشارة إلى انتقال اللغة العربيّة من الإعراب بثلاث حركات إلى الإعراب بحركتين، ثم الإعراب بحركة واحدة،

(١) نهاد الموسى، في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخيّة للنحو العربي (عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م)، ص١٠٩.

إلى أن انتهت إلى تسكين الآخر. ومن الأمثلة التي درسها جمع المؤنث السالم وكذلك الممنوع من الصرف. فيعرب جمع المؤنث السالم بثلاث حركات، وكذلك الممنوع من الصرف، في حين أخذت اللغة الفصحى في نظامها الإعرابي بحركتين، وهذا يدل على أن التصنيف الثلاثي لحركات الإعراب بدا يتقلّص (بالانتقال إلى ثنائية الحركة)، ويتداخل (باشتراك وظيفتين نحويتين في حركة واحدة)[1]. ثم يلاحظ الاتجاه لاختصار الحركات وذلك بالانتقال من الإعراب بحركتين إلى البناء أي لزوم حركة واحدة. ويذكر أمثلة ذلك، فيورد بعض الأسماء المبنيّة في اللغة الفصحى، ويجد أن بعض اللهجات العربية كانت تعربها، وهذا يمثل طورًا سابقًا لمرحلة التطور[2]. ويذكر الحالات الإعرابية لتلك الأسماء عند قبائل عربيّة معيّنة، مع الإشارة إلى أن الأحوال المختلفة متعاصرة، لكنها متفاوتة في الاستعمال كثرة وقلة، وساد فيما بعد الأكثر وأصبح هو الوجه المستخدم.

ويشير نهاد الموسى في إطار التطوّر الإعرابي إلى التداخل بين علامات البناء، ويلاحظ بعض الكلمات المبنيّة في اللغة الفصحى على حركة واحدة معيّنة، وقد اختارها النحويون، لكن تلك الكلمات قد بُنيت عند بعض القبائل على حركة أخرى غير تلك الحركة التي كانت في الفصحى، ويرى أنها كانت في طريق التغيّر[3]. ويشير هنا إلى التبادل بين الفتحة والكسرة في بعض الأسماء، وبين الفتحة والسكون، وبين الضمة والكسرة

(١) الموسى، **في تاريخ العربية**، ص١١٣.

(٢) الموسى، **في تاريخ العربية**، ص١٢١.

(٣) الموسى، **في تاريخ العربية**، ص١٢٦.

والسكون، وفي الأفعال بين الفتحة والكسرة، وبين الكسرة والفتحة، وفي الحروف بين الفتحة والضمة، وبين الفتحة والكسرة، وبين الكسرة والفتحة[١]، ويورد أمثلة كافية لكل نوع من التبادل بين تلك الحركات وكذلك شأن علامات الإعراب في الأسماء والأفعال، إذ تطوّر اللهجات نظام الإعراب في صور متعدّدة، فيلاحظ أن المعنى النحوي الواحد تُغيّره حركات إعرابية متعددة، ويجد التبادل بين الحركات المختلفة[٢].

كما يؤكد نهاد الموسى أنّ الاتجاه الشمولي للغة العربية بدأ يتشكّل ويتّجه لترك العلامة الإعرابية نهائيًا، وكأن تلك المرحلة هي البداية لظاهرة التسكين التي سادت في اللهجات المحلية[٣]. ويذكر أمثلة وشواهد على هذا الاتجاه الإعرابي الذي يتخلّى عن حركات الأواخر ويتجه إلى التسكين من خلال بعض اللهجات العربية القديمة[٤].

إن ما قدمه نهاد الموسى من تفسير لوجود تلك العلامات الإعرابيّة في اللغة الفصحى بصورة متكاملة ثم ما طرأ عليها من تغييّر وتطور يعد محاولة في سبيل الدراسة التاريخية لقضيّة الإعراب التي تستفيد ممّا هو موجود في اللهجات العربيّة القديمة للوصول إلى تفسير علمي مقنع، وهذا ما أشار إليه الباحث في مقدّمة دراسته[٥]. ولكنّ السؤال الذي لايمكن إغفاله عن دراسة

---

(١) الموسى، **في تاريخ العربية**، ص ص١٢٦- ١٣٠.

(٢) الموسى، **في تاريخ العربية**، ص ص١٣١- ١٤٦.

(٣) الموسى، **في تاريخ العربية**، ص١٤٧.

(٤) الموسى، **في تاريخ العربية**، ص ص١٤٧- ١٥٣.

(٥) الموسى، **في تاريخ العربية**، ص١٠٩.

نهاد الموسى هو: لماذا بدأتْ اللهجات بالحركات الثلاث ثمّ تدرّجتْ بالتخلّي عنها؟ أليس من الممكن أنْ تكون قد بدأتْ بالسكون ثمّ تعقّدت تدريجيًا تبعًا للاستخدام اللغوي، بحيث تكون الحركات الثلاث مرحلة تطوّر لم تستمرّ مع بقاء آثارها في اللهجات، في حين استمرّت المراحل الأخرى تبعًا لكلّ لهجة؟

لقد أشار عبدالرحمن أيوب إلى هذه الملاحظة عند مناقشته لهذه الدراسة، وبيّن أنه لايوجد مانع من تحقّق التدرُّج بترتيب عكسي، أي من سكون إلى حركة واحدة ثم إلى حركتين، ثم إلى ثلاث حركات[1]. إضافة إلى أنّ المؤلف ذكر أنّ تلك الأحوال المختلفة متعاصرة مما يدل على أنّها لاتمثّل تطورًا تاريخيًا بالضرورة، بل ربا تكون «قد تأثرت بظواهر متجاورة معها في الفصحى نفسها، أو أخذتها على سبيل الاقتراض من لهجات مجاورة»[2]. ويلاحظ أيوب أنّ المؤلّف لم يحاول العودة بجزيئات كل مادة قام بتحليلها إلى اصولها التاريخيّة، ليصل إلى الصورة التطوريّة للعربيّة. ففي جمع المؤنث السالم مثلاً، لايرجع نصبه بالكسرة إلى تقلّص الحركات الإعرابيّة الثلاث إلى حركتين؛ وإنما بسبب قاعدة صوتية كما يذكر ذلك بروكلمان[3]. وكذلك الأمر نفسه في ظروف المكان، بل يرى أيوب أنّ المادة التاريخيّة القديمة تبيّن أن مسار التطور كان من الحركة الواحدة إلى الحركات

---

(١) عبدالرحمن أيوب، "مراجعة كتاب تاريخ اللغة العربيّة لنهاد الموسى"، المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، جامعة الكويت، مج١، ع١، (١٩٨١)، ص١٨٠.

(٢) أيّوب، **تاريخ اللغة العربية**، ص١٨٠.

(٣) أيوب، **تاريخ اللغة العربية**، ص ص١٨١- ١٨٢.

الثلاث، وهذا عكس مايقول به نهاد الموسى[1]. لذلك فإنّ دراسته لاتتجاوز كونها فروضًا تاريخية، لم تثبت صحتها[2]. وذلك بسبب فقدان المادة اللغويّة التي درسها للتسلسل التاريخي.

وهناك من الدارسين العرب المحدثين من حاول تفسير بعض الظواهر اللغويّة المتصلة بالإعراب، خاصة المسائل النحويّة، ليرتّب وجودها في اللغة العربيّة زمنيًا، فيظن عبدالمجيد عابدين أنّ كثيرًا من الكلمات المعربة في اللغة العربيّة كانت في فترة سابقة مبيّنة، وأنّ وجود الحركات الإعرابية مرحلة تطوريّة مرّت بها اللغة[3]، ويستدل على رأيه ببعض الشواهد التي قال عنها النحاة إنها ضرورة شعرية[4]. ثم يشير إلى أهميّة عامل القياس والمجانسة في تعميم ظاهرة الإعراب، فيرى أن إعراب الخبر والمضارع والمضاف ظواهر مستحدثة في العربيّة، طرأت في دور متأخر من أدوار تاريخ العربيّة[5]؛ لأن اللغات السامية لاتعرب الخبر ولا المضاف ولا الفعل المضارع إلا في حالة النصب، وقد ألزم القياس الناطقين الأوّلين بالعربية إعراب بعض الحالات والصور النحوية قياسًا على حالات أخرى مشابهة لها. لذا يرى أنهم حين وجدوا المبتدأ معربًا أعربوا الخبر معه، وكذلك حينما وجدوا المضاف إليه معربًا أعربوا المضاف معه، وحين وجدوا الفاعل معربًا والمفعول به معربًا

---

(١) أيوب، **تاريخ اللغة العربية**، ص١٨٢.

(٢) أيوب، **تاريخ اللغة العربية**، ص١٧٩.

(٣) عبدالمجيد عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات الساميّة** (مصر: مطبعة الشبكشي، ١٩٥١)، ص٣٤.

(٤) عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص ص٣٤- ٣٦.

(٥) عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص ص٣٤- ٣٦.

أعربوا الفعل المضارع معه[1]. ويضيف عبدالمجيد عابدين إلى عامل القياس العامل الصوتي، ويرى أنه ساعد كذلك على تطوّر ظاهرة الإعراب في بعض المواضع، ويُمثّل لذلك بالفتحة التي ينتهي بها الفعل الماضي، فالأصل عنده أن ينتهي بالسكون، ثم جاءت بعد ذلك الفتحة لمواصلة الكلام[2]. ويرجّح كذلك أن يكون المنادى المفرد المبني على الضم راجعًا إلى صيغة المنادى المضاف إلى ياء المتكلم والتي تكون فتحة ممدودة، ومع مرور الزمن تغيّر الصوت a إلى o وقصرت الضمة، فقالوا ياولد ويا أمُ[3]. فتشير كل تلك الأدلة إلى عدم استقرار الحالة الإعرابية على وَضْع واحد، بل طرأت عليها تغيّرات عبر الزمن.

وهناك رأي آخر يتعلّق بالإعراب في كلام العرب المدوّن، فيذهب حسن عون إلى أن الإعراب بالحركات أسبق تاريخيًا من الإعراب بالحروف، واستدل على ذلك بأن البسيط يسبق المركّب دائمًا، واعتبر الإعراب بالحركات بمثابة البسيطة والإعراب بالحروف بمثابة المركّب. ومن أدلته على ذلك أن الإعراب بالحروف موجود في كلمات لايمكن أن تكون موجودة في بدايات اللغة أو في مراحل اللغة الأولى، كالمثنى والجمع اللذين وُجِدوا بعد الكلمات المفردة، وبناء عليه فإن علامات إعرابهما وجدت بعد علامات

(١) عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص٣٧.

(٢) عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص٣٧.

(٣) عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص٣٧.

إعراب المفردات[1]. ولا يعدو رأي حسن عون أن يكون فرضًا يحتاج إلى أدلة ووثائق تاريخيّة تستند رأيه وتؤرّخ لتلك الظواهر اللغوية.

ويجد أحمد سليمان ياقوت في إطار تتبعه التاريخي لظاهرة الإعراب في اللغة العربية أنها تنزع من التعميم إلى التخصيص ومن الشمول إلى التفرقة بين المعاني، ومن البساطة والبدائيّة إلى التعقيد وإعمال الفكر[2]. ويشير إلى أنّ الحركة الإعرابية ربما كانت ترمز إلى معنيين في بداية الأمر، ثم مرّت بمرحلة التطوّر والرقي فأصبحت الحركة الإعرابية الواحدة عبارة عن حركتين، كل واحدة منهما ترمز إلى معنى مختلف عن الآخر، فبعد أن كانت الحركة الإعرابية عامة صارت خاصّة بمعنى معيّن. ويستشهد على هذا الرأي بأسلوب الاستثناء عندما يكون الكلام تامًا منفيًّا، فعندما يكون الاستثناء متصلاً يعرب المستثنى منفيًّا بدلاً من المستثنى منه، في حين يكون المستثنى منصوبًا إذا كان الاستثناء منقطعًا، ويتبع هذا الاختلاف في المعنى بين الأسلوبين اختلاف في الحركة الإعرابيّة، فلكل معنى حركة إعرابيّة خاصة به. ويرى ياقوت أن هذه الصورة تمثّل طورًا متقدمًا من مراحل الإعراب، لأنه يجد صورة سابقة لهذه المرحلة عند بني تميم الذين يعمّمون، فلا يفرقون بين الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع فيرفعون في الحالتين[3]. ومن الأمثلة التي يجد فيها دليلاً على التطور في الإعراب إلزام المثنى الألف في حالة الرفع

---

(١) حسن عون، **اللغة والنحو**، دراسات تاريخية وتحليليّة ومقارنة (الاسكندريّة: مطبعة رويال، ١٩٥٢)، ص ص٨٢- ٨٥.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص١٠.

(٣) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص١١.

والنصب والجر، وهذا يدل على التعميم والشمول، ثم تغيّر إعراب المثنى وتعدّدت علاماته الإعرابيّة، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، وهذا تفريق وتخصيص وصلت إليه اللغة العربية بعد مراحل معيّنة. ثم يذكر أمثلة أخرى للتدليل على حالة التطور لعلامات الإعراب كما يلاحظها[1].

ويحتاج كلام أحمد سليمان ياقوت عمومًا إلى أدلة وشواهد مترابطة تدعم الفكرة التي أشار إليها، بحيث يمكن تحليل أمثلة متدرّجة تأريخيًّا لها سمة معيّنة تُفيد في ملاحظة التطوّر الذي قال به.

إن التأريخ للعلامات الإعرابيّة، ومحاولة معرفة التطور الذي مرّت به الحالات الإعرابية يحتاج إلى دراسة تحليليّة للمادة اللغويّة القديمة، خاصة تلك المادة التي تظهر فيها العلامات الإعرابيّة بوضوح. وذلك بجمع أكبر قدر ممكن من تلك المادة اللغويّة، ثم ترتيب نصوصها المدروسة ترتيبًا زمنيًا، مع تتبّع ما تتضمنه من علامات إعرابيّة، وتحليل ما تبيّنه من حالات إعرابيّة. على أنْ تتم مقارنة كل نصّ بما قبله وبما بعده؛ لتظهر سمات هذا النصّ. ويمكن الاستعانة بما يُوجد في اللغات الساميّة الأخرى من ظواهر، وملاحظة ما بها من علامات وحالات، ومقارنتها بما هو موجود في اللغة العربية. ثم

---

(١) ومن الدارسين الذين يكتفون بالإشارة فقط إلى ذلك التطور محمد حماسة عبداللطيف، إذ يبيّن أنّ العربية أخذت تطوّر الإعراب من حالة السذاجة إلى الحالة التي وصلتنا بها في نصوصها القديمة. لكنّه لا يقدّم أمثلة وشواهد تبيّن تلك الحالة التطوريّة التي أشار إليها، وإنما يذكر بعض القواعد الإعرابية التي تُراعَى في اللغة العربية ليؤكد أن الإعراب الذي نلاحظه في تلك اللغة بلغ الحالة التي هو عليها بعد أن مرّ بمراحل ودرجات كما هو الحال في بقيّة اللغات الساميّة. انظر كتابه: **العلامة الإعرابيّة**، ص١٢٣، وكذلك ص ص١٢٣-١٢٤.

تنتهي الدراسة إلى تفسير ذلك التغيّر الذي لحق العلامات الإعرابيّة، وبيان العوامل التي أثّرت في تطوّرها.

١- ٣: الإعراب في لغة التخاطب اليومي

إنّ من طبيعة اللغات وجود لغة مشتركة، ويكون بجانبها لهجات محليّة تُلبي حاجات الإنسان في المواقف المختلفة، ويكون لكل مستوى لغوي استعمال خاص به، وهذا ماحدث منذ القديم عند جميع الشعوب، إذ كان لليونان لغتهم المشتركة koine الناتجة عن اللغتين "الأتيكيّة" وَ "الأيونيّة"، إلا أنّ لهجاتهم المحليّة ظلت مستعملة إلى جانب هذه اللغات المشتركة[١]. والصلة قائمة بين هذين المستويين اللُّغويين م القدم، دون أن يتغلّب أحدهما على الآخر؛ لأنّ الذين يتكلمون لغة من اللغات يميلون دائمًا إلى المحافظة عليها كما هي، وكذلك التبادل الكلامي الذي يحدث باستمرار بين أعضاء مجموعة اجتماعية واحدة يؤدي إلى توحيد اللغة، ومن هنا تنشأ اللهجات، وكذلك اللغات المشتركة التي تسير مع اللهجات جنبًا إلى جنب[٢].

وللغة العربية مستويان لغويّان اجتماعيان كبقيّة اللغات الأخرى هما: مستوى اللغة المشتركة بين العرب، وهو ما اصطلح عليه باللغة الفصحى، وتمثّل اللغة الرسمية المستخدمة في المواقف الجادة كالخطابة

(١) دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٩٢.

(٢) فندريس، **اللغة**، تعريب عبدالمجيد الدواخلي ومحمّد القصاص، (القاهرة: طبعة الأنلجو، ١٩٥٠)، ص٣٢٦.

والشعر، وهي لغة الأدب والقرآن والحديث وما رُوي من كلام العرب. والمستوى الثاني هو مستوى اللهجات المحليّة، وهي اللغة العاميّة الدارجة بين الناس في أحاديثهم اليوميّة، وتمثّل اللغة غير الرسميّة المستخدمة في شؤون الحياة العاديّة العامّة[1].

وانقسام اللغة العربية إلى لهجات كثيرة واقع قديم يعود إلى أقدم عصورها، وهي متباينة فيما بينها؛ فيُلاحظ الاختلاف في الظواهر الصوتيّة والدلاليّة وفي المفردات والقواعد، وفقًا للغة كل قبيلة[2]. ومن الاختلافات بين هذين المستويين اللغويين وجود النهايات الإعرابية المختلفة فيهما. ولذلك درس اللغويون العرب المحدثون هذا الجانب، ولم يختلفوا على وجود النهايات الإعرابية في اللغة المشتركة، أو في اللغة الفصحى؛ لذا فقد تتبّعوا تطوّرها من خلال دراسة النقوش، ودراسة الأدب الجاهلي والقرآن الكريم وكلام العرب الفصيح –كما سبقت الإشارة إليه. لكن المستوى الثاني وهو مستوى اللغة اليوميّة أو لغة التخاطب اليومي فقد تباينت آراء الدارسين حول ظهور النهايات الإعرابيّة من عدمه؛ فمنهم من رأى أن العرب تُبرز

---

(١) محمد علي الخولي، **الحياة مع لغتين "الثنائية اللغوية"** (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٩٨٨م)، ص٢٩. ويوجد إلى جانب هذين المستويين مستوى ثالث، يتمثل في لغة وسيطة بين الفصحى والعامية، وهو مايُدعى بـ (Middle Arbic)، وهي لغة مشتركة بين اللغتين، وتستعمل في مجالات لاتستعمل فيها الفصحى ولاتوظّف فيها العاميّة، وتكتسب بعض السمات الخاصة بها. انظر: عبدالقادر الفاسي الفهري، "ملكة اللغة العربيّة ونموها في وضع الازدواج والتعدّد"، ضمن كتاب: قضايا استعمال اللغة العربيّة في المغرب، (الرباط: مطبوعات أكاديميّة المملكة المغربيّة، ١٩٩٣م)، ص ص٧١- ٧٢.

(٢) رمضان عبدالتواب، **المدخل إلى علم اللغة ومنهج البحث اللغوي**، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م)، ص١٦٧.

تلك العلامات الإعرابية أثناء أحاديثهم اليوميّة وفي مسامراتهم وفي لغتهم العامة، ومن ثمّ لايوجد فرق بين لغتهم الفصحى ولغتهم اليوميّة وفي مسامراتهم وفي لغتهم العامة، ومن ثمّ لايوجد فرق بين لغتهم الفصحى ولغتهم اليوميّة من الناحية الإعرابية؛ ومنهم من يقصر تلك العلامات على اللغة الرسميّة، ولاحظ أن العرب يتساهلون في لغة حديثهم اليومي، كما هو حال اللهجات العربيّة الحديثة من حيث إهمال النهايات الإعرابية غالبًا.

لقد أشار الدارسون العرب إلى تلك الآراء، وناقشوها، وتباينت اتجاهاتهم في هذه القضيّةن كما تباينت آراء المستشرقين قبلهم في القضيّة نفسها، حين ناقشوا هذا الموضوع نقاشًا مفصلاً منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولم يصلوا إلى رأي واحد. ويمكن تقسيم آراء الدارسين العرب المحدثين في هذه القضيّة إلى ثلاثة أقسام هي على النحو التالي:

١- ٣- ١- الرأي الأول:

يرى بعض الدارسين أن لغة التخاطب اليومي للعرب كانت لغة معربة، أي تظهر فيها العلامات الإعرابية، ولاتختلف عن اللغة الفصحى في هذا الجانب، بل يعدّون ذلك ميزة للعرب الأوائل، لذلك لم تفسد لغتهم ولم تضعف سليقتهم بسبب إعراب لغتهم اليوميّة. ويؤكدون أن العرب كانوا يؤدون اللغة معربة على كافة مستوياتهم دون تفاوت بينها. ولا يتصوّر بعضهم إمكانية وجود اللهجات بجانب الفصحى، لذا لايمكن أن تتحقق الازدواجية اللغوية لأولئك السابقين. ويستدل هؤلاء الدارسون بآراء بعض

العلماء القدماء الذين ذهبوا إلى إنكار وجود اللهجات على أساس أنه لاتوجد حدود فاصلة بين اللغة الفصحى ولهجة كل قبيلة[1]. ويعيّنون بداية ظهور العاميّة بعد عصور الاحتجاج التي حدّدها اللغويون، في حين كانت العصور السابقة خالية من العاميّة —في رأيهم— لأسباب يختلفون حولها. ويشير بعضهم إلى عدم تخلّي اللهجات عن العلامات الإعرابيّة بشكل واضح؛ مستدلاً بوجود بعضها في اللهجات العربيّة الحديثة. فيقيس اللهجات القديمة على اللهجات الحديثة، ويتّخذ دارسون آخرون من اختلاط العجم مع العرب دليلاً على انتشار اللحن الإعرابي بين العرب؛ مّما يعني فساد البيئة اللغويّة بعد أن كانت نقيّة، وهو مايشير إلى سلامة السليقة اللغويّة عند الأوائل. ويستمد بعض الباحثين آراءهم مما وجدوه من إشارات مبثوثة ومن مقولات لغويّة في كتب التراث تُشير إلى اتّفاق اللغة الفصحى واللهجات من ناحية وجود العلامات الإعرابيّة.

ولذلك يذكر علي عبدالواحد وافي عدة أدلة تبيّن عدم صحة الرأي القائل بخلو لهجات التخاطب اليومي منذ أقدم عصورها من علامات الإعراب، ومن تلك الأدلة التي يوردها ما أشارت إليه كتب التاريخ من وجود العلامات الإعرابيّة في لغة الحديث اليومي، إذ بقيت في بعض لهجات الحديثة على ألسنة الناس حتى أواخر العصور الوسطى[2]. لكن ذكر لهجات الحديث بهذه الصورة غير واضح وغير دقيق، فتحتاج إلى وصف يميّزها عن

(١) عبدالتواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص١٦٧.

(٢) وافي، **فقه اللغة**، ص ص٢١٢- ٢١٣.

غيرها، فثمة محادثة تكون في اللهجات العربيّة القديمة التي تنسب لكل قبيلة، فيقال لغة قريش ولغة تميم ولغة أسد وهكذا، وهذه لهجات تراعي العلامات الإعرابيّة؛ وهناك اللهجات العاميّة التي تستخدم في حياة الناس اليوميّة في أحاديثهم وفي معاملاتهم، وهي المقصودة، فأيهما المعنى في كتب التاريخ وفي رأي علي عبدالواحد وافي؟ إنها بحاجة إلى بيان كذلك، فما حدود تلك العلامات؟ وماهي؟ وهل تماثل العلامات الإعرابية الباقية في اللهجات العاميّة المعاصرة؟ ربما تكشف الإجابة عن هذه الأسئلة عن سمات الإعراب في المحادثة التي أشار إليها. ثم ذكر أدلة أخرى يحاول الاستناد إليها لإثبات وجود النهايات الإعرابية في اللهجات، ومنها ملاحظة علماء البصرة والكوفة للمحادثة العربيّة في أصح مظاهرها، وكانوا يأخذون قواعد الإعراب من تلك الملاحظة[1]. ويرى أن هذا يدلّ على إعراب لغة التخاطب. وهو دليل كما يُلاحَظ يعتمد على التأويل فحسب، وهذا التأويل يمكن أن يشير إلى إعراب اللغة الفصحى وغلى حرص اللغويين الأوائل وتحرّيهم الدقة في عملهم، ولايعدّ دليلاً على إعراب لغة الحديث اليومي؛ والغاية من عمل العلماء البصريين والكوفيين إنّما هي ملاحظة ماكان موافقًا للّغة الفصحى من كلام العرب؛ أما اللهجات والأحاديث اليومية فلم يهتم بها علماء اللغة؛ لذا عاب اللغويون المحدثون اقتصار اللغويين العرب القدماء على دراسة الفصحى وإهمالهم الدرس الكامل للهجات العربيّة القديمة[2].

(١) وافي، **فقه اللغة**، ص ص٢١٣- ٢١٤.

(٢) عبدالتواب، **فصول في فقه العربية**، ص٧٦.

ولايمثّل الكلام المُدوّن في كتب النحو واللغة والمعاجم اللهجات العربية كلها، لأنّهم لم يُعنوا إلا باللهجات التي تقترب في خصائصها من العربية الفصحى، وهذه هي لهجات الحجاز وتميم وهذيل وطيء[1]. كما ينفي علي عبدالواحد وافي أن تكون دقة قواعد اللغة العربية وتعدّدها سببًا في عدم مراعاتها في الحديث مستدلاً باليونانية واللاتينيّة في العصور القديم والألمانية في العصر الحاضر[2]. ويتابعه في هذا الرأي صبحي الصالح[3] مرددًا أيضًا اللغات السابقة بوصفها شاهدًا واضحًا على هذا القول[4].

ويتضح من نقاش الدارسين أنهم ينفون خلوّ لغة التخاطب اليوميّة من العلامات الإعرابيّة في اللغة العربيّة، ويستدلون على صحّة رأيهم باللغة اليونانيّة واللغة اللاتينيّة قديمًا، واللغة الألمانيّة حديثًا. ويُفهم من هذا أنّهم يرون أنّ العلامات الإعرابيّة تظهر في آخر كلمات تلك اللغات عندما تستخدم في لغة التخاطب اليوميّة، وهذا رأي لاتسنده الأدلة التي ذكرها الدارسون، بل لم تكن اللاتينيّة —التي استدل بها عبدالواحد وافي— لغة واحدة، ولم تكن اليونانية كذلك، وقد تقدمت إشارة اللغوي "دي سوسير" إلى أن لليونانيين لغة مشتركة ولهجات محليّة تستعملان جنبًا إلى جنب؛ لذلك فأيّ المستويات اللغوية التي يشير إليها الدارسون في تلك اللغات كانت

---

(١) حجازي، **علم اللغة العربيّة**، ص٢٢٥.

(٢) وافي، **فقه اللغة**، ص٢١٣.

(٣) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص١٢٥.

(٤) يتفق معهما كذلك عبدالوكيل الرعيض، ويستدل على إمكانيّة إتقان العرب الأوائل لقواعد اللغة العربية بإجادتنا للهجات العاميّة المعاصرة، فيرى أنّ ذلك يكشف عن سهولة قواعد العربيّة وأنها لاتقف عائقًا أمام المتحدثين بها. انظر: الرعيض، **ظاهرة الإعراب في العربية**، ص٢١٥.

لغة التخاطب بينهم؟ ثم هل دُونت لغة التخاطب بين اليونان أو غيرهم من الأمم؟ وهل لوحظ بقاء العلامات الإعرابية في تلك اللغة اليوميّة إن كانت مدوّنة؟

كما أنّ الدراسات اللغوية الحديثة تشير إلى أنّ اللغة الألمانية المعاصرة مثلها مقل بقيّة اللغات في العالم، لها لهجات متعدّدة تختلف عن اللغة المشتركة. ويقتصر استعمال اللغة الفصحى على المواقف الرسميّة، فهي لغة الحوار في بعض المواقف والظروف، لكنّ الناس لايستعملون تلك اللغة في السوق وفي البيت، بل يعمدون إلى لهجاتهم الخاصة، مع أنهم يعرفون الفصحى قراءة وكتابة، وكذلك حال بقية اللغات، فلو أُخذت اللغة الإنجليزية على سبيل المثال، لوجد أن لها لغة مشتركة، تستعمل في الثقافة والعلوم والإذاعة والصحف وغيرها من المجالات، ويستعمل بجانبها لهجات متعددة مختلفة فيما بينها، فيلاحظ أن لهجة اسكوتلندا تختلف عن لهجة انجلترا اختلافًا بيّنًا في نطق بعض الكلمات، فمثلاً في كلمة start ينطق أهالي اسكوتلندا الحرف (r) ولاينطقه أهالي انجلترا، فإذا تعلّم الاسكوتلندي الفصيحة امتنع عن ذلك النطق[1]. ولهذا فإنَّ لكل مستوى لغوي استعمالاً مختلفًا عن الآخر؛ والذي يُعيّن قواعد كل لغة وأسلوبها إنما هي طبيعة استعمالها. وقد أشار إلى ذلك علي عبدالواحد وافي نفسه في نهاية حديثه عن الإعراب عندا قال: «لا يسعنا أن ننكر أن قواعد الإعراب لم يكن لها قديمًا في لهجات الحديث ماكان لها في لغة الأدب من شأن؛ وذلك أن طائفة كبيرة

(١) محمد عيد، **قضايا ماصرة في الدراسات اللغوية والأدبية** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩م)، ص٧٦.

من هذه القواعد لاتظهر وظائفها، وتمسّ الحاجة إليها إلا في مسائل التفكير المنظّم المسلسل، والمعاني المرتّبة الدقيقة التي يندر أن تعالج في لغات التخاطب العادي»[1]. وهو بهذا يفصل بين مستويين للغة الواحدة، ويقصر طائفة كبيرة من القواعد على مواقف معينة، في حين لاتستخدم هذه القواعد في مواقف أخرى، ويرى كذلك أن وجود هذين المستويين شامل لجميع لغات العالم، ويستدل بقواعد اللغة الفرنسيّة التي يندر أن يُحتاج إلى كثير منها في المحادثة العادية[2].

ومن الأدلة التي أشار إليها الدارسون وتدل على احتفاظ لغة التخاطب اليومي في العربيّة الأولى بالعلامات الإعرابيّة مانجده في بعض اللهجات العربيّة الحديثة من بقاء بعض العلامات الإعرابية فيها، فكثير من آثار الإعراب وخاصة الحروف ظلّت باقيّة في اللهجات العاميّة الحاضرة، كما بيّن ذلك علي عبدالواحد وافي سواء في الأسماء الخمسة أم في جمع المذكر السالم في الأفعال الخمسة؛ إلى جانب ظهور بعض الحركات في لهجات بعض قبائل الحجاز[3]. وهذا مايؤكد كذلك صبحي الصالح[4]، ومحمد توفيق أبوعلي، ويشير الأخير إلى سبب اتفاق العربية الفصحى مع اللهجات العاميّة في هذه الخاصيّة، وهو أنّ أنساق الكلام العامي تحاكي في كثير من المواضع أنساق الكلام الفصيح، وأن استعمال بعض الألفاظ العاميّة

---

(١) وافي، **فقه اللغة**، ص ص٢١٥- ٢١٦.

(٢) وافي، **فقه اللغة**، ص٢١٦.

(٣) وافي، **فقه اللغة**، ص٢١٢.

(٤) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص١٢٥.

معربة إنما يدل على ماضٍ معرب[1]، ثم يذكر كلمات مستعملة في اللهجات المعاصرة تظهر عليها العلامات الإعرابية مثل كلمة: شكرًا وأبدًا وعفوًا وغيرها من الكلمات التي توضّح عدم تجرّد اللهجات العاميّة من العلامات الإعرابية[2].

والذي لم يتضح من خلال ملاحظة الدارسين السابقة هو مدى الاتفاق أو الاختلاف بين اللغتين الفصحى والعاميّة من الناحية الإعرابية، فهل تتشابه اللغتان بحيث لايوجد فرق بينهما في مرحلة العربيّة الأولى؟ أم أنّ لغة التخاطب اليومي كانت في تلك الفترة مشابهة للّهجات العاميّة الحديثة، فتظهر عليها بعض العلامات الإعرابية الموجودة في الفصحى؟ وهذا ما أشار إليه علي عبدالواحد وافي –كما سبق– من وجود التباين بين اللغتين في مراعاة قواعد الإعراب، بل يؤكد محمد توفيق أبوعلي وجود تساهل عند العامة، إلا أنه لايصل بهم إلى التخلي عن الإعراب[3]. لكنّ وجود تلك العلامات الإعرابية القليلة في بعض اللهجات الحديثة لاينهض دليلاً كافيًا على وجودها في لغة التخاطب اليومي في العربيّة الأولى؛ وذلك لعدم توفّر دراسة علميّة شاملة لدراسة الإعراب في اللهجات العربيّة الحديثة، لإثبات وجود العلامات الإعرابية فيها أو عدم وجودها، ثم محاولة معرفة صلتها –في هذا الجانب– باللهجات العربية القديمة.

---

(١) محمد توفيق أبوعلي، "الإعراب والاشتقاق في اللسان العربي"، مجلة المنطلق، توزيع الشركة العربيّة، ع٩٦- ٩٧ (١٩٩٢م)، ص٢٥.

(٢) أبوعلي، الإعراب والاشتقاق، ص٢٣.

(٣) أبوعلي، **الإعراب والاشتقاق**، ص٢٣.

ويبدو أنّ الدارسين العرب القائلين بهذا الدليل متأثرون بآراء بعض المستشرقين، خاصة المستشرق يوهان فك، فهو يرى أنّ لغة التخاطب لغة معربة، وأنّ التصرف الإعرابي كان حيًا لدى البدو في القرن الرابع الهجري. وقد اعتمد على بعض الأخبار الواردة عن العرب الخاصة بهذه المسألة، إضافة إلى ما يعتقده من وجود ظواهر الإعراب في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البدو[1]. لكن يوهان فك لايبين كيفيّة وصوله إلى تلك النتيجة، أهي مجرد ملاحظة؟ أم أنّها نتيجة دراسة علميّة قام بها أو اطّلع عليها؟[2].

ويُعد بعض الدارسين بقاء العلامات الإعرابية في لغة التخاطب إلى خلو البيئة العربية من العجم، وعدم تأثيرهم على لغة العرب وسليقتهم اللغوية، ولكن عندما انتشر العجم فسدت اللغة وضعفت السليقة وكثر اللحن بين أبناء اللغة؛ لذلك تأثّر العرب بهم، مع أنهم أخذوا عربيتهم معربة، وقرؤوا القرآن معربًا[3].

---

(١) يوهان فك، **العربيّة،** دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة محمد عبدالحليم النجار، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥١م)، ص٣.

(٢) وقد اختلف المستشرق الألماني شبيتالرمع يوهان فك في هذا الموضوع، فبعد أن أورد أي يوهان فك، قال: "ولكنني لا أثق في صدق هذه الأخبار على الإطلاق؛ فإنه بصرف النظر عن أنّ ملاحظة لهجات البدو المعاصرة، لاتؤدي إلى الخروج بهذه النتيجة، فإن الأخبار التي يعتمد "فك" عليها، لايمكن في نظري أن تؤخذ على معناها الحقيقي". انظر: يوهان فك، العربيّة، ترجمة وقدّم له وعلّق عليه ووضع فهارسه رمضان عبدالتوّاب (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠)، ص ص٦- ٧.

(٣) الصالح، **دراسات في فقه اللغة،** ص١١٩. ويسمّى محمد حماسة عبداللطيف تلك اللغة "بالعربيّة المولّدة" التي أخذت في الانتشار، مشيرًا إلى أن النحويين أنفسهم لم يستعملوا اللغة الفصحى في مسامراتهم وفي محاوراتهم، ويذكر أن الفترة التي كانت فيها لغة التخاطب اليومي معربة كانت في أواخر القرن الثالث

وتحتاج فكرة تأثير العجم على لغة العرب اليومية إلى مزيد من الدراسات والاستقصاء، لأن فترة التأثير التي يشير إليها الدارسون قصيرة، ويلاحظ أنها تمّت بشكل تدرجي؛ لذلك تبدو المبالغة في هذه الفكرة واضحة، وإلا فكيف امتلك العجم تلك القدرة على جعل لغة التخاطب بين الناس تتخلّى عن علامات الإعراب عند جميع العرب. ويتناقض هذا كليًا مع فكرة السليقة اللغويّة التي يتميز بها العرب في تلك الفترة التي أشار إليها بعض الدارسين من مراعاة الإعراب في العربيّة في جميع مستوياتها اللغويّة شعرًا ونثرًا، لغة ولهجات، وكانت ألسنتهم فصيحة، وسلائقهم سليمة في كل العصور السابقة، وعند عامة الناس وخاصتهم[1]، وبسبب خلو البيئة العربية من كل مايضعف السليقة أو ينقض الفصاحة[2]. ويربط محمد توفيق أبوعلي بين مفهوم "السليقة" والبساطة في تركيب السياق، فهما متكافئان في لغة الخطاب[3]. ويبدو من كلام الدارسين اختلافهم حول مفهوم "السليقة"، والتي تعني يركب ويفهم عددًا غير محدود من الجمل، وأن يدرك صحة التراكيب من عدمها[4]. وفي ضوء هذا المفهوم كيف يقول الدارسون بتبدّل السليقة اللغوية بعد فترة الاكتساب اللغوي؟.

الهجري؛ ومن هنا فقد عيّن النحاة عصور الاحتجاج والتوثيق اللغوي بذلك التاريخ؛ لأنه بعد ذلك فُقد الإعراب من الاستعمال التلقائي ومن لغة التخاطب. انظر: كتابه: العلامة الإعرابيّة، ص١٣٢، وكذلك ص ص١٣٢- ١٣٤.

(١) الرعيض، **ظاهرة الإعراب في العربية**، ص٩٠.

(٢) الرعيض، **ظاهرة الإعراب في العربية**، ص ص١٢٥- ٢١٦.

(٣) أبوعلي، **الإعراب والاشتقاق، ص٢٥**

(٤) بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغوية**، ص١٠٥.

ويرى بعضهم أن وجود اللحن الإعرابي دليل على إعراب لغة التخاطب؛ لأنه أثر من آثار العجم، فلو لم تكن لغة التخاطب معربة لما وقع اللحن، الذي يدل على ضعف المستوى اللغوي لصاحبه؛ لكونه يؤدي في نظرهم إلى تحريف المعاني وغموض المقاصد[1]. لكنّ وجود اللحن يُعدّ قديمًا، إذ يرجع إلى العصر الجاهلي، فتشير الروايات والأخبار إلى وقوع اللحن الإعرابي عند الشعراء والخطباء، ويورد علي أبوالمكارم –تأييدًا لذلك– نماذج لتلك الأخطاء الواضحة في التراكيب اللغوية، وبخاصة في ظاهرة التصرف الإعرابي؛ ممّا يؤكد أن اللحن قديمًا أيضًا[2]. ويتجاوز اللحن المشار إليه اللحن الإعرابي إلى اللحن اللغوي بكافة مستوياته لفظًا وصرفًا وتركيبًا ودلالة، على أن مادُوّن من تلك الأخطاء كان يقع في اللغة الفصحى، ولم يرد وقوعه في لغة التخاطب.

ولهذا لايميّز بعض الدارسين بين اللغة الفصحى ولغة الحديث اليومي من حيث ظهور العلامات الإعرابيّة فيهما؛ لذلك يردُّ محمود فهمي حجازي على القائلين بخلو اللغة اليوميّة من علامات الإعراب، مؤكدًا على وجود تلك العلامات في لغة التخاطب اليومي. ويرى أنها لو كانت كذلك لما أمكن الاعتماد عليها، ولما انتظم أيضًا استخدام النهايات الإعرابية في الشعر، وفي القرآن الكريم على هذا النحو المطرد[3]. لذلك يساوي حجازي بين لغة الحديث اليومي وبين لغة القرآن الكريم من حيث ظهور النهايات الإعرابيّة.

---

(١) الرعيض، **ظاهرة الإعراب في العربية**، ص٩٤.

(٢) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، ج١، ص٦٠.

(٣) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، ج١، ص٦٠.

ولم يفرّق بعضهم بين القدرة والأداة، أي بين القدرة على إظهار العلامات الإعرابيّة، وبين إظهار تلك العلامات وأدائها، فيلاحظ محمد توفيق أبوعلي أن عامة الناس يستطيعون مراعاة أكبر قدر ممكن من مظاهر الإعراب عندما يستشهدون في أحاديثهم اليومية بنص قرآني أو بحديث شريف، فيظهرون العلامات الإعرابيّة على تلك النصوص المحفوظة[1]. ويتخذ من ذلك دليلاً على إعراب لغة الحديث اليوميّة؛ رغم أنّ التمثّل بالنصّ المعرب ليس حديثًا يوميًان فثمة فرق بين امتلاك القدرة على إعراب الكلام الذي لاتظهر علاماته الإعرابيّة، وبين أداء العلامات الإعرابية في الحديث اليومي. ولهذا فقد استطاع العربي أن يتحدث لغة مشتركة وأخرى يوميّة في الوقت نفسه. وقد درس محمد أبوعلي ظاهرتين للتأكيد على صلة الإعراب باللغة اليوميّة هما: ظاهرة الأمثال، وظاهرة الأغاني العربية القديمة؛ لأنه يرى أنهما تصدران عن سلوك يومي، وأور عدة أمثال عربيّة تقال فصيحة وعاميّة في الوقت نفسه، وكذلك الأغاني التي تُردد بين العامة والخاصة على حد سواء[2]. لكن يبقى ترديد تلك الأمثال والأغاني بلغة فصحى وأخرى عاميّة دليلاً على الاستعمال العامي لها عند العرب، والمهم هو هل ردّد عامة العرب تلك الأمثال والأغاني وهم يظهرون العلامات الإعرابية، أو أنها بقيت خالية من تلك العلامات؟.

---

(١) أبوعلي، **الإعراب والاشتقاق**، ص٢٥.

(٢) أبوعلي، **الإعراب والاشتقاق**، ص ص٢٥- ٢٩.

ويـذهب عبـدالوكيل الـرعيض إلى أن الـرواة اللغـويين في العـصر العباسـي كـانوا يأخـذون اللغـة مـن عامـة النـاس مباشـرة، رجـالاً ونـساء وأطفالاً بل حتى عن المجانين والبلهاء، والـذين ينتسبون إلى قبائـل معروفـة بالفصاحة وسلامة السليقة. ويذكر حوادث وأخبارًا تدل على ذلك، كما هو الأمر في المسألة الزنبورية التي دار الجدل فيهـا حـول العلامـة الإعرابيـة، ومـا دار حول ضبط عبارة (ليس الطيب إلا المسك). ويرى أن الاحتكام إلى عامـة الناس ونطقهم بـأفواههم –خاصـة في العـصر العباسـي– دليـل علـى إعـراب لغتهم في تلك الفترة، مما يعـني أن وجـوده فيمـا قبـل ذلـك مـن بـاب أولى[1]. ويوافقه محمد توفيق أبوعلي في هذا الرأي[2]. ويبدو أن التـصور السابق نـابع من ربط اللغة بالعِرْق، إذ يـرى البعض أن اسـتخدام اللغـة العربيّـة والـتمكّن منهـا مقـصور علـى الجـنس العربـي دون غـيره، لـذلك وثـق اللغويـون بلغـة المجانيين والبلهاء، ولايتـصور الدارسـون أن يـتمكن أجنبي مـن معرفـة اللغـة العربيـة وإتقانهـا، علـى أن الـرعيض يـناقض نفـسه في موضـع آخـر، إذ يُقـرّ بقدرة المستشرقين علـى تعلّـم اللغـة العربيـة، وهـي غريبـة عـنهم في أصـواتها وقواعدها[3].

وتشير الدراسات اللسانية اليومية إلى أنّ اللغة غـير محكومـة بـالعِرْق، ويبيّن اللغوي فندريس ذلك بقوله: «فالزنجي أو الياباني الذي يربَّى في فرنسا في ظروف واحدة مع الأطفال الفرنسيين يـتكلم الفرنـسية كأنّـه أحـد أبنائهـا،

(١) أبوعلي، **الإعراب والاشتقاق**، ص٢٥.

(٢) أبوعلي، **الإعراب والاشتقاق**، ص٢٥.

(٣) الرعيض، **ظاهرة الإعراب في العربية**، ص٢١٥.

وهذه الحقيقة تكفي لجعل كل محاولة تعمل للتوحيد بين اللغة والجنس عبثًا لا طائل وراءه»[1].

ولا يدلّ الاحتكام إلى عامة الناس في بعض المسائل النحوية على إعراب لغة الحديث اليومي عند أولئك المُستفتَيْن، فذلك يتعلق بطبيعة السؤال من جهة، ومهمّة اللغوي من جهة أخرى، فهما اللذان يصوغان الإجابة.

وقد ردّد بعض الدارسين الأدلة التي أوردها السابقون للرد على من أنكر الإعراب في لغة التخاطب اليومي. ورأى أن تلك الأدلة تؤكد التزام لهجات التخاطب الأولى بالعلامات الإعرابية، وتنفي أن يكون النحاة قد اخترعوا شيئًا من القواعد[2]. في حين نجد أن هناك من يُرجّح الرأي القائل بإعراب لغة الحديث اليومي على غيره من الآراء كما يرى ذلك كاصد الزيدي، الذي يؤكد أنه من المحتمل أن تكون هذه اللهجات معربة، وأن يكون المتكلم إنما يسكن أواخر الكلم عند الوقوف على آخر الجملة فحسب، وليس عند كل كلمة[3]. ولايقدّم أدلة على هذا الرأي الراجح عنده.

١- ٣- ٢- الرأي الثاني:

---

(١) فندريس، **اللغة**، ص٢٩٨.

(٢) عبدالغفار حامد هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ط٣ (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٩م)، ص٢٥٨.

(٣) كاصد ياسر الزيدي، **فقه اللغة العربية** (جامعة الموصل، مديريّة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٧م)، ص١٣٠.

يميّز الدارسون في هذا الاتجاه بين المستويين اللغويين للغة العربيّة وهما مستوى اللغة المشتركة "الفصحى" ومستوى اللغة الخاصة "اللهجات العامية". ويقرّون بوجودهما معًا، ويرون أن اللهجات وُجدت مع لغات القبائل على مدى العصور، ووجدت اللغة الصيحة معها منذ العصر الجاهلي إلى العصر الحديث، وهذا واضح في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات الأخرى[1].

ويعيّن الدارسون لكل مستوى مجالات استعماله، فتتمثل الفصحى في الأدب الجاهلي، وذلك في الأشعار والخطب والمواعظ والأمثال والحكم. وهي اللغة المستعملة في الندوات الأدبية التي تقام في أسواق العرب، ولغة الوفود بين القبائل العربية، وبها نزل القرآن الكريم، ورُوي بها الحديث الشريف، وسُجِّل بها كلام العرب. في حين يستعمل العرب اللهجات المحليّة أو اللغة اليوميّة في قضاء مصالحهم وحاجاتهم اليوميّة، وهي ومسيلتهم في التسلية والفكاهة والمداعبة والسمر وإلقاء النوادر ورواية الحكايات الشعبية. ولم يسجل اللغويون تلك اللغة، فبقيت مهملة، ولهذا فإنه لايُعرف عن سماتها اللغوية شيءٌ يذكر.

وكان تمييز الدارسين بين المستويين السابقين بداية لإيضاح سمات كل مستوى؛ فاللغة الفصحى معربة، ولغة التخاطب اليومي خالية من العلامات الإعرابية منذ أن وجدت؛ لأن الإعراب –كما يشير إبراهيم أنيس– مواضعة بين الخاصة من العرب، ثم النحاة من بعدهم، في حين لم

(١) عيد، **قضايا معاصرة**، ص٧٧.

يُذكر شيء من قواعد الإعراب في لهجاتهم وفي لغة التخاطب بينهم[1]. وتبعًا لذلك لم يكن الإعراب مظهرًا من مظاهر السليقة اللغويّة بين عامة العرب. ويستدل على ذلك بأن العرب تعيب منذ العصر الجاهلي على من خرج عن قواعد الإعراب وقوانينه[2]؛ وربما دلّ ذلك على التزام العرب بقواعد الإعراب، وإلا لما عابت على من يلحن، كحال من يلحن اليوم في اللغة الفصحى، فيعاب عليه لأنه لم يلتزم بقواعدها.

ويرى علي أبو المكارم أن مستخدمي اللغة الفصحى ليسوا سواء، نظرًا لأن اللغة الفصحى لم تكن سليقة عندهم جميعًا، فبعضهم لم يتصل بها واكتفى بلهجته القبليّة، وبعضهم اتصل بها اتصالاً محدودًا أتاح له القدرة على فهم تلك اللغة ومعرفة مضمونها، لكنه لايستطيع التعبير بها، وبعضهم أجاها بعد فترة زمنيّة من التدرّب عليها، إلا أنه لايستخدمها إلا في المواقف اللغوية التي تضطره لاستخدامها، وإذا انتهى من الموقف عاد إلى لهجته القبليّة. ولايتصور أبو المكارم أن امرأة جاهليّة كانت ترقّص ابنها على إيقاع رجز راقص، وتفكر في الالتزام بما تفرضه الفصحى من صيغ وأساليب، وبما يسودها من ظواهر وخصائص[3]. ويؤكد على هذه الفكرة عفيف دمشقيه، مؤكدًا أن ظاهرة الإعراب لم تكن لصيقة بأحاديث جميع

---

(١) أنيس، **في اللهجات العربية**، ص٨٤.

(٢) أنيس، **في اللهجات العربية**، ص٨٤. ويتفق مع هذا الرأي رمضان عبدالتواب، إذ يرى أن اللغة الفصحى ليست لغة سليقة؛ لذلك فالعرب تتكلم بلهجات لاتظهر عليها العلامات الإعرابيّة لصعوبة الإعراب الذي لاتقدر عليه كل العرب. انظر كتابه: فصول في فقه العربية، ص٩٠، وكذلك ص٨٠.

(٣) أبو المكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص٤٦.

الناس، وأن القول بإعراب كلام الناس الذي يتخاطبون به في حياتهم العامّة لايستند إلى دليل[1]. في حين يبين محمد إبراهيم البناء أنّ الإعراب انحسر منه لغة التخاطب بعد ظهور الإسلام حتى «إنه لم تبق بيئة عربية يتمثل فيها هذا الأداء في لغة الخطاب»[2].

وقد اتخذ الدارسون من الأخبار والروايات التي تُشير إلى انتشار اللحن منذ وقت مبكر دلالة على عدم مراعاة الإعراب في اللغة اليوميّة، مع أن دارسين –سبق ذكرهم–استدلوا من تلك الأخبار على وجود الإعراب في لغة التخاطب. فيرى إبراهيم أنيس –خلافًا للدارسين السابقين– أن الأمثلة التي يُستدل بها على وجود اللحن الإعرابي منذ العصر الجاهلي تدل على مراعاة الإعراب في اللغة الأدبية دون غيرها من لهجات محليّة؛ لأن صاحب السليقة اللغوية لايخطىء إلا إذا كان ينطق بلغة مُصطنَعة، يراعي فيها قواعد معيّنة، ثم يتخلّى عنها في حياته العادية، ويقيس استخدام العرب الأوائل في حياتهم اليوميّة مثل الانجليزيّ الذي لايقع في خطأ أثناء حديثه، ومثل كلامنا بالعاميّة الذي لانخطىء فيه، لذلك لايتصور وقوع الخطأ من صاحب السليقة اللغوية في أي ظاهرة من ظواهر اللغة[3].

---

(١) دمشقية، **تجديد النحو العربي**، ص ص٣٨- ٣٩.

(٢) محمد إبراهيم البنا، الإعراب سمة العربية الفصحى، دراسة تتناول وظيفته وتقويمًا لمنابع بيانه وعلاقته بالأداء، (القاهرة: دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص١٩.

(٣) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٠٣.

ويبيّن إبراهيم السامرائي أن شيوع اللحن في ألسنة العرب دليل على ثقل الإعراب الذي لاتحتمله سليقة العرب اللغوية[١]. وهذا ما يؤكده رمضان عبدالتواب من أن ما أسماه العروضيون بالإقواء ماهو إلا خطأ نحوي، وليس من الخطأ في الموسيقى؛ لذلك يغفل الشاعر عن الإعراب[٢]. على أنه يُعيّن في موضع آخر وقوع معظم اللحن من الموالي، لأن الإعراب لم يكن سليقة عندهم[٣].

ويعزو علي أبوالمكارم الخطأ اللغوي في المجتمع ومنه الخطأ الإعرابي، إلى الوجود الأجنبي بين العرب؛ لأنهم عاشوا في المجتمع الجاهلي، ولم يقتصر وجودهم في أطراف شبه الجزيرة العربيّة، بل وُجدوا في وسطها عندما قامت بيوت تجارية في أماكن متفرقة منها. ويذكر أن الأمثلة الكثيرة التي رويت شاهدًا على الخطأ اللغوي في الأصوات وفي الصيغ وفي التراكيب كافية للدلالة على اضطراب اللغة على ألسنة أولئك العجم[٤].

---

(١) إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ط٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧)، ص٢٨.

(٢) عبدالتواب، **فصول في فقه العربيّة**، ص٩٢.

(٣) عبدالتواب، **فصول في فقه العربيّة**، ص٩٢.

(٤) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص ص٤٧- ٤٩. تكرر هذا السبب في كثير من الدراسات العربيّة التي تناولت الحديث عن النحو العربي، وأسباب نشأته، وكذلك التي ناقشت اللحن وبداياته في اللغة العربيّة، إلى جانب الدراسات التي تحدثت عن عصور الاحتجاج والتوثيق اللغوي. ويظهر أنّ كثيرًا من الدارسين تناقلوا هذه الفكرة دون دراسة أو تمحيص.

ولهذا يبيّن حمزة المزيني في بحث له عن قضيّة الاحتجاج للنحو واللغة أنّ أثر غير العرب في فساد اللغة العربيّة أمرٌ غير مسلم به، لأنّ "الأخطاء التي يقع فيها غير العرب تكاد تكون محصورة في الجيل الأول من الداخلين في العربيّة، وكذلك على الطبقة غير المتعلمة من الخدم والعمال وغيرهم. وهذا أمر متوقع إذ أنّ هؤلاء اتّصلوا بالعرب على كبر في السن ولم تتح لهم الفرصة لإجادة العربيّة عن طريق التعليم، فبقيت لغاتهم الأم تؤثر في لغتهم المكتسبة". ثم يستثني المتعلمين منهم لأنّهم "استطاعوا أن يبلغوا منزلة رفيعة من

ويناقش عفيف دمشقية ظاهرة اللحن على مستويين: مستوى اللغة الأدبيّة النموذجيّة، ومستوى لغة التخاطب والحديث. ويشير إلى أنه لم تدوّن لغة التخاطب اليومي، ولم يُسجِّل اللغويون لهجات العرب المحليّة؛ لذلك لايطمئن الباحث إلى مايصدره من أحكام بشأنها[1]، لكنّ ما روي من أخبار عن وقوع اللحن في اللغة الأدبيّة الفصحى يدل على خلو لغة الحديث اليومي من الإعراب، فلم يقع الخطيب أو الكاتب في اللحن الإعرابي إلا بتأثير من لغة الحديث التي يستعملها في علاقاته اليوميّة[2].

ويُلاحظ أن الدارسين يرددون تلك الشواهد والأخبار المنقولة قديمًا وحديثًا، وهي شواهد لاتخلو من خطأ لغوي؛ مما جعلها ترد مكرّرة في كل كتاب يعرض لموضوع اللحن، فإن كانت صحيحة فإنها لم تبلغ في مجموعها ما يجعل الدارسين يحتكمون إليها، خاصة تلك الأخطاء التي حدثت في عصور الاحتجاج والاستشهاد اللغوي، فهي محصورة في أخبار معدودة؛ ومع ذلك فقد اتخذ بعض الباحثين منها دليلاً على خلو لغة التخاطب من العلامات الإعرابيّة، ولم تكن هناك نظرة فاحصة ودقيقة لتلك الشواهد، فالأخطاء الموجودة في تلك الشواهد متنوعة بين الأخطاء الصوتيّة والصرفيّة والدلالية والتركيبيّة. وحينما نقف على أسباب اللحن كما يورده الدارسون نجد أن بعضهم قد جعل دخول العجم في الإسلام وانتشارهم بين العرب

التمكن من اللغة فصار منهم الخطباء والشعراء والعلماء، خاصة من الجيل الثاني". انظر: حمزة بن قبلان المزيني، "قضيّة الاحتجاج للنحو واللغة": مجلة جامعة الملك سعود، م١٠ (١٩٩٨م)، ص١٧.

(١) دمشقيّة، **تجديد النحو العربي**، ص٤٤.

(٢) دمشقية، **تجديد النحو العربي**، ص ص٥٤- ٥٥.

بداية لظهور اللحن، وتلك فترة غير معينة بزمن، لأن تعيين الزمن الذي بدأ فيه اللحن يؤدي على معرفة الأسباب المؤدية إليه على وجه التقريب، مع ضرورة ذكر البيئة التي انتشر فيها، سواء في البادية أم في الحاضرة وذلك من خلال دراسة الشواهد، ومعرفة قائليها من عرب أو عجم.

ويتخذ إبراهيم أنيس من خلو اللهجات العربية المعاصرة من علامات الإعراب دليلاً على خلو اللهجات القديمة من تلك العلامات. فهو يرى أن اللهجات المعاصرة استمرار لتلك اللهجات القديمة، ولايتصور أن تخلو — من تلك العلامات— لهجات الكلام في كل البيئات العربيّة، وخاصة البيئة الحجازيّة التي نزل فيها القرآن الكريم، فلا يُوجَد فيها أثر للإعراب، أو مايدل على ظهور علامات الإعراب في كل الناس في العصور الإسلامية الأولى[1]. ويخلص أنيس إلى أنه لوكان الإعراب ظاهرًا في تلك اللهجات القديمة لبقيت آثاره في اللهجات المعاصرة. لكن استدلال إبراهيم أنيس يحتاج إلى دراية وافية باللهجات المعاصرة، حتى يتبين ظهور العلامات الإعرابية فيها أو اختفاؤها. على أنّ بعض الدارسين يشير إلى بقاء كثير من آثار الإعراب في اللهجات العامية الحاضرة، وخاصة الإعراب بالحروف[2]، ويؤّكد بعضهم على وجود آثار الإعراب بالحركات في لهجات بعض القبائل الحجازية في العصر الحاضر[3]. لكنّ ذلك كله بحاجة إلى بحث دقيق، يثبت وجود تلك العلامات الإعرابية أو ينفيه. وإذا ثبت خلو اللهجات من

---

(١) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٠٣.

(٢) وافي، **فقه اللغة**، ص٢١٢.

(٣) وافي، **فقه اللغة**، ص٢١٢، وانظر: الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٢٥.

العلامات الإعرابيّة، فإن ذلك لايعني بالضرورة خلو اللهجات القديمة كذلك منها، إذ ربما خضعت لقانون من قوانين التطور الصوتي فأثّر فيها، وذلك مثل أن تكون الأصوات الواقعة في آخر الكلمة ضعيفة، مثل الحركات الإعرابيّة، فقد يحيط بها بعض المؤثرات التي تعمل على ضعفها، "فيتضاءل جرسه شيئًا فشيئًا، حتى يصل في عصر ما إلى درجة لايكاد يتبينه فيها السمع، فحينئذ يكون عرضه للسقوط»[1]. ولايقتصر هذا القانون على لغة دون أخرى، وإنما يشمل مختلف اللغات الإنسانية، وخاصة في اللغات الهندية الأوربيّة[2]. لذا يلاحظ علي عبدالواحد وافي انقراض تلك الأصوات في جميع اللهجات العامية المعاصرة، سواء ماكان منها علامة إعراب، أم ماكان منها حركة بناءن على حين بقيت آثار الإعراب بالحروف في تلك اللهجات؛ لعدم تأثرها بذلك القانون الصوتي[3].

١- ٣- ٣- الرأي الثالث:

يفرّق الدارسون في هذا الاتجاه بين طبقتين اجتماعيتين من حيث استعمالها لغة التخاطب اليوميّة فيما بينهم، فيقتصر إعراب لغة التخاطب على فئة معيّنة من الناس دون فئة أخرى، إذ لايلتزم أفرادها بتلك الخاصية. ويتخذ هذا الرأي موقفًا وسطًا بين الموقفين السابقين، فهو لاينفي الإعراب من لغة

---

(١) وافي، **علم اللغة**، ص٢٩٧.

(٢) وافي، **علم اللغة**، ص٢٩٧.

(٣) وافي، **علم اللغة**، ص١٣٧.

التخاطب نهائيًا –كالرأي الثاني– ولا لايثنيه –كالرأي الأول–، وإنما يقسم المجتمع اللغوي إلى فئتين، فئة تلتزم به، وفئة أخرى تتخلّى عنه.

ويرى الدارسون أن الفئة التي تلتزم استعمال لغة معربة في حياتها العامة هي أهل البادية، فهم يستعملون لغة عربة في حياتهم العامة كما في لغتهم الرسميّة، فلا فرق بين هذين المستويين اللغويين عندهم من الناحية الإعرابيّة، وقد ساعدهم على ذلك سليقتهم اللغوية التي طُبعت على اللغة الفصحى؛ وخلو بيئتهم اللغوية من العجم، فبقيت لغتهم نقيّة، وذلك على النقيض من أهل الحاضرة الذين يميلون إلى التخفّف من ضوابط الإعراب في لغتهم اليوميّة. لهذا فهي تخلو من علامات الإعراب؛ لفقدان الأسباب التي ميّزت أهل البادية عنهم.

وهذا مايؤكّده عصام نور الدين من أنَّ الإعراب من طبيعة أهل البادية، بسبب استمرارهم على فطرتهم وكونهم حافظوا على ملكتهم اللغويّة وسليقتهم[1]. وعلى العكس من ذلك أهل الحاضرة الذين ينسب لهم اللحن منذ فترات مبكّرة؛ لاختلاطهم بالأمم الأخرى؛ ففسدت السليقة اللغوية، وكذلك الكفاية اللغوية[2] ويُفهَم من كلام عصام نورالدين اتفاق

(١) نوالدين، **الإعراب والعربية**، ص١٥.

(٢) نورالدين، **الإعراب والعربية**، ص١٥. ويظهر أنّ عصام نور الدين لايقصد بـ "الكفاية اللغويّة"، مفهومها المستقرّ في اللسانيّات؛ لأنّه يرى أنّ الكفاية اللغويّة عند أهل الحاضرة تفسد بسبب اختلاطهم بغير العرب، وهذا يتنافى مع دلالتها، في الكفاية اللغويّة تعني معرفة الإنسان الضمنيّة عن لغته الأم، وتقابل الأداء، الذي يعني استعمال اللغة، أو ما يقوله المتكلم فعلا، انظر: بعلبكي، معجم المصطلحات اللغويّة، ص١٠٥. ومن اللغويين المحدثين الذين ميّزوا بين هذين المفهومين تشومسكي، إذ يرى أنّ مصطلح الكفاية اللغويّة يشير على قدرة المتكلّم –المستمع المثالي على أن يجمع بين الأصوات اللغويّة وبين المعاني في تناسق

البادية والحاضرة في فترة من الزمن في إعراب كلامهم، وفي سلامة سليقتهم اللغوية، إلاّ أن الحاضرة تخلّت عن ذلك فيما بعد لأسباب معيّنة. فهو يربط بين الإعراب والبادية؛ إذ إنها موطن العربي، وإذا ابتعد عنها واختلط بغير العرب فسدت لغته[1]، ولكن هل تتغيّر اللغة وهي سليقة بمجرد الابتعاد عن المواطن الأولى؟ وهل يؤثر العجم على تلك السليقة اللغوية، خاصة في سمة تركيبيّة كالإعراب؟ ويظهر أنّ إشارة بعض الدارسين إلى أثر من طبيعة أهل البادية هو من قبيل الإعجاب بفصاحة ألسنتهم وقدرتهم على التعبير عما في نفوسهم بلا تكلف[2]. وقد يتأنّقون في رواياتهم وفي أخبارهم ويوردون كلامهم الذي حفظوه معربًا من آبائهم وأجدادهم بصورة متقنة خاصة في مواقفهم من اللغويين والنحاة[3]، أي في المواقف الرسميّةز وربما يقتصر ذلك على فئات خاصة دون عامتهم.

لقد ميّز دارسون آخرون بين فئتين من الناس من حيث استعمالهم لغة التخاطب فيما بينهم غير أهل البادية والحاضرة، وهم قريش وبقيّة القبائل الأخرى، فيرى عبدالمجيد عابدين أن مراعاة الإعراب في لغة التخاطب اليومي مقصور على قبيلة قريش دون غيرها من القبائل العربيّة

وثيق مع قواعد لغته، في حين يمثّل الأداء الكلامي الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معيّن. انظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة (النظرية الألسنية)، ط٢ (بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م)ن ص ص٣٢- ٤٥.

(١) نورالدين، **الإعراب والعربية**، ص١٥.

(٢) دمشقيّة، **تجديد النحو العربي**، ص٣٨.

(٣) دمشقية، **تجديد النحو العربي**، ص٤٧.

الأخرى، إذ تخلو لغة التخاطب عند بقيّة القبائل من علامات الإعراب[1]. وسبب ذكره لقريش دون غيرها من القبائل الأخرى؛ أنه يرى أن القرشيين هم أصحاب تلك اللغة الأدبية، وأن لهجتهم هي اللغة العربيّة الفصحى[2].

ويستدل عبدالمجيد عابدين بعدة أدلة تؤكد إعراب لغة التخاطب عند قريش وتدل على أن دقة الإعراب وتنوّعه لايمنع أحدًا من التخاطب به. ومن تلك الأدلة أن اللغات الأوربيّة القديمة والحديثة كاللاتينيّة والألمانيّة لغات معربة، وهي تحوي قواعد إعرابيّة متعدّدة، ولكن ذلك لم يمنع أن تكون لغة تخاطب بين المتكلمين بها[3]. ويستدل برواية أحد الرحّالة الإنجليز الذي سمع الالتزام بالعلامات الإعرابيّة في الجزيرة العربيّة على ألسنة الناس في المدن وذلك في القرن التاسع عشر الميلادي[4]. ويستبعد عابدين أن تكون لغة التخاطب عند القبائل العربيّة الأخرى لغة معربة، فإذا أراد أحد أن يخطب في أسواق مكة أو أن ينظم شعرًا فعليه أن يصطنع العربيّة الفصحى، وإذا عاد إلى بيته أو بيئته فسيعود إلى لهجته الدارجة[5]، والتي لاتلتزم قواعد الإعراب، بل هي شبيهة باللهجات العربيّة الحديثة.

والأساس الذي بني عليه عبدالمجيد عابدين رأيه في التفريق بين لغة التخاطب عند قريش، ولغة التخاطب عند بقيّة القبائل الأخرى غير

---

(١) دمشقيّة، **تجديد النحو العربي**، ص ص٤١- ٤٢.

(٢) عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص٤٠.

(٣) عابدين، **المدخل دراسة النحو العربي**، ص٤٢.

(٤) عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص ص٤٢- ٤٣.

(٥) عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ص٤٣.

واضح، فما زال القول بأن أصل اللغة العربيّة الفصحى هي لغة قريش رأي غير متفق عليه عند الباحثين القدماء والمحدثين، ولايمكن اتخاذ ذلك دليلاً على فكرة معيّنة. لذلك لايعدو التمييز بين تلك اللغات ولغة قريش أن يكون حدسًا لاستند إلى أدلة مقنعة، فلا نجد شواهد من لغة قريش تدل على ظهور العلامات الإعرابيّة في لغة التخاطب اليومي.

ويبدو أنّ ما قدّمه الدارسون من تمييز في لغة الحديث اليومية بين فئتين من الناس نابع من نظرتهم للغّة الرسميّة للفئتين، فعندما لاحظوا التزام أهل البادية وقبيلة قريش بقواعد الإعراب في لغتهم الأدبيّة قاسوا عليها لغتهم اليوميّة، واستدلوا بتلك الأخبار والروايات التي تنسب الفصاحة والإعراب لأهل البادية دون الحاضرة، ولقريش دون القبائل الأخرى. على أن نظرتهم تلك تخلو من الأدلة والشواهد التي تبيّن اتصاف تلك اللغة بمراعاة العلامات الإعرابيّة دون غيرها من اللغات. ولم يذكروا بالمقابل شواهد تثبت تخلي أهل الحاضرة أو القبائل الأخرى عن العلامات الإعرابيّة في الأحاديث اليوميّة.

وبهذا يمكن ملاحظة التفاوت بين آراء الدارسين المحدثين في قضيّة إعراب لغة التخاطب اليومية، حيث أمكن تسجيل ثلاثة آراء، حاول كل فريق تقديم الأدلة التي تؤيد فكرته التي أشار إليها. ويلاحظ عمومًا أن تلك الآراء لاتعدو أن تكون مجرد فرضيات قائمة على الحدس والتخمين؛ إذْ لم تقدّم أدلة مقنعة ولم تستند إلى شواهد لغويّة تثبت أو تنفي رأيًا معينًا، لأن اللغويين القدماء لم يعنوا بذلك المستوى اللغوي في مجتمعهم فلم يسجلوا شيئًا منه، ولو دُوّنت تلك المادة اللغويّة فلا يمكن أن تكون دليلاً صالحًا في

هذا الموضوع، لأن نظام الكتابة قاصر عن إعطاء صورة دقيقة للكيفيّة التي ينطق بها.

إنّ غاية كل دارس من مناقشة هذا الموضوع هي التي شكلت منهج الدراسة لديه، لذا جاءت بعض الآراء ردًا على أفكار المستشرقين وآرائهم في هذه القضيّة، مثل فولرز وباول كاله اللذين تحدّثا عن هذه القضيّة في النصف الأوّل من القرن العشرين، أو أولئك الذين يرون أن القول بخلو لغة الحديث اليومية من العلامات الإعرابيّة سيؤدي إلى التقليل من شأن اللغة الفصحى ومن قيمة العلماء الأوائل. وذلك كله نابع من فهم خاطئ وتصوّر ضيّق للموضوع، لذلك اتسم النقاش بالحماس والعاطفة بعيدًا عن الاستدلال العلمي والتحليل المنطقي.

ودراسة هذه القضيّة بحاجة إلى تمييز واضح بين مستويين لغويين هما: مستوى اللغة الفصحى، ومستوى اللهجات الدارجة، ومعرفة مجالات استعمال كل مستوى، ثم دراسة اللهجات العربيّة القديمة دراسة متأنية، والاستعانة بجميع النصوص التي رويت عنها لمعرفة الحالات الإعرابيّة المتمثّلة فيها. والاستفادة الكاملة من تلك الردود العلميّة التي قامت بين المستشرقين منذ وقت مبكر وحتى الآن، على أن يراعى توظيف الدراسات السامية المقارنة التي يمكن الاستعانة بها لمعرفة البدايات الأولى للغة التخاطب اليومية.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن القول إنّه حاول تقديم ماذكره اللغويون العرب المحدثون من تأريخ لعلامات الإعراب منذ ظهورها وحتى اكتمالها، وذلك من خلال تتبعهم لها في ثلاثة نصوص متمثّلة في:

١. النقوش العربيّة.

٢. الأدب الجاهلي والقرآن الكريم والحديث الشريف.

٣. لغة التخاطب اليوميّة.

وقد لاحظ الدارسون العرب أنّ النقوش العربيّة أظهرت نوعين من العلامات الإعرابيّة، الأوّل: لم تظهر فيه سوى علامات قليلة تتمثّل في حرف الواو. والثاني: ظهرت فيه علامات إعرابيّة مختلفة وواضحة. وكانت تلك العلامات مكتملة في النصوص المدوّنة الأولى والمتمثّلة في الأدب الجاهلي وما تبعه من نصوص. واتفق الدارسون على وجود الحالات الإعرابيّة والعلامات الإعرابيّة مكتملة في نصوص الأدب الجاهلي والقرآن الكريم والحديث الشريف، في حين اختلفوا في ظهور تلك العلامات في لغة التخاطب اليوميّة بين مؤيّد ومعارض.

ويمكن تسجيل الملحوظات الآتية:

١- لم يُعنَ اللغويون العرب المحدثون بدراسة قضيّة الإعراب في النقوش العربيّة، وتتمثّل قلّة عنايتهم في:

أ- لم تأتِ دراستهم للنقوش بصورة مفصّلة، وإنّما هي جوانب متفرقة لم يكن الغرض الأساسي منها مناقشة الإعراب.

ب- لم يكن تحليلهم لعلامات الإعراب في تلك النقوش مقنعًا، إذ عمدوا إلى وصفها وصفًا عامًّا لايقدّم فائدة واضحة.

ج- لم تُدرس كافّة النقوش التي عُثر عليها، والتي يمكن الإفادة ممّا تضمّنته من علامات إعرابيّة، وكان بعض الدارسين يكتفي بالقول إنّ النقوش الموجودة قليلة وغير كافية لإعطاء تصوّر واضح[1].

د- لم تتم الاستفادة من الدراسات الأجنبيّة التي ناقشت هذه الجوانب منذ فترة مبكّرة، وهي تختلف عن المقدّم في الدراسات العربيّة.

٢- لم تُظهر مناقشة بعض الدارسين للعلامات الإعرابيّة في النصوص المدوّنة مراحل التطوّر التي مرّت بها تلك العلامات أو الحالات الإعرابيّة.

٣- لم يعتمد الدارسون الذين تحدّثوا عن العلامات الإعرابيّة في لغة التخاطب اليوميّة على نصوص مدوّنة يمكن أن تسند رأيهم، وإنّما كانت تصوّراتهم مجرّد حدس وتخمين.

٤- أظهرت آراء بعض الدارسين أنّهم غير متابعين لما استجدّ من أبحاث في الدرس اللغوي الحديث، وأنّهم يردّدون ماقيل دون مناقشة وتمحيص.

الفصل الثاني: الاتجاه المقارن

(١) سبقت الإشارة إلى بعض الدراسات التي عُنيت بالنقوش في ص٩١.

٢- ١: مقارنة الإعراب في اللغة العربيّة بالإعراب في اللغات القديمة.

٢- ١- ١- مقارنة الإعراب في العربيّة بالإعراب في اللغات الساميّة.

٢- ١- ٢- مقارنة الإعراب في العربيّة بالإعراب في اللغات غير الساميّة.

٢- ٢: مقارنة الإعراب في اللغة العربيّة بالإعراب في اللغات الحديثة.

الفصل الثاني: الاتجاه المقارن

تُميّز الدراسات اللسانية الحديثة بين منهجين من مناهج الدراسة هما المنهج المقارن والمنهج التقابلي. فيهتمّ المنهج المقارن Comparative method بدراسة الظواهر الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والمعجميّة المشتركة في اللغات المنتمية إلى أسرة لغويّة واحدة، مثل المقارنة بين اللغة العربيّة واللغة العبريّة؛ لأنهما من أصل واحد هو الأصل السامي. في حين يسعى المنهج التقابلي Contrastive method إلى المقابلة بين لغتين اثنتين أو لهجتين اثنتين أو بين لغة ولهجة، على ألاّ تكونا مشتركتين في أسرة لغويّة واحدة، كالمقابلة بين اللغة العربيّة واللغة الانجليزيّة مثلاً[1].

وبالرغم من هذا التمييز الواضح بين المنهجين إلاّ أنّ الدارسين العرب المحدثين الذين ناقشوا قضيّة الإعراب لم يعنوا بهذا التفريق، فجاء مفهوم المقارنة عندهم متداخلاً بين المنهجين. ويظهر أنّ عدم تفريقهم بين المنهجين له عدة أسباب، منها:

١- أنه لم يُفرّق بين بعض الدراسات اللغويّة العربيّة بين هذين المصطلحين؛ فاختلط مجال دراسة كل منهج بالآخر[2].

---

(١) بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغويّة**، ص١٠٣، وكذلك ص١٢٣. وانظر: حجازي، **علم اللغة العربيّة**، ص٣٥، وكذلك ص٤٠.

(٢) من الدراسات اللغوية العربية التي لم تُفرّق بين المصطلحين دراسة علي عبدالواحد وافي في كتابه: علم اللغة، ص ص ٩- ١٠، حيث يرى أنّ علم البنية المقارن يدرس القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها دراسة تاريخ وتحليل مقارنة في فصيلة من اللغات أو في جميع اللغات. وأشار كذلك إلى علم التنظيم المقارن، ويرى أنّه "الذي يدرس قواعد التنظيم دراسة تاريخ وتحليل مقارنة في فصلة من اللغات أو

٢- يعدُّ المنهج التقابلي من أحدث مناهج علوم اللغة[١]، وربما تكون حداثته سببًا في عدم اطّلاع بعض الدارسين العرب على مفهومه ومجال دراسته.

٣- لم تكن دراسة بعض اللغويين العرب المحدثين الخاصّة بقضيّة الإعراب مستقلة بحيث ترد ضمن منهج واضح، وإنما جاءت ضمن دراسة عامة لعدّة قضايا، لذا لم يُعنّ الدارسون بتحديد منهج واحد للدراسة، يمكن من خلاله معرفة حدوده ومجال دراسته.

ولهذا نجد أن هؤلاء الدارسين قد أخذوا الدلالة العامة لمصطلح "مقارنة"، دون العناية بالتمييز اللغوي بين المصطلحين.

في جميع اللغات" انظر: علي عبدالواحد وافي، **علم اللغة**، ط٩ (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت)، ص١٠ز ويلاحظ مما سبق الخلط بين علم اللغة المقارن وعلم اللغة التقابلي، إذ يرى أنّ المقارنة مهم في جميع اللغات. ويبيّن صلاح الدين صالح حسنين أنّ المنهج المقارن يحاول "أن يثبت أن اللغات تتغيّر وأنّ اللغات المختلفة قد تتشابه في ناحية أو ناحيتين، ويهتم هذا المنهج بوضع الصيغ الصرفيّة والتراكيب النحويّة للغات مختلفة جنبًا إلى جنب ليقارن بينها". انظر: صلاح الدين صالح حسنين، **دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن** (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤م٩، ص٦٠. ويعرّف محمد الخولي علم اللغة المقارن بأنّه "يبحث في أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين اللغتين من ناحية صوتيّة أو صرفية أو دلاليّة أو نحويّة أو سواها". ولم يتضمّن هذا التعريف تمييزًا بينه وبين علم اللغة التقابلي، بل لم يورد الخولي ذكر علم اللغة التقابلي ضمن أنواع علوم اللغة، انظر: محمد علي الخولي، **مدخل إلى علم اللغة**، (الأردن: دار الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٩٣٩، ص ص٢٥- ٢٨. ويمثّل محمد فتيح على اللغويات المقارنة بما يمكن أن يتم من مقارنة بين العربيّة والإنجليزيّة، إذ تقوم المقارنة على معرفة التشابهات في الخصائص بين اللغات المختلفة. انظر: محمد فتيح، **في الفكر اللغوي**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٩م)، ص ص١٠٢- ١٠٣.

(١) حجازي، **علم اللغة العربيّة**، ص ص٤٠- ٤١.

ومن هنا جاءت تسمية هذا الفصل بالمنهج المقارن، دون أن يعني ذلك عزله عن المنهج التقابلي، وإنما يشير إلى تداخله مع ذلك المنهج، وذلك وفاقًا لما هو متّبع لدى الدارسين أنفسهم.

وقد كانت جهود اللغويين العرب المحدثين في البحث المقارن امتدادًا لما قدّموه في البحث التاريخي؛ حيث حاولوا استقراء الشواهد والأمثلة من لغات مختلفة، وذلك للموازنة بين تلك اللغات، ومعرفة مابينها من اتفاق أو اختلاف في كثير من الخصائص اللغويّة، وبيان القوانين والأنظمة المتشابهة والمختلفة التي تحكم تلك اللغات، ثم محاولة تفسير بعض الحقائق في لغة من اللغات عن طريق مقارنتها بلغة أخرى.

وقد استثمروا هذا المنهج المقارن في مناقشة قضيّة الإعراب، واتخذوا من اللغة العربيّة أساسًا للمقارنة وبداية للدراسة، ثم تناولوا اللغات الأخرى بالمناقشة والتحليل، سواء أكانت تلك اللغات قديمة أم حديثة. وقد جاءت مناقشتهم لهذا الموضوع متفرقة في أكثر من موضع في الكتاب الواحد، بل ومتداخلة مع المناهج الأخرى عند مناقشة قضيّة الإعراب؛ ولايجد المتتبع لهذه الدراسات منهجًا واحدًا مستقلاً بذاته عن المناهج الأُخرى. ويكشف هذا التداخل في عرض الموضوعات –إضافة إلى تكرار الآراء في أكثر من مكان في المؤلّف الواحد– عدم استقلال هذا الاتجاه عن سواه من الاتجاهات في هذه الدراسات، وكأنّ غاية أولئك الدارسين إبرازُ تفرد اللغة العربية عن غيرها ن اللغات موضوع المقارنة.

كما تباينت غايات اللغويين العرب المحدثين من المقارنة بين اللغة العربيّة واللغات الأخرى –كما سيتضح لاحقًا، وذلك من خلال التحليل الذي ابتعه كل دارس، والنتائج التي توصّل إليها من خلال دراسته.

والاعتماد على المنهج المقارن للكشف عن جوانب متعددة لقضيّة الإعراب مشروع لأي باحث، بحيث يمكن الاستفادة من هذا المنهج اللغوي الحديث، في معرفة السمات المشتركة بين اللغات المُقارن بينها في هذه القضية، ومعرفة السمات الخاصة –إن وجدت– لكل لغة على حده. بل يمكن تفسير بعض الظواهر الإعرابيّة الموجودة في لغة معيّنة عن طريق مقارنتها بما هو موجود في لغة أخرى. ولكن هل استطاع اللغويون العرب المحدثون الاستفادة من هذا المنهج اللغوي لكشف القضيّة المدروسة؟ وهل راعوا أهم المبادئ الأساسية التي يستند إليها هذا المنهج، وطبقوها أثناء دراستهم؟. وإذا كانت الإجابة عن تلك الأسئلة بالإيجاب، فهل وصلوا إلى معرفة أصول الإعراب وبداياته، من حيث علاماته وحالاته الإعرابيّة عن طريق هذا المنهج المقارن؟ وهل رصدوا مالحق به من تطور عبر العصور؟ وهل وجدوا تشابهًا في قضيّة الإعراب بين اللغات المقارنة؟ أي ما مدى قدرة تلك الأبحاث على الكشف عن المسائل المتعلقة بالإعراب من خلال الدراسة المقارنة؟

سيحاول هذا الفصل الإجابة عن تلك الأسئلة، وذلك من خلال عرض آراء اللغويين العرب المحدثين لهذه القضيّة، وتحليل مقولاتهم لمعرفة إنجازات تلك البحوث، وما تحقق منها أهداف المنهج المقارن.

ويمكن تقسيم تلك المقارنة بين اللغة واللغات الأخرى عند الدارسين إلى قسمين هما :

١. مقارنة الإعراب في اللغة العربيّة بالإعراب في اللغات القديمة.

٢. مقارنة الإعراب في اللغة العربية بالإعراب في اللغات الحديثة.

وفيما يأتي عرض لهذين القسمين، وبيان لآراء الدارسين فيهما :

٢- ١: مقارنة الإعراب في اللغة العربية بالإعراب في اللغات القديمة

لاحظ الدارسون العرب المحدثون ظهور العلامات الإعرابيّة في اللغات القديمة، فقالوا بأنها معربة، ثم حاولوا المقارنة بين الإعراب في اللغة العربيّة والإعراب في تلك اللغات لتحقيق غايات معيّنة. ويقصد باللغات القديمة تلك اللغات التي عاشت فترة زمنيّة متقدمة[1]. واللغات التي ناقشها الدارسون من خلال المقارنة نوعان:

- لغات ساميّة.
- لغات غير ساميّة.

ولهذا سيقتصر هذا الجزء من الفصول على إيضاح مقارنة الدارسين بين الإعراب في اللغة العربيّة والإعراب في اللغات السامية، ثم الإعراب في اللغة العربيّة والإعراب في اللغات غير الساميّة. ويلاحظ أنّ المقارنة الأولى أخذت حيزًا أكبر من المقارنة الثانية، إذ اكتفى الدارسون بمقارنة لغتين من اللغات غير الساميّة، في حين تزيد اللغات السامية موضوع المقارنة على ست لغات. ويبدو أنّ السبب يعود إلى كون اللغة العربيّة إحدى اللغات السامية، فاهتم الدارسون بأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين أخواتها الساميات،

---

(١) بالرغم من أنّ اللغة الأوجاريتية اكتشفت حديثًا، إذ تم اكتشافها في عام ١٩٢٩م. إلا أنها تعدّ من اللغات القديمة، فهي أقدم اللغات الكنعانية المعروفة، وكانت تتكلم في "أوجاريت" التي سكنها الكنعانيون الاوجاريتيون منذ القرن التاسع عشر قبل الميلاد. انظر: حسن ظاظا، الساميون ولغاتهم، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية عند العرب، ط٢ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٠)، ص ص٤٨- ٤٩. وانظر: عبدالتواب، فصول في فقه العربيّة، ص ص٢٧- ٢٨. والعجمي، أبعاد العربيّة، ص١٤.

إضافة إلى اعتماد الدارسين على دراسات بعض المستشرقين، والذين اعتنوا بدراسة اللغات الساميّة.

٢- ١- ١- مقارنة الإعراب في العربية بالإعراب في اللغات الساميّة:

تنتمي اللغة العربية إلى مجموعة اللغات الساميّة، وتشابهها في كثير من الخصائص وتشابهها الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والدلاليّة[١]؛ ومن تلك الخصائص الإعراب. لذلك وجد الدارسون مجالاً واسعًا للمقارنة بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة الأخرى في هذا الجانب.

واللغات الساميّة التي بيّن الدارسون الإعراب فيها متباينة فيما بينها من حيث الإعراب، فهناك لغات عرفت الحركات الإعرابيّة الثلاث، مثل الأكاديّة والبابليّة الآشورية والنبطيّة والأوجاريتيّة. بينما لاتوجد إلا آثار قليلة دالة على الإعراب في لغات سامية أخرى مثل اللغة العبريّة والآراميّة والحبشيّة.

وكان أساس المقارنة الذي انطلق منه الدارسون العرب النظرَ في العلامات الإعرابيّة، فاتخذوا من ظهورها دليلاً على وجود الإعراب في تلك اللغات، في حين عدّوا اللغات التي تختفي فيها تلك العلامات لغات غير معربة. لذا كانت المقارنة محصورة في ملاحظة العلامات الإعرابيّة في كل لغة، وهي الدليل الذي اعتمدوا عليه في إثبات وجود الإعراب أو عدمه.

---

(١) سباتينو موسكاتي وآخرون، **مدخل إلى نحو اللغات الساميّة المقارن**، ترجمة مهدي المخزومي وعبدالجبار المطلبي (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٣م)، ص١٣.

ومن هنا فقد اكتفى بعضهم بملاحظة تشابه العلامات الإعرابية في اللغة العربيّة واللغات الساميّة الأخرى، وملاحظة دلالتها، سواء كانت متفقة أم مختلفة عن بعضها بعضًا.

ومن أوائل الدارسين العرب الذين أشاروا إلى تلك المقارنة خليل نامي، الذي أكّد وجود الإعراب في اللغات السامية القديمة[1]، كالأكاديّة والبابليّة والآشوريّة القديمة. وقد قارن بينها وبين اللغة العربيّة من حيث وجود العلامات الإعرابيّة، ودلالتها على حالات إعرابيّة معيّنة. ولاحظ وجود اتفاق بين اللغة الأكاديّة واللغة البابلية القديمة وكذلك اللغة العربيّة في استخدام علامة الضمة للدلالة على الرفع، وعلامة الفتحة للدلالة على النصب، وعلامة الكسرة للدلالة على الجر[2]. وبيّن أن اللغة الآشورية تستخدم علامة الكسرة الممالة في حالة الجر، وتلحق ميمًا زائدة بالاسم إذا كان مُنوّنًا[3].

وقد أشار خليل نامي إلى وجود علامات إعرابيّة أخرى، إضافة إلى الحركات وهي الحروف؛ فينتهي المثنى المرفوع بألف ونون ساكنة في حالة الرفع، وينتهي بياء ونون في حالتي النصب والجر، كما ينتهي الجمع المرفوع في تلك اللغات بالواو[4]. ويلاحظ أنّ مقارنة خليل نامي اقتصرت على معرفة علامات الإعراب المشتركة بين تلك اللغات موضوع المقارنة. وقد

---

(١) نامي، **دراسات في اللغة العربيّة**، ص١٨.

(٢) نامي، **دراسات في اللغة العربية**، ص١٨.

(٣) ويرى أنّ هذه الميم الزائدة تماثل التنوين في اللغة العربيّة، انظر: نامي، **دراسات في اللغة العربيّة**، ص١٨.

(٤) نامي، **دراسات في اللغة العربية**، ص ص١٨- ١٩.

أضاف عبدالغفار هلال أن البابليّة تستعمل جمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر بياء مد، في حين تستعمله الآشورية بحركة إمالة طويلة؛ أما جمع المؤنث السالم فهو كالعربية برفع الضمة وينصب ويجر بالكسرة[1].

وقد أورد رأي خليل نامي دارسون آخرون[2]. في حين استفاد رمضان عبدالتواب من قراءته لجمل من قانون حمورابي المدوّن باللغة البابليّة القديمة، فقارن بين الحالات الإعرابيّة في البابليّة والعربيّة، وكذلك بيّن العلامات الإعرابيّة فيهما. ولاحظ توافقًا في مجيء الفاعل مرفوعًا، ومجيء المفعول به منصوبًا في أكثر من جملة. ولاحظ إلى جانب هذا التشابه في الحالات الإعرابيّة تشابهًا في العلامات الإعرابيّة الدالة على تلك الحالات، فعلامة الرفع هي الضمة، وعلامة النصب هي الفتحة، وعلامة الجر هي الكسرة في كلتا اللغتين[3]. إضافة إلى وجود تماثل في بقيّة العلامات الإعرابيّة الأخرى، مثل علامات إعراب المثنّى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة المعربة بالحروف[4].

---

(١) هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص٢٤٩.

(٢) انظر: الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص١٢٤. وكذلك حسن ظاظا، الساميون ولغاتهم، ص ص٢٣-٢٤، وانظر: ص٤٧. وكذلك إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ص١٤- ١٥، وانظر: ص١١٩. وكذلك أبو المكارم، الظواهر اللغويّة، ج١، ص٣٠.
وأشار إلى القضية نفسها كل من: محمد حماسة عبداللطيف، وأحمد سليمان ياقوت، وعبدالوكيل الرعيض، وكاصد الزيدي، وعصام نور الدين، ولايعدو رأيهم أن يكون إشارات مبثوثة، وعبارات موجزة تشير إلى وجود الإعراب في اللغتين الأكاديّة والبابليّة وأنه مماثل في ذلك الإعراب في اللغة العربيّة، وهي آراء في المجمل لا تحمل إضافة جديدة في هذه المسألة.

(٣) عبدالتواب، **فصول في فقه العربيّة**، ص ص٣٨٢- ٣٨٣.

(٤) عبدالتواب، **فصول في فقه العربية**، ص ص٣٨٣- ٣٨٤.

وماذكره رمضان عبدالتواب من تشابه بين اللغتين هو مابيّنه خليل نامي سابقًا، وهو ما أكّده كذلك محمود حجازي من توافق الأكاديّة والعربيّة في النهايات الإعرابيّة، وقد بيّن ذلك من خلال تتبّعه للسياق الذي وردت فيه كلمة "كلب" في اللغتين؛ فلاحظ أنّ هذه الكلمة تظهر بثلاثة أشكال مختلفة، لاسيما المقطع الثاني منها؛ إذ يكتب في كل موقع بصيغة مختلفة، وهذه الأشكال هي: kal-bim و kal-bam وkal-bum. ويرى أنّ هذا الاختلاف يشير إلى أنّ اللغة الأكاديّة لغة إعرابيّة، تماثل اللغة العربية في نهاياتها الإعرابيّة، فالضمة فيها تقابل حالة الرفع في العربيّة، والفتحة تقابل حالة النصب، والكسرة تقابل حالة الجر[1].

ومن اللغات الساميّة الأخرى التي أشار الدارسون إلى وجود تشابه بينها وبين العربيّة من جهة الإعراب اللغة الأوجاريتيّة. فقد أشار الدارسون إلى وجود تشابه بينها وبين العربيّة من جهة الإعراب اللغة الأوجاريتيّة. فقد أشار خليل نامي إلى أنّ الحركات الإعرابيّة الموجودة فيها هي نفس الحركات الإعرابيّة في اللغة العربيّة[2]. وبيّن رمضان عبدالتواب أنّ الكلمة المنتهية بالهمزة تظهر بثلاث صور إعرابيّة مختلفة[3]. وأوضح عبدالغفار هلال أنّ حركات الإعراب لاتظهر إلا في آخر الكلمة المنتهية بهمزة لأنّ اللغة

(١) عبدالتواب، **فصول في فقه العربية**، ص ص٣٨٢- ٣٨٣.

(٢) عبدالتواب، **فصول في فقه العربية**، ص ص٣٨٣- ٣٨٤.

(٣) حجازي، **اللغة العربيّة عبر القرون**، ص ص٢٧- ٢٨.

الأوجاريتيّة تتبع نظامًا أبجديًا لاتظهر فيه الحركات إلا مع الهمزة[١]. وقد أشار إلى هذا التماثل دارسون آخرون[٢].

وإلى جانب تلك اللغات الساميّة، فإنّ الأنباط استخدموا علامات الإعراب الثلاث، كما قال بذلك خليل نامي، موافقًا رأي ليتمان، وأوضح أنهم عرفوا حالتين من الإعراب: الأولى: حركات الإعراب الطويلة، وتكون في الأسماء غير المضافة، فتنتهي بالواو أو الألف أو الياء. والثانية: حركات الإعراب القصيرة، وهي حركتا الضمة والفتحة في الأسماء غير المضافة، في حين تكون في الأسماء المضافة حركة الضمة وحركة الفتحة وحركة الكسرة[٣]. ويخلص خليل نامي إلى وجود تشابه بين اللغة النبطيّة واللغة العربيّة من حيث علامات الإعراب فيهما، ولذا يؤكد «أن النبط كانوا يعرفون الإعراب، وأنهم كانوا يشبعون حركات الإعراب كما كان يفعل أزد السراة»[٤]. كما أكد علي أبوالمكارم[٥]، ومحمد حماسة عبداللطيف[٦]،

---

(١) هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص٢٤٩.

(٢) انظر: ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٨. وانظر: الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربيّة، ص٢١٢. وانظر: عصام نور الدين، "الإعراب والعربيّة"، ص٢٠.

(٣) نامي، **دراسات في اللغة العربيّة**، ص ص٢١- ٢٢.

(٤) نامي، دراسات في اللغة العربيّة، ص٢٣. وقد علّل إبراهيم السامرائي وجود ذلك التشابه في الإعراب بين العربيّة والنبطيّة، بالعلاقة الموجودة بين اللغتين، وقرب النبطيّة من العربيّة في الموقع الجغرافي. انظر كتابه: فقه اللغة المقارن، ص١٥.

(٥) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص٣٠.

(٦) عبداللطيف، **العلامة الإعرابيّة في الجملة**، ص١٢٦.

وعبدالغفار هلال[1]، وجودَ الاتفاق بين العربيّة والنبطيّة في كثير من العلامات الإعرابيّة.

وقد كانت اللغات السابقة أهم اللغات الساميّة التي لاحظ الدارسون تشابهًا بين إعرابها وإعراب العربيّة، إلا أن بعض الدارسين أضاف لغات ساميّة أخرى رأوا أنها تتضمّن بعض الآثار القليلة التي تدل على الإعراب. ومن تلك اللغات اللغة العبريّة[2]، ولم يلاحظ إبراهيم السامرائي فيها سوى حالة المفعول به وضمير التبعيّة[3]، ولا يظهر من العلامات الإعرابيّة سوى علامة النص بوهي الفتحة وذلك في العبريّة القديمة، وتظهر في آخر الظرف المنصوب، وفي آخر الاسم المنصوب بنزع الخافض، وفي نهاية المصدر أيضًا بحيث يكون منصوبًا مثل المفعول المطلق في اللغة العربيّة[4]. ولم يذكر السامرائي سوى هذه العلامة[5].

---

(١) هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص٢٤٩، ورأي عبدالغفار هلال في الإعراب عند النبط منقول من كتاب إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن، ولاتوجد أي إشارة لذلك. وربما يكون كل منهما قد نقل من مصدر واحد.

(٢) أشار علي عبدالواحد وافي إلى قلّة الآثار الإعرابيّة، واكتفى بذلك، انظر كتابه: **فقه اللغة**، ص٢١٠، وكذلك ص٢١٤. وكذلك صبحي الصالح، في كتابه: دراسات في فقه اللغة، ص١٢٤. وكذلك حسن ظاظا، في كتابه: الساميون ولغاتهم، ص٢٤.

(٣) السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ص١٥- ١٦.

(٤) السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ص١٥- ١٦. وأشار إلى أنّ بعض تلك الأسماء المنصوبة تلحقها ميم زائدة للتمييم وهي تقابل التنوين في العربيّة.

(٥) ومن الدارسين الذين أعادوا رأي السامرائي السابق: حسن ظاظا، وريمون طحّان، وأحمد سليمان ياقوت، وكاصد الزيدي، وقد كررّوا القول نفسه بعبارات موجزة لم تضف جديدًا.

وتشترك مع اللغة العبريّة في قلة الآثار الدالة على الإعراب فيها اللغة الحبشيّة، ورأى علي عبدالواحد وافي أنّ في اللغة الحبشية آثارًا للإعراب ولاسيما في الجعزيّة والأمهريّة، إلا أنها قليلة[١]. لكنّه لم يبيّن تلك الآثار القليلة، في حين لاحظ رمضان عبدالتواب وجود تطابق كبير بين اللغة العربيّة واللغة الحبشيّة في حالة النصب التي تظهر في بعض جمل اللغة الحبشية[٢]. ويذكر عبدالغفار هلال أن المفعول به منصوب وكذلك نظائره، ويوجد كذلك المضاف إليه الذي يحرّك بالفتح[٣].

وقد أور الرأي السابق علي أبو المكارم[٤]، ومحمود حجازي[٥]، وأحمد سليمان ياقوت[٦]، وعبدالله الخثران[٧]، وعصام نور الدين[٨]،

---

(١) وافي، **فقه اللغة**، ص٢١٤. ويصف علي وافي الاختلاف بين الإعراب في الحبشية والإعراب في العربيّة بأنه اختلاف غير يسير، مع أنّه لم يلاحظ سوى آثار قليلة.

(٢) عبدالتواب، **فصول في فقه العربيّة**، ص ص٣٨٣- ٣٨٥. ومن الجمل التي يترجمها ويلاحظ الاتفاق بينها وبين العربية الجملة: wa'akamka lotu kidana، فهي بمعنى: "وأقمت له عهدًا"، وكذلك الجملة: re'iku hati'ata، وهي بمعنى: "رأيت خطيئة"، والجملة: fatarka la'lehu mota، وهي بمعنى: "كتبتُ عليه الموت".

(٣) هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص٢٤٩.

(٤) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص٣٠.

(٥) حجازي، **علم اللغة العربيّة**، ص٢٣٧.

(٦) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص١٠.

(٧) عبدالله الخثران، **ظاهرة التصرف الإعراب في العربيّة**، ص١٦٥ز وكلام الخثران في ص١٦٥و ص١٦٧ منقول من كتاب "فقه اللغة" لعلي عبدالواحد وافي ص ص٢١٤- ٢١٥، ولم يشر إلى ذلك في الموضع المحدّد.

(٨) نورالدين، **الإعراب والعربية**، ص٢٠.

حيث ذكروا ما أشار إليه علي عبدالواحد وافي ورمضان عبدالتواب من وجود آثار قليلة في الحبشيّة.

وأخيرًا يشير علي عبدالواحد وافي إلى وجود بقايا إعرابيّة قليلة في اللغة الآراميّة، ويرى أنها توافق ما جاء في بعض العربيّة[1]. وهذا مايراه كذلك أحمد سليمان ياقوت[2]. في حين يخالفهما صبحي الصالح[3]، وكاصد الزيدي[4]. إذ يريان أنها لغة متجرّدة من الإعراب، ولا يمكن ملاحظة أي أثر للإعراب فيها. وهما بهذا يؤيدان رأي إبراهيم أنيس، المتقدّم زمنًا، الذي يرى أنّ الآرامية تخلو من الإعراب[5].

لقد قصر الباحثون العرب المحدثون دراساتهم المقارنة في مجال الإعراب على بعض اللغات السامية، لاسيّما اللغات التي تظهر فيها العلامات الإعرابيّة. في حين لم يذكروا شيئًا عن لغات أخرى، مثل الفينيقيّة، والسريانيّة. إلى جانب أنّهم اعتمدوا على بعض ما ذكره المستشرقون، ولم ينظروا في تلك اللغات، ليحلّلوا أمثلتها، ويناقشوا الإعراب فيها، لكي يصلوا إلى نتائج يمكن مقارنتها بما يماثلها في اللغة العربيّة.

---

(١) وافي، **فقه اللغة**، ص٢١٠.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص١٠.

(٣) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص١٢٤.

(٤) الزيدي، **فقه اللغة العربيّة**، ص١٢٩.

(٥) إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط٧(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤م)، ص١٢١.

٢- ١- ٢- مقارنة الإعراب في العربية بالإعراب في اللغات غير السامية:

كانت مقارنة الدارسين العرب بين اللغة العربيّة واللغات القديمة الأخرى غير الساميّة في قضية الإعراب مقصورة على لغتين: اللغة اليونانية، واللغة اللاتينيّة. إلا أنّ بعضهم أضاف اللغة السنسكريتيّة، حيث لاحظ وجود تشابه بينها وبين اللغة العربيّة في الإعراب.

وكانت غاياتهم من هذه المقارنة متباينة، وأكدّ بعضهم أهميّة تلك الغايات، فصرّح بها في بداية دراسته، ومنها:

١- بيان دور العلامة الإعرابيّة في تعيين العلاقات النحويّة بين الكلمات في الجملة، فعناصر الجملة في بعض اللغات متغيّرة، لذا تكون حرّة في أخذ مواقعها داخل التركيب، دون أن تلتبس الوظائف النحويّة أو الدلالات المعنويّة؛ فتقوم العلامة الإعرابية بأداء المعنى الوظيفي النحوي، في حينه تعتمد بعض اللغات على موقع الكلمات وترتيبها في الجملة؛ لأنّ العلامات الإعرابيّة لاتظهر على مفرداتها. ولتحقيق هذه الغاية قام بعض اللغويين بحصر اللغات التي تعتمد على تلك الوسائل، لإبراز معانيها، والمقارنة بين الحالات الإعرابية في كل لغة[١].

---

(١) لقد كانت هذه الغاية واضحة عند ريمون طحّان مثلاً، انظر كتابه: الألسنية العربيّة، "الألسنية٢"، ط٢(بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م)، ص١٢- ١٥.

٢- التعرّف على التطور اللغوي الذي سارت عليه بعض اللغات في مجال الإعراب، حيث تخلّت بعض اللغات عن العلامات الإعرابيّة، واستعاضت عنها بوسائل أخرى، لتعبّر عن وظائفها النحويّة. ولإبراز هذا الهدف قارن بعضهم بين اللغة العربية وما انتهت إليه الحديثة المتفرعة عنها من اختفاء العلامات الإعرابيّة فيها[١].

٣- التدليل على تميّز اللغة العربيّة عن غيرها من اللغات القديمة في خاصيّة الإعراب، وإيضاح أن التغيّر الإعرابي في اللغة العربيّة متعدّد الأنواع، ومختلف الدلالة عنه في اللغات الأخرى؛ لذا قارن بعضهم بين الإعراب في اللغة العربيّة والإعراب في اللغات الأخرى لتحقيق هذا الهدف[٢].

٤- الرد على من يقول بعدم وجود الإعراب في اللغة العربيّة على صورته المتكاملة، وأنه من عمل النحاة العرب حيث ابتكروه وأوجدوه من العدم. فقارن بعضهم بين الإعراب في العربيّة والإعراب في اللغات الأخرى؛ ليظهر عدم التشابه بينهما[٣].

وقد تفاوتت طبيعة المقارنة من دارس لآخر، فاكتفى بعضهم بحصر اللغات المعربة وهي اليونانيّة واللاتينية والسنسكريتية، ثم الإشارة إلى أنّ اللغة العربيّة تشاركها في تلك الميزة. فيما يذكر آخرون الحالات الإعرابيّة في

---

(١) من أولئك الدارسين على سبيل المثال: رمضان عبدالتواب، انظر كتابه: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨١) ص ص١٢٤- ١٢٦.

(٢) يظهر هذا الهدف في أغلب الدراسات العربيّة التي ناقشت قضيّة الإعراب، ومن الدارسين علي أبوالمكارم في كتابه: الظواهر اللغوية، ج١، ص٢٩. وسيأتي تفصيل ذلك في ص ص ١٤٨- ١٥٠.

(٣) ومنهم علي سبيل المثال: علي عبدالواحد وافي، انظر كتابه: فقه اللغة، ص ص٢١٣- ٢١٤. ومنهم كذلك: أبو المكارم، الظواهر اللغوية، ج١، ص٣٧.

كل لغة، ويبيّنون أوجه التشابه والاختلاف بين تلك اللغات، انطلاقًا نم دراسة حالاتها الإعرابيّة. ويضيف بعضهم ذكر العلامات الإعرابيّة التي توجد في كل لغة، ومعرفة الدلالة المعنويّة التي تتضمنها كل علامة.

ومن الذين قارنوا بين اللغة العربيّة واللغة اللاتينيّة علي أبوالمكارم، فذكر في البداية النتيجة من مقارنته، وهي أنّ التصرف الإعرابي خاصة من خصائص العربيّة، ولاتشاركها في هذه الصورة الدقيقة من الإعراب أية لغة أخرى[1]. وللتدليل على هذا الرأي بيّن أنّ التغيّر في أواخر الكلمات في اللغة اللاتينيّة يعطي حريّة في ترتيب الكلمات، ثم عدّد الحالات الإعرابيّة في هذه اللغة، وذكر أنها ست حالات هي: الفاعلية، والنداء، والمفعوليّة، والملكيّة أو الإضافة، والمفعوليّة غير المباشرة، والآلية[2]. وتقسّم الأسماء المفردة فيها تبعًا لتلك الحالات الإعرابيّة إلى أربع مجموعات هي:

١. أسماء تنتهي في حالة الفاعليّة بالرمز a، ومعظمها من الأسماء المؤنثة.
٢. أسماء تنتهي في حالة الفاعليّة بالرمز us، ومعظمها من الأسماء المذكرة.
٣. أسماء تنتهي في حالة الفاعليّة بالرمز re، وكلّها من الأسماء المذكرة.

---

(١) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص٢٧.

(٢) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص٢٨. ولم يبين المقصود بكل حالة إعرابيّة، ومدى اتفاقها أو اختلافها مع الحالات الإعرابيّة في اللغة العربية، واكتفى بتعدادها فقط.

٤. أسماء تنتهي في حالة الفاعليّة بالرمز um، وكلّها من الأسماء المحايدة[١].

ثم وجد أبوالمكارم من خلال مقارنته بين الإعراب في اللغة العربيّة والإعراب في اللاتينيّة، اختلافًا بينهما في ثلاثة أمور هي:

أ- يلحق الاسم المفرد في اللغة العربيّة حركة واحدة من ثلاث حركات، في حين يلحقه في اللغة اللاتينيّة واحدة من عشرة مقاطع.

ب- هناك نظام محكم في اللغة العربيّة للصلة بين العلامة الإعرابيّة والحالة الإعرابيّة والموقع الإعرابي، ولا نجد صلة في اللغة اللاتينيّة بين الأسماء المفردة في كل مجموعة من المجموعات الأربع؛ لأنّ التقسيم يعود إلى المشاكل؛ كما يستخدم الرمز الواحد للدلالة على أكثر من حالة إعرابيّة.

ج- تسق الحركات الإعرابيّة في نهاية الكلمة عند الوقوف عليها في اللغة العربيّة، في حين تبقى الرموز اللاتينيّة عند الوقف عليها[٢].

وانتهى أبوالمكارم من خلال المقارنة السابقة إلى أنّ الإعراب الموجود في اللغة العربيّة شي مستقل، تتميز به العربيّة وتختص به، ويختلف عن الموجود في اللاتينيّة اختلافًا عميقًا في طبيعته ومدلوله[٣]. ويبدو أنّ النتيجة التي توصل إليها علي أبو المكارم من خلال مقارنته غير دقيقة؛ لأنّه قرّر هذه

---

(١) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص٢٨. لم يوضّح أبو المكارم نوع تلك الأسماء، هل هناك أفعال أو أسماء لها مجالات إعرابيّة أخرى مختلفة؟ وما المقصود بحالة الفاعليّة؟ وهل بينها وبين الفاعليّة في اللغة العربيّة تشابه أو اختلاف؟

(٢) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص ص٢٨- ٢٩.

(٣) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص٢٩.

النتيجة قبل أن يبدأ المقارنة[1]. ثمّ إنّه لم يستوف دراسة جميع الحالات الإعرابيّة التي ذكرها، ولم يحلّل أمثلة تتضمنها تلك اللغة، حتى يصل إلى نتيجة مقنعة مبنيّة على التحليل والمناقشة. ويؤكد رمضان عبدالتواب على التشابه بين العربيّة واللاتينيّة من حيث كونهما لغتين معربتين، ثم تطوّرت اللغتان، حتى أصبحت كل لغة تفقد النهايات الإعرابية. فتمتاز كلمات اللاتينيّة بحرية الحركة داخل الجملة؛ لأنها تلحق كلماتها صرفيّات إعرابية؛ لذلك فهي تستخدم مثلاً الجملة الآتية في ثلاث صور هي: Hit me he و Hit he me و Me hit he، وتحل الأسماء الظاهرة محل الضمائر؛ لأنها تحوي نهايات معيّنة، تدل على الفاعليّة والمفعوليّة[2]. في حين لاتحوي اللغة الفرنسيّة تلك النهايات مثلاً، وهي لغة متطوّرة ومتفرّعة عن اللغة اللاتينيّة. ويماثل ذلك ما في اللغة العربيّة الفصحى من إعراب، من حيث وظيفته

---

(١) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص٢٧.

(٢) رمضان عبدالتواب، **التطور اللغوي**، ص١٢٦. ويُلاحظ أن عبدالتواب قد أورد المثال باللغة الإنجليزيّة مع أنّه يتحدّث عن النهايات الإعرابيّة في اللغة اللاتينيّة. ومن أمثلة اللاتينيّة التي تظهر فيها حريّة الحركة بين الكلمات داخل الجملة المثال:

Petru paulum caedit (بطرسُ بولسَ يضرب)

ويمكن أن يقال: paulum petrus caedit (بولسَ بطرسُ يضربه)

أو يقال: paulum caedit Petrus (بولسَ يضربه بطرسُ)

أو يقال: petrus caedi paulum (بطرسُ يضرب بولسَ)

انظر كتاب: أنطوان ماييه، **علم اللسان**، بحث ضمن كتاب: منهج البحث في الأدب واللغة، ترجمة محمّد مندور، ط٢ (بيروت: دار العلم للملايين، فبراير ١٩٨٢)، ص١١٢.

ودلالته، ثم فقدت العربية تلك النهايات الإعرابيّة؛ كما في اللهجات العربيّة الحديثة، وهو من باب التطوّر اللغوي الذي يلحق باللغة وألفاظها[١].

وأشار بعض الدارسين إلى وجود الإعراب في اللغة العربيّة، ووجود ما يماثله في اللغة اللاتينية، دون إجراء مقارنة بينهما، ومنهم: حسن ظاظا[٢]، وريمون طحّان[٣]، وأحمد الجواري[٤]، وأحمد سليمان ياقوت[٥]، وعبدالغفار هلال[٦]، وعلي عبدالعظيم[٧]. والهدف من تلك الإشارة، هو تأكيد وجود الإعراب في اللغتين.

وفرق ريمون طحّان بين الحالات الإعرابيّة في اللغة اليونانية والحالات الإعرابيّة في اللغة العربيّة، ورأى أنّ اليونانيّة التزمت بخمس حالات هي: الفاعلية، والنداء، والانتفاع، والمفعولية، والمضاف إليه، في حين تبنّت اللغة العربيّة ثلاث حالات هي: الرفع، والنصب والخفض. ولذا بيّن طحّان أن عدد المميزات النحويّة يزيد أو ينقص حسب اللغات التي تتقيد بنظام الحركيّة[٨]. لكن ريمون طحّان لم يناقش تلك الحالات الإعرابيّة، ولم يبيّن

---

(١) عبدالتوّاب، **التطوّر اللغوي**، ص١٢٥.

(٢) حسن ظاظا، **اللسان والإنسان**، مدخل إلى معرفة اللغة، ط٢ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٠)، ص١٠٩.

(٣) طحّان؛ **الألسنيّة العربيّة** –الألسنيّة٢، ص ص١٢- ١٣.

(٤) الجواري، **نحو التيسير**، ص٢١، وص٢٥.

(٥) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٥.

(٦) هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص٢٤٨.

(٧) علي عبدالعظيم، **قواعد الإعراب**، مجلّة الأزهر، ج١، السنة ٤٣، مارس (١٩٧١)، ص٥٦٧.

(٨) طحّان، **الألسنية العربيّة**، ص ص١٢- ١٣.

مدلولها، ولم يوضّح صلتها بالحالات الإعرابيّة في العربيّة، واكتفى بذكرها فقط.

وقد أكّد بعض اللغويين القول بإعراب اليونانية والعربية، ومنهم: حسن ظاظا[1]، وأحمد سليمان ياقوت[2]، وأحمد الجواري[3]، وعبدالغفار هلال[4]، وعلي عبدالعظيم[5]. فقد أشاروا إلى مابين اللغتين من توافق، من حيث كونهما معربتين.

ومن اللغات القديمة التي أضافها بعض الدارسين إلى اللاتينيّة واليونانيّة، اللغة السنسكريتيّة، غذ رأوا أنّها من ضمن اللغات المعربة لكنهم اكتفوا بتلك الإشارة دون بيان لطبيعة الإعراب فيها، ولم يذكروا عدد الحالات الإعرابيّة فيها، ولم يوضّحوا كذلك نوع النهايات الإعرابيّة فيها، ومن أولئك الدارسين: حسن ظاظا[6]، وأحمد سليمان ياقوت[7]، وعبدالله الخثران[8].

ويلاحظ أنّ الدارسين العرب المحدثين لم يعنوا بتلك اللغات من حيث دراسة الإعراب فيها، وبيان آثاره وحالاته بشكل يسمح بقيام مقارنة

---

(١) ظاظا، **اللسان والإنسان**، ص١٠٩.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٥.

(٣) الجواري، **نحو التيسير**، ص٢٥.

(٤) هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص٢٤٨.

(٥) عبدالعظيم، **قواعد الإعراب**، ص٥٦٧.

(٦) ظاظا، **اللسان والإنسان**، ص١٠٨.

(٧) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٥.

(٨) الخثران، **ظاهرة التصرف الإعرابي في العربيّة**، ص١٦٣.

عميقة بينها وبين اللغة العربيّة. كما أنهم لم يستفيدوا من الدراسات الأجنبيّة التي درست تلك اللغات، وقارنت بينها وبين لغات أخرى[1].

(١) حجازي، **علم اللغة العربيّة**، ص ص١٢٧- ١٢٨.

٢- ٢ : مقارنة الإعراب في اللغة العربيّة بالإعراب في اللغات الحديثة

إنّ اختلاف اللغات لايعني عدم وجود ظواهر لغويّة مشتركة بينها، وذلك أنها لغات إنسانيّة طبيعيّة؛ ومن هنا فاللغة العربية تشترك مع سائر اللغات الحديثة في عدة مظاهر، ومنها الإعراب.

وقد تناول اللغويون العرب المحدثون لغات حديثهم لإجراء مقارنة بنيها وبين العربيّة في الإعراب. وتباينت غاياتهم من هذه المقارنة. وقسّمت تلك اللغات إلى قسمين وذلك بالنظر إلى ظهور العلامات الإعرابيّة على آخر كلماتها، وهذان القسمان:

القسم الأول: تستخدم اللغات فيه العلامات الإعرابيّة للتعبير عن وظيفتها النحويّة، بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتضمنها الجملة، وذلك مثل العربيّة والألمانيّة والروسيّة والايسلندية والدانمركيّة والتشيكيّة، وغيرها من اللغات. وتختلف العلامات الإعرابيّة في تلك اللغات من لغة إلى أخرى؛ وذلك تبعًا لطبيعة النظام اللغوي في كل لغة.

القسم الثاني: استعاضت فيه اللغات عن العلامات الإعرابية بعناصر إعرابيّة أخرى تؤدي الوظيفة النحويّة نفسها، وهي ما تسمّى بالصرفيّات Morphemes، مثل استخدام اللغة الإنجليزيّة لحرف (of) للتعبير عن الإضافة، واستخدام اللغة الفرنسية للعلامة (du) للدلالة على علاقة الملكيّة، وغيرهما من اللغات الأخرى، كالإيطاليّة والأسبانيّة والبرتغاليّة

والصينيّة، ولغات أخرى كثيرة، استخدمت تلك العناصر عوضًا عن النهايات الإعرابيّة.

وفي هذا السياق ناقش الباحثون العرب المحدثون الإعراب في تلك اللغات من خلال المقارنة بين الإعراب في اللغة العربيّة، والإعراب في تلك اللغات في كلا القسمين السابقين. فلاحظ رمضان عبدالتواب أنّ الأسماء تقسم في الألمانية إلى ثلاثة: مذكر، ومؤنث، ومحايد، ويوضع لكل اسم أربع حالات إعرابيّة هي: الفاعلية، والمفعولّة، والإضافة والقابليّةز وهذه الحالات الأربع خاصة بالاسم المفرد المعرّف، أما الاسم المفرد المنكّر فله أربع حالات إعرابيّة أخرى. وكذلك الحال بالنسبة للجمع المعرّف، والجمع المنكّر[1]؛ ولذلك فإن الحالات الإعرابيّة في اللغة الألمانية كثيرة، إذا قورنت بما في اللغة العربية من حالات إعرابيّة. وقد أشار كثير من الدارسين إلى كون اللغة الألمانية لغة معرفة، بل يقصر بعض الدارسين الإعراب على هذه اللغة دون سواها من اللغات الأوربيّة الأخرى[2]. وبالرغم من ذلك فإنهم لم يبينوا أوجه التشابه والاختلاف بين اللغتين العربيّة والألمانية، بل إن استدلالهم على إعراب اللغة الألمانية قاصر، وغير قائم على التحليل والمناقشة.

---

(١) عبدالتواب، **فصول في فقه العربية**، ص٤١٦. وقد جعل عبدالتوّاب للألمانيّة ست عشرة حالة إعرابيّة، في حين لاتوجد في الواقع سوى أربع حالات إعرابيّة فقط، والذي يختلف من اسم لآخر هو التعريف.

(٢) انظر: وافي، **فقه اللغة**، ص٢١٣. وانظر: عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص٤٢. وانظر: الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٢٥.

وتلتزم اللغة الإنجليزيّة في بعض جملها بترتيب الكلمات داخل الجملة، وذلك للدلالة على وظيفتها في الجملة، فيلاحظ في الجملة He hit me أنّ موقع He محجوز للفاعل، وأنّ me جاءت في موقع المفعول به، كما أنّ صيغة (He وليس Him) دلّت على الفاعليّة، وأنّ صيغة (me وليس I) دلّت على المفعوليّة[1]. ولهذا فإن للضمائر دلالة إعرابيّة من حيث صيغتها. وهذا واضح كذلك في التغيرات التي تحدث في ضمير الغائب (He-him-his)، فيستعمل الضمير الأول في حالة الفاعليّة، في حين يستعمل الضمير الثاني في حالة المفعوليّة، أما الثالث فهو في حالة الإضافة[2]. كما أنها تستعمل بعض حروف الجر مثل (of) و (s) للدلالة على الملكيّة، إضافة إلى أن فعل الكينونة (to be) يدل على الإسناد في الجملة الاسميّة[3]، أمّا حالات الاسم (Cases) فيها فهي خمس: حالة إسناد الاسم أو الفاعليّة، وحالة النداء، وحالة المفعوليّة، وحالة المفعوليّة غير المباشرة، وحالة الملكيّة[4].

وقد استعاضت اللغة الفرنسية عن علامات الإعراب بعلامات أخرى، مثل (du) التي تستخدم للدلالة على علاقة الملكيّة، ويدل الحرف (de) على الإضافة[5].

---

(١) عبدالتواب، **التطور اللغوي**، ص١٢٦.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٢٦.

(٣) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٢٥.

(٤) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٣٢.

(٥) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٣٢.

وتستعمل اللغة العبريّة كلمة (شل) للدلالة على الإضافة التي بين المضاف والمضاف إليه، فمثلاً (هادلت شل ها حادار) بمعنى (الباب ملك الحجرة)، كما أنّ الحرفين (ات) السابقين للملكية، يعطيان الدلالة على وظيفة المفعوليّة، وهذا ما أشار إلهي أحمد سليمان ياقوت[1]. ويبدو أنّ استخدام كلمة "شل" (שֶׁל) بين المضاف والمضاف إليه يدلّ على التعريف أكثر من دلالته على معنى الإضافة. وهي مركبة من عنصرين هماك الاسم الموصول: (שֶׁ)، والحرف المتّصل به وهو اللام (לְ)، والاسم الموصول שֶׁ هو اختصار لـ: אֲשֶׁר [2]. ويكثر استخدام هذه الكلمة في العبريّة الحديثة. وتدلّ كذلك "ات" (אֶת) على تعريف الاسم الذي تسبقه، إذ لا تأتي إلا قبل المفعول المعرّف، في حين أنها لاتسبق المفعول النكرة؛ ممّا يعني دلالتها على التعريف[3].

وأضاف علي أبو المكارم أنّ الأسماء في العبريّة تنتهي بما يشبه الفتح، أو بما يشبه الكسر، أو بما يشبه الضم، واتفق مع رأي إبراهيم السامرائي في كون الفتحة لازالت تستخدم للدالة على المفعوليّة الحقيقيّة في بعض الأمثلة، كما في آيات سفر العدد، كما أنها تلحق آخر الظرف المنصوب في مثل (ليلاً)

---

(١) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٢٦.

(٢) فاروق محمّد جودي وسعيد حرب، قواعد اللغة العبريّة، "تطبيقات ونصوص" (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧١٩، ص ص٤٤- ٤٥. وانظر: سيّد فرج راشد، اللغة العبريّة، قواعد ونصوص (الرياض: دار المريح للنشر، ١٩٩٢)، ص١١٢.

(٣) يشير فاروق جودي وسعيد حرب في كتابهما قواعد اللغة العبريّة إلى استخدام تلك الأداة، فيقولان: "تستعمل في الجملة الفعليّة قبل المفعول به المعرّف.. إنّها مجرد أداة تسبق المفعول به المعرّف، وإذا كان المفعول به نكرة لاتسبقه". انظر: ص٦٧.

و(عنّي) وتعني "حين" أو "الآن"، وتلحق المصدر فيكون منصوبًا، مثل نصب المفعول المطلق في اللغة العربيّة، لكنها في هذه الحالة تكون متلوة بميم زائدة، تقابل النون الزائدة للتنوين في العربيّة، مثل (يومايم) وتعني يومًا، و(حِنّام) وتعني مجانًا[1].

وقد عدّ رمضان عبدالتواب اللغتين الغاليّة والصينيّة من اللغات التي تعتمد على نظام الترتيب للدلالة على الموقع الإعرابي لمفرداتها؛ حيث يكون الترتيب ثابتًا، ويؤدي دور النهايات الإعرابيّة. فلا يُقال في الصينيّة الجملة الآتية إلا بصورة واحدة هي: I hit He دون تغيير الضمير؛ لأنّ موقعه هو الذي يعيّن الفاعل من المفعول[2]، مما يكشف عن كونها لغة تعتمد نظام الترتيب الذي يكون عوضًا عن النهايات الإعرابيّة للدلالة على الموقع الإعرابي لكل كلمة في الجملة، ويلاحظ أن هذا النظام في الصينية يدل على الإعراب كما في بعض الجمل في العربية؛ لكن نظام الترتيب لايعني أنه بمثابة العلامة؛ فالعلامة أداة متغيرة، في حين أن الموقع يتّسم بالثبات تبعًا للنظام اللغوي. أما وجود عناصر إعرابية تكون عوضًا عن الحركة الإعرابية فهو ما أشار إليه أحمد سليمان ياقوت في اللغة الفارسية التي استعاضت عن النهايات الإعرابيّة ببعض العناصر الإعرابيّة الأخرى التي جاءت على هيئة حروف أو أصوات، حيث تستعمل الحرفين (را) بعد الكلمة لتعطي معنى وظيفيًّا لها، وهو المفعوليّة، مثل (مسعود كتاب را خريد)، بمعنى (اشترى

---

(١) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص ص٣٠-٣١. ليست كلمة "يومايم" صحيحة كما أوردها أبوالمكارم، وإنّما هي يومام" ( )، وتعني "نهارًا" وليس "يومًا" كما ذكرها أبوالمكارم.

(٢) عبدالتواب، **التطور اللغوي**، ص ص١٢٤- ١٢٦.

مسعود كتابًا)[1]. مما يعني أن عنصر (را) يمثل نهاية إعرابية تُراعيه اللغة الفارسية في استخداماتها اللغويّة؛ وهو يمثل علامة إعرابية بديلة للحركة كما يرى أحمد سليمان ياقوت. ولكن المُلاحظ أنّ استخدام (را) في اللغة الفارسيّة للدلالة على المفعوليّة مقصورة على الأسماء المعرّفة دون الأسماء المنكّرة؛ فيُسبق الاسم بتلك الأداة إذا كان معرفة كما في المثال: (خانه را خريدم)، أي (اشتريت المنزل). في حين لاتسبق الأداة المفعول إذا كان نكرة كما في المثال: (حسن يك كتاب آورد)، بمعنى (أحضر حسن كتابًا)[2]. وهذا يدلّ على أنّ دلالة (را) على التعريف أوضح من دلالتها على المفعوليّة، لذا فهي تقابل "أل" التعريف في اللغة العربيّة[3].

وقد تراوحت آراء بقيّة الدارسين بين مستبعد لوجود الإعراب في تلك اللغات الحديثة، وبين مؤكد لوجود آثار إعرابيّة في بعضها، إضافة إلى وجود بعض الأدوات الخاصة التي تستعين بها تلك اللغات للدلالة على الإعراب. ومن الذين استبعدوا وجود الإعراب حسن ظاظا، الذي أكّد اختفاء الإعراب نهائيًا من اللغات الفرنسيّة، والإيطاليّة، والأسبانيّة،

---

(١) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٢٦.

(٢) عبدالمنعم محمّد حسنين، **قواعد اللغة الفارسيّة**، ط٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢)، ص ص٤٣- ٤٤.

(٣) يذكر أحمد شوقي رضوان أنّ العلامة (را) هي علامة المفعوليّة؛ لأنّها تدل على أنّ الاسم الذي تقع قبله معرفة، وأنّه مفعول صريح للفعل المتعدّي، ففي المثال: (يسر جامة شكست) وقع الفعل "شكست" على الاسم "جامه"، فهو معرفة ومفعول صريح بالضرورة للفعل؛ ولهذا جاءت بعده العلامة (را) لتدل على وظيفته. انظر: أحمد شوقي عبدالجواد رضوان، مدخل إلى دراسة الجملة الفارسيّة، ١- الجملة الأساسيّة (بيروت: دار العلوم العربيّة للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص٥٩.

والبرتغاليّة، والانجليزيّة[1]. في حين أشار عبدالوكيل الرعيض إلى أنّ حالات إعراب الاسم في اللغة التشيكيّة تبلغ ثلاثين حالة[2]. واكتفى عبدالله الخثران بذكر اللغات المعربة وهي الألمانيّة والأيسلنديّة والدانمركيّة والروسيّة[3]. أمّا بقيّة الدارسين فقد كرروا ذكر تلك اللغات والآراء نفسها[4].

ويلاحظ أن تناول هذا الموضوع كان مقصورًا على العرض؛ وكأنهم يقدمون آراء غيرهم أو ينقلونها على أنها مما يُسلّم بثبوته سواء في إثبات الإعراب أم في نفيه من بعض اللغات. ولهذا فإن دراسة هذا الموضوع بحاجة للتحليل والنقاش بصرف النظر عن النتيجة التي يسعى إليها كل دارس.

---

(١) الرعيض، **ظاهرة الإعراب في العربيّة**، ص٨٥.

(٢) الرعيض، **ظاهرة الإعراب في العربيّة**، ص٨٥.

(٣) الخثران، **ظاهرة التصرف الإعرابي في العربية**، ص١٦٤.

(٤) ومنهم على سبيل المثال، أحمد الجوري، وعبد الغفار هلال، وعصام نور الدين، وعلي عبدالعظيم، ومحمد البرازي، حيث ذكروا بعض اللغات المعربة، ولغات أخرى يرون أنها غير معربة، مكتفين بذلك دون إضافة تذكر في هذا المجال.

ملاحظات على منهج الدارسين العرب في هذا الاتجاه:

ويمكن بعد هذا العرض لمنهج اللغويين العرب المقارن في مناقشة قضيّة الإعراب، تسجيل الملاحظات الآتية:

١- تعدّدت غايات اللغويين العرب المحدثين من المقارنة بين اللغة العربيّة واللغات الأخرى في قضيّة الإعراب؛ كما تباينت من دارس لآخر. وكانت في أغلبها بعيدة عن تحقيق الهدف من البحث اللغوي المقارن. فقد سعى الدارسون من خلال تلك المقارنة إلى الرد على من يرى أنّ الإعراب هو السبب في صعوبة اللغة العربيّة؛ وذلك بإثبات وجوده في اللغات الأخرى. مع أن هذا الإثبات ينفي هدفًا آخر يذكره بعضهم وهو تميّز العربية عن غيرها بالإعراب؛ ولكنهم كانوا يحاولون إثبات قضايا مستقلة من خلال الإعراب الذي لايمكن تجزئته تبعًا للغايات. كما اهتموا بالرد على من يشكك في دلالة العلامات الإعرابيّة في اللغة العربيّة على بعض المعاني الوظيفيّة، إضافة إلى غير هذا من الأهداف التي ذكرها اللغويون مسبقًا ثم حاولوا التأكيد عليها وإثباتها من خلال تلك المقارنة[1]. على أنه يمكن رصد عدّة أهداف للبحث المقارن في قضيّة الإعراب، بين اللغة العربية وبقيّة اللغات الأخرى لدى الدارسين، ومنها:

---

(١) ليست كل الدراسات العربيّة الحديثة التي تناولت جانب المقارنة بين اللغة العربية واللغات الأخرى على تلك الصورة، إذ يمكن استثناء بعض المقارنات، ومنها على سبيل المثال مقارنات خليل نامي وأحمد سليمان ياقوت، حيث حاولا تتبع بعض جوانب الإعراب في اللغة العربيّة وتلك اللغات لبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها في هذه القضيّة.

أ- بيان جوانب الاتفاق والاختلاف في قضيّة الإعراب بين اللغة العربيّة واللغات الأخرى من حيث طبيعته وخصائصه التركيبيّة والدلاليّة.

ب- الكشف عن أصل هذه القضيّة، من ناحية العلامات الإعرابيّة، والحالات الإعرابيّة في اللغة العربيّة.

ج- تتبّع الجانب التاريخي لهذه القضية في اللغة العربيّة، من خلال المقارنة ومعرفة مالحق بها من تطور لغوي عبر الزمن.

د- تفسير بعض الظواهر الإعرابيّة في اللغة العربيّة، عن طريق مقارنتها بما يماثلها في اللغات الأخرى.

هـ- معرفة صلة القرابة —إن وجدت— بين اللغات المقارنة، عن طريق مقارنة بعض التراكيب والجمل، في إطار هذه القضيّة.

٢- سعى الدارسون إلى التأكيد على تفرّد اللغة العربيّة، وتميّزها عن سائر اللغات، واتصافها بخصائص لاتوجد في أية لغة أخرى. ومن تلك الخصائص خاصيّة الإعراب، حيث يرون أن النظام الإعرابي فيها دقيق ومتكامل ومختلف في طبيعته ودلالته عمّا يوجد في اللغات الأخرى. ومن الذين ذكروا تلك الغاية وأكدوها علي أبوالمكارم[١]، ومازن المبارك[٢]، وعبدالوكيل الرعيض[٣]، وغيرهم[٤]. ويلاحظ الأدلة التي يوردونها لإثبات رأيهم هي مجرد انطباعات ذاتيّة وآراء شخصيّة لاصلة لها بالبحث العلمي.

---

(١) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص ص٢٧- ٣٢.

(٢) المبارك، **نحو وعي لغوي**، ص٦٢، وانظر: ص٩٠.

(٣) الريعض، **ظاهرة الإعراب في العربيّة**، ص٨٩.

(٤) منهم على سبيل المثال عصام نور الدين، إذ يقول: "ونحن نرى بداية أنّ الإعراب سمة من سمات العربيّة،

ونورد مثالاً على ذلك ماقال به علي أبوالمكارم من أنّ الإعراب خاصة من خصائص اللغة العربيّة ؛ بسبب أن التغيّر في حركات أواخر الكلمات لايوجد بهذه الصورة المتبعة إلاّ في اللغة العربيّة دون غيرها من اللغات الساميّة أو اللغات الهنديّة الأوربيّة[1]، ثم قارن بين الإعراب في اللغة اللاتينيّة والإعراب في اللغة العربيّة ؛ وخلص إلى استقلال اللغة العربية بالإعراب[2]. ويردد الباحثون الآخرون الرأي نفسه، مؤكدين فضل اللغة العربيّة على بقيّة اللغات في هذه السمة التركيبيّة.

وتتنافى هذه المناقشات المستفيضة مع أبسط الآراء والمقولات اللغويّة عند اللسانيين المعاصرين ؛ لأن الإعراب نظام لغوي كلّي، وليس مقصورًا على اللغة العربيّة فحسب، فاللغات جميعها معربة، وتبعًا لذلك فليس ثمة ميزة للعربيّة على غيرها من اللغات في هذه السمة. فهي لغة كسائر اللغات البشريّة، لكونها «تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعيّة، وتشترك معها في عدد من الخصائص الصوتيّة، والتركيبيّة، والدلالية، وتضبطها قيود ومبادئ

يعكس خصائصها، ويشير إلى مميزاتها، ويبوح بعبقريّة أهلها". انظر: عصام نورالدين، الإعراب والعربيّة، ص٦. ومنهم أيضًا عبدالعزيز عبده أبو عبدالله، إذ يقول: «وليس تعصبًا أيضًا أن نقول أنّ ما تتمتّع به اللغة العربيّة من خصائص لاتتمتّع بها لغة وأسماء وحروفًا حيثما وقعت بمعانيها من الجمل والعبارات». وانظر: عبدالعزيز عبده أبوعبدالله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ج٢، ص ص٩٠٧- ٩٠٩. ويقول عبدالهادي الفضلي أيضًا في هذا الإطار: «فلم يعد خفيًّا أنّ ظاهرة استخدام الحركات –قصيرة وطويلة– في أواخر الكلم هي من أبرز سمات العربيّة الفصحى، ومن أهمّ خصائصها اللغويّة، ومن أقدم ظواهرها التركيبيّة الموروثة». انظر: الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص٩.

(١) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص٢٧.

(٢) أبوالمكارم، **الظواهر اللغويّة**، ج١، ص٢٩.

تـضبط غيرهـا مـن اللغـات»[1]. فليـست هنـاك لغـة أفـضل مـن أخـرى في الإعراب، وفي غيره من الخصائص اللغويّة؛ إذ لايوجد مسوغ للمفاضلة بين لغة وأخرى. ومن هنا فإن لكـل لغـة عبقريتهـا، ومقـدرتها علـى التعـبير عـن حياة المجتمع الذي تنتمي إليه. ولا تـدعوه كثـرة الحـالات الإعرابيّـة في لغـة مـا مثلاً إلى عدّها أفضل اللغات؛ لأنّ نظام الإعراب مختلف في كل لغة، تبعًا لما فيها من قوانين وأنظمة تحكمها العلاقـات النحويـة بـين الكلمـات. ولا يوجـد نظام لغوي أفضل من آخر بسبب شموله، أو بسبب قصوره. لذا فالاستدلال علـى أنّ دقـة الإعـراب في العربيّـة يفـوق الإعـراب في اللاتينيّـة لاعتبـارات يحكمها نظام اللغة إنّما هو استدلال غير دقيق لايمكن إثباته.

وتجد الإشارة إلى ضرورة عزل الغايات الذاتية عن البحث العلمـي؛ فلا يعني مثلاً كون اللغـة عربيّـةً لهـا ميـزة خاصـة في إعرابهـا، كمـا لايُـضفي عليها اتّصافها بالعربية أية سمة كـالقول بالأفـضلية مـثلاً. ويتأكـد الأمـر فيمـا يخص الإعراب، إذ «لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربيّة، إلا ونجد لهـا مثيلاً في لغة، أو لغات أخرى، هند أوربيّة كانت أو غـير هنـد أوربيـة»[2]. بـل يُعـدّ حديث الدارسين العرب عن الإعراب في اللغة العربيّـة بتلـك الـصورة مظهـرًا من مظاهر التحيّز اللغـوي، مثـل المظـاهر الأخـرى الـتي ظهـرت عنـد العـرب القدماء والمحدثين. وقد أثبت البحـث اللـساني الحـديث أنّـه لابـدّ مـن تخلـيص

---

(١) الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، نماذج تركيبية ودلالية، (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦)، ص٥٦.

(٢) حمزة بن قبلان المزيني، «التحيّز اللغوي: مظاهره وأسبابه»، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية في بيروت، ع٤٣، (١٩٩٥م)، ص٤٨، وانظر: ص ص٧٠- ٧٩.

دراسة اللغة العربيّة من تلك المظاهر، وأنّه «لايمكن للبحث اللساني في اللغة العربيّة أن يتقدّم إلا بالتخلي عنها، ومقارنة اللغة العربيّة بوصفها لغة إنسانيّة تتصف بما تتصف به اللغات الإنسانيّة الأخرى، ويجري عليها من السنن مايجري على غيرها»[1].

٣- إنّ الأساس الذي قامت عليه المقارنة عند أغلب الدارسين، هو ربطهم بين وجود الإعراب في أية لغة بوجود العلامات الإعرابيّة فيها. ولهذا فإنهم يرون أن اللغات التي تظهر فيها العلامات الإعرابيّة هي اللغات المعربة، وما سواها فغير معربة. لذلك قَصَر بعض الدارسين مقارنتهم على تلك اللغات. على أن هناك من ناقش الإعراب في اللغات التي لاتحمل علامات إعرابيّة، كالإنجليزية والفرنسيّة مثلاً، حيث استعاضت عن العلامات الإعرابيّة بعناصر إعرابيّة أخرى[2].

وهذه النظرة —التي أشار إليها الدارسون العرب— للإعراب، بعيدة عن فهم طبيعته التي تتمثل في العلاقات التي ترتبط بها الكلمات، سواء على مستوى البنية السطحية، أم على مستوى البنية العميقة. فكل كلمة في الجمل مؤثرة فيما بعدها ومتأثرة بما قبلها؛ ولذلك فإنها تأخذ وظيفتها ضمن الجملة من علاقتها مع باقي الكلمات. وما العلامات الإعرابيّة إلا أثر نم آثار

---

(١) انظر: رمضان عبدالتواب، **التطور اللغوي**، ص ص١٢٤- ١٢٦. وانظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب، ص ص٢٥- ٢٦.

(٢) انظر: رمضان عبدالتواب، **التطور اللغوي**، ص ص١٢٤- ١٢٦. وانظر: أحمد سليمان ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٢٥- ٢٦.

الإعـراب قـد تظهـر وقـد تختفـي نتيجـة عوامـل التطـور اللغـوي، أو عوامـل صوتيّة معيّنة[1].

ومن هنا لايرى اللساني الأمريكي تشومسكي أنّ هناك لغات غير معربة، ولا يستدل بالنهايات الإعرابيّة على وجود الإعراب أو عدم وجوده، فيقول: «ربما كانت الحالات الإعرابيّة ظاهرة، كما هو الوضع في اللاتينيّة، بصفة عامة، أو خفيّة، كما في الإنجليزيّة، والأسبانيّة عمومًا، لكننا نفترض أنها موجودة، وهو ماتوجبه المبادىء العامة، لإسناد الحالة الإعرابيّة، سواء كانت ظاهرة أو خفيّة»[2].

٤- يلاحظ على معظم الدراسات العربيّة، التي تحدّثت عن الاتجاه المقارن في قضيّة الإعراب، التكرار الواضح لآراء بعض الدارسين السابقين، دون أن يكون في الرأي المعاد أي إضافة أو تعديل لما سبقه. بل لقد لجأ بعضهم إلى النقل الحرفي لآراء سابقة. في حين اكتفى بعضهم بعبارات قصيرة غير كافية للدلالة على القضيّة التي يتحدّث عنها، فلم تعتمد آراء هؤلاء على تحليل لغوي مبني على أمثلة لغوية ليستنبطوا منها الحقائق اللغوية التي يمكن أن يتوصل إليها من المقارنة بين اللغة العربيّة وبقيّة اللغات الأخرى. ويشير ذلك إلى أن هناك قناعة راسخة لدى معظم الدارسين بنتائج مقارنتهم بأنها لصالح

---

(١) يذكر بروكلمان تعليلاً لسقوط النهايات الإعرابيّة من اللهجات العربيّة الحديثة فيقول: «وقد تركت حالات الإعراب في اللهجات الحديثة، بسقوط النهايات الحركيّة؛ لأسباب صوتيّة، وبقيت فيها بعض هذه الحالات، تحت حماية الضمائر المتصلة». انظر: كارل بروكلمان، **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبدالتواب (الرياض: مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م)، ص١٠١.

(٢) نعام تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٠م)، ص٩٤. وسيرد توضيح لهذا في الفصل الرابع.

العربيّة ؛ وكأنهم يردّون على من يفترض خلاف رأيهم ، ومادامت الغاية الذاتية هي التي وجّهت دراساتهم فإن الآراء المعروضة كانت مكررة ؛ كما أن الأمثلة معادة ، مما جعلهم يُغفلون التحليل والنقاش من جهة ، ويغفلون الاستفادة من الدراسات اللسانية الحديثة من جهة أخرى.

الفصل الثالث: الاتجاه التحليلي

٣- ١: وظيفة علامات الإعراب

٣- ١- ١- إنكار وظيفة علامات الإعراب.

٣- ١- ٢- إقرار وظيفة علامات الإعراب.

٣- ١- ٢- ١- الوظيفة المعنويّة.

٣- ١- ٢- ٢- الوظيفة الصوتية.

٣- ١- ٢- ٣- الوظيفة الجمالية.

٣- ٢: أثر العامل في الإعراب

٣- ٢- ١- القائلون بإبقاء العامل.

٣- ٢- ٢- القائلون بإلغاء العامل.

٣- ٢- ٢- ١- الاتجاه الأول.

٣- ٢- ٢- ٢- الاتجاه الثاني.

٣- ٢- ٢- ٢- ١- نظرية القرائن النحوية

٣- ٢- ٢- ٢- ٢- نظرية المعاني.

٣- ٢- ٢- ٢- ٣- نظرية الفعالية.

٣- ٢- ٢- ٢- ٤- نظرية التكيف.

الإتجاه التحليلي

يُعنى المنهج التحليلي بالنظر في المعطيات اللغويّة المختلفة ثم يُحلّلها إلى مجموعة نم العناصر للكشف عن سمة لغويّة معيّنة، وتظهر أهمية هذا المنهج في مناقشة القضايا اللغويّة من خلال اعتماده على الأمثلة ثم الخروج منها بنتائج متّصلة بها ومُنطلقة منها تمثّل الواقع اللغوي، ولا تكون مجرّد نتائج مُفترضة؛ ويُساعد هذا المنهج الباحث في الانطلاق من اللغة ذاتها فإنه يستطيع مقارنة نتائج درسه وتحليله بالمقولات اللغويّة سواء اتّفق معها أم لم يتّفق؛ ويساعده ذلك في جعل نتائجه مُبَرّرة بالاعتماد على الأمثلة اللغويّة نفسها.

ويُلاحظ أن هذا المنهج يفيد من المنهج التأريخي من ناحيتين: الناحية الأولى ترتبط بالأمثلة المدروسة بوصفها تُمثّل تاريخًا لغويًا لمجموعة معيّنة، وتتعلّق الناحية الأخرى بالدراسة التاريخيّة للظواهر اللغويّة من حيث تغيّرها وتطوّرها. ولهذا فقد أفاد المنهج التحليلي من المنهج التاريخي في دراسة قضية الإعراب على اعتبار أن تاريخ الإعراب هو تأسيس للقضيّة من جهة، وعرض لتطوّرها أو اختلافها من جهة أخرى. وانطلاقًا من ذلك فإن النتائج التي يصل إليها لابد من مقارنتها بالآراء السابقة، وفي هذا يُلاحظ الارتباط بالمنهج المقارن في دراسة اللغة. ومن هنا فقد جاء في هذا الفصل لاحقًا للفصل الذي عُني بالمنهج المقارن في دراسة العلامة الإعرابيّة وملاحظة تطوّرها من خلال تتبّعها التاريخي الذي أشير إليه في الفصل السابق للدراسة

المقارنة. ويأتي المنهج التحليلي محاولاً استثمار نتائج المناهج السابقة وتوظيفها في دراسة الإعراب، وتحليل المسائل المتعلقة به. على أن هذا الفصل سيهتمّ بحصر جهود الباحثين في هذا المنهج، ويبيّن مدى استثمارهم له، والكيفيّة التي ناقشوه بها. وسنتناول فيه مسألتين من أهمّ المسائل التي حلّلها الباحثون العرب المحدثون ضمن حديثهم عن قضيّة الإعراب، وهاتان المسألتان هما:

- وظيفة علامات الإعراب.
- أثر العامل في الإعراب.

وقد اختيرت هاتان المسألتان، لأهميتهما من حيث علاقتهما بقضيّة الإعراب، ولكونهما قد نالتا حيّزًا كبيرًا من مناقشات الدارسين؛ وقد تعدّدت فيهما الآراء وتباينت المقولات. وفيما يأتي بيان ذلك:

٣- ١: وظيفة علامات الإعراب

كانت علامات الإعراب مجالاً للدرس النحوي والدرس الصرفي، إذ يدرسها كل علم من زاوية معيّنة. وقد تناولها الباحثون العرب المحدثون بالدرس والتحليل، فناقشوا بداياتها، وحاولوا معرفة أيهما أسبق: الحروف أم الحركات؟، ثم تبعوا التطوّر الذي لحق بها عبر العصور، محاولين معرفة دلالة كل علامة عند بداية وضعها في الأصل[١].

ولابد من ملاحظة أنهم فرّقوا ضمن تلك المناقشات بين علامات الإعراب وعلامات البناء، فرأى بعضهم أنّ علامات الإعراب هي الأثر الناتج عن العامل وهي التي لها دور وظيفي، في حين ليس لعلامات البناء دور يذكر؛ لأنها حركات لازمة لاتتغير على الكلمة المبيّنة[٢]. وفيما أكّد آخرون أنّ الحركة الإعرابيّة تشمل علامات الإعراب في الكلمات المعربة وعلامات البناء في الكلمات المبنيّة[٣]، وهي رمز لفظي لتأثير العامل في المعمول، ولهذا يمكن أن تأتي ظاهرة أو مقدّرة؛ ولهذا «فإن فقدها إنما يعني عدم وجود دليل صوتي لفظي على التأثير، دون أن يعني إلغاء هذا التأثير أو نفيه جملة»[٤].

---

(١) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص ص١٤١- ١٥٨. وانظر: ياقوت، ظاهرة الإعراب، ص ص٤٧-٦٠.

(٢) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص ص١٤٥- ١٤٨.

(٣) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص٩٠.

(٤) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص٩١.

وقد اهتمّ بعض الدارسين بأنواع العلامات الإعرابيّة، فقسموها إلى أصلية وفرعيّة، معيدين تقسيم النحاة القدماء لها، فالأصلية هي: الضمة والفتحة والكسرة ثم السكون. والفرعيّة هي: الألف والواو وثبوت النون والياء والكسرة والفتحة وحذف النون[1].

وقد أوجز الباحثون في تناولهم تلك الجوانب، فيما ناقشوا وظيفة علامات الإعراب بشكل تفصيلي، وكانت آراؤهم متعدّدة ومتصلة بالإجابة عن السؤال المتعلّق بتلك العلامات وهو: هل للعلامات الإعرابيّة دور وظيفي في الكلام؟ فإن كان لها دور وظيفي، فماهو؟ وما نوعه؟ وما الأساس الذي بُني عليه؟ وإن لم يكن لها دور وظيفي، فكيف وُجدت تلك العلامات في كلام العرب؟ وهل يمكن أن تتضمّن اللغة علامات لاقيمة لها؟

وتباينت إجابات الباحثين عن تلك الأسئلة، وتضمّنت موقفين مختلفين، يرى الأول أنّ علامات الإعراب لاقيمة لها، ولا تؤدي وظيفة في كلام العرب، وبالتالي يمكن الاستغناء عنها وتركها، أمّا الموقف الآخر، فيرى أهميّة بقائها، وأنّها تؤدي وظيفة معيّنة. على أنّ القائلين بهذا الرأي مختلفون في تحديد تلك الوظيفة. وفيما يأتي إيضاح لهذين الموقفين:

---

(١) الرعيض، **ظاهرة الإعراب في العربية**، ص ص١١١- ١١٤.

٣- ١- ١- إنكار وظيفة علامات الإعراب:

أنكر القائلون بهذه الفكرة أن يكون لعلامات الإعراب وظيفة في الكلام، فهي لم تظهر عندهم في آخر الكلمات لمعنى تؤديه، إذ هي مجرّدة من الدلالة. ورأوا أنّها من صنع النحاة القدماء، وضعوها تقليدًا لليونانيين واقتباسًا من اللغات الأخرى التي لها قواعد نحويّة.

ولهذا يدعون إلى إلغائها، والاستغناء عنها، وذلك بتسكين أواخر الكلمات في كل جملة، إذ لافرق بين الحالتين، حالة وجودها، وحالة غيابها. فهي لاتؤدي وظيفة معيّنة، بل تعوق الفهم في نظرهم، وتقيّد الفكر، ولا حلّ لهذا عندهم إلا بالتخلّص منها.

ويؤيدون تصوّرهم السابق بعدة أدلّة، يستدلون بها على نفي وجود وظيفة لعلامات الإعراب، ويقولون من ثم بأهمية إسقاطها من الكلام العربي. ومن تلك الأدلة:

١- استغناء كثير من اللغات الأخرى عن تلك العلامات الإعرابيّة، ومع هذا بقيت تلك اللغات قادرة على البيان والوضوح، ولم يكن غياب العلامات فيها عائقًا في سبيل الفهم والإفهام[١].

---

(١) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٢. وانظر: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٣م)، ص١٢٢.

٢- خلو اللهجات العربيّة الحديثة من علامات الإعراب، ومع ذلك ليس فيها لبس أو غموض، ويتعامل الناس بها على قدر حاجاتهم لها[١].

٣- فهم عامة الناس لما يقوله المتحدّثون باللغة العربيّة الفصحى، مع أنّهم لايتقنون قواعد النحو، ولايفرّقون بين قوانين الإعراب؛ لذا لايجهلون ما يُقرأ عليهم من نصوص وأخبار، سواء كانت معربة أم خالية من علامات الإعراب؛ ولذلك ليس لتلك العلامات أثر في المعنى[٢].

٤- دلالة بعض الظواهر اللغويّة على إبطال مدلول علامات الإعراب، مثل سقوط حركات الإعراب في ظاهرة الوقف والتقاء الساكنين[٣].

٥- جواز أكثر من وجه من أوجه الإعراب في بعض الكلمات في اللغة العربيّة، مما يؤكد عدم الالتزام بحركة إعرابية واحدة[٤].

ويلاحظ أنّ المنكرين لوظيفة علامات الإعراب نوعان، النوع الأول: هم المتخصّصون في دراسة اللغة العربية وعلومها، والنوع الآخر: هم من غير المتخصصين في الدراسات اللغويّة، ويمثّلون الأغلبيّة. ومن أوائل القائلين بتلك الفكرة قاسم أمين، حيث دعا إلى تحرير اللغة من الإعراب،

---

(١) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١٢٢.

(٢) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١٢٣.

(٣) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١١٩.

(٤) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١٢٨. وانظر: فؤاد حنا طرزي، في سبيل تيسير العربية وتحديثها (بيروت: المكتبة العصرية ١٩٧٢م٩، ص ص٩٥- ١٠٠.

ورأى أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة، لاتتحرك بأي عامل من العوامل، شأن اللغة العربية في هذا شأن اللغات الأجنبية الأخرى[1].

وتابعه في هذا الرأي سلامة موسى، فقرّر إلغاء الإعراب والاكتفاء بتسكين آخر الكلمات، إضافة إلى إلغاء بعض علامات الإعراب في المثنى وفي جمع المذكّر السالم، وغايته أن يصل إلى تسوية بين اللغة العربيّة الفصحى وبين اللغة المصرية العاميّة[2].

وعدّ أنيس فريحة الإعراب زينة يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه لايتلاءم مع الحضارة، بل لايعدو أن يكون زخرفًا لاقيمة له في الفهم والإفهام، ولو كان ضروريًا لأبقت عليه الحياة[3]. واقترح في إعراب جملة مثل: (قام زيد أو زيد قام) أن تقول: إنها «جملة بسيطة مركّبة من عنصرين: شيء نتكلم عنه (زيد)، وهذا في الجملتين سواء، وشيء نقول عن المتكلم عنه (قام)، وهذا في الجملتين سواء»[4]، ولهذا رأي أنّ الإعراب عقبة في سبيل التفكير يجب التخلّص منه[5].

---

(١) نقلاً عن: ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٣٧- ٣٨.

(٢) نفوسة زكريا، **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤م)، ص ص١١٨- ١٢٢.

(٣) أنيس فريحة، **تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة**، (بيروت: منشورات الجامعة الأمريكية، ١٩٥٩م)، ص٤٢.

(٤) أنيس فريحة، **نحو عربية ميسرة**، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٥م٩، ص١٢٣، وص١٨٤.

(٥) فريحة، تبسيط قواعد اللغة العربية، ص٤٤.

أمّا جبر ضومط فالإعراب عنده زينة في اللغة لاغير[1]، ومع أنّه رأى أحيانًا أنّه مساعد على الفهم ومنع الالتباس، إلا أنه أكّد أنّ العاقل «يعلم أنّ علامات الإعراب في اللغة إنما هي من قبيل الأناقة والمواضعة، لا من قبيل الجوهر والحقيقة»[2]، ولهذا لايعدّه من مقومات اللغة، ولا من الأمور الجوهريّة فيها، مستدلاً على ذلك بالوقف؛ لأنه تعطيل للإعراب وإزالة الحكمة[3].

هذا مجمل آراء المنكرين لوظيفة علامات الإعراب[4]، ويبدو أنّ الأسباب التي دعتهم إلى هذا التصوّر عديدة، لعلّ من أهمها:

١- الدعوة إلى اللغة العاميّة ونبذ اللغة الفصحى. ولا تتحقق هذه الغاية إلا بالاستغناء عن علامات الإعراب وإنكار وظيفتها.

٢- دعوات التجديد والتيسير في النحو العربي، وتتمثل الصعوبة عند الداعين لها في الإعراب وعلاماته، لذلك فهدفهم التخلّص منه.

٣- متابعة بعض المستشرقين في آرائهم المنكرة لعلامات الإعراب ووظيفتها، وترديد أفكارهم دون تمحيص.

---

(١) جبر ضومط، **فلسفة اللغة العربية وتطورها**، مصر: مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٢٩، ص٢٥.

(٢) ضومط، **فلسفة اللغة العربية**، ص١١٣.

(٣) ضومط، **فلسفة اللغة العربية**، ص١١٣.

(٤) تابع المنكرين لوظيفة العلامات الإعرابية، وبالتالي المنكرين للإعراب، آخرون مثل: أحمد لطفي السيد، ولويس عوض، وسعيد عقل، ويعقوب صنّوع، ويعقوب صرّوف، ومارون الغصن، وغيرهم، انظر: نذير محمد كتبي، الفصحى في مواجهة التحديات (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩١م)، ص ص١١٨- ١٤٦.

٤- فهم اللغة وأنظمتها فهمًا غير دقيق، إذ لايدرك الداعون إلى إلغاء علامات الإعراب الأنظمة اللغويّة وكيفيّة عملها.

٣- ١- ٢- إقرار وظيفة علامات الإعراب:

أيد دارسون آخرون القول بأهميّة العلامات الإعرابيّة في الإبانة والإيضاح، ورأوا أنّها تؤدي وظيفة في الكلام العربي. لكنهم اختلفوا في تعيين العلامات التي تقوم بتلك الوظيفة، فقصرها بعضهم على الضمة والكسرة فقط، في حين لاتدل الفتحة على شيء[١]. وجعلها بعضهم الآخر ذات دلالة في مواضع معيّنة، في حين تخلوا من الدلالة في مواضع أخرى[٢].

ويمكن رصد ثلاث وظائف، حدّدها الدارسون للعلامات الإعرابيّة، سنعرض لها كما وردت عندهم من حيث المفهوم، والأدلة التي اعتمدوا عليها، والنتائج التي توصّلوا إليها، وهي:

أ- الوظيفة المعنويّة.

ب- الوظيفة الصوتية.

ج- الوظيفة الجمالية.

٣- ١- ٢- ١- الوظيفة المعنويّة:

يلاحظ أن الباحثين العرب المحدثين قد تابعوا النحاة القدماء في القول بدلالة علامات الإعراب على معانٍ مختلفة؛ ولهذا ربطوا بين الإعراب والمعنى،

---

(١) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٥٠.

(٢) حسّان، **اللغة العربيّة**، ص ص٢٠٥- ٢٠٧.

ورأوا أنّ العلامة الإعرابيّة لها دور في الإفصاح والإبانة عمّا في نفس المتكلم من معانٍ، وعندما يريد المتكلم إيصال معنى معيّن إلى السامع فإن وسيلته إلى ذلك هي العلامات الإعرابيّة. وساد القول بهذه الوظيفة للعلامة الإعرابيّة عند أكثر الباحثين، إلاّ أنهم اختلفوا في تعيين المقصود بتلك المعني، فيُراد عند بعضهم المعنى الدلالي الاجتماعي، ويُقصد بها عند آخرين المعاني الوظيفيّة النحويّة.

ومن الذين أكدوا على دور العلامات الإعرابيّة في إبراز المعنى الدلالي، عبّاس محمود العقّاد، فهو يرى أنّ الإعراب في اللغة العربيّة أثر م آثار استخدام الحركة في التعبير عن المعنى، ثم يبيّن أنّه عام لجميع أقسام الكلام العربي في الأفعال والأسماء، وله فائدة في التراكيب العربية والحروف، حيثما وقعت بمعانيها من الجمل. ويذكر أن علامات الإعراب تدل على معناها أيًّا كان موقعها من الجملة المنطوقة[1].

وتأتي المعاني على هذا النحو عند علي النجدي ناصف، فقد كتب مبحثًا بعنوان (الإعراب والمعنى) استدلّ من خلاله على صولة الإعراب بالمعنى من وجهين، الأول: وهو القراءات المتعدّدة التي قُرىء بها القرآن الكريم، وكان لكلٍ منها توجيه في معاني الآيات التي قُرئت بها؛ ثم يُورد آيات قرآنية تُبيّن فيها المعاني الدلاليًة التي يمكن أنْ تُفهم من خلال تغيّر العلامات الإعرابيّة. والوجه الآخر: وهو صورٌ من أساليب الكلام العربي

(١) عباس محمود العقّاد، **اللغة الشاعرة**، مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية (القاهرة: الأنجلو المصريّة، ١٩٦٠م)، ص ص١٩- ٢٣.

التي لايتّضح معناها إلاّ بعد معرف إعرابها؛ ثم يعرض كذلك لمجموعة من الأمثلة التي تتمضّن أساليب مختلفة، ولايمكن فهم معناها –كما يرى– إلا بعد معرفة علامات الإعراب فيها[1].

والدارسون الذين رأوا أنّ المعاني التي تكشف عنها علامات الإعراب هي المعاني الوظيفيّة متفقون في جانب، ومختلفون في جانب آخر؛ فقد بيّنوا أنّ المقصود من تلك المعاني هو المعاني النحويّة، من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة وتبعيّة وسببيّة وتوكيد، وغير ذلك من المعاني التي أشاروا إليها. ومع هذا فقد اختلفوا في كون تلك العلامات الإعرابيّة هي المسؤولية وحدها عن القيام بتلك الوظيفة المعنويّة دون سواها من القرائن؛ ولهذا انقسموا إلى فريقين: يرى فريقٌ منهم أنّ العلامات الإعرابيّة هي التي تُبيّن تلك المعاني، في حين يرى الفريق الآخر أنّ العلامات الإعرابيّة قرينة من مجموعة قرائن تُسهم في إيضاح تلك المعاني. ومن أبرز القائلين بالرأي الأوّل، إبراهيم مصطفى، فقد وصل إلى أنّ الضمّة هي علم الإسناد، وأنّ الكسرة علم الإضافة، وليس للفتحة دلالة عنده[2]؛ وتابعه في هذا الرأي مهدي المخزومي، مؤكدًا أهميّة الربط بين الحركات الإعرابيّة والمعاني النحويّة التي ترتبط بها، ومنبّه إلى ضرورة البحث في ثنايا الكلام عن المعنى الذي تُشير إليه كل علامة، وذلك من خلال ملاحظة اختلاف الحركة الإعرابيّة، تبعًا لاختلاف موضع الكلمة في الجملة من جهة، وتبعًا لصلة

(١) علي النجدي ناصف، **من قضايا اللغة والنحو** (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٧م) ص ص٤- ٢١.

(٢) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٥٠.

الكلمة بما يجاورها من كلمات من جهة أخرى[1]. ولاتؤدي العلامات الإعرابيّة عند إبراهيم مصطفى ومن تابعه من الدارسين إلا معنيين نحويين فقط من المعاني النحويّة، هما الإسناد والإضافة، ثم وُجِّه الإعراب كله لهذين المعنيين.

وأشار آخرون، مثل: صبحي الصالح[2]، وعلي عبدالواحد وافي[3]، ورمضان عبدالتواب[4]، وإبراهيم السامرّائي[5]، إلى تحقّق تلك المعاني النحويّة عن طريق العلامات الإعرابيّة. ورأى خليل عمايرة، كذلك، أنّ للحركة الإعرابيّة دورًا لايقل أهميّة عن دور أيّ حرف من حروف الكلمة في الوصل إلى المعنى الدلالي للجملة؛ وقد أكّد على أنّ الكلمة تكتسب معنى إضافيًا عند وجودها في التركيب، ورأى أنّ ذلك المعنى يختلف من تركيب لآخر؛ فقد تكون الكلمة فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافًا إليه، أو حالاً، أو صفة، أو غير ذلك؛ ولايدلّ على تلك المعاني الإضافيّة إلاّ العلامات الإعرابيّة[6]. وبيّن في بحث آخر أنّ الإعراب تابع للمعنى، ولذا فإن الذي يحدّد إعراب كلمة معيّنة هو المعنى الذي تؤديه في الجملة استدل على ذلك بتناول نماذج من الآيات القرآنية بيّن من خلالها أنّ المعنى هو الذي

---

(١) المخزومي، **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق، ص ص٦٧- ٧١.

(٢) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص١١٩.

(٣) وافي، **فقه اللغة**، ص ص١١٠- ١١١.

(٤) عبدالتواب، **فصول في فقه اللغة**، ص٣٨٢.

(٥) السامرّائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ص١١٧- ١٢٠.

(٦) خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، منهج وتطبيق (جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م)، ص١٥٧. وانظر: ١٦٠.

يحـدّد إعرابًـا واحـدًا في حالـة تعـدّد الأوجـه الإعرابيّـة للمكـون الواحـد في الجملة[1].

أمّا القائلون بأنّ العلامة الإعرابيّة هـي إحـدى القـرائن الـتي تتـضافر فيما بينها لبيان المعنى النحويّ، فيأتي تمّام حسّان في مقـدّمتهم، حيـث وضـع نظريّـة القـرائن، مناقـشًا –مـن خلالهـا– دور العلامـات الإعرابيّـة وعلاقتهـا ببقيّـة القـرائن الأخـرى في تعـيين المعـاني النحويّـة[2]. ويـرى تمّـام حـسّان أنّ إيضاح المعاني المعاني الوظيفية النحويّة للكلمات في الجملة من مسؤولية عدة قرائن، ومن تلـك القـرائن العلامـة الإعرابيّـة، فليـست وحـدها الدالـة علـى تلك المعاني، وإنما هي ضمن قرائن أخرى تقوم بتلك المهمة[3].

---

(١) عمايره، **إعراب المعنى ومعنى الإعراب في نماذج من القرآن الكريم**، مجلة التواصل اللساني، مج٤، ع١، (مارس ١٩٩٢م)، ص ص٦٣- ٧٦.

(٢) حسّان، **اللغة العربية**، ص٢٠٥.

(٣) وافق تمام حسّان بعض الدارسين في هذا الرأي، ومنهم: محمد حماسة عبداللطيف في كتابه: العلامة الإعرابية، ص٢٩٢. ومحمد صلاح الدين بكر في بحثه: نظرة في قرينة الإعراب، ص ص٤٧- ٤٩. ومحمد محمد يونس علي في كتابه: وصف اللغة العربيّة دلاليًا، ص٢٨٧. وغيرهم.

٣- ١- ٢- ٢- الوظيفة الصوتيّة:

تشير هذه الوظيفة إلى أنّ علامات الإعراب جيء بها للتخلّص من التقاء الساكنين؛ فالأصل في الكلمة أن تكون ساكنة الآخر، ولا تحرّك إلا حين تدعو الحاجة لذلك. وهناك عاملان يعيّنان حركة التخلّص من التقاء الساكنين، أولهما: إيثار بعض الحروف لحركة معيّنة، كإيثار حروف الحلق للفتحة، وثانيهما: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة[١].

وقد دافع عن هذه الفكرة إبراهيم أنيس واستدل عليها بالأدلة والشواهد، نافيًا أن يكون لعلامات الإعراب وظيفة معنويّة، أي أنّها لم ترتبط بالمعاني الوظيفيّة التي أشير إليها في الوظيفة الأولى، أو كَسْره إن كان حرفًا صحيحًا، أو ضمّة للمجاورة، أو فتحة وذلك في نون (من) خاصة إذا تلتها (أل). ولذلك فقد رجّح أن تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلّص من التقاء الساكنين، ويرى أنّ النحاة حين صعبت عليهم قواعده فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة[٢]. وأنكر في البداية أن يكون للحركة الإعرابية مدلول، وبيّن أن تلك الحركات لم تُعيّن المعاني في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النحاة، بل لاتعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، وأوضح ذلك بقوله: «يظهر والله أعلم: أن تحرك أواخر الكلمات كان صفة من

---

(١) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص١٨٣.

(٢) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٢٥.

صفات الوصل في الكلام شعرًا أو نثرًا فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمّى بالسكون. كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لايلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل»[1].

وقد قصر بهذا دور الحركات الإعرابيّة على وصل الكلمات بعضها ببعض فقط دون أن تشير إلى أي دلالة معنويّة. واستدل على ما وصل إليه بعدة أمور، منها مايأتي:

١- رأى أنّ هذا التصور لوظيفة الحركة الإعرابية هو ما قرّره بعض المتقدمين من ثقات العلماء مستشهدًا بقول الخليل بأنّ «الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»[2].

٢- بيّن أنّ أبا عمرو بن العلاء قرأ بتسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية، وذكر أمثلة لتلك الآيات[3].

٣- لاحظ أنّ بعض الجمل يتفق معناها مع أنها مختلفة الإعراب، وبعضها يختلف معناها وهي متفقة في الإعراب[4].

٤- رأى أنّ سقوط الحركات الإعرابيّة في حالة الوقف لايغيّر من المعنى ولا يشوّه الصيغ[5].

---

(١) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٣٩.

(٢) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٢٢.

(٣) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٢٩.

(٤) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٢٥.

(٥) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٢٨.

٥- أشار إلى أنّه يمكن فهم الكلام غير المعرب، كما إذا قُرىء خبر صغير في صحيفة على رجل لم يتصل بالنحو، فإنه يفهمه تمام الفهم، مهما تعمّدنا الخطأ في الإعراب[١]. والذي يعيّن معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة عنده، أمران: الأوّل، نظام الجملة العربيّة والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغويّة في الجملة. والأمر الآخر، هو ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات[٢].

واستنادًا إلى رأيه السابق بيّن أن الفاعل لا يُعرف بضم آخره، ولايُعرف المفعول بنصب آخره، بل يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة، وما روي منها من آثار أدبيّة قديمة[٣]. ثم عاد لتأكيد رأيه السابق، بقوله: «الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر، وأنّ ما حرّك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتيّة دعا إليها الوصل»[٤]. وحلل على هذا الأساس بعض الجمل، وبيّن مقاطعها الصوتيّة، ليصل إلى أنّ «ماسمي بحركات الإرعاب يمكن أن تعدّ حركات للتخلّص من توالي ثلاثة أو أربعة حروف في وسط الكلام»[٥]. ثم أورد بعض الأبيات الشعريّة ليوضّح من خلالها قواعد تحريك أواخر الكلمات، وأنّ الحركات الإعرابية «هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في

---

(١) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٢٨.

(٢) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص ص٢٢٨- ٢٣٨.

(٣) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٤٢.

(٤) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٢٨.

(٥) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٣٣.

الكلام الموصول، ثم إنها لم تكن ملتزمة في كل الحالات... وكان الذي يعيّن الحركة أحد عاملين: طبيعة الصوت المحرّك، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى»[1].

هذه هي خلاصة رأي إبراهيم أنيس في وظيفة علامات الإعراب والأدلة التي رأى أنها تؤيد تصوّره. ومن الذين ساروا على نهج إبراهيم أنيس فؤاد حنّا طرزي، حيث رأى أن الحركات الإعرابيّة إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ثم استفيد منها في التمييز بين المعاني الملتبسة[2]. واستدل على هذا بعدة أدلة منها:

١- اتحاد المعنى واختلاف الإعراب.

٢- انتظام أبواب مختلفة في المعاني في حركة واحدة.

٣- وجود الحركات في المعرب والمبني[3].

٤- سقوط الحركات الإعرابية عند الوقف دون تأثير.

٥- تحريك الساكن كثيرًا لغرض لفظي، سواء أكان معربًا أم مبنيًّا، وتحريك التنوين عند التقاء الساكنين.

٦- تحريك الآخر كتحريك ماقبله عند بعض العرب.

٧- كثرة الكلمات التي يجوز أن تعرب بوجهين أو ثلاثة.

٨- الإعراب بالحروف حل تلفيقي من لهجات مختلفة[1].

---

(١) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص٢٣٥.

(٢) طرزي، **في سبيل تيسير العربية**، ص٩٣.

(٣) طرزي، **في سبيل تيسير العربية**، ص١٠١.

وقد أيّد داود عبده رأي إبراهيم أنيس في بعض ماقاله، وأنكر عليه بعضه؛ فقد أشار على أنّ وظائف علامات الإعراب متعدّدة، ولايمكن حصرها في وظيفة واحدة. ومن تلك الوظائف أنها تأتي للوصل، أو تكون من بنية الكلمة، أو تكون علامة للنوع، أو تكون للعدد، أو تعبّر عن اختلاف اللهجات[٢]. فهو متفرق مع إبراهيم أنيس في الوظيفة الصوتية ولكنه قصرها على بعض العلامات الإعرابيّة دون البقيّة. لذا رأى أنّه لايمكن تعميم تلك الوظيفة في تسهيل الوصل. فاللغة العربيّة معتمدة على الحركات اعتمادًا كبيرًا في تنويع الصيغ والمعاني والتمييز بينها، سواء أكانت الحركة في أول الكلمة، أم في وسطها، أم في آخرها[٣]. ولهذا فقد أنكر داود عبده دلالة العلامات الإعرابيّة على معنى، أو أن يكون أصل الكلمات هو السكون، ورفض تعليل الحركة بتسهيل الوصل فقط، بل رأى أنّ الحركات منها ماهو للوصل، كحركة التقاء الساكنين، ومنها ماهو جزء من بنية الكلمة، ومنها ماهو علامة، مثل أنتَ وكتبَ[٤]. أما الحركة في نحو "الرجل" رفعًا ونصبًا وجرًا، فترجع في رأيه إلى اختلاف اللهجات[٥]. واستدل على عدم دلالة علامات الإعراب على معنى، بأدلة منها:

---

(١) طرزي، **في سبيل تيسير العربية**، ص١٠٧.

(٢)

(٣) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١٠١.

(٤) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١١٣.

(٥) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص ص١٢٦- ١٢٧.

١- لو غُيّرت العلامة الإعرابيّة بأخرى لم يتغيّر المعنى، مثل: رأيتُ الرجلُ، على العكس من تغيّر الحركة، في: ضَرَب، وضُرِبَ، ويَحضُر، ومُرسِل، ومُرسَل، إذ يتغيّر هنا المعنى[١].

٢- لاتفيد الحركة الإعرابية شيئًا في إزالة الغموض في بعض الجمل، مثل: قرأتُ ضفحةً من كتاب الأستاذ الجديد، فقد يكون الوصف "الجديد" للأستاذ أو للكتاب، ومثله أيضًا، : سألتقي بصديق زيادٍ وطارق، ومثل: أحب ليلى أكثر من كامل، فكل هذه الجملة وغيرها لاتميّز الحركة الإعرابيّة فيها بين المعاني[٢].

٣- تختلف الحركة الإعرابية في بعض الجمل والمعنى واحد، مثل: الرجلُ أكرمته، والرجلَ أكرمته، وليس زيد بقائم ولا قاعدٍ، ونجح الطلاب إلا خالدًا أو غير خالد[٣].

٤- لايوجد فرق بين الضمائر في حالة النصب والجر، فهما متّحدتان في الصورة، كما في: رأيتك وابنك، ممّا يدل على أنه ليس من الضرورة تمييز المرفوع من المنصوب من المجرور، وكذلك حال تبادل الضمائر المختلفة المواقع، في نحو: لولاي، وأنا كأنت، وكذلك تحريك ضمير الجر بالضم، نحو: لَهُ، وتحريك ضمير الرفع بالفتح، نحو: هوَ[٤].

---

(١) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١١٣.

(٢) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص ص١١٤- ١١٥.

(٣) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١١٥.

(٤) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١١٦. إنّ علامة الضمة التي تظهر على الضمير (لهُ)، وعلامة الفتحة التي تظهر على الضمير (هُوَ)، ليستا علامتي إعراب ؛ وبالتالي لا علاقة للموقع الإعرابي بنوع العلامة، وإنّما هما علامتا بناء.

٥- لا تتغيّر حركة الأعداد المركبّة والفعل المضارع المبني، فحركة الإعراب فيها ليست ضروريّة[١].

٦- تجويز القراءات القرآنية المختلفة، وفي هذا دلالة على أنّ الحركات الإعرابيّة ليس لها القيمة التي يشير إليها النحاة القدماء[٢].

٧- تحذف علامة الإعراب في الوقف وفي غير الوقف[٣]، كما في قراءة أبي عمرو نحو: "بارئْكم ويأمرْكم"، مما يدل على أن تلك العلامات غير أساسية وغير ضرورية في اللغة العربيّة.

٨- لاتظهر الضمة في المثنى وجمع المذكر والمنقوص حين الإسناد إليها، ولاتظهر الكسرة في الممنوع من الصرف عند جرّه[٤].

٩- لو كانت الحركات أساسية في توضيح المعنى لما فقدتها اللهجات الحديثة وأغلبيّة اللغات في العالم[٥].

وقد تكفّل بالرد على القائلين بوظيفة الإعراب الصوتيّة، باحثون كثيرون، وخصّوا في أغلب ردّهم إبراهيم أنيس بوصفه أول المتحدّثين عن تلك الوظيفة، وتتلخّص تلك الردود في النقاط الآتية:

١- ناقشه محمد عبدالخالق عضيمة، ورأى أنّ إبراهيم أنيس جعل حركات أواخر الكلمات للانسجام دون أن يبين ضوابط هذا الانسجام وحدوده؛

---

(١) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص ص١١٦- ١١٧.

(٢) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١١٩.

(٣) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١١٩ .

(٤) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص ص١٢٠- ١٢١.

(٥) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١٢٢

فتارة يكون عنده بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ماقبله، وتارة يكون بتحريك الحرف الأخير بحركة مابعده، ومن حق هذا الانسجام أن يرفع وينصب ويجر ويسكن الأسماء والأفعال[1]. وبين عضيمة أن زعم إبراهيم أنيس بأنّ الانسجام بين الحركات يأبى توالي الضم والكسر ثم الفتح إنما هو زعم لا أساس له؛ لأن توالي الضم والكسر ثم الفتح جاء في الكلمة الواحدة بالبناء للمجهول، وكذلك في الكلمتين، وقد ورد في آيات كثيرة في القرآن الكريم[2].

٢- أشار عضيمة إلى أنّ حركات الإعراب لها أثر في إيضاح المعاني المرادة، وأورد أمثلة على ذلك[3]، وبيّن أنّ إبراهيم أنيس يختلق قوانين لا أصل لها، وليْسَتْ ثمرة اجتهاد ودراسة، وهو يصرُّ على اتهام النحويين بأنهم عبثوا بكلام العرب وغيّروا حركات أواخره، دون أن يقدم دليلاً علميًا يستند إليه[4].

٣- وصف مهدي المخزومي رأي إبراهيم أنيس بأنّه قول لم يحالفه التوفيق، إذ تعترضه مشكلات كثيرة لايستطيع حلها والإجابة عنها، وإلاّ فكيف يفسّر الوقف على "خالد" في لغة من ينتظر؟، ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولمذا لاتكسر لتنسجم حركة

---

(١) محمد عبدالخالق عضيمة، النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربيّة والعلوم الاجتماعيّة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ص٦٤.

(٢) عضيمة، **النحو بين التجديد والتقليد،** ص٦٧.

(٣) عضيمة، **النحو بين التجديد والتقليد،** ص٧٢.

(٤) عضيمة، **النحو بين التجديد والتقليد،** ص٧٥.

الدال مع حركة اللام قبلها؟ لهذا فإنّ حالات الوقف التي استدل بها لاتعشد رأيه، ومبدأ المناسبة الذي اعتمد عليه تخالفه النصوص الصريحة[١].

٤- عدّ إبراهيم السامرائي رأي إبراهيم أنيس افتراضًا لايقوم على أساس علمي تاريخي[٢].

٥- وصف صبحي الصالح بعضًا من آراء إبراهيم أنيس بالمغالطات، وبيّن أن استدلاله على عدم وجود علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب بفهم الرجل الذي لم يتصل بالنحو لخبر صغير في الصحف استدل خاطئ؛ لأن فهم ذلك الرجل للخبر سيكون فهمًا سقيمًا مشوّهًا، فلن يستوعب جزئيات الفكرة، ولن يلمح الترابط بين أجزائها، إلا إذا قرئت عليه قراءة نحويّة صحيحة[٣].

٦- ردّ عبدالوكيل الرعيض على نظرية إبراهيم أنيس من عدّة جوانب. منها أنّ القول بأنّ الذي عيّن الحركة هو الميل أو التجانس فهذه يصدق على الحركات غير الإعرابيّة، أما الحركات الإعرابيّة فلا يمكن تطبيق هذه النظرية عليها، سواء في كلام الله أم في كلام العرب. ثم أورد أمثلة وشواهد استدل من خلالها على مخالفة هذه النظرية لكثير من النصوص[٤].

---

(١) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٣ (بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٦)، ص٦٧.

(٢) السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص١١٩.

(٣) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص١٢٣.

(٤) الرعيض، ظاهرة الإعراب، ص ص٢٤٣- ٢٧٢.

٧- وبيّن الرعيض أنّ للجملة العربيّة مرونة تسمح بحرية الانتقال من موضع لآخر؛ مما يحتم وجود علامة مميزة لكل ركن من أركان الجملة؛ فلم يكن الإعراب نظامًا جامدًا يُلزم الكلمة بموقع واحد، لذا لايمكن الاستغناء بنظام الجملة عن علامات الإعراب. ثم ذكر أنّ سياق الحديث وملابسات القول صعبة المتابعة في كل جملة؛ وأيسر من ذلك الاعتماد على دلالة علامات الإعراب[١].

٨- لاحظ عبدالهادي الفضلي أنّ إبراهيم أنيس قد نقل بعض النصوص نقلاً مبتورًا مثل النصّ الذي أورده سيبويه في كتابه، المتضمن رأي الخليل بن أحمد في الفتحة والكسرة والضمة؛ وكذلك نصّ أبي علي الفارسي المذكور في كتابه (الحجة)، ولم يربط تلك النصوص بسياقها وبملابساتها، ورأى أنّه كان عليه منهجيًا أن يذكر النص بتمامه، ويشير إلى سياقه، أو يذكر خلاصة ما تضمّنه على الأقل[٢].

٣- ١- ٢- ٣- الوظيفة الجماليّة:

قسّم أحمد حاطوم الإعراب إلى أنواع، منها: الإعراب الدلالي، والإعراب الشكلي، والإعراب الجمالي، واستند في ذلك التقسيم على أساس دلالي مرتبط بأداء المعنى وفهمه وسبقت الإشارة إلى تلك الأنواع في التمهيد.

---

(١) الرعيض، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٢٧١- ٢٧٢.

(٢) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص ص٦٩- ٧٦.

وتتمثل الوظيفة الجماليّة لعلامات الإعرابات عنده، في كونها أحد العناصر التي تضفي الجمال على الكلام العربي، بحيث تُسهم بجزء غير يسر في ذلك الجمال. وقد بيّن في البداية أنّ مفهوم الإعراب الجمالي مقصورة على إعراب الآثار الأدبيّة، خاصة تلك التي يدخل جانبها الصوتي اللفظي في تكوين شكلها الفني. وأوضح أنّ الإعراب الجمالي هو "كل إعراب يُضفي على الجسد الصوتي اللفظي للكلام المعرب من الجمال الذي لايُضفيه عليه سواه، ما ينضمّ إلى جمال يولّده عنصرا الكلام المعرب الآخران، المفردات والبنى التركيبيّة، ويشارك –أي الإعراب– هذين العنصرين في تكوين الجانب الصوتي اللفظي من شكل الأثر الأدبي، وتوليد جماليّة الكلام أو أدبيّة، ويفضي إسقاطه في حشو الكلام ودرجه ونطقه الموصول إلى نوع من البتر الإيقاعي المحسوس المُخلّ بالجماليّة أو الأدبية»[1].

ويمكن استخلاص سمات الإعراب الجمالي من خلال التعريف السابق فيما يأتي:

١- ليس الإعراب مقصورًا على هذه الوظيفة دون سواها، وإنّما هي إحدى الوظائف التي يؤديها الإعراب في الكلام العربي إلى جانب وظائف أخرى.

٢- ليست هذه الوظيفة عامة لكل الكلام العربي، وإنما هي خاصّة بنوع منه.

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٨٦.

٣- تتمثّل هذه الوظيفة في إضفائها جمالاً على شكل الأثر الأدبي في جانبه الصوتي/ اللفظي، ولا يتحقق إلا بوجودها، فغيابها يؤدي إلى خلل في ذلك الجمال.

وقد استدل على هذا النوع من الإعراب بشواهد من الشعر الموزون[١]، وشواهد من القرآن الكريم[٢]، وشواهد من النثر الأدبي[٣] للتأكيد من تحققه، ولبيان نوع الكلام الذي يبرز فيه، ثم انتهى إلى تأكيد أنّ للإعراب الجمالي دورًا بارزًا في الشعر الموزون؛ لأنّ حركات الإعراب كثيرة إذا ا قورنت بحركات البناء، فهي أكثر حضورًا في الحس الذي يلتقط الجانب الصوتي من الشكل[٤]. هذا أمر، والأمر الآخر هو أن الإعراب يشارك مع العوامل الأخرى في تكوين الجانب الصوتي من شكل الكلام في الآيات القرآنية القصيرة، بل إنّ «حركة الإعراب هي جزء لا يتجزأ من كلماتها، وإلا فالبتر المخلّ وانكسار الإيقاع»[٥]، وكذلك شأن الآيات القرآنية الطويلة، إذ يلحق الإعراب الجمالي كلماتها[٦].

ويبيّن أخيرًا المقدار الذي يشغله الإعراب الجمالي في الكلام العربي؛ فقارن بينه وبين النوعين الآخرين من الإعراب، وهما: الإعراب الدلالي،

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٨٧- ٢٩٠.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٨٩- ٢٩٠.

(٣) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٩٠- ٢٩٧.

(٤) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٩٩.

(٥) حاطوم، **كتاب اللغة**، ص٣٠٠.

(٦) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٣٠٠.

والإعراب الشكلي، ووصل إلى أنّ الإعراب الجمالي يتميّز بأنه أوسعها مدى، وأنّه يشكل عنصرًا صوتيًا لفظيًا متسعًا في الكلام الأدبي الذي يكون فيه[1]. ولهذا فالإعراب الجمالي عنده عنصر لايمكن أن تتكامل الآثار الأدبيّة التي يكون فيها إلا به، فهو ينفرد بين مختلف أنواع الإعراب بأنه الوحيد الذي «يخرج من وظيفة التواصل إلى وظيفة الفن، ووحده بين الإعرابات المختلفة يدخل في الوظيفة الجماليّة للغّة من خلال أحد ألسنتها، اللسان العربي»[2].

وخلاصة القول عند أحمد حاطوم أنّ الوظيفة الجماليّة للعلامات الإعرابيّة هي أكثر الوظائف ظهورًا وأداءً في الكلام العربي، إلى جانب الوظيفة المعنويّة، والوظيفة الشكليّة.

ومن العرض السابق لهذه الوظيفة، يمكن تقديم بعض الملاحظات عليها، ومنها:

١- اعتمد أحمد حاطوم في الوصل إلى هذا الرأي على مجموعة شواهد اختارها من القرآن الكريم والشعر العربي الموزون، والنثر الأدبي، لكنّه لم يبيّن أساس انتقائه لتلك النصوص دون سواها، ولم يشر إلى طريقة الاختيار، وما إذا كانت انتقائية أم عشوائية، وذلك ليتضح مدى صلاحية تلك الشواهد لتمثيل الظاهرة التي يودّ تحليلها.

---

(١) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٣٠٤.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٣٠٥.

٢- يبدو أنّ التفسير الذي ذكره لم يكن نابعًا من تحليل الشواهد التي أوردها، ولم يكن نتيجة منطقيّة لما وصل إليها من آراء. إذ الملاحظ أنّه اقتصر على إيراد الشواهد، ثم ذكر النتائج بعدها؛ ولذلك لم يظهر تتبع دقيق للظاهرة من خلال الشواهد، ثم بناء الآراء وفقًا لما حلّله؛ فكأنّ مقولاته النظرية كانت معدّة مسبقًا، وما إيراد الشواهد إلاّ للتأكيد عليها.

٣- لم يبيّن أيّ الوظيفتين هي الأساسية: المعنويّة أم الجماليّة؟ وهل تقوم الوظيفتان بدورهما في تلك الشواهد معًا؟ أم أنّ ذلك يقتصر على الوظيفة الجماليّة؟

٤- يلاحظ أن العلامات الإعرابيّة لاتفقد وظيفتها الجماليّة في حال تغيّرها من علامة لأخرى. فلو استبدلت الضمة بالفتحة، أو الضمّة بالكسرة، لم تفقد تلك الكلمات الجمال المذكور. فهل جاء الجمال من الحركة الواقعة في آخر الكلمة أم الوزن العروضي للبيت الشعري مثلاً؟

٥- وأخيرًا، كيف وصل إلى النتيجة المتعلّقة بهذا النوع من الإعراب، والمتمثّلة في أنّه أوسع مدى من بقيّة الأنواع الأخرى من الإعراب في الكلام الأدبي؟، وهل قام بإحصاء شامل لأنواع الإعراب في الكلام الأدبي، مما جعله يصل إلى تلك النتيجة؟. علمًا بأنه لم يذكر أنه قام بشيء من هذا.

ويظهر أنّ النتيجة التي وصل إليها أحمد حاطوم من خلال تحليله لنماذج من الآيات القرآنية ومن الأبيات الشعرية ومن النصوص النثريّة مماثلة لما وثل إليه كورينتي في دراسة له عن الموضوع نفسه[1]. فقد قام كورينتي

(١) نقلاً عن: زويتلر، **التقليد الشفهي للشعر العربي القديم**، ص٥٠.

باختيار نصوص شعريّة وأخرى نثريّة من فترات فيها. وللوصل إلى نتيجة واضحة فقد طبّق على كل صرفيّة إعرابيّة في تلك النصوص «اختبار التبادل لكي يرى إن كان يمكن أو لايمكن أن يكون استعمال تلك الصرفيّة المعيّنة لازمًا لضمان ماهيّة المحتوى المنطقي واستقامته»[1]. وهذا يشبه عمل حاطوم، إذ عمد إلى كتابة الشواهد مضبوطة بالشكل الذي يقتضيه أداء المعنى؛ ولهذا اعتمد على علامات اصطلاحيّة خاصة استعملها للدلالة على الوقف وانفصال الكلمة عمّا بعدها أو اتصالها بما بعدها[2]. وقد وصل كورينتي من خلال تحليله لتلك النصوص إلى نتيجة مؤداها أنّ علامات الإعراب ليس لها إلا حمل وظيفي ضئيل، ولهذا «يمكن أن تؤدي اللغة الفصحى في أحيان كثيرة وظيفتها، بها أو من دونها»[3]. ويؤكد هذه النتيجة بقوله: «فمن الواضح أنّ الحمل الوظيفي لعلامات الإعراب كان يساوي الصفر أو قريبًا منه حتى في أقدم ما يمكن أن نعثر عليه من أمثلة العربيّة»[4]. وهذا قريب من النتيجة التي ذكرها حاطوم في دراسته، فالعلامات الإعرابيّة في اللغة العربيّة ثانويّة، إذ لاتؤدي دورًا أساسيًا في أداء المعنى، ويؤكد هذه النتيجة بقوله: «إن دور الإعراب في وظيفة التفاهم باللغة العربيّة المعربة هو دور بالغ الضآلة ليس له أبدًا أن يتناسب مع أوهام تحيط به ومبالغات»[5]. وهذا ما يراه

---

(١) زويتلر، **التقليد الشفهي للشعر العربي القديم**، ص٥٠.

(٢) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص ص٢٩٠- ٢٩٢.

(٣) زويتلر، **التقليد الشفهي للشعر العربي القديم**، ص٥٠.

(٤) زويتلر، **التقليد الشفهي للشعر العربي القديم**، ص٥١.

(٥) حاطوم، **كتاب الإعراب**، ص٢٧٨.

كورينتي ويؤكد عليه، وذلك من «أننا لم نعد نتعامل إلا مع مجموعة من الصرفيات الثانويّة في أحسن الأحوال، أو مع مجرد ذكريات من الماضي ليست مهمة لغويًا، في أسوئها، أي مع نظام ميت»[1].

ومع وجود التشابه بين الدراستين من حيث المنهج المتبع فيهما، ثم النتيجة التي انتهت إليها كل دراسة، إلا أنّ حاطوم لم يشر إلى دراسة كورينتي من قريب أو بعيد. فهل اطلع حاطوم على تلك الدراسة واستفاد من التحليل المتبع، وأعاد النتيجة نفسها، أم أنه لم يطلع عليها فعلاً؟ وفي الحالة الأولى فإن الأمانة العلمية تقتضي أن ينسب العمل إلى صاحبه، ويبين ملاحظاته عليه ومواطن إفادته منه، وفي الحالة الأخرى كان عليه أن يطلع على الدراسات السابقة في موضوعه مادامت تعالج القضية نفسها.

(١) زويتلر، **التقليد الشفهي للشعر العربي القديم**، ص٥١.

٣- ٢ : أثر العامل في الإعراب

تقوم نظرية العامل في النحو العربي على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة ؛ فكل عنصر مؤثرًا فيما بعده ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثرًا هو العلامة الإعرابيّة، كما تقتضي العلامات الإعرابيّة مؤثرًا هو العامل. فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، أمّا العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير. ولهذا تتألّف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، ومن العلامات الإعرابية بوصفها أثرًا للتفاعل القائم بينهما.

ولهذا تظهر العلاقة بين العامل والإعراب ؛ فالعامل هو المُوجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلّم التعبير عن تلك الوظائف فإنّه يختار لها العلامة المناسبة في عُرف اللغة. ولذلك اهتم النحاة بالعمال، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم، وساد القول به في مؤلفاتهم ؛ فلا تكاد تخلو منه أغلب كتب النحو، بل إنّ بعض المؤلفين قد خصّه بمؤلفات منفردة تُبيّن أحكامه وأنواعه وشروط عمله وحالات إلغائه ومايتعلّق به من قضايا.

وقد أعاد اللغويون العرب المحدثون مناقشة هذه النظرية، وجاء حديثهم عن قبوله أو رفضه من خلال مناقشتهم لموضوعات لها علاقة به، ومنها :

١- الحديث عن قضية الإعراب، ومحاولة معرفة ارتباط الحركات الإعرابية بالعوامل النحوية، أو عدم ارتباطها.

٢- دعوات تيسير النحو عمومًا، والإعراب خصوصًا، حيث رأوا في النحو القائم صعوبة على المتعلمين من عدة جوانب؛ من أهمّها ماتتضمنه نظرية العامل من تقدير وحذف وتعليل وقواعد ومصطلحات.

٣- مناقشة بعض الموضوعات النحويّة ومسائل الإعراب؛ فيُشار إلى إعمال العامل في هذا الموضوع أو إهماله.

وقد تفاوت تناول الباحثين لهذا الموضوع، فناقشه بعضهم من خلال عرض المسائل النحوية، في حين أفرد له بعضهم فصلاً كاملاً في كتاب؛ إضافة إلى أنّ هناك من خصّص له كتبًا كاملة تُناقشه من عدة جوانب.

وقد تباينت آراء الدارسين العرب المحدثين في نظرية العامل وأثره في الإعراب. ويمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية هما:

١- اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل، ويؤكّد أهميّته ودوره في الإعراب.

٢- اتجاه يدعو إلى إلغاء العامل ويرفضه، مُبديًا الآثار السلبية التي جلبها والمشكلات التي ترتّبت على القول به. وينقسم الدارسون -في هذا الاتجاه- إلى فريقين: الأول اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون أن يُقدّم بديلاً عنها. والآخر قدّم نظريات بديلة عن القول بالعامل، ورأى أنّها أنسب من القول به.

وسنعرض في الصفحات التالية تصورات الدارسين في كلا الاتجاهين، مع مناقشة موقفهم من العامل وأثره في الإعراب، ثم نُبيّن الأقوال التي تتناسب مع طبيعة العمل النحوي.

٣- ٢- ١- القائلون بإبقاء العامل:

لم تكن فكرة القول بالعامل والدفاع عنه وبيان أثره في الإعراب جديدة في ميدان الدرس اللغوي، فقد سادت هذه النظرية في النحو العربي منذ بداية التأليف فيه، وعدّها أغلب النحاة أهمّ نظرية تفسّر الإعراب وتبيّن مدلول حركاته.

وقد أعاد عدد من الباحثين العرب المحدثين هذه الفكرة، واعتبروا العامل من أهم مسائل النحو العربي، وعدّوه النظرية القادرة على تقديم تفسير منطقي لقضيّة الإعراب من جهة، وتحليل مقنع لها من جهة أخرى؛ لأن هذه النظرية تبرزه في صورة نظام لغوي متكامل ومتناسق؛ ولذلك أعادوا التعريف به والدفاع عنه وبيان قيمته ووظيفته في الكلام العربي.

ولمعرفة مضمون ما قدّمه الدارسون العرب المحدثون من تصوّر عن بقاء العامل فإنه يمكن إيجاز آرائهم فيما يأتي:

١- تناولوا في البداية مفهوم العمل النحوي ومدلول العامل عند النحاة القدماء، ورأى بعضهم أنّ العمل النحوي هو بيان الارتباط المعنوي بين الكلمات في التراكيب، وما ينشأ عن هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب ويدل عليه. في حين يعرف العامل بأنّه «المؤثر في الحركة الإعرابيّة في آخر المعمول»[(١)]. أو هو «ما يؤثر في اللفظ تأثيرًا ينشأ عن علامة إعرابيّة ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية أو المفعوليّة أو غيرهما»[(٢)].

---

(١) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص٩٠.

(٢) حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٧٥.

٢- رأى بعض الدارسين أنّ القول بالعامل عند النحاة قد أدّى إلى تصور عام للأساليب اللغوية يحتم وجود ثلاثة أركان ترتبط فيما بينها ارتباطًا وثيقًا، تسمّى بأطراف العمل النحوي، وهي: العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول (الحركة الإعرابيّة)[١]. وقد أوضحوا المقصود بكل مصطلح من المصطلحات الثلاثة لكي لاتختلط ببقيّة المفاهيم الأخرى. فقد لاحظ علي أبو المكارم أنّ التصور الخاطئ في فهم نظرية العامل يعود في أكثره إلى عدم التمييز بين مصطلحين هما: أطراف العمل النحوي وصيغ العمل النحوي؛ ولهذا درس العلاقة بين هذين المصطلحين، وبيّن مضمونهما. فصيغ العمل النحوي في رأيه هي الصيغ التي تشترك في التركيب اللغوي وتتأثر بالعمل، إذ تعمل في غيرها فتؤثر فيه، أو يعمل فيها غيرها فتتأثر به. وهي مختلفة العدد وفقًا لنوع العامل؛ فإن جاء العامل لفظيًا وُجِدت صيغتان على الأقل في الجملة. صيغة العامل وصيغة المعمول، وإن جاء العامل معنويًا فلاتوجد إلا صيغة واحدة هي صيغة المعمول[٢].

وتبقى أطراف العمل ثابتة دائمًا، وهي: العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول سواء كان العامل لفظيًا أم معنويًا. ولذلك رأى علي أبوالمكارم أنّ النحاة قد بنوا على ذلك تعيين مواقع التغيير التي تشمل الصيغ اللغوية كلها في التركيب اللغوي[٣]. وأشار إلى أنّ فهم النحاة للعلاقة بين

---

(١) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص٨٩.

(٢) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص ص٨٨- ٨٩.١

(٣) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص٨٩.

أطراف العمل النحوي الثلاثة قد أدى إلى خمس نتائج يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أ- لايقتصر الاختلاف على الحركة الإعرابية بين الكلمة والأخرى عندما يتغيّر موقعها الإعرابي، وإنما تختلف في معنى كل صيغة.

ب- تأتي الحركة الإعرابيّة ظاهرة، وتأتي مقدّرة.

ج- لايعني عدم وجود الحركة الإعرابية إلغاءها، ولكن يشير ذلك إلى عدم وجود دليل صوتي لفظي يرمز للتأثير.

د- لايؤثر عدد صيغ العمل النحوي في عدد الأطراف؛ ففي كل صيغة ثلاثة أطراف.

هـ- تتضمّن كل جملة مفيدة أطراف العمل النحوي الثلاثة، فإن وُجِد واحد منها فلابد من وجوها جميعًا[1].

٣- ذكر بعض القائلين ببقاء العامل ووظيفته ودوره في الكلام. فهو يجعل الكلمات المرتبطة به متصفة بصفة خاصة من الفاعلية والمفعوليّة والإضافة وغير ذلك من المعاني. فلابد يقتصر دوره على الأثر اللفظي بل يتضمن الأثر المعنوي أيضًا؛ ولذلك فإن فكرته «تقنّن الكلام وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلّم من الوقوع في الخطأ، وتحفظ النحو من دخول اللحن فيه»[2].

٤- عدّد أغلب الباحثين أقسام العامل، وذكروا بعض الأحكام المتعلّقة به، وقسموه إلى: عامل لفظي، وآخر معنوي[3]. كما كان عند النحاة القدماء.

---

(١) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص ص٩١- ٩٢.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٧٣.

(٣) الرعيض، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٣٢٧- ٣٣٢.

في حين قسّمه آخرون إلى: أفعال وأسماء وحروف[1]. وقد فصّلوا في تلك الأقسام وعدّدوا ما يتضمّنه كل قسم منها، ثم ذكروا بعضًا من القواعد والأحكام الخاصّة بالعوامل.

٥- تتبّع بعضهم تاريخ العامل في الدرس النحوي منذ بداية ظهوره في أول مؤلف نحوي حتى أصبح نظريّة متكاملة الجوانب والأركان، مع بيان العمل الذي قدّمه كل نحوي للإضافة لهذه النظريّة[2].

٦- ناقش أكثرهم العلاقة بين العامل وحركات الإعراب، أو اثر العامل في الإعراب، ولاحظوا وجود ترابط «بين أنواع العوامل وعلامات الإعراب، فلكل نوع من العوامل علامة تناسبه على الكلمة التي يطلبها بحسب اقتضائه لها»[3]. ثم درسوا مجموعة من الأمثلة دراسة تطبيقيّة لإيضاح أثر العامل في المعمول لفظًا ومعنى، وبيان كيفيّة العمل، واستنباط بعض أحكام العامل وصوره من خلال الأساليب والنصوص[4].

٧- كان سبب تناول بعض الباحثين للعامل وأحكامه الردّ على القائلين بإلغائه، وتُفهم تلك الغاية من خلا لعرض آرائهم وإن لم يُصرّحوا بها. فيما ناقش بعض منهم آراء بعض المحدثين الذين انتقدوا نظرية العامل، وما تتضمّنه من شروط وأحكام وتأويل وتقدير؛ وردّوا عليهم انتقادهم، حيث

---

(١) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٦١.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٦٣- ٨٦.

(٣) الرعيض، **ظاهرة الإعراب**، ص٣٢٥.

(٤) الرعيض، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٣٣٣- ٣٣٦. وانظر: عبدالعزيز عبده أبو عبدالله، حيث ذكر أهمية العامل النحوي ودافع عنه وذكر أقسامه ومثل لكل نوع منه. انظر كتابه: المعنى والإعراب عند النحويين، ج٢، ص ص٣٠٧- ٧٢٠.

يوردون المآخذ التي أشاروا إليها، ثم يردّون على كل واحد منها، مبينين أن تصورهم وفهمهم لتلك النظريّة كان قاصرًا.

ومن الذين دافعوا عن النحاة وقولهم بالعامل وما تبعه من تقدير وتأويل، علي النجدي ناصف. فقد بيّن مفهوم التقدير والتأويل، ودورهما في الكلام العربي، مستدلاً على ذلك بوجوده في بعض العلوم الإسلامية للحاجة إليهما في استنباط المسائل والأحكام وتخريج الشواهد والأمثلة[1]، ولذا رأى أنّ «علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقًا، ولاتكلفوا القول فيهما ارتجالاً، ولكنهم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة وأصول مقررة»[2]. وقد دافع عن العوامل وأثرها في الإعراب وما تقتضيه من أحكام، لقيمتها اللغوية التي لايمكن الاستغناء عنها؛ ولهذا لايمكن –في نظره– أن يُلام النحاة على عملهم: «وماذا على النحاة أيضًا إذا جعلوا في جملة "الشمس طالعة" عاملاً معنويًا هو الابتداء، كما جعلوا في جملة "كانت الشمس طالعة" عاملاً لفظيًا هو كان؟ أليس التعميم في الحكم على الأشباه يقتض ذلك ويستدعيه؟ أوليست الطبيعة وهي أصل الكون ومصدره تؤثّر في الموجودات بعوامل ظاهرة حينًا وخفيّة حينًا آخر؟»[3].

وأكدّ أحد الباحثين أن تقدير العوامل موافق لأساليب العرب في كلامها، وقد لجأ إليه النحاة وشاع بينهم لما فيه من اطّراد للأساليب العربية على منهج واحد، وإيضاح للمعاني، وحل لكثير من مشكلات التراكيب

(١) ناصف، **من قضايا اللغة والنحو**، ص ص٨٢- ٨٩.

(٢) ناصف، **من قضايا اللغة والنحو**، ص ص٩١- ٩٢.

(٣) ناصف، **من قضايا اللغة والنحو**، ص١٠٦.

العربيّة، فقالوا بالحذف والتقدير وكانوا قد «قاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور، ملتزمين في ذلك كلّه بما يقتضيه المعنى، ويستسيغه الذوق العربي، وتؤيده الأشباه والنظائر»[1].

٨- رأى علي أبوالمكارم أنّ من المشكلات التي أدّت إلى فهم خاطئ لنظرية العامل مشكلة مُوجد الحركة الإعرابيّة؛ ولذلك فرّق بين مصطلحين هما: المؤثر في الحركة الإعرابيّة، والموجود للحركة الإعرابيّة؛ أما المؤثر فهو العوامل اللفظيّة والمعنويّة، وأمّا الموجد ففيه ثلاثة اتجاهات: اتجاه يرى أنّ العامل نفسه ملفوظًا أو مقدّرًا –لفظيًا أو معنويًا– هو الذي جلب الحركة الإعرابيّة، وهناك اتجاه ثانٍ يرى أنّ العمل يصدر عن المتكلم نفسه، ويحدّد اتجاه ثالث أنّ الحركات الإعرابيّة من فعل الله سبحانه وتعالى[2].

وانتهى أبوالمكارم إلى القول بأنّ «اللغة تعترف في قسم كبير من صيغها بتعاقب الحركات في آخرها تبعًا لتغيّر مواقع الصيغ وتعدد علاقاتها وتشابكها»[3].

هذا مجمل ما أشار إليه عدد من الباحثين العرب المحدثين من دعوة إلى إبقاء العامل النحوي، وتأكيد دوره وقيمته في إيضاح كلام العرب، وبيان انسجامه مع أساليب العرب في كلامها. وق تفاوتت طريقة تناولهم له،

---

(١) الرعيض، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٣٤٠- ٣٤١. وهذا النص منقول من كتاب: علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، ص٩٢، ولم يشر إليه المؤلف.

(٢) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص ص٩٦- ٩٩.

(٣) أبوالمكارم، **الظواهر اللغوية**، ج١، ص١٠٠.

فعرض له بعضهم من خلال الدراسة التطبيقية لبعض الأبواب النحويّة، وناقشوا بعض المسائل النحوية، وأوردوا أمثلة عليها وحلّلوها. في حين سلك آخرون طريق التنظير، فعرّفوا العامل، وذكروا أقسامه، وبيّنوا أركان نظرية العامل.

ومع ما تقدّم من دفاع الباحثين عن العامل في النحو العربي إلاّ أنّ بعضهم مع ذلك قد عرض لمبالغة النحاة في الاحتكام إليه، وتكلّف تأويل النصوص المسموعة لتتفق مع ما وضعوه من قواعد، ممّا أدى بهم إلى الإغراق في الصنعة المنطقيّة دون النظر إلى واقع اللغة، كما أشار إلى ذلك أحمد سليمان ياقوت، وبيّن أنّ هذا التكلّف واضح في شواهد ناطقة، ذكر بعضًا منها، ورأى أن ذلك كله يؤدي «إلى التأويلات البعيدة والتقديرات المعقّدة التي تفتقد غرضها التعليمي التقنيني، وإلى اختراع أساليب سمجة من صنع النحاة ليقيموا نظرية العامل، وكأنّ النحو علم من العلوم الطبيعيّة»[1].

وأشار عبدالوكيل الرعيض إلى الأمر نفسه، وبيّن من خلال بعض الأمثلة والشواهد مدى مبالغة النحويين في الاحتكام إلى العامل وقوانينه؛ لصوغ جمل وأساليب بعيدة عن الأساليب العربيّة الفصيحة[2].

واختلاف الدارسين في تناول نظرية العامل نابع من اختلاف السبب الذي دعاهم للقول ببقاء العامل، فجاء حديث بعضهم ردًا على القائلين

---

(١) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٧٣.

(٢) الرعيض، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٣٥٨- ٣٦٧.

بإلغاء العامل، في حين لاحظ بعضهم ارتباط العامل بحركات الإعراب. وقد كان أغلب ما ذكروه عن العامل إعادة لما ذكره النحاة القدماء عن العامل وأقسامه وعمله وأحكامه. ولم يقدّموا إضافة جديدة لهذا الموضوع، بل سعى بهضم إلى تأكيد ذلك التصوّر بإعادة أقوالهم وآرائهم عن نظرية العامل.

٣- ٢- ٢- القائلون بإلغاء العامل:

يعدُّ كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى من الكتب الأولى التي ظهرت في العصر الحديث والتي تنتقد العامل وتدعو إلى إلغائه. ثم تبعه دارسون آخرون يؤيدون الفكرة نفسها، مستدلين على ذلك بأدلة متعدّدة. وتتضمن هذه الفكرة رفض العامل وما يتعلّق به من قواعد وأحكام، واستبعاد وجود علاقة ارتباط وتأثّر بين العوامل والحركات الإعرابيّة، وإلى جانب هذا استبعاد كل الأسباب المؤدية إلى نشوء فكرة العامل من أصول فلسفية، ومصطلحات منطقيّة، وتعليلات نحويّة، وتقديرات وتخريجات لا علاقة لها بكلام العرب.

ويرى الداعون إلى إلغاء العامل أن نظريّة العامل تقصر اهتمامها على أواخر الكلمات، دون أن تُعنى بالمعاني الأخرى التي يتضمنها كلام العرب من تقديم وتأخير ونفي واستفهام وتأكيد وغيرها من المعاني. كما لاحظوا أنه لاتوجد علاقة بين بعض قواعد هذه النظرية والواقع اللغوي المستخدم؛ ولهذا نسب بعضهم العمل إلى المتكلم، فهو المُوجد لتلك العلامات الإعرابيّة وليس العامل اللفظي أو العامل المعنوي. فيما رأى آخرون أنّ الذي أوجد تلك العلامات ليس العامل النحوي، وليس المتكلّم، وإنما هو بديل آخر يغني عن القول بأحدهما، وهو متعدّد بتعدّد آراء الدارسين التي سيرد ذكرها فيما بعد.

لهذا يمكن تمييز اتجاهين مختلفين تناولا القول بإلغاء العامل، وهما:

أ- الاتجاه الأول: يدعو إلى إلغاء العامل بأنواعه، ويعدّد الآثار السلبيّة التي جلبها على الكلام العربي وعلى النحو العربي، مكتفيًا بذلك النقد، دون أن يقدّم بديلاً صالحًا لنظرية العامل يمكن عن طريقة تفسير العلامات الإعرابيّة وفهم دلالتها.

ب- الاتجاه الآخر: يتفق مع الاتجاه الأول من حيث الغاية، لكنّه يقدّم تصورًا آخر، وبديلاً مختلفًا يغني عن القول بنظرية العامل.

وسنعرض فيما يلي لكلا الاتجاهين، مع بيان الأدلة التي أوردها أصحاب كل اتجاه.

٣- ٢- ٢- ١- الاتجاه الأوّل:

يعدُّ أصحاب هذا الاتجاه نظريّة العامل عديمة الفائدة، إذ لاقيمة لها في الإبانة عن المعاني، ولاعلاقة لها بعلامات الإعراب، ولهذا دعوا إلى إلغائها والتخلّص منها؛ لأنّ ذلك سيؤدي إلى تخليص النحو العربي من آثار سلبيّة جلبها القول بالعامل من تصورات فلسفية وخلافات كثيرة. وبرّروا موقفهم هذا بإيراد عدة أسباب، رأوا أنّها كافية لرفض هذه النظريّة، ومن أهمها:

١- ليس في علامات الإعراب –وفقًا لنظرية العامل– دلالة على المعاني التي يقصدها المتكلم عند إنشائه بعض التراكيب، فيلاحظ أن الحركات

تختلف في بعض الجمل والمعنى واحد، وتتفق الحركات في جمل أخرى مع أنّ المعنى مختلف[١].

٢- لاتظهر قيمة القول بالعامل في كثير من الكلمات التي لا تأخذ إلا وظيفة إعرابيّة واحدة، وبالتالي توضع عليها علامة إعرابيّة واحدة فقط. ولذلك حيثما وردت تلك الكلمات في الجملة عُرفت وظيفتها وعلامتها، دون حاجة إلى معرفة العامل فيها[٢].

٣- منهج نظرية العامل منهج غريب على الدراسات العربيّة، ولايمكن أن ينسجم معها، وقد تأثر النحاة الذين أوجدوه بالمنطق اليوناني، من حيث الإشارات الفلسفية والمسائل المنطقيّة والمصطلحات والعلل[٣].

٤- أسهم القول بالعامل في صعوبة النحو العربي وغموض مسائله، وأصبح الأخذ به مدعاة للغموض والإبهام. ولهذا رأى دعاة التيسير والتجديد أنّ أول تجديد هو إلغاء العامل وما يتبعه من أحكام وقواعد[٤]. وتتمثّل تلك الصعوبة في تصنيف أبواب النحو أولاً، فهي مبوّبة تبعًا لنظرية العامل إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات وتوابع، ثم تكمن الصعوبة في طريقة تناول النحاة لمسائل النحو، من تتبع دقيق وإيراد لمختلف الأقوال في المسألة الواحدة، بل يذكرون الحكم ونقيضه في مكان واحد[٥].

---

(١) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص ص١١٥- ١١٦.

(٢) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص٢٠٣.

(٣) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٧٣.

(٤) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص ص٢٠٠- ٢٠٣.

(٥) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص١٨٢.

٥- شتّتت نظرية العامل موضوعات المعنى الواحد في أكثر من موضع، وأصبحت موزّعة بين أبواب مختلفة حسب العوامل؛ إذ هي أساس التصنيف. ولهذا لاحظوا أنّ موضوعات هامة لم تلق العناية والاهتمام من قبل النحاة كالنفي والتأكيد والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام التي جاءت في كتب النحو متفرقة عديمة الفائدة[١].

٦- كَثُرت التقديرات والتأويلات في قواعد تلك النظرية، ولجأ النحاة إليها لتعميم القاعدة واطّراد عمل العامل. فقدّروا العامل إذا لم يُوجد، وقدّروا المعمول إذا فُقد، وقالوا بالإعراب التقديري والإعراب المحلي إذا لم تظهر الحركة الإعرابيّة[٢]. وكثرت بناء على ذلك التخريجات والخلافات بين تقدير هذا العامل أو ذاك، وتأويل هذا النصّ ليتفق مع هذه القاعدة لاتلك[٣].

٧- صنع النحاة جميلاً غير مفهومية وغير متّفقة مع الأساليب العربيّةن وذلك لتقسيم قواعدهم وتكتمل نظريتهم، وليس فيها إلاّ كدّ الذهن وإتعاب الفهم[٤].

ومن أجل تلك الأسباب، وغيرها ممّا أوردوه، يجب عندهم القول بإلغاء العامل من جميع مسال النحو العربي، ورف كل ما يتعلّق به من حذف وتقدير وتأويل وتعليل؛ ليخلص النحو العربي من أصول الفلسفة وآثار المنطق.

---

(١) مصطفى، **إحياء النحو**، ص ص٣- ٧.

(٢) مصطفى، **العلامة الإعرابية**، ص ص١٨٨- ١٩٠.

(٣) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص١٨٩.

(٤) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٧٣، وانظر: ص٩٧.

ولم يـأتِ هـؤلاء المنتقـدون ببـديل عـن نظريـة العامـل، واكتفـوا برفـضها، ولم يتجـاوز مـا قدّمـه بعـضهم مـن تجديـد إعـادةَ تـصنيف بعـض الأبواب النحوية، وضمّ بعضها إلى بعض، وحذف بعضها الآخر، كما فعل شوقي ضيف في محاولته لتجديد النحو وتيسيره، فبعـد أن قـال بإلغـاء العامـل وما تولّد عنه من مبدأ التأويل والتقدير، وإعـراب تقـديري وإعـراب محلّـي، قام بإعادة تنظيم أبواب النحو، وجمع ما تفـرّق منهـا ممّـا يـرى فيـه تقاربًـا أو اشتراكًا في الوظيفة أو الأحكام، وحذف بعض الأبواب الـتي يـرى أنّهـا غـير ضرورية[1].

وتكرر هذا النهج عند دارسين آخرين كما عنـد محمـد أحمـد برانـق، حيـث تـضمنت مقترحـات التيـسير عنـده إلغـاء العوامـل، وجمـع معـاني الأسلوب الواحد في باب واحد، وضم أبواب متفرقة في باب واحد، ورفض فكرة استتار الضمائر وفكرة تقسيم علامـات الإعـراب إلى أصـلية وفرعيـة، وغيرها من المقترحات الـتي لاتزيـد عـن سـواها مـن المباحـث الخاصـة بتيـسير النحو[2].

ولا تختلف محاولة عبـدالمتعال الـصعيدي عـن المحـاولات الـسابقة مـن حيث الغاية، ومعالجة بعض الموضوعات[3]، ويتفق مع هـؤلاءن محمـد عيـد في الهدف من تأليفه كتاب (النحو المصفّى)، وهو «تصفية مالا فائدة فيـه ولا ضرر في تركه كالمجادلات الذهنية، والاسـتطرادات الجانبيـة، والتمـارين غـير

(١) شوقي ضيفن **تجيد النحو**، ط٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٠)، ص ص٢٣- ٤٣.

(٢) برانق، **النحو المنهجي**، ص٢١٢.

(٣) الصعيدي، **النحو الجديد**، ص١٣٦.

العملية، والمسائل المقحمة في غير موضعها، وفلسفات العوامل والخلاف حولها والعلل والتعليلات والتخريجات الظنيّة»[1]. ثم عاد المؤلف إلى تناول موضوعات النحو القديمة بترتيب مختلف.

ومن الذين اكتفوا بنقد العامل دون إيجاد بديل له جبر ضومط[2]، وداود عبده[3]، وشعبان العبيدي[4]، بالإضافة إلى غيرهم من الدارسين المتأثرين بالمنهج الوصفي في اللغة، والذي يقوم أساسًا على الملاحظة الخارجيّة، ويرفض العلّة ونظرية العامل والإعراب التقديري وماله صلة بالجانب التفسيري لظواهر اللغة.

٣- ٢- ٢- ٢- الاتجاه الثاني:

يتميّز المنادون بإلغاء العامل في هذا الاتجاه عمّن سبق ذكرهم بأنّهم أصحاب محاولات قدّموها لتكون بديلة عن نظرية العامل. ويتفقون مع أولئك في ثورتهم على العامل ورفضه واستبعاد كل ماله علاقة به. وقد دفعهم لذلك الأسباب نفسها التي سبق ذكرها، وغيرها مما جعلهم يتحمسّون لإيجاد نظريات بديلة. وكانت لهم مجموعة من الغايات التي أرادوا تحقيقها من خلال تلك المحاولات، ومن أهمها مايأتي:

---

(١) محمد عيد، **النحو المصفى**، (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٧٢م)، ص٦٧.

(٢) ضومط، **فلسفة اللغة العربية**، ص٢٨.

(٣) عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، ص١١١.

(٤) شعبان العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**، (طرابلس بليبيا: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٩م)، ص٤٦٣.

١- الاستغناء عن نظرية العامل والقضاء على قضيّة العمل النحوي والعوامل النحويّة.

٢- تفسير العلاقات القائمة بين الكلمات في التركيب العربي، ومعرفة طبيعة الارتباط فيما بينها، ومحاولة ربط ذلك بما تقدّمه النظرية من مقولات.

٣- السعي لربط ما انتهت إليه النظرية بذهن العربي، وما ارتبط به من معان نحويّة مما يقصد المتكلم إيصالها إلى السامع.

ومن أبرز المحاولات التي سعت إلى تحقيق تلك الغايات، والتي يمكن تسميتها بالنظريات، لأنها جاءت لتكون بديلة عن نظرية العامل، مايأتي:

١- نظرية القرائن.

٢- نظرية المعاني.

٣- نظرية الفعاليّة.

٤- نظرية التكيّف.

وسنعرض لكل محاولة من تلك المحاولات بصورة شاملة، بحيث تتضح شتى جوانبها، ثم نذكر بعض آراء الباحثين الذين تناولوا تلك المحاولات بالنقد والتحليل، وبعد ذلك نبيّن بعض الملحوظات المتعلّقة بها لمعرفة مدى تحقيقها للغايات السابقة، ومدى كفايتها وغناها عن القول بنظريّة العامل.

٣- ٢- ٢- ٢- ١- نظرية القرائن النحويّة:

لاحظ بعض الباحثين أنّ النحاة قد أكثروا الحديث عن العامل بوصفه تفسيرًا للعلاقات النحويّة، وأنهم قسّموه إلى لفظي ومعنوي، وجعلوه تفسيرًا لاختلاف العلامات الإعرابيّة، ومن ثم قالوا بالإعراب التقديري والإعراب المحلي، وخصّوه بمؤلفات تتحدث عنه. ثم جاء بعدهم من أنكر عليهم آراءهم، لكنه لم يقدّم بديلاً، ولم يأتِ بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحويّة. ولهذا جاء تمّام حسّان بنظريّة تستطيع – كما يرى– تفسير العلامات الإعرابيّة، وتغني عن القول بالعامل، وأسماءها نظرية "القرائن النحويّة". ثم تابعه باحثون آخرون يؤيدون الفكرة نفسها، ويعيدون القرائن التي ذكرها.

ولقد أقام نظريته على فكرة التعليق أو العلاقات السياقية، وهي الفكرة المركزيّة في النحو العربي كما قال؛ ولذلك فقد اعتبر «أن فهم التعليق على وجه، كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحويّة؛ لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحويّة»[(١)].

وسبب رفضه لفكرة العامل النحوي، راجع إلى كون المنهج اللغوي الحديث يقوم عنده على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسها، ولا يقرّ

(١) حسّان، **اللغة العربية**، ص١٨٩.

بتدخل المنطق الأرسطي أو الفلسفة في دراسة اللغة، ويرى أنه ينبغي على عالم اللغة الوصفي أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل[1]، ولهذا فقد اتّضح له أنّ فكرة «العامل النحوي، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علاّتها»[2].

وتبع رفض العامل رفض كل ما له علاقة به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد؛ فالتعليل مرفوض مثلاً، لأنه أثر من آثار خضوع الدرس النحوي عند العرب للمنطق الأرسطي، وهو المسؤول عن وجود نظرية العامل[3]. ويدخل كل هذا ضمن المنهج الذي ارتضاه والذي يتمثّل في أنّ «كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يعني أولاً وأخيرًا بالإجابة عن "كيف" تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن "لماذا" تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجًا علميًا؛ بل لامفرّ من وصفه بالحدس والتخمين»[4].

ويلاحظ أن تمام حسان قد استمدّ فكرة التعليق من عبدالقاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"، وعدّها «أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن»[5].

---

(١) حسّان، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م)، ص١٦.

(٢) حسّان، **اللغة العربية**، ص٢٠٧. وانظر ص ص٢٣٢- ٢٣٣.

(٣) حسّان، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ص ص٢٩- ٥٣.

(٤) حسّان، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ص٤٢.

(٥) حسّان، **اللغة العربية**، ص١٨٦.

ويمكن تلخيص نظرية القرائن النحوية في الآتي:

١- بيّن في البداية أنّ النظام النحوي للغة العربية ينبني على خمسة أسس، هي:

أ- طائفة من المعاني النحوية العامة، وتسمى معاني الجمل أو الأساليب.

ب- مجموعة من المعاني النحويّة الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها.

ج- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، بحيث تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعيّة، وهي قرائن معنويّة على معاني الأبواب النحويّة الخاصّة كالفاعليّة والمفعوليّة.

د- ما يقدّمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف ومباني القرائن اللفظيّة.

هـ- القيم الخلافيّة أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقيّة أفراده[1].

٢- تحدّث عن التعليق النحوي تحت عنوانين، أحدهما "العلاقات السياقية" أو مايسميه الغربيون Syntagmatic Relations، وهي التي تربط بين الأبواب، وهي "قرائن معنويّة"، والآخر هو "القرائن اللفظيّة"، والتعليق

(١) حسّان، **اللغة العربية**، ص١٧٨.

عنده هو الإطار الضروري للتحليل النحوي، أو كما أسماء النحاة بـ "الإعراب"[1].

٣- ثم فصّل القول في هذه العلاقات السياقية أو القرائن المعنوية، وهي التي تفيد في تحديد المعنى النحوي. فقرينة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل الفاعل أو نائبه؛ وتأتي لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة في ظل ما أسماه "تضافر القرائن"[2]. وقرينه التخصيص – ويقصد به المنصوبات– علاقة سياقية كبرى، أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، ومثل: قرينة التعدية وتدل على المفعول به. وقرينة الغائية وتشمل المفعول لأجله والفعل المضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن.. الخ. وقرينة المعية وتدل على المفعول معه، والمضارع بعد الواو. وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه. وقرينة التحديد والتوكيد وتدل على المفعول المطلق. وقرينة الملابسة وتدل على الحال. وقرينة التفسير وتدل على التمييز. وقرينة الإخراج وتدل على الاستثناء. وقرينة المخالفة وتدل عل الاختصاص وبعض المعاني الأخرى[3]. ثم تأتي قرينة النسبة وهي قيد عام على علاقة الإسناد أو ماوقع في نطاقها؛ وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد

(١) حسان، **اللغة العربية**، ص١٨٩، وقد وضع جداول تبيّن تلك القرائن التي ذكرها.

(٢) حسّان، **اللغة العربية**، ص ص١٩١- ١٩٤.

(٣) حسّان، **اللغة العربية**، ص ص١٩٤- ٢٠١.

نسبية، ويقصد بها الجر بالإضافة أو بحروف الجر[1]. ثم تأتي أخيرًا قرينة التبعية، ويقصد بها التوابع الأربعة: النعت والعطف والتوكيد والإبدال[2].

٤- ذكر بعد ذلك القرائن اللفظيّة، وهي ثمان: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة[3]. وشرح كل قرينة منها، مبنيّاً المقصود بكل قرينة، وعلاقتها ببقيّة القرائن. وأكد أنّه لايمكن تحديد المعنى بالاعتماد على قرينة واحدة؛ بل لابد من تضافر القرائن، وهذا صادق على كل القرائن المعنويّة واللفظيّة[4].

٥- بيّن أنّ تلك القرائن -المعنويّة واللفظيّة- هي التي تحدّد المعاني الوظيفيّة، أو معاني النحو الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة. وهي بديلة عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة؛ وذلك أنّهم أوضحوا في ظل القول بنظريّة العامل قرينة لفظية واحدة فقط وهي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابيّة[5].

ولكن يجب أن يُنظر إلى قرائن التعليق كلها لا إلى العلامة الإعرابيّة وحدها، فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، ولا يمكن استعمال قرينة واحدة للدلالة على معنى معيّن، بل لابد من اجتماع

---

(١) حسّان، **اللغة العربية**، ص ص٢٠١- ٢٠٤.

(٢) حسّان، **اللغة العربية**، ص٢٠٤.

(٣) حسّان، **اللغة العربية**، ص٢٠٥.

(٤) حسّان، **اللغة العربية**، ص ص٢٠٥- ٢٣١

(٥) حسّان، **اللغة العربية**، ص٢٣١.

القرائن متضافرة للدلالة على المعنى النحوي[1]. ثم ذكر أنّ الاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحوي له فائدة كبيرة تتصل بالنحو العربي، وتتمثل في:

١. نفي كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق.

٢. نفي كل جدل يدور حول منطقيّة هذا العمل أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية أخرى، وحول قوة العامل وضعفه، أو تعليله أو تأويله[2].

٦- أتى بمثال للإعراب ليكون تطبيقًا لما قاله سلفًا، فأعرب جملة "ضرب زيدٌ عمرًا"، ورأى أنّنا إذا "نظرنا في الكلمة الأولى (ضَرَبَ) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَلَ)، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفْعَلُ، افْعَلْ)، فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يُسمّى (الفعل) ومن هنا نبادر إلى القول بأن: (ضرب فعل ماض)، ثم ننظر بعد ذلك في (زيد) فنلاحظ ما يأتي:

أ- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرنية الصيغة).

ب- أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).

ج- أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق).

---

(١) حسّان، **اللغة العربية**، ص٢٣٢.

(٢) حسّان، **اللغة العربية**، ص ص٢٣٢- ٢٣٣.

د- أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).

هـ- أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظ (قرينة الرتبة).

و- أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).

ز- أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائمًا)

(قرينة المطابقة). وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن (زيد) هو الفاعل.

ثم ننظر بعد ذلك في "عمرًا" ونلاحظ :

أ- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).

ب- أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية).

ج- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق).

د- أن رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر (قرينة الرتبة).

هـ- أن هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة).

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن "عَمْرًا" مفعول به»[1].

٧- وصل تمام حسّان إلى أنّ الإعراب فرع المعنى الوظيفي، فإن كان المعنى واضحًا أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام. وللتدليل على هذا أوجد نصًّا لامعنى لكلماته، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربيّة، وهذا النصّ هو (حَنْكفَ المستعصُ بسقاحته في الكمظِ فعنّذ التران تعنيذًا

(١) حسّان، **اللغة العربية**، ص ص١٨١- ١٨٢.

خسيلاً، فلما اصطف التران، وتحنكف شقله المستعصِّ بحشله فانحكز سُحَيْلاً حتى خزب)، ثم قال بعد ذلك: «لكأني بالقارئ الآن قد بدا في إعراب هذا النص، وكأني أسمعه يقول: حنكف فعل ماض، والمستعص فاعل، وبقاحته جار ومجرور متعلق بحنكف، إلى أن يتم له الإعراب الصحيح»[1]. وقد بيّن كيف يستطيع القارىء أن يعرف كلمات ليس لها معنى في المعجم، ولايدل نصها المذكور على معنى دلالي خاص، وذلك «لأن هذه الكلمات الهرائية تحمل في طيها معنى وظيفيًا. فالكلمة الأولى في النص تؤدي وظيفة الفعل الماضي لسببين: الأول أنها جاءت على صيغته، والثاني أنها وقعت موقعه، وتقوم الكلمة الثانية بدور آخر، والثالثة بوظيفة ثالثة، وهلم جرا»[2].

ولتأكيد هذه الفكرة أورد بيتًا من الشعر لامعنى لكلماته من الناحية المعجمية، ومع هذا فقد أعرب مفرداته، وهذا البيت هو:

قَاصَ التَّجِينُ شِحَالَه بِتَريسِه الـ فَـاخِيْ فَلَـمْ يَـسِتْفْ بِطَاسِـية الْبَرَنْ[3]

وقد جاء بهذا البيت ليكون موافقًا لشروط حدّدها، وهي: اشتماله على حروف عربيّة، والمحافظة على إدغام ما تماثل أو تقارب من هذه الحروف على الطريقة العربية، وتقليد المباني الصرفية العربية، سواء مباني

(١) حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، ص١٩٣.

(٢) حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، ص ص١٩٣- ١٩٤.

(٣) حسّان، **اللغة العربية**، ص١٨٤.

التقسيم أو التصريف أو القرائن، والمحافظة على مظهر العلاقات النحويّة، ولكنه تجاهل الاعتبارات المعجميّة، ولذا لايكون النسق النطقي جملة عربيّة بأي صورة من صور الجملة[1]. وقد جاء إعراب مفرداته على الصورة الآتية:

قاص: فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من الإعراب.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شحال: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة...[2].

ويستمر على هذه الصورة إلى أن يعرب البيت كاملاً.

وقد أوضح من خلال إعرابه لهذا البيت أنّ الصلة وثيقة بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي، حيث كان الإعراب الكامل معتمدًا على دور التحليل اللغوي، أو ما أسماه بالمعنى الوظيفي، لأنه هو الذي «يحدّد الفهم صوتيًا من حيث إن الحرف مقابل استبدالي، وصرفيًا من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحويّا من حيث إنّ العلامة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النصّ»[3]، وقد أشار سابقًا إلى أنّه قرّر أن المعاني ثلاثة أنواع، الأول: المعاني النحوية الوظيفيّة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وغيرها، وتأتي هذه المعاني عند تحوّل الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب، لتتضح العلاقات التي بينها، وكل باب منها هو معنى وظيفي للكلمة المعربة به. والثاني: هو المعاني

(١) حسّان، **اللغة العربية**، ص ص١٨٢- ١٨٣.

(٢) حسّان، **اللغة العربية**، ص ص١٨٣- ١٨٤.

(٣) حسّان، **اللغة العربية**، ص١٨٤.

المعجميّة، وهي التي تشير إليها الكلمة المفردة كما وردت في المعاجم. والثالث: هو معنى المقام، وهو الظروف الاجتماعية التي قيلت فيها الجملة، ثم يأتي المعنى الدلالي من خلال إضافة معنى المقام للمعنيين الوظيفي والمعجمي[1].

ورأى أنّ النحاة القدماء قد أصابوا في التنظير عندما قالوا: إن الإعراب فرع المعنى، لكنهم وقعوا في الخطأ عندما طبقوا ذلك؛ لأنهم صرفوا المعنى إلى المعنى المعجمي حينًا، والدلالي حينًا، ولم يصرفوه إلى المعنى الوظيفي[2].

٨- وأضاف أخيرًا في نهاية حديثه عن القرائن الجزء الآخر نم نظريته، وهو «أنّ بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس»[3]، فإن أمكن فهم المعنى دون لَبْس مع عدم توافر إحدى القرائن اللفظيّة الدالة عليه، فإنّ العرب تترخّص في هذه القرينة اللفظيّة الإضافيّة كما يقول؛ لأن أمن اللبس متحقق بوجودها وبعدمه. ثم ذكر أمثلة كثيرة لما ترخّص له العرب من استعمال القرائن اللفظيّة في العلامة الإعرابيّة والرتبة ومبنى الصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة[4].

وذلك ملخّص لنظرية تمّام حسّان التي أراد لها أن تكون مغنية عن فكرة العامل التي قال بها النحاة الأوائل، وتابعه فيها بعض المحدثين. ورأى

---

(١) حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، ص ص١٩٣- ١٩٤. وانظر: **اللغة العربية**، ص١٨٢.

(٢) حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، ص١٩٣.

(٣) حسّان، **اللغة العربية**، ص٢٣٣.

(٤) حسّان، **اللغة العربية**، ص ص٢٣٣- ٢٤٠.

أنّهم أوضحوا قرينة لفظيّة واحدة هي قرينة العلامة الإعرابيّة، وأهملوا القرائن الأخرى التي تكشف عن المعنى الوظيفي؛ وبيّن أن الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحويّة والعلاقات السياقيّة.

وقد تابع تمّام حسّان القول بنظرية القرائن باحثون آخرون، مؤيدين فكرته ومتبعين مقولاته، ومنهم محمد حماسة عبداللطيف الذي أثنى عليها، وأكّد أهميتها في عدّة مواضع. فبعد أن درس الجملة العربيّة في مفهومها وصُورِها، أشار إلى قرائن الجملة، ووصل إلى «أنّ دراسة النحو في إطار القرائن النحويّة يغني عن القول بالعوامل، وماتبعه من تكلف في التقدير وتعسّف في التأويل»[1]. وأكّد هذا في موضع آخر، حيث قال: «وصفوة القول أنّه في ضوء دراسة القرائن في الجملة من لفظيّة ومعنويّة تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي وما جره من مشكلات في النحو العربي»[2].

وعرض عبدالهادي الفضلي لعامل الإعراب عند النحاة القدماء وبعض اللغويين المحدثين، ثم دعا إلى تنقية فكرة العامل من الزوائد الصناعيّة المتمثّلة في التقدير أو الإعراب، لتبقى فكرة العامل نظرية من نظريات النحو[3]. وانتهى إلى أنّ «البديل لنظرية العامل للقيام بتحديد الوظيفة النحويّة للكلمة في الجملة هي دلائل الإعراب التي اعتمدها النحاة»[4]، والدلائل عنده هي القرائن، وهي دلاليّة ولفظيّة ومقاميّة.

---

(١) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص١١٥.

(٢) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص٢٠٤.

(٣) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص٩٧.

(٤) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص١٥٧.

ولخّص محمد محمد يونس عل أهمّ ما ورد في نظرية تمام حسّان عن القرائن، ورأى أنّه في دراسته «أقرب الآراء استنادًا إلى الموضوعيّة، وأكثرها اعتمادًا على المنهجيّة والدقّة العلمية»[1]. ولهذا أعاد ذكر تلك القرائن التي وردت عند تمّام حسّان، وفصّل في بيانها، دون إضافة جديد عليها[2].

وسار على الطريقة نفسها محمد صلاح الدين بكر في دراسة له عن قرينة الإعراب، فأعاد القول بأنّ الإعراب قرينة من مجموعة قرائن نقوم بتوضيح الجزيئات التي يتكون منها المعنى النحوي[3].

ومما هو جدير بالذكر أن محاولة تمّام حسّان قد لقيت اهتمامًا من بعض الدارسين الذين تناولوها بالتحليل والمناقشة، وعرضوا الأفكار الأساسية التي تضمّنتها بوصفها محاولة جادة للاستفادة من التراث اللغوي العربي من جانب، ومن البحوث اللغويّة الحديثة من جانب آخر؛ ولهذا قُدّمت بعض الملحوظات التي تتضمن بعض المآخذ، ومن أهمها ما يأتي:

١- أخذ حلمي خليل على تمام حسّان وصفه للدراسة اللغوية عند العرب بأنها تهتم بالمبنى أساسًا، ولم تقصد المعنى إلا على استحياء، ورأى أن هذا الوصف غير دقيق، مشيرًا إلى أنّ مبدأ المعنى الذي بنى تمام حسّان عليه قراءاته الجديدة في التراث اللغوي مبثوث بصورة متعدّدة في ذل كالتراث من تفسير وأصول وبلاغة ونحو وصرف؛ لأن قضية الإعجاز القرآني كانت

---

(١) يونيس، **وصف اللغة العربية دلاليًا**، ص٢٩٦.

(٢) يونس، **وصف اللغة العربية دلاليًا**، ص٢٨٧.

(٣) بكر، **نظرة في قرينة الإعراب**، ص ص٤٧- ٤٩.

وراء ذلك كلّه[١]. بل لاحظ أن تمامًا ينقض في موضع آخر ماذكره سابقًا، حيث يثبت لعلماء البلاغة العرب إدراكهم لنظرية المعنى، وسبقهم لعلماء اللغة المحدثين في إدراك نظرية السياق[٢].

٢- أوضح حلمي خليل أنّه يمكن أن تدخل القرائن المعنويّة واللفظية في إطار ما يعرف بالمورفيمات (الصرفيّات) بأنواعها الثلاثة، لأنها عبارة عن معان وظيفيّة نحويّة وصرفيّة ناتجة عن توزيع المورفيمات وفق علاقات تركيبيّة[٣]. وأنواع المورفيمات هي: المورفيم الحرّ، والمورفيم المقيّد، والمورفيم الصِّفْري. وتقوم تلك المورفيمات بثلاث وظائف هي: التعريف أو التحديد، والتصنيف، والتوزيع[٤]. وقد ذكر أمثلة لتلك المورفيمات وما يقابلها عند تمّام حسّان؛ فيجد مثلاً في جملة (ضرب زيد عمرًا) أن القرائن اللفظيّة والمعنويّة أيضًا تتحقق من خلال صرفيّات الصيغة والإعراب والبناء والرتبة والإسناد وغيرها، وهي صرفيّات بعضها لفظي، والبعض الآخر صفري ومع هذا فإنها تقوم بوظيفة لغوية واضحة[٥].

٣- أكّد عبدالهادي الفضلي أنّ النحاة لم يهملوا مراعاة القرائن عند تحديهم للمعاني النحويّة الوظيفيّة، لكنهم لم يخصّوها ببحث مستقل،

---

(١) خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص٢٢٣، وص٢٢٥.

(٢) خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص٢٢٥.

(٣) خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص٢٣٦.

(٤) خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص٢٣٢.

(٥) خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص ص٢٣٦- ٢٣٧.

ولكن آراءهم مبثوثة في ثنايا التطبيقات الإعرابيّة[1]. ويؤكد محمد حماسة عبداللطيف أن ابن يعيش مثلاً قد اعتمد عليها في كثير من الأحكام النحوية التي ذكرها عند مناقشته بعض المسائل النحويّة، كما راعى ابن هشام بعض تلك القرائن، وقد وجّه وفقها بعض الآيات القرآنية؛ وصرّح الرضي بأن الإعراب الظاهر قرينة لفظيّة، وتنّبه ابن خلدون إليها في الكلام، فلا تعدو الحركة الإعرابيّة عنده أن تكون واحدة من مجموعة قرائن تدل على المعنى النحوي[2]، ويرى الفضلي أنّ عبدالقاهر الجرجاني الذي ذكره تمّام حسّان قد تناول الفكرة نفسها على نحو واضح[3].

٤- بيّن الفضلي أنّ فكرة التعليق عند الجرجاني تعني النظام النحوي لصياغة الجملة، ولاتعني الإعراب كما فهمها تمّام حسّان[4]. ويشير بأن الجرجاني قد ذكر التعليق ليفسّر به نظرية النظم، ويعني النظم مطابقة الصورة اللفظيّة في حملها المعنى للصورة الذهنيّة. ولايتم النظم إلا بالتعليق، ويقصد به ربط اللفظ النظم إلا بالتعليق، ويقصد به ربط اللفظ بلفظ آخر وفق النظام النحوي للجملة. ولهذا يؤكد الفضلي «أنّ الإعراب أو الموقع الإعرابي جزء من نظام الجملة، والموقع الإعرابي أو الوظيفة النحويّة للكلمة

---

(١) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص٨٩.

(٢) عبداللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص ص٢٨٤- ٢٨٦.

(٣) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص٩٠.

(٤) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص٩١.

في الجملة التي تتمثّل في المعاني النحويّة من فاعلية ومفعوليّة وما إليها هو الذي تدل عليه القرائن النحويّة، وليس نظام الجملة ككل»[١].

٥- ناقش أحمد سليمان ياقوت تمام حسّان في فهمه للمقصود من التعليق عند الجرجاني، وعلاقة تعليق الكلام بعضه ببعض بالمعاني المعجميّة، ونظرة عبدالقاهر إلى النحو، ووظيفته عنده[٢]. وخلص إلى أنّ عبدالقاهر الجرجاني لم يفصل بين معاني النحو والمعاني المعجميّة، بل أكّد أنه لايمكن معرفة ترتيب الألفاظ أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في النفس، وتترتب الألفاظ في النطق في الوقت ذاته الذي تترتب فيه معانيها في النفس[٣]. وعندما طبّق الإعراب المذكور تبيّن له أنّ كلمة (قاص) مثلاً تكون فعلاً ماضيًا أو اسم فاعل دون فهم معناها، ولاتعرب كذلك كلمة (التجين) فاعلاً، فقد تكون مضافة إلى (قاص)، وهكذا بقيّة الكلمات الأخرى، إذ لايمكن معرفة معناها الوظيفي إلا بعد معرفة معناها المعجمي[٤].

٦- أوضح أحمد علم الدين الجندي، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ع٢، (١٩٨٤)، ص ص٢٧٥- ٣٢٣.

---

(١) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص٩١.

(٢) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٨١- ٨٣.

(٣) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص٨٢.

(٤) ياقوت، **ظاهرة الإعراب**، ص ص٨٢- ٨٣.

٣- ٢- ٢- ٢- نظرية المعاني:

شغلت قضيّة ربط الإعراب وعلاماته بالمعنى اهتمام معظم الدارسين العرب المحدثين؛ إذ رأوا أنّ الإعراب دليل على تغيّر معنوي، وغايته إظهار تلك المعاني، وقد سبقت الإشارة إلى هذه المعاني المستفادة من الإعراب عند الدارسين الذين ذكروا أن وظيفة العلامات الإعرابية إنما هي الإفصاح عمّا في نفس المتكلم من معانٍ.

والذي يميّز القائلين بنظرية المعاني عن القائلين بالوظيفة المعنوية لعلامات الإعراب، هو أنّ أولئك الدارسين تحدّثوا عن وظيفة العلامات الإعرابية وقيمتها في إبراز المعاني، في حين ناقش الدارسون هنا مُوجد تلك العلامات الإعرابيّة، وأنها أثر لتغيّر المعاني الوظيفيّة للكلمات في الجملة. ولهذا فقد استبعد القائلون بنظريّة المعاني العامل النحوي، فلم يرتبط تغيّر العلامات الإعرابية من موقع لآخر عندهم بالعوامل اللفظيّة أو المعنويّة، وإنما اختلفت تلك العلامات الإعرابيّة تبعًا لاختلاف المعاني في ذهن المتكلم، فإذا أراد أن يغيّر المعنى في جملة معيّنة عمد الحركة الإعرابية فغيّرها.

ومن أوائل من أشار إلى هذا إبراهيم مصطفى، حيث قال في البداية بوجوب هدم نظرية العامل، ورأى أن تتم دراسة النحو العربي من خلال الأساليب؛ لأنّ نظرية العامل لاتهتم إلا بأواخر الكلمات، وقد أورد عدة

جوانب رأي أنها كافية لنقد نظرية العامل، ومن ثمّ التخلّص منها[1]. ثم دعا بعد ذلك إلى دراسة علامات الإعراب على أنّها دوال على معان؛ لأنّه «ماكان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات، ويحرصوا عليها ذلك الحرص كلّه، وهي لاتعمل في تصوير المعنى شيئًا»[2]. ثم بيّن تلك المعاني التي تدل عليها حركات الإعراب، فتدل الضمة على الإسناد وأنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدّث عنها، في حين تدل الكسرة على الإضافة وأنّ الكلمة مرتبطة بما قبلها بأداة أو بغير أداة، والفتحة ليست عنده علامة إعراب ولا دالة على شيء ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[3]. وتتبع هذه المعاني في أبواب النحو الخاصة بالأسماء دون الأفعال، ورأى من خلالها دلالة الضمة والكسرة على المعاني التي أشار إليها[4]. وتابع مهدي المخزومي إبراهيم مصطفى في القول بدلالة الضمة على الإسناد ودلالة الكسرة على الإضافة، بينما الفتحة «لاتدخل في نطاق إسناد ولا إضافة، ولا تحمل أي معنى إعرابي»[5].

وأكّد أحمد عبدالستار الجواري على أهمية دراسة هذه المعاني كذلك؛ لأنها في نظره أولى بالاهتمام والعناية من العوامل النحوية التي تحاول أن توجد لكل مرفوع رافعًا، ولكل منصوب عامل نصب، ولكل

---

(١) مصطفى، **إحياء النحو**، ص ص٣٤- ٤٢.

(٢) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٤٨.

(٣) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٥٠.

(٤) مصطفى، **إحياء النحو**، ص ص٥٣- ١٠٠.

(٥) المخزومي، **في النحو العربي، ص٧٠.**

مخفوض عامل خفض[1]. ورأى أنّ الأهمية تنصرف إلى المعاني التي تكون عليها الألفاظ عندما تكون في مواقع إعرابيّة معروفة من الكلام، ولهذا «فالإسناد معنى مظهره وعلامته الرفع، والإضافة معنى كذلك يكشف عن نفسه بالخفض أو الجرّ، وهكذا باقي المعاني»[2].

وقد دعا إلى مثل هذه المحاولات دارسون آخرون، لكن دعواتهم ظلّت مجرد إشارات موجزة لم تستوفِ كل الصور الممكنة للأسماء والأفعال أثناء تطبيق المعاني عليها.

وأبرز المحاولات التي يمكن تسميتها بنظرية المعاني، وحاولت أن تفسّر العلامات الإعرابيّة وفاق نظرية المعنى، هي ما قدّمه خليل عمايرة من تصور واضح يربط فيه بين العلامة الإعرابيّة والمعنى الوظيفي الذي تؤديه في الجملة من خلال توظيفه لمفهوم الجملة التوليدية والجملة التحويليّة، وما يحدث بينهما من تحويل الجملة التوليدية إلى جملة تحويليّة، وتبعًا لذلك يتحوّل المعنى من مجرد الإخبار إلى معنى وظيفي آخر.

لقد أكد في البداية أنّ الحركة الإعرابيّة ليست «نتيجة لأثر عامل كما يرى جمهور النحاة الذين يبحثون في الظواهر اللفظيّة اللغويّة المتماثلة ويجمعون ما تماثل في الحركة بسبب علّة معيّنة في قسم نحوي كبير (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات)»[3]. ثمّ أشار إلى نتائج الإسراف في البحث عن العامل عند النحاة، وانصرافهم عن المعنى والبحث فيه، ورأى

---

(١) الجواري، **نحو التيسير**، ص٤٨.

(٢) الجواري، **نحو التيسير**، ص٤٩.

(٣) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص ص١٥٧- ١٥٨.

أنّه «كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابيّة على أنّها رمز لتغيّر في المعنى وليست بأثر»[1].

ويمكن تلخيص محاولة عمايرة فيا يأتي:

١- بدأ أولاً بتعريف ارتضاه للجملة، فيقول: «هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه»[2]، وسمّى هذه الجملة بالتوليدية أو المنتجة، وهي عنده نوعان: الجملة التوليديّة الاسمية والجملة التوليدية الفعليّة.

٢- يمكن تحويل الجملة التوليدية إلى جملة سمّاها الجملة التحويلية إذا طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل التي حصرها في خمسة عناصر هي: الترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابيّة والتنغيم، لكنها مع ذلك تبقى اسميّة أو فعلية كما كانت في مبناها[3].

٣- تؤدي الجملة التوليديّة معنى الإخبار، في حين ينتقل المعنى في التحويلية إلى معنى جديد يختلف باختلاف الكلمات التي تمثّل الأبواب النحويّة المختلفة[4].

٤- ثم أوضح عناصر التحويل، وذلك لبيان تلك المعاني التي تتحقق نتيجة تحويل الجملة من توليديّة إلى تحويلية، وهي خمسة:

---

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٥٩.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص٨٧.

(٣) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص ص٨٨- ١٧٤.

(٤) عمايره، **العامل النحوي**، ص٨٥.

أ- **الترتيب**: يقصد به «نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد، مغيرًا بذلك نمط الجملة، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة»[١]. وبيّن أنّ التقديم والتأخير عند العلماء السابقين يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخليّة المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلّم[٢]. ومثّل على كون الترتيب عنصرًا من عناصر التحويل بالجملة: "أكرم خالد عليًّا"، فهي جملة توليديّة فعليّة، ولم يرَ فيها تركيزًا على أيّ جزء من أجاء المعنى، بل الغاية منها نقل الخبر من صورته الذهنيّة في ذهن المتكلّم إلى صورة (فونولوجيّة) منطوقة ليدرك المستمع المطلوب منها وهو الإخبار. ثم بيّن أن المتكلم إذا قصد من تلك الجملة نقل الخبر بتركيز على جزء من أجزائه، ولبيان الاهتمام به، فإنه يعمد إلى تقديم الجزء المهتمّ به، فيدرك السامع تبعًا لذل المعنى الجديد المقصود[٣]. ولذلك فإنه إذا أراد المتكلم التركيز على الفاعل مُحدث الحدث، فإنه سيقول: خالد أكرم عليًّا، وسمّى عمايرة هذه الجملة بالجملة التحويليّة الفعليّة، وكان التحويل فيها باستخدام عنصر الترتيب، وسيقول المتكلم كذلك: عليًّا أكرم خالد، إذا أراد الاهتمام والعناية بمن وقع عليه الحدث وهو المفعول به، فهي أيضًا جملة تحويلية فعليّة[٤].

---

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص٩٣.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص٨٩.

(٣) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص٩٤.

(٤) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص٩٤.

وقد رضى في هذا ما جاء عن أهل الكوفة من أنّ الفاعل وهو محدث الحدث يبقى فاعلاً سواء تقدّم أو تأخّر، أما الغاية من هذا فليست «إلاّ لغرض يريده المتكلم في معنى الجملة وليس في مبناها الشكلي الظاهر»[1]. ولهذا فإنّ الجملتين السابقتين جملتان تحويليتان فعليتان مؤكّدتان، كان التوكيد في الجملة الأولى للفاعل فهو فاعل مقدّم لغرض التوكيد، وفي الجملة الثانية توكيد للمفعول به، فهو أيضًا مفعول به مقدّم لغرض التوكيد[2].

ومثّل بجمل أخرى شبيهة بالجملة السابقة ليؤكد أنّ الترتيب عنصر مهمّ من عناصر التحويل.

ب- **الزيادة**: قصد بالزيادة «مايضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات أو التتمات أو غير ذلك، ويعبّر عنها البلاغيون بالقيد، يضاف إلى الجملة الأصل Kernel Sentence لتحقيق زيادة في المعنى»[3]. والكلمات التي تزاد في الجملة لابد أن ترتب ببؤرتها، فإذا كانت الجملة تحويليّة فعليّة فبؤرتها الفعل، وإذا كانت تحويليّة اسميّة فبؤرتها المبتدأ، وقد مثّل لهذا الارتباط بالجملة الآتية[4]:

---

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص٩٤.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص ص٩٤- ٩٥.

(٣) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص٩٦.

(٤) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص ص٩٨- ٩٩.

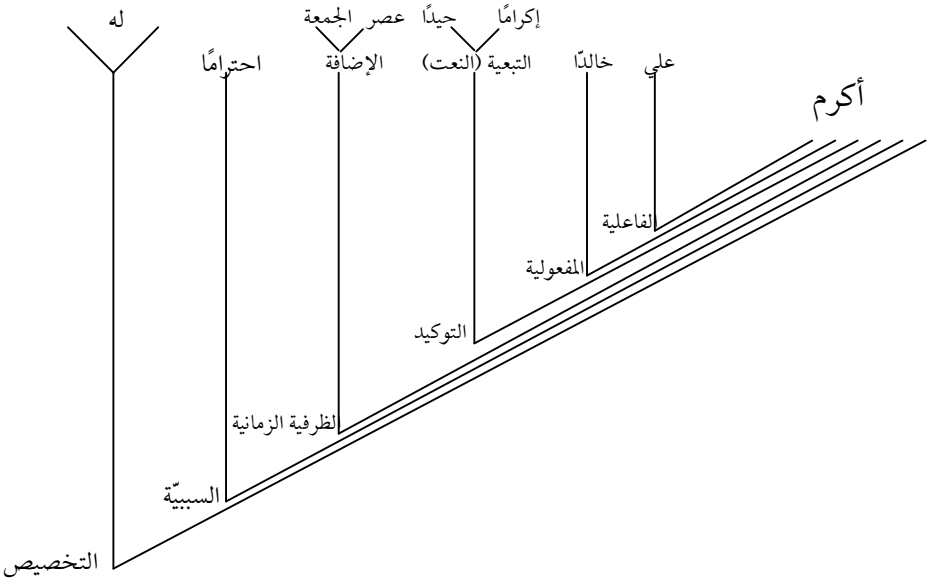

ثم بيّن أنّ ارتباط تلك الكلمات بالبؤرة لابد أن يحقّق ويشير إلى الباب النحوي الذي جاء المبنى الصرفي ممثلاً له، وذلك كما في المخطط الآتي[1]:

حركة الباب النحوي	الرفع الضمة، النون	الرفع الضمة، الألف، الواو	النصب الفتحة، الألف، الياء	النصب..
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به	المفعول به
الممثل الصرفي	يكتب، يدرس..	علي، خالد، المهندسون	الكرة، أخاك، الوالدين	إجلالاً، احترامًا...

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص٩٨.

وذكر أنّ العناصر التي تدخل على الجملة التوليديّة الفعليّة أو الاسميّة تؤدي معنى جديدًا يضاف إليها، وتتحوّل بعدها الجملة إلى تحويليّة فعليّة أو اسميّة، ويقتضي العنصر الجديد الذي يدخل على الجملة التوليدية حركة في المبتدأ أوفي الخبر أو في الفعل. ولكنّه بيّن أنه ليس لتلك الحركة «دور في المعنى، وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير، وإنما الدور للعنصر ذاته»[1].

ومثّل على عنصر الزيادة، ودوره في الجملة بالمثال: "علي مجتهد"، فإذا دخلت عليه كان أو إحدى أخواتها فإنه يصبح مثلاً: "كان عليٌ مجتهدًا"، وإذا دخلت عليه إنّ أو إحدى أخواتها فإنه يصبح: «إنّ عليًا مجتهدٌ». وكان وأخواتها في هذا المثال لاتتجاوز أن تكون عناصر زمن لاغير، ولذا فإن أيّ عنصر منها عندما يشير إلى حدث، مع مافيه من زمن، فإن علاقته بهذا الباب تنتهي ويصبح فعلاً تامًا يحتاج إلى مايحتاج إليه الفعل التام. وكلمة (علي) في الأمثلة السابقة مبتدأ، قبل دخول عنصر الزيادة عليها وبعد دخوله، وقد أخذت الضمة في المثال الأول على الأصل في القياس اللغوي، وبقيت على ماهي عليه في المثال الثاني، بينما أخذت الفتحة في المثال الثالث اقتضاءً لإنّ. كذلك بقيت كلمة (مجتهد) خبرًا في كل الأمثلة وأخذت الضمة، غير أنها أخذت الفتحة في المثال الثاني اقتضاء لكان[2].

وكان تحليل المثال الثاني على هذه الصورة:

كان: عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي.

---

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص ص١٠١- ١٠٢.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص ص١٠١- ١٠٢.

علي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه.. (أو مسند إليه مرفوع).

مجتهدًا: خبر أخذ الفتحة اقتضاء لكان، (أو مسند أخذ الفتحة (قياسًا على مجيء جاء عن العرب)[1].

ورأى أن تحليل المثال السابق من حيث المعنى كما يأتي:

عنصر زمن ماض (مسند إليه + مسند) = جملة تحويلية اسمية تحولت في معناها إلى الزمن.. ويكون الترابط بين كلماتها كما يلي:

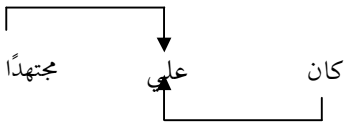

ويشير رأس السهم إلى مركز الارتباط[2]

أمّا تحليل المثال الثالث، فأورده على الصورة الآتية:

إن: عنصر توكيد.

عليًا: مبتدأ أخذ الفتحة اقتضاء لإنّ (مسند إليه أخذ..)

مجتهد: خبر مرفوع وعلامة رفعه... (مسند مرفوع)

ويكون تحليلها من حيث المعنى كما يليك

عنصر توكيد (ويرمز له بالرمز: $\mathbf{N^e}$)

$\mathbf{N^e}$ (مسند إليه + مسند) = جملة مؤكدة بكاملها بمؤكد واحد، وهي جملة تحويلية اسميّة، ويكون الترابط فيها كالآتي[1]:

---

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٠٢.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٠٢.

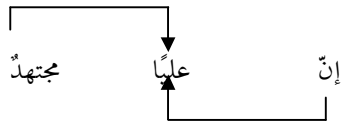

ثم حلّل بتلك الصورة كثيرًا من الجمل العربيّة التي رأى أنّ العنصر الجديد دخل عليها، واقتضى حركة إعرابيّة لادور له في المعنى، ولا تحمل الحركة الإعرابيّة التي ظهرت تبعًا له أي دلالة، وإنما هي حركة اقتضاء لذلك العنصر لاغير. ومن تلك العناصر التي ذكرها، أو مثل لها، أو حلّل جملاً تتضمّنها مايأتي:

- كان وأخواتها.
- إنّ وأخواتها.
- قسم من أفعال الشروع والرجحان والمقاربة.
- أدوات التوكيد، ومنها (القسم، وإنّما..)
- أدوات الاستفهام.
- أفعال المدح والذم.
- (قد) التي تفيد التحقيق والتوكيد.
- لن، ولم، وبقية الأدوات.
- أدوات الشرط.
- شبه الجملة[٢]

---

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٠٣.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص ص١٠١- ١٣٤.

ويتبيّن من خلال تلك العناصر أنّ الزيادة تكون في أول الجملة أو في وسطها أوفي آخرها.

جـ- **الحذف:** وهو «أي نقص في الجملة النواة التوليديّة الاسميّة أو الفعلية، لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وتحمل اسمها الذي كان قبل أن يجري عليها التحويل»[1]. والغرض الذي يأتي من التحويل بالحذف هو الإيجاز.

ومن الأمثلة التي عرض لها للدلالة على هذا العنصر جملة "خالد" إجابة لمن سأل: من حضر؟، وكلمة "خالد" في سياقها جملة؛ لأنها تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وقد حُذف ركن من أركانها هو: حضر، لذا فهي جملة تحويليّة فعليّة، الغرض من التحويل فيها هو الإيجاز.

لكن جملة "خالد"، في إجابة من سأل: مَنْ القادم؟ هي جملة تحويليّة اسميّة، التحويل فيها للإيجار، وحذف منها ركن من أركانها هو قادم،[2] فأصلها:

علي قادم ⟸ علي قادم ⟸ علي قادم

وأوضح أنّ التحويل بالحذف جاء في كتب التراث، وفي القرآن الكريم في كثير من المواضع. وذكر بعضًا من تلك المواضع، ومنها الأمثال الواردة على وزن "أفْعَلٌ من"، حيث حذف منها ركن المسند إليه ليفيد

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٣٤.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٣٥.

التعميم والتوسيع، مثل قولهم: أروغ من ثعلب، فهذه جملة تحويلية اسميّة كان التحويل فيها بالحذف، والمحذوف ركن رئيس من أركان الجملة، ويكون ترابط الكلمات في الجملة كما يلي:

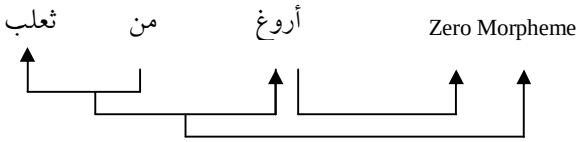

وكان المحذوف في الجملة السابقة المبتدأ، وقدّروه ووضع مكانه الإشارة التي تعني Zero Morpheme ومن الأدلة التي تقوم بدور رئيس في تحديد المورفيم المحذوف (الصرفيّة) السياق أو المقام الذي تقال فيه الجملة[1].

د. **الحركة الإعرابيّة:** تأتي قيمة الحركة الإعرابية من خلال دورها في الكلمة ورأى عمايرة أن شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى؛ ولذلك فإن تغيرها يكون محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإفصاح عنه[2]، بدليل أنّ المتكلم إذا قال: الأسدُ (بالضمة) فإن السامع له يعرف أنه أراد نقل خبر لاغير، وإذا قال المتكلم: الأسدَ (بالفتحة) فالمعنى في ذهن المتكلم يتغيّر من مجرد الإخبار إلى التحذير، ويريد أن يفصح عن هذا المعنى، ولا سبيل له للوصول لهذه الغاية إلا عن طريق تغيير فونيم الحركة الإعرابيّة الذي يؤدي إلى صورة ذهنيّة جديدة،

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٣٨، وانظر: ص١٣٦.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٥٧.

ولكنها تتصل بالأولى بسبب. ولذلك فإن التغيير في الحركة كان نتيجة تغيير في المعنى ؛ والنتيجة هي أنّ «الحركة الإعرابية –في حالات–لها دور لايقل في أهميته عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة»[1].

وقد ناقش دور الحركة الإعرابيّة التي هي عنصر من عناصر التحويل في الجملة التوليديّة في سبعة أبواب نحويّة، هي :

١. الإغراء.

٢. التحذير.

٣. الاختصاص.

٤. أسماء الأفعال.

٥. كم الاستفهامية وكم الخبرية.

٦. الاسم المنصوب بعد واو المعيّة.

٧. الفعل المضارع المنصوب بعد الواو.

وكان نقاشه من خلال أمثلة أوردها على كل باب، وبيّن صلة الحركة الإعرابيّة بالمعنى، وانتهى إلى أن المعنى هو الذي أوجب الحركة، فأصبحت دليلاً عليه ووسيلة له. فقد رأى النحاة –على سبيل المثال– في جملة الاختصاص أنها تأتي لعدد من المعاني، منها : التواضع والفخر وبيان النوع أو العدد، وجزموا بأن الفتحة التي على الاسم الذي يلي الضمير هي أثر لعامل لفظي محذوف تقديره : أعني أو أخصّ. في حين يخالفهم عمايرة في

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٦٠.

فهم هذه الجملة، فهي عنده جملة تحويليّة اسميّة، ومعناها الرئيس هو الفخر والتعظيم فقط، وجملتها التوليديّة الأصل هي: مسند إليه + مسند[1].

ومن الأمثلة التي حللّها قولنا: نحن العرب نُكرمُ الضيفَ، فمعنى هذه الجملة هو مجرد الإخبار، ونغمتها هي النغمة الصوتية المستوية، وهي تامة المعنى والمبنى، فتحمل معنى يحسن السكوت عليه. لكن إذا أراد المتكلّم أن يغيّر المعنى فيعتز بنفسه أو بجماعته، فإنه يغيّر حركة الاسم الذي يلي الضمير من الضمة التي تحقق الإسناد بين الكلمة التي هي على آخرها، والضمير السابق إلى فتحة. وبيّن أنّه يترتب على ذلك أمران هما:

الأول: انتهاء الإسناد بين الضمير والاسم الذي يليه، لذا أصبحت الجملة بغير الإسناد لاتحمل معنى يحسن السكوت عليه، فهي ليست جملة.

الآخر: حاجة المسند إليه إلى مسند، فبداية الجملة بحاجة إلى تتمة لتكون جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه.

ولهذا رأى أنّ الجملة تتحول إلى جملة تحويليّة يكون تركيبها كالآتي:

نحنُ العربَ نكرمُ الضيفَ

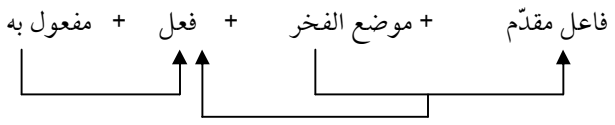

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص ص١٦٣- ١٦٤.

ويتبع هذا أيضًا تغيير في النغمة الصوتيّة التي تكون نغمة مرتفعة في أولها لتعبّر عن الأهمية التي جاءت بالتقديم، ثم تعود لتسير في خطها الأصل[1]. وحلّل المؤلف بهذه الصورة بقية الأبواب النحويّة التي ذكرها في البداية من خلال الأمثلة التي أوردها لكل باب، ثم ينتهي دائمًا على أنّ الحركة دليل على معنى وعنصر من عناصر التحويل في الجملة الأصل، وليست نتيجة لتسليم عامل يحار النحاة أحيانًا في تعيينه.

هـ- التنغيم: بيّن في البداية أنّ النبر أحد الفونيمات التي لها دور في مبنى الكلمات في بعض اللغات، ولها دور في معناها كذلك. وهو أنواع، فإذا كان النبر على الكلمات في الجملة، أو على كلمة واحدة في الجملة لإظهارها على بقيّة كلمات الجملة، فإن ذلك يكون نبرًا سياقيًا دلاليًا، وهذا هو ما سماه بالتنغيم Lntonation[2].

وقد رأى أن التنغيم لايكون في الجمل إلا لمعنى، ومثّل لذلك بقول القائل: حضر علي، فتبعًا لاختلاف الكلمة التي ينبرها المتكلم يختلف الغرض من الجملة، لذلك إذا أراد نبر كلمة "خضر" في المثال السابق، فإنّه يريد أن يؤكد الحدث، حدث الحضور وليس غير، ولكنه إذا نبر كلمة "علي"، فإنه يؤكد أنّ حضر هو علي وليس خالدًا أو غيره[3].

لذلك فالتنغيم عند المؤلف عنصر تحويل رئيس ينقل الجملة التوليديّة من معنى الإخبار إلى جملة تحويلية اسميّة أو فعليّة، فيها معنى الاستفهام أو

---

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٦٤- ١٦٥.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٧٢.

(٣) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٧٢- ١٧٣.

التقرير أو التعجب أو التهكّم والسخرية أو غيرها. ففي الجملة التوليدية: (كتب التلميذ الدرس)، ونغمتها مستوية، يمكن أن تتحول إلى جملة تحويليّة فعليّة، فيقال: (كتب التلميذ الدرس)، بنغمة صوتية صاعدة لتفيد الاستفهام، وبنغمة صاعدة جدًا مع نبر إحدى كلمات الجملة لتفيد معنى الدهشة أو الإعجاب[1]. لهذا جاء تحويل الجملة من توليديّة إلى تحويليّة، وانتقل تبعًا لذلك المعنى من مجرد الإخبار إلى معنى آخر، وذلك باستخدام النغمة الصوتية، فهي عنصر هام من عناصر التحويل[2].

هذا مجمل نظرية المعاني كما هي عند خليل عمايرة، قدّمها لتكون بديلة عن نظرية العامل في النحو العربي، وحاول من خلالها تقديم أمثلة كافية من النحو العربي، ليقيم مقارنة بين نظرية المعاني التي ذكرها ونظرية العامل النحوي، ويبيّن من خلال تحليله إمكانية الاستغناء عن العامل، وذلك بربط الحركة الإعرابيّة بالمعنى.

وفي سبيل مراجعة هذه النظريّة، قدّم سمير شريف ستيتيه نقدًا لما تضمنّه الكتاب كلّه من معلومات، وسنذكر هنا، ما يخصّ هذه المحاولة من ملحوظات، ومن أبرزها:

١- يلاحظ ستيتيه أنّ ما ذكره عمايرة عن النغمة الصاعدة والمستوية غير مبني على أسس علميّة؛ لأنّ عمايرة «يحكم بأن الجملة الخبريّة ذات نغمة

(١) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٧٤.

(٢) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص١٧٤.

مستوية، وليس الأمر كذلك حقًا، فقد ترتفع النغمة في الجملة الخبريّة، عند أحد عناصر التركيبيّة، وقد تنخفض»[1].

٢- لايرى ستيته صحّة مايقوله عمايرة من كون الجملة الطلبيّة تكون نغمتها الصوتيّة مستوية، ويرى أنّ النغمة قد ترتفع وقد تنخفض، ففي المثال "احذر الأسد"، والذي يرى عمايرة أنّ نغمته مستوية، يبيّن ستيته أنّ نغمته قد تكون مرتفعة وقد تكون منخفضة، على الصورة الآتية[2]:

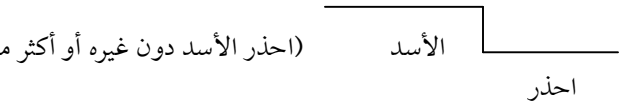

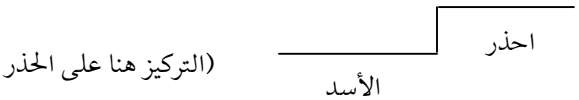

ويمكن إضافة ملحوظات على دراسة عمايرة الخاصّة بالمعنى، ومنها:

١- ربط عمايرة بين الحركات الإعرابيّة والمعنى الذي تؤديه تلك الحركات، لكنّ هذا التفسير لم يتحقق في كل الحركات الإعرابيّة، فبرّر عمايرة وجود بعضها بأنها تأتي لتحقّق سلامة البنية الشكلية، وتقتضي تلك السلامة «إن تُحقق الحركة الإعرابيّة قياسًا على ما جاء عن العرب وبيّنه النحاة بوضع

(١) سمير شريف ستيتيه، **مراجعة كتاب" في نحو اللغة وتراكيبها،** خليل عمايرة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع٢٣، مج٦، (١٩٨٦م)، ص١٧٨.

(٢) ستيتيه، **في النحو اللغة وتراكيبها،** ص١٧٨.

حركة إعرابيّة لكل باب يجب أن تأخذه الكلمة التي تأتي ممثلة للباب في الجملة»[1]. ويبدو أنّه لا علاقة لهذا التبرير بالفكرة التي قدّمها، وإنما جاء لتسويغ بعض الحركات الإعرابية التي لم تستطع النظرية تفسيرها.

٢- استبعد عمايرة أن تكومن الحركات الإعرابيّة أثرًا لعامل في مجمل دراسته، إلا أنّه عند ذكره لبعض عناصر الزيادة مثل كان وأخواتها أو إنّ وأخواتها، بيّن أن حركة الاسم الذي يلي إنَّ يأخذ حركة اقتضاء لإنّ، وكذلك يأخذ الاسم الثاني بعد كان حركة الفتحة اقتضاء لكان. وهذا إقرار بتأثير العامل في الحركة الإعرابيّة.

٣- نفي عمايرة العامل النحوي، وأكّد أنّ الحركة الإعرابيّة ليست أثرًا لعامل، وإنّما هي نتيجة لتغيّر المعنى، والمتكلّم هو الذي يغيّر الحركة من تركيب لآخر. وهذا مطابق لما قاله إبراهيم مصطفى من أنّ العامل هو المتكلّم، وتبعه آخرون[2].

٤- لم يكتفِ عمايرة بمصطلح واحد للدلالة على الجملة الأساسيّة، بل تعدّدت تلك المصطلحات، فسمّاها الجملة التوليديّة أو المنتجة، ثمّ سمّاها الجملة النواة، ثم عاد وسمّاها الجملة التوليديّة النواة. ويدل هذا على عدم الاستقرار على تسمية واحدة للمصطلح.

٣- ٢- ٢- ٢- ٣- نظريّة الفعاليّة:

---

(١) ستيته، مراجعة كتاب: **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص ص٩٦- ٩٧.

(٢) سبق عرض رأي إبراهيم مصطفى ومن تابعه في هذا الرأي، ثم مناقشة تلك الآراء في ص ص

استبعد محمد الكسار ربط الحركات الإعرابيّة بالعوامل النحويّة، وعدّها تعليلاً غير عربي، ورأى أنها مأخوذة من المنطق اليوناني، وبالتالي حكم على النحو القائم بأنّه نحو غير عربي. ويرى أن الحركات الإعرابيّة التي ارتبطت عند النحاة العرب بالعوامل النحويّة لم تكن مستقرة في ذهن العربي بهذه الصورة وهو يتكلّم، كما أنّ العربي لم يعرف الفلسفة والمنطق في الأفكار وفي الأسلوب[1].

ورأى أنه لابد أن يكون النحو عربيًا أصيلاً، يتوافق مع ذهن العربي وبيئته، ويبتعد عن المناهج الفلسفيّة والأفكار المنطقيّة المستمدة من اليونان وعلومهم[2]. ولهذا حاول إيجاد نظرية تحقق تلك الغاية، محاولاً البحث من خلالها عن تفسير شامل للإعراب وعلاماته، يلمّ بكل حالة من حالاته. ورأى أن ذلك يتحقق من خلال نظرية الفعاليّة[3].

وقد بيّن في البداية أنّه لابد من الربط بين الحركة الإعرابيّة والفعاليّة؛ لأنّ الحركات الإعرابيّة كانت «رموزًا صوتيّة مختصرة، استعان بها الذهن العربي للتعبير عن أطوار الفعاليّة المختلفة في الأفعال، وعن درجة المشاركة في أداء هذه الفعاليّة في الأسماء المعربة»[4]. وصنّف حركات الإعراب وفق هذه النظرية في ثلاث درجات، هي: حركة قوية وهي الضمة، وحركة

---

(١) محمد الكسّار، **المفتاح لتعريب النحو**، (دمشق: مطبعة الآداب والعلوم ١٩٧٦م)، ص١٢٨، وص٢٠٩.

(٢) الكسّار، **المفتاح**، ص ص١٧٠- ١٧٢.

(٣) الكسّار، **المتفاح**، ص١٧١.

(٤) الكسّار، **المفتاح**، ص٢١٨.

متوسطة وهي الكسرة، وحركة راكدة أو خفيفة وهي الفتحة. وسمّى مرتبة القوة بالعمدة، ومرتبة التوسط بالوسيط، ومرتبة الركود بالفضلة[1]. ثم صنّف أبواب النحو تبعًا لذلك كما يأتي:

- العمدة للمرفوعات.
- الوسيط للمجرورات.
- الفضلة للمنصوبات[2].

وقد جاءت تلك التقسيمات من خلال تتبّعه لاستعمال العرب للحركات الإعرابيّة في مختلف تراكيب الجمل وأساليبها، والتي تناسب طبيعة الذهن العربي والبيئة العربية. ثم أكد أنّ وظيفة تلك الحركات كانت في أذهان العرب، لذلك فإنّهم «استخدموا الحركات الثلاث (الضمة، الكسرة، الفتحة) لتحديد وظيفة الاسم في الجملة وبيان مدى مشاركته في الحدث الذي تبني عليه»[3].

ثم بيّن أنّ تلك الحركات تتلاءم مع فعاليّة الأسماء؛ فللفاعل الضمة مثلاً نظرًا لشدة اتصاله بالفعل ومساهمته في الفعاليّة، وللفضلة الفتحة لضعف مشاركتها في الفعاليّة، وللمجرور الكسرة لدلالتها على فعاليّة متوسطة[4]. والأفعال عنده معربة بكل أنواعها، ورفض أن تبني أية صيغة من الصيغ الفعليّة الثلاث، وتعبّر العلامات الإعرابيّة التي تظهر في آخرها

(١) الكسّار، **المفتاح**، ص١٨١، وص١٧٣.

(٢) الكسّار، **المفتاح**، ص٢١٨.

(٣) الكسّار، **المفتاح**، ص٢٢٧.

(٤) الكسّار، **المفتاح**، ص ص٢٢١- ٢٢٤.

عن درجة الفعاليّة[1]. فيدل الفعل الماضي على فعاليّة ضعيفة ؛ لأنها حدثت في الماضي ولم تعد باقية في ذهن المتكلّم، وعلامة هذه الفعاليّة الفتحة. ويأخذ الفعل المضارع أو الفعل المستمر –كما سمّاه– أقوى الحركات وهي الضمة عندما يعبّر عن فعاليّة حيّة واقعة في الحال وأكيدة الوقوع في الاستقبال. وتعبّر الفتحة عن ضعف الفعاليّة والشك في حصولها واستمرارها مستقبلاً، وذلك في حالة نصب المضارع. في حين يفيد الجزم انقطاع الاستمرار أو الفعالية، فتسلب الأدوات الجازمة وأدوات الشرط الدلالة على الاستمرار، وبالتالي عدم حدوث الفعاليّة، وكذلك فعل الأمر، فالسكون فيه علامة انقطاع الفعاليّة[2].

ولإيضاح مدى ملاءمة هذه النظرية للعرب رأى أنّهم «جعلوا عناصر هذه الجملة مشابهة لعناصر بيت الشعر، فخصّوا الضمة بالعمدة ليكون مرفوعًا كالعماد في الخيمة، والكسرة بالوسيط ليكون مجرورًا كالطنب المشدود، والفتحة بالفضلة إشعارًا بضآلة الدور الذي تؤديه في قيام الجملة الصحيحة، شأنها في ذلك شأن الوتد الصغير»[3].

هذا مجمل ما قدّمه محمّد الكسّار في نظريّة الفعاليّة التي أراد لها أن تكون بديلة عن العامل النحوي، ويمكن تسجيل بعض الملحوظات على هذه النظرية، ومن أهمها

---

(١) الكسّار، **المفتاح**، ص١٨٤.

(٢) الكسّار، **المفتاح**، ص ص١٨٤- ١٩٦.

(٣) الكسّار، **المتفاح**، ص٢٢٧- ٢٢٨.

١- لم يتضح مقصود المؤلف بمفهوم الفعاليّة، فلم يحلّل معناها، ولم يبيّن دلالتها على نحو كافٍ، وإنما بدأ بربط علامات الإعراب مباشرة بهذا المفهوم؛ ولم يسهم هذا الربط في الكشف عن المراد بالفعاليّة بصورة جلية.

٢- لم تفسّر هذه النظرية حالات الإعراب كلّها، ولم تبيّن دلالة جميع علامات الإعراب بصورها المتعدّدة على معنى معيّن مرتبط بالفكرة نفسها، ولهذا يُلاحظ عليها مثلاً:

أ- لم ترتبط كل الكلمات التي تأخذ الحركة الإعرابيّة نفسها بالتفسير المقترح. فمثلاً هل دلالة الضمة على الفعاليّة القويّة صالح للفاعل ونائبه، وللمبتدأ وخبره، ولاسم كان وأخواتها، ولخبر إنّ وأخواتها، وللتوابع المرفوعة؟. فهل تلك الموضوعات بمنزلة واحدة من الفعاليّة؟ وكذلك الحال بالنسبة للأسماء المنصوبة، والأسماء المجرورة.

ب- اكتفى بتفسير الفعل الماضي عندما تكون الفتحة هي العلامة الظاهرة عليه، ولكنّ لايؤيد هذه الحركة إلا أربع صيغ من مجموعة ثلاث عشرة صيغة. ولذا لاقيمة لهذا المبدأ إذا اضطر الإنسان إلى التأويل المتكلّف أحيانًا[1].

وكذلك فإن ربط ضعف فعالية الماضي بدلالته على مامضى لايشمل كل الأفعال الماضية، فقد يدل على الزمن الحالي إذا أريد به الإنشاء، مثل: بعتك الكتاب، وقد يدل على المستقبل إذا أريد به الدعاء، مثل: شفاك الله،

(١) المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص٧٩.

وكـذلك إذا وقـع بعـد (إذا) و(إنْ) الـشرطيتين، مثـل: إن احترمـت النـاس احترموك.

ج- كان تبريره لحركة السكون في فعل الأمر يناقض دلالة الفعل نفسه، فهو يدل على الحال أو الاستقبال. وقد بيّن في الفعـل المضارع أن ذلـك يعبّر عنه فعالية حيّة، لذا أخذت أقوى الحركات وهي الـضمة، في حـين دلّـت في فعـل الأمر على انقطاع الفعاليّة، وهذا غـير مقنـع. كـذلك لم يـشر إلى صـور فعـل الأمر الأخرى التي تختلف فيها العلامة، إذ تظهر عليه الفتحة عند إسناده إلى نون التوكيد مثلاً، ويحذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر.

د- لم يكتمل تفسيره لحركة الفعل المضارع بصورة شاملة، فليست دلالـة الفعل على الحال أو الاستقبال مرتبطة بالفعل المضارع المرفوع فقط، إذ يـدل على ذلـك الفعـل المضارع المنـصوب بـأن وكـي، والمـضارع المجـزوم بـأدوات الشرط، والمضارع المجزوم الواقع في جواب الطلب، والمضارع والمجـزوم بـلا الناهية، ومع أنها متفقة في هذه الدلالة إلا أنها مختلفـة في موقعهـا الإعرابـي، وبالتالي في حركتها الإعرابيّة. ومن المواضع التي لايظهر فيها ارتبـاط الفعاليّـة بالحركـة الإعرابيـة في الفعـل المـضارع كـذلك رفعـه بالـضمة بعـد لا النافيـة؛ وكذلك نصب المضارع بعد لن، فهي تقطع الفعاليّة، ويقتضي هـذا الجـزم في تفسير المؤلـف، إلا أنـه لم يبـيّن ذلـك. فـالمؤلف في هـذا «لا يـثير مـشكلة هـذه الأدوات التي يمكن أن تقطع بدورها الفعاليّة كـذلك، فلـم لا تـؤثر في الفعـل إعرابيّا؟ ولم يكون المضارع بعدها مرفوعًا»[1].

(١) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص٧٩.

٣- كان تبريره لحركة الكسرة بحاجة إلى أدلة تؤكده؛ ولكنه جاء بصورة تبدو ضعيفة ومتكلفة، ولذلك لم يبين طبيعة الفعاليّة المتوسطة وحدودها من خلال الأسماء المجرورة.

٤- لم يعرض المؤلف لحروف الإعراب ومدى دلالتها على الفعالية، واختلافها أو اتفاقها مع حركات الإعراب، وفي هذا تجاهل لكثير من الكلمات المعربة بالحروف.

٥- لم يوضح المؤلف موقف نظرية الفعاليّة من اختلاف القراءات القرآنية لبعض الآيات القرآنية، وتعدد الأوجه الإعرابيّة لبعض الكلمات المعربة، وذلك لأن العلامة الإعرابية تختلف تبعًا لذلك.

٦- لم تقدّم نظرية الفعالية تفسيرًا جديدًا لعلامات الإعراب، لذلك لم تحقق الغاية التي أرادها المؤلف. ولهذا يمكن القول إنها ليست البديل الأفضل لنظرية العامل النحوي.

وقد عاد بعض الباحثين إلى ما قاله النحاة القدامى، ولاحظوا أنّ نظرية الفعالية إعادة لتلك المقولات، مع إعطائها شيئًا من الإيضاح والبلورة. وقد ذكر عبدالهادي الفضلي قول ابن الناظم في شرحه للألفية وحديثه عن أنواع الإعراب، وقول الرضي في علامات الإعراب وحالاته، وقول السيوطي في الإعراب وأنواعه، وانتهى من خلال المقارنة بين أقوالهم وأقوال الكسار إلى التشابه بينهم في الفكرة والمصطلحات مع تعديل بسيط لبعض المسميّات[1].

---

(١) الفضلي، **دراسات في الإعراب**، ص ص٩٤- ٩٦.

٧- ربط المؤلف بين تفسيره للحركات الإعرابيّة، وبين بيت الشّعر العربي وعناصره، وفي هذا إقحام لما لا علاقة له باللغة بمسائل اللغة، وغايته من هذا هو إيضاح مدى ملاءمة النظرية للعرب، ولبيئتهم العربية. ولكن الذي يحقق تلك الغاية هي قدرة النظرية على تفسير هذا النظام اللغوي، وكفاية المقولات المقدّمة على تحليله وبيانه.

٣- ٢- ٢- ٤- نظريّة التكيّف:

نادى راسم الطحّان بفكرة جديدة، هي قاعدة عامة للإعراب قصد منها أن تكون شاملة لجميع الكلمات الخاضعة للإعراب أسماها (نظرية التكيف)[١]. وقد حدّد منذ البداية غايات هذه المحاولة من خلال عرضه لها، ومن أهمها مايأتي:

١. الاستغناء عن القول بنظرية العامل، وما يتبعها من افتراض وجود إعراب محلي، وأن تكون نظريّة التكيف بديلة عنها[٢].
٢. اكتفاء علم النحو بقاعدة عامة واحدة تغني عن القواعد الجزئية التي وُضعت في ظل نظرية العامل، واختصار عدد النماذج المستعملة في الإعراب إلى أقل من الربع[٣]

---

(١) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٧٩.

(٢) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٧٩.

(٣) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٨١

٣. تيسير فهم مسائل الإعراب على المعلّم والمتعلّم، واستنباط الحلول لها بكثير من السهولة، والحدّ من تضارب الأقوال واختلاف الآراء حول تلك المسائل[١].

ولبيان أهم الجوانب التي دعت إليها هذه النظرية، فإنّه يمكن إيرادها بإيجاز فيما يأتي:

١. تخلّي المؤلف في البداية عن مفهوم الإعراب كما ورد في نظريّة العوامل، ورأى أنّ المقصود به في هذا البحث «ليس إلا تغييرًا لفظيًا ظاهرًا، يلحق الكلمات المرنة القابلة بحكم طبيعة بنيتها للتكيّف، وذلك في مواضع بعينها من الجملة تستدعي ذلك التغيير»[٢]، وغايته ليست إلا «تحسينًا لجرس الكلام، وتحصيلاً للتوافق بين اللفظ والمعنى»[٣].

٢. حدّد بعد ذلك مفهوم التكيّف، وذكر أن المقصود به هو «أن يتكيّف اللفظ المرن مع ما يجاوره أو يواكبه من ألفاظ في الجمل، ليصبح الكلام بمجمله أحسن وقعًا في الأسماع، وأكثر إفصاحًا وإبانة عن المعنى المراد»[٤]، ورأى أن تفسير ظاهرة الإعراب وفق هذا الفهم

---

(١) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٨٢.

(٢) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٧٩.

(٣) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٧٩.

(٤) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٧٩.

لايقرّ إلا بوجود الإعراب الظاهر وحده دون الإعرابين الآخرين، أي الإعراب التقديري، والإعراب المحلّي[1].

٣. قسّم الكلمة بعد ذلك إلى نوعين: نوع ليس له في الكلمة إلا شكل واحد، سمّاه "الثابت"، مثل: الفتى، وكتبَ، واسعَ، وهيهاتَ، ومَنْ، وغيرها، وهذا النوع لايخضع للإعراب؛ لأنه غير قابل للتغيير. ونوع آخر له أكثر من شكل، سمّاه «المرن»، مثل: أحمد، والبنات، ويكتب، ويقضي، والمصطفين، وغيرها، وهذا النوع هو الذي يخضع للإعراب. وهو ينقسم بدوره إلى نوعين: النوع الأول هو "الليّن" وهو الذي تكون بعض أشكاله أكثر خفة من بعضها الآخر، مثل: الكاتب، والبنات، ويكتب. أما النوع الآخر فهو «الهيّن» وهو الذي تكون بعض أشكاله أكمل بنية من بعضها الآخر، مثل: يسعى، وقاضي، وخصمين، ويقضي[2].

وقد أوضح من خلال عرضه للأمثلة مفهوم الليّن، ومفهوم الهيّن، وبيّن كيف تكون أشكال بعض الكلمات أكثر خفة من بعضها الآخر من حيث حركة آخرها، وذكر كذلك كيف تكون أشكال بعض الكلمات أكمل بنية من بعضها الآخر من حيث عدد الأصوات التي يتألف منها كل شكل[3].

---

(١) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٧٩.

(٢) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص ص١٨٧- ١٨٩، وانظر: ص ص١٩٥- ١٩٨.

(٣) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص ص١٨٩- ١٩٠.

٤. صنّف الكلمات التي تخضع للإعراب، وهي الكلمات المرنة، إلى أربع مجموعات، ثم عدّد الكلمات التي تدخل تحت كل مجموعة، كالآتي:

أ- الاسم الليّن: ويشمل هذا النوع الأسماء الآتية:

١- كل اسم يقبل آخره حركتين، مثل: أحمدُ، أحمدَ، وسمّى هذا النوع بـ "الاسم المكين".

٢- كل اسم يشتمل على حرف علة واقع قبل آخر الكلمة، ويقبل كذلك أن يكون هذا المعتل كسريًا أو ضميًا، مثل: الكاتبينَ، والكاتبونَ، وسمّى هذا النوع كذلك بـ «الاسم المكين».

٣- كل اسم يقبل آخره الحركات الثلاث، مثل: الكاتبَ، والكاتبُ، والكاتبِ، وسمّى هذا النوع بـ "الاسم الأمكن".

٤- كل اسم يكون آخره مدّة، ويقبل أن تكون هذه المدّة فتحية أو ضميّة أو كسريّة، مثل: أخَا، وأخُو، وأخِي، وأطلق على هذا النوع كذلك تسمية "الاسم الأمكن".

ب- الفعل الليّن: ويضم هذا النوع فعلاً واحدًا هو الفعل المضارع الصحيح الآخر فقط، مثل: يكتبَ، ويكتبْ، ويكتبُ.

ج- الاسم المبّين: ويضمّ هذا النوع الأسماء الآتية:

١- الاسم الذي يشتمل على حرف معتل قبل آخره، ويقبل أن يكون هذا المعتل ياءً، أو مدّه فتحيّة، مثل: الخصمَيْن، والخصمان، ويدخل تحته (المثنى وشبهه).

٢- الاسم الذي يكون آخره معتلاً مسبوقًا بكسرة، ويقبل أن يكون هذا المعتل باء أو مدّة كسريّة، مثل: القاضِي، والقاضِي، وسمّى هذا النوع بـ"الاسم المنقوص".

د- الفعل المبّينَ: ويضم ثلاثة أنواع من الأفعال هي:

١- الفعل المضارع الذي يقبل أن يكون آخره مدّة فتحية، أو محذوفًا، مثل: يسعى، ويسعَ، وسمّاه "المضارع المقصور".

٢- الفعل المضارع الذي يكون آخره معتلاً مسبوقًا بكسرة، ويقبل أن يكون ياءً، أو مدة كسرية، أو محذوفًا، مثل: يقضِيَ، ويقضِي، ويقضِ، وسمّاه بـ"المضارع المنقوص".

٣- الفعل المضارع الذي آخره معتل، مسبوق بضمة، ويقبل أن يكون واوًا، أو مدة ضميّة، أو محذوفًا، مثل: يدعُوَ، ويدعُو، ويدْعُ، وسمّاه كذلك بـ"المضارع المنقوص"[1].

٤- عدّد بعد ذلك الكلمات غير الخاضعة للإعراب، وهي ما أسماه بالكلمات الثابتة، وهي كما أوردها:

أ- الأسماء المقصورة.

ب- الأسماء الموصولة.

ج- أسماء الإشارة.

د- الأفعال الماضية.

هـ- أفعال الأمر.

---

(١) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص ص١٩١- ١٩٣.

و- أسماء الأفعال.

ز- الضمائر.

ح- حروف المعاني[1].

٦- ثم وصل إلى تعيين المحلين الإعرابيين، وهما "المحلاّن من الكلام اللذان يخضع المرن فيهما للإعراب»[2]. وقد سمّى المحل الذي يخضع فيه المرن كله للإعراب بالمحل الأوّل، أمّا المحل الذي يخضع فيه بعض المرن دون بعضه الآخر للإعراب فسمّاه بالمحل الثاني[3]. ثم عدّد بعد ذلك الحالات التي تقع في المحل الأول، وهي:

أ- الأسماء المرفوعة، وهي التي يرى أنّها لم تسبق بحرف من الحروف الخمسة[4]، وأخذت أحد المواقع الإعرابيّة الآتية: (الفاعل، أو نائب الفاعل، أو المبتدأ، أو الخبر، أو اسم كان وأخواتها، أو خبر إنّ وأخواتها، أو المنادى العلم المفرد أو المنادى النكرة المقصودة، أو التابع لأحد الأسماء السابقة).

ب- الأفعال المضارعة المجزومة التي تقع بعد لَمْ وأخواتها، أو فعل الشرط، أو جواب الشرط، أو جواب الطلب، أو الفعل التابع لأحد الأفعال السابقة.

ثم ذكر الحالات التي تقع في المحلّ الثاني، وهي:

---

(١) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٩٣.

(٢) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٩٩.

(٣) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٩٩- ٢٠٠.

(٤) الحروف الخمسة هي: الحرف (رُبّ)، وحروف التوكيد الأربعة: والباء واللام والكاف ومِنْ.

أ- الأسماء المجرورة، وهي التي تقع مضافًا إليه، أو تقع بعد حرف من الحروف الخمسة أو حروف التكميل[١] أو حروف القسم، أو تقع تابعة لأحد تلك الأسماء.

ب- الأفعال المضارعة المرفوعة، وهي التي لم تقع في المحلّ الأوّل، ولم تسبق بناصب، ولم تكن تابعًا لها[٢].

٧- سمّى بعد ذلك ما يعرب في المحل الأول بـ"الأحادي"، مثل: أحمدَ، والخصمين، ويسعى، وما يعرب في كلا المحلين الإعرابيين بـ"الثنائي"، مثل: الكاتبَ، ويكتبَ، والقاضيَ، ويقضيَ، ثم بيّن بالتفصيل أنواع الكلمات التي تتبع كل محلّ[٣].

٨- صاغ بعد ذلك مفهوم الإعراب، بناء على ما قدّمه، بأنّه "نقص خفه اللـيّن وبنية الهيّن، في المحل الأول للأحادي، وفي كلا المحلين للثنائي»[٤]. ثم بيّن في موضع آخر أنّ قاعدة الإعراب العامة التي توصل إليها هي: «يعرب المرن الأول بالعلامة العليا، والمرن الثاني الثنائي بالعلامة الدنيا»[٥]. وقد سبق أن أوضح المقصود بالعلامة العليا والعلامة الدنيا، ومثّل لكل علامة[٦].

---

(١) حروف التكميل هي: مِنْ، وإلى، وعن، وعلى، وفي.

(٢) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص ص٢٠٠- ٢٠١. هذا وقد نظّم جدولاً يشمل كلمات تقع في المحلّ الأوّل، وأخرى تقع في المحلّ الثاني.

(٣) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص ص٢٠٢- ٢٠٤.

(٤) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص٢٠٨.

(٥) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص٢١٩.

(٦) يطلق العلامة العليا على العلامة الإعرابيّة لكلمات الزمر الأربع للمرن في المحلّ الأوّل، في حين يطلق العلامة

٩- لاحظ أنّ علامات الإعراب هي خمس علامات فقط، وهي: الضم والكسر والتسكين والبتر والغبن، وبيّن مفهوم كل علامة، ومثّل لها، وعيّن علامة كل نوع من كلمات المجموعات التي حدّدها سابقًا[1].

١٠- خلص بعد ذلك إلى تعداد حالات إعراب المرن، مشيرًا إلى أنّه اختصرها إلى ثماني حالات، لتستعمل في إعراب جميع الكلمات التي تظهر بشكل معرب في العربيّة، وهي:

أ- اسم لين أول.. مضموم.

ب- اسم لين ثان ثنائي مكسور.

ج- فعل ليْن أول... مسكّن.

د- فعل ليّن ثان مضموم.

هـ- اسم هيّن أول.. مغبون.

و- اسم هين ثان ثنائي مغبون.

ز- فعل هين أول.. مبتور.

الدنيا على العلامة الإعرابيّة لكلمات الزمر الأربع للمرن في المحلّ الثاني. ثم يعيّن العلامتين العليا والدنيا على النحو الآتي:

الاسم اللّيّن	الضم- والكسر.
الفعل الليّن	التسكين- والضمّ.
الاسم الهيّن	كلتا العلامتين الغبن.
الفعل الهيّن	البتر- والغبن.

انظر: الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ص٢١٣.

(١) الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ص ص٢٠٩- ٢١٥. ويقصد بالبر حذف آخر الشكل الأصلي، كما في: يَسْعَى –يَسْعَ، ويَقْضِيَ- يَقْضِ، ويَدْعُوَ –يَدْعُ. ويقصد بالغبن قلب المثنّى الواويّ أو اليائي الأخير أو القبلي في الشكل الأصلي إلى مدّة من جنس حركة ماقبلها، كما في: القاضِيّ –القاضِي، ويقضِيَ –يقضِي. انظر: ص٢١٠.

ح- فعل هين ثان ثنائي مغبون[1].

١١- أورد نماذج إعرابيّة يذكر فيها الإعراب السابق من خلال النماذج الإعرابية الثمانية، مستغنيًا بذلك عن العامل وما يتبعه من مصطلحات. فأعرب كلمة "الكاتب" في الجملة (جاء الكاتب)، وفق ما توصّل إليه على الصورة الآتية: الكاتب: فاعل مضموم، لأنّه ليّن أول. بينما أعربه في الجملة (دار الكاتب هناك) بأنه: مضاف إليه مكسور؛ لأنه لين ثان ثنائي. ومن نماذج إعرابه للأفعال، إعرابه للفعل "يقضي" في الجملة (سوف يقضي خالد) بأنّه: مضارع مغبون؛ لأنّه هين ثان ثنائي، بينما أعربه في الجملة (لم يقضِ سعيد) بأنّه: مضارع مبتور؛ لأنّه هين أول[2].

وأعرب بقيّة النماذج الأخرى على هذه الصورة، ثم عقد فصلاً لبعض الأمثلة التطبيقيّة التي يطبق فيها قاعدة الإعراب التي توصّل إليها؛ واشتملت تلك الأمثلة على كلمات ظهرت بشكلها الأصلي في الجملة، وكلمات ظهرت بشكل معرب، وكلمات ظهرت بشكل عارض[3].

هذا مجمل ما توصّل إليه راسم الطحّان من تفسير لقضيّة الإعراب، ورأى أنّه تفسير يغني عن العامل النحوي، ومع أن هذه المحاولة قد ظهرت عام ١٩٩٠م إلا أن الباحثين لم يعرضوا لها بالتحليل والمناقشة والنقد والتقويم، ويمكن إجمالاً إبداء الملحوظات الآتية:

---

(١) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص٢٢٤.

(٢) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص ص٢٢٥- ٢٢٦.

(٣) طحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص ص٢٣١- ٢٤٠. وانظر: ص ص٢٤٥- ٢٥٢.

١- ذكر المؤلف أنّ غايته من هذه النظريّة هي الاستغناء عن نظرية العامل، واختصار عدد النماذج المستعملة في الإعراب، وتوفير الوقت والجهد، وفهم مسائل الإعراب، والحدّ من تضارب الأقوال، واختلاف الآراء[1]. إلاّ أن تلك الغايات غير كافية، إذ لابد أن تكون النظرية قادرة على تفسير الإعراب وتعليل قواعده وإيضاح سماته التركيبيّة والدلاليّة بوصفه نظامًا لغويًا متحققًا ومبدأ عامًا تخضع له كل اللغات. وهذا ما لم يسع إليه المؤلف في هذه المحاولة.

٢- بل إنّ هذه النظرية لم تحقّق الغاية التي حدّدها المؤلف في البداية –مع عدم كافيتها–فالقاعدة التي توصّل إليها لها شروط ومصطلحات، ولكل مصطلح أنواع أخرى تتبعه، ولهذا فكل نوع استثناءات لايخضع لهاز وفي هذا صعوبة على الدارس وعناء لايمكن التخلّص منه.

٣- لم يوضّح المؤلف بشكل كافٍ المقصود بالتكيف، والذي تقوم عليه النظرية بأكملها، واكتفى في البداية بعبارات موجزة لاتتجاوز سطرين، ولم يبين كذلك المنطلقات الأساسية التي بني عليها فكرته.

٤- لايمكن تفسير النصوص اللغويّة الواردة في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف وفي كلام العرب وفق ما قدّمته هذه النظرية؛ لأنها لم تستطع تفسير علامات الإعراب كلها بصورة شاملة، ولم تبيّن وظيفتها في الكلام على النحو الذي ذكره في البداية وهو أن يكون الكلام أكثر إبانة عن المعنى المراد،

---

(١) ذكر ذلك في بداية بحثه، ثمّ ختمه بذكر مزايا قاعدة الإعراب التي تحدّث عنها، وحدّدها بسبع مزايا. انظر: ص ص١١٩- ١٢١.

إذ لم يتّضح من خلال النماذج الإعرابيّة التي طبّقها على أمثلة مختارة أيّ معنى جديد يمكن فهمه من خلال القاعدة العامة التي نادى بها.

٥- كما لم يقدّم أنموذج النظرية المقترح حلولاً منطقيّة لبعض الجوانب التي واجهت نظرية العامل وأوجدت لها حلولاً مقبولة تتفق مع الأسس التي بُنيت عليها، ومن تلك الجوانب التي لم يعرض لها، ولم يبيّن موقف النظريّة منها ما يأتي:

- عدّد الأوجه الإعرابية لبعض الكلمات.
- اختلاف العلامة الإعرابيّة للفعل المضارع وفاقًا لاختلاف حالته الإعرابيّة، ودور هذا الاختلاف في بيان وظيفة العلامة.

٦- تبدو المصطلحات التي ذكرها المؤلف في نظريته غير دقيقة من ناحية، وغير وافية من ناحية أخرى، ويلاحظ عليها مايأتي:

أ- أُخذت بعض المفاهيم من النحو العربي، ولم يعدّل عليها المؤلف شيئًا سوى تغيير التسمية، مثل: "الثابت" ويقصد به ما كان له شكل واحد من ناحية حركة آخره، وهو ما يسمّى بالمبنى، و"المرن" وهو ماكان له في الكلام شكلان أو ثلاثة، وهو ما يسمّى بالمعرب.

ب- لاتعبّر بعض المصطلحات عن مدلولها، أو عن الدلالة التي قصدها المؤلف، فهي بحاجة إلى دقة علميّة، مثل: مصطلح: الهيّن واللين والغبن والبتر، فهي مصطلحات غير واضحة الدلالة.

ج- كثرة المصطلحات المتشابهة، إذ لايمكن تمييز بعضها عن البعض الآخر.

٧- يضاف إلى ذلك أن هذه المحاولة قد تضمّنت اعتدادًا بالذات وتبجيلاً للعمل من المؤلف نفسه، مما لايوافق مع طبيعة الدراسة العلميّة التي تسعى إلى إظهار العمل بصورة موضوعية بعيدة عن الذات، ولا تدّعي التميّز والريادة، التي يفترض أن يكشفها العمل ذاته. ومن صور الخروج عن المنهج العلمي الإسراف في مدح عمله، فيقول: «ولسوف يستغني علم النحو بهذه القاعدة العامة الواحدة عن تلك القواعد الجزئية التي وضعت في ظل نظرية العوامل»[١]. وقوله عن هذه القاعدة التي يعتقد أنّه اكتشفها: «القاعدة هذه قديمة قَدِم اللغة، وتأتي جدتها من كونها لم تكتشف إلا في مطلع هذا القرن الهجري، الخامس عشر، تاريخ صدور هذا الكتاب»[٢]. وقوله في نهاية البحث: «هذا، ومن المسلّم به، أنّ كل ما ورد في تلك البحوث اللغوية الثلاثة جديدة كل الجدّة في المنهج والمضمون، وأن النتائج التي توصلت إليها مهمة غاية الأهميّة»[٣].

❖ ❖ ❖

ويمكن في نهاية هذا الفصل تسجيل بعض الملحوظات على ماقدّمه الدارسون العرب المحدثون من آراء في هذا الاتجاه التحليلي، بشكل إجمالي وهي:

- أغلب الآراء التي قدّمها الباحثون عن العامل ليست غلا إعادة لما هو مبثوث في كتب النحو، وتكرارًا لما ذكره النحاة القدماء، سواء من حيث

(١) الطحّان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص١٨١.

(٢) الطحّان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص٢٢١، هامش رقم١.

(٣) الطحان، **حقيقة الإعلال والإعراب**، ص٢٨١.

تعريف العامل أم ن حيث أقسامه وأحكامه أم من حيث عمله وتأثيره في الإعراب.

- لم تتّضح استفادتهم من الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالنقاش والتحليل، حتى أصبحت نظرية العامل من أحدث النظريات اللغوية التي تؤسس على أساسها الدراسات النحوية عند أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية، وسوف يتضح اهتمام المدرسة التوليدية التحويلية بهذه النظرية عند دراستها في الفصل الرابع.

- لم يُقدّم القائلون بإبقاء العامل المسوغات العلمية الكافية للقول بأهميته وأثره في الإعراب، فلا يتجاوز دورهم تحليل بعض الأمثلة البسيطة، وتعيين العامل والمعمول فيها، ثم بيان أثر العامل في المعمول الذي يتمثل في العلامة الإعرابية. لذلك لم تُقدم نظرية العامل تقديمًا علميًا يُقنع بوظيفتها الأساسية.

- كذلك لم يُقدّم القائلون بإلغاء العامل أسبابًا منطقية لرفض نظرية العامل، وكان أغلبهم متأثرًا بعاملين رئيسين، أحدهما، هو التأثر بآراء ابن مضاء القرطبي، من خلال دعوته إلى إلغاء العوامل، والعلل، والتقدير؛ لاسيما أنّ كتابه قد حُقّق ونُشر في بداية العصر الحديث. ممّا مكّن الدارسين من الاطّلاع عليه والاهتمام به، وعدّ بعضهم علمه «أخطر صيحة في النحو العربي، وهو أوّل عمل جديد نراه بعد كتاب سيبويه الرائع»[1].

أمّا العامل الآخر، فهو التأثر بمبادئ المدرسة الوصفية اللغوية، التي دعت إلى ملاحظة ظاهر اللغة المدروسة، وقصرت دور عالم اللغة الوصفي

---

(١) العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**، ص٢٣٧.

على الملاحظة والوصف والتسجيل. ولهذا نجد هذه المدرسة تستبعد العامل وما يتعلق به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد، ورفضت كذلك العلة والتقدير لأنّ هذه الأشياء غير ظاهرة في متن اللغة. وقد تابع الدارسون العرب المعاصرون تلك المبادئ من خلال دراستهم لقضية الإعراب، وحاولوا تسويغ مادعوا إليه بأنّه سببٌ للتيسير والتجديد في النحو العربي.

- ونستطيع أن نقول إن تلك النظريات البديلة لنظرية العامل لم تكن قادرة على تقديم تفسير متكامل وواضح لقضية الإعراب، ولم تشمل المقولات المُقدّمة تفسيرًا لمجمل حالات الإعراب، وبيانًا لكل وظائف العلامات الإعرابيّة؛ لذلك لابد أن تكون النظرية قادرة على إيضاح الإعراب، بوصفه نظامًا لغويًا ثابتًا في اللغة لاسبيل إلى إنكاره.

الفصل الرابع: الاتجاه اللساني (التوليدي والوظيفي)

٤- ١: مفهوم الحالة الإعرابية وأنواعها

٤- ١- ١- مفهوم الحالة الإعرابية.

٤- ١- ٢- مبادئ الحالة الإعرابية.

٤- ١- ٣- أنواع الحالة الإعرابيّة.

٤- ٢: إسناد الحالة الإعرابية

٤- ٣: الحالة الإعرابيّة والعامل

٤- ٣- ١- مفهوم العامل والعمل.

٤- ٣- ٢- علاقة العامل بالحالات الإعرابيّة.

الإتّجاه اللساني (التوليدي والوظيفي)

تقدم اللسانيات المعاصرة منهجيّة حديثة تعتمد على مفاهيم علميّة دقيقة وواضحة وموضوعيّة ؛ لذلك لايمكن إغفالها في بحث أيّ قضيّة لغويّة ، ولايمكن بالتالي الاقتصار على الدراسات التقليديّة ، لاسيما أنّ الخطاب اللساني الحديث وصل إلى درجة من الدقّة جعلته يقفز قفزة نوعيّة في الأبحاث التي يقدمها[١].

وقد أخذت اللسانيات هذه الأهمية من خلال الوظيفة التي تقوم بها ، فهي تصف اللغات وتؤرخ لها ، وتبحث بشمولية متواصلة عن القوى الموجودة في اللغات وذلك لاستخلاص القوانين العامة التي تُعيد ظواهر تاريخ اللغات إليها ، وتحدد موضوعاتها وتُعرّف بها وتسعى إلى بناء نظرية عامّة تُدرس من خلال جميع اللغات وتصفها وتفسّر ظواهرها[٢].

وقد تعددت اتجاهات البحث اللساني المعاصر وتنوعت مدارسه ، فهناك العديد من النظريات اللسانية التي تتعامل مع المشكلة اللغوية بشكل عام ، ومن أبرز تلك النظريات نظريتان هما[٣] : النظرية التوليدية

---

(١) الفهري ، **اللسانيات العربيّة ،** نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق ، ص٢٠.

(٢) دي سوسير ، **دروس في الألسنية العامة ،** ص٢٤.

(٣) انظر : أحمد المتوكل ، **الوظائف التداولية في اللغة العربية ،** (الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٥) ، ص٨. وانظر : محمود أحمد نحلة ، **نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية ،** مجلة الدراسات اللغوية ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، مج١ ، ع١ ، (١٩٩٩) ، ص ص١٥٧- ١٥٨.

(Generative Theory) والنظرية الوظيفية (Functional Theory). وفيما يأتي بيان لهما:

١- النظرية التوليدية:

تعدّ هذه النظرية التي قدّمها عالم اللغة الأمريكي نعام تشومسكي من أكثر النظريات اللغويّة حيويّة وأقربها تفسيرًا للظاهرة اللغويّة؛ ولهذا لايمكن تجاهلها أو إغفالها، إذ: «إنّ أيّة نظرية لغويّة لايمكن أن تتجاهل نظرية تشومسكي، بل إنّ مكانة أيّ نظريّة وإنجازها في حقل الدراسات اللغويّة المعاصرة يتحدّد بمدى صلتها بنظريّة تسومسكي، قربًا وبعدًا أو نقدًا وتعديلا»[١]، وقد تطوّرت هذه النظرية تطورًا ملحوظًا، وأصبح لها تأثير بالغ في علم اللسانيات الحديث[٢]، ولهذا فإنّها «تقدم لنا صورة مكتملة للنظرية الألسنية التي تتناول قضايا اللغة وتفسّرها، إذ تحاول أن تقدّم نظرة واضحة عن بنية اللغة وميزاتها الإنسانية واكتسابها وعلاقتها بالفكر الإنساني»[٣]. ومنهج هذه النظرية قادر على وصف تراكيب اللغة الإنسانية وتفسيرها تفسيرًا علميًا[٤].

---

(١) جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة وتعليق: حلمي خليل (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م)، ص٧.

(٢) محمد الشايب، **المدرسة التوليديّة التحويليّة**، ضمن كتاب: أهم المدارس اللسانية (تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٦م)، ص٧٥.

(٣) ميشال زكريا، **مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة**، ط٢ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥م)، ص ص٩٩- ١٠٠.

(٤) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغويّة**، ص ص٣١- ٣٢.

٢- النظرية الوظيفية:

تختلف هذه النظرية عن النظرية التوليدية في المنهج وفي معالجة الظواهر اللغوية؛ فهي تُعنى باستخدام اللغة بوصفها وسيلة اتّصال بين أفراد المجتمع للوصول إلى غايات معيّنة، ولا ينفصل الجانب الوظيفي فيها عن النظام اللغوي نفسه[١]. وترى هذه النظريّة أنّ البحث العلمي «يتأسس على إثبات ملاءمة ما، وأنّ الملاءمة التواصلية هي التي تسمح بشكل أفضل بفهم طبيعة دينامية اللغة»[٢]. أمّا الظواهر المنتمية إلى هذه النظرية فهي «ظواهر مقامية تداولية مرتبطة بالمقام أي بمختلف الظروف المقامية التي تنجز فيها الجمل»[٣].

وقد ناقشت اللسانيات الحديثة الحالة الإعرابية بوصفها موضوعًا أساسيًا في النظرية اللسانية، وتتفاوت النظريات اللسانية المعاصرة في تصوّرها للحالة الإعرابية، وبالتالي في كيفية معالجتها؛ وذلك تبعًا لاختلافها منهجيًا.

فيعدّ تشومسكي الحالة الإعرابية في ضوء المدرسة التوليدية نظامًا فرعيًا للنحو الكلّي universal grammar، بوصفه نظرية تعالج الملكة اللغوية، وذلك لصياغة المبادئ التي تدخل في عملها، وتحدد تلك المبادئ خصائص العبارات العامة في كل لغة إنسانيّة وهو تفسير لحالة الملكة اللغوية الأولى قبل أي تجربة. ويتكوّن النحو الكلي عنده من عدة نظريات منها:

---

(١) يحيى أحمد، **الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة**، مجلة عالم الفكر، مج٢٠، ع٣، أكتوبر- ديسمبر (١٩٨٩)، ص٧١.

(٢) أندريه مارتينيه، **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة نادر سراج، (بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص٩٧.

(٣) المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص٩.

نظرية الحالة الإعرابيّة، إضافة إلى نظرية السين البارية، ونظرية الثيتا، ونظرية الفصل، ونظرية الربط العاملي، وأنظمة الملكة اللغوية الفرعية الأخرى. ومن هنا نستطيع القول إنّ نظرية الحالة الإعرابية وفق المفهوم السابق للنحو الكلي مكوّن من مكونات الملكة اللغوية language faculty والنحو الكلي، وهي تتضمن مصفاة الحالة The case filter التي تؤكد أنّ «كل مركب اسمي يتحقق صوتيًا يجب أن يخصص له حالة case (تجريدية)»[1].

ويرى تشومسكي أنّ الحالة الإعرابيّة موجودة في جميع اللغات البشريّة، ولاتوجد بالتالي لغات يمكن أن تصوف بأنها لغات غير إعرابيّة؛ لأنّ جميع اللغات متشابهة في طبيعتها الأساسية العميقة. واللغات عنده من حيث تحقّق الحالة الإعرابيّة نوعان، الأول: ماتكون فيه الحالات الإعرابيّة ظاهرة من خلال ظهور النهايات الإعرابيّة. والآخر: تكون الحالات الإعرابيّة فيه خفيّة؛ إذ لاتظهر النهايات الإعرابيّة علنًا، لكنّها حاضرة في العقل، وهذا ما تؤكده المبادئ العامة لإسناد الحالة الإعرابيّة[2]. ولهذا يفترض تشومسكي أنّ الحالة الإعرابيّة متحققة في بعض اللغات المعربة، فيعبّر بالتالي عن تلك الحالة مثل اللغة اللاتينيّة. في حين لاتملك بعض اللغات القدرة على التعبير عن تلك الحالة، مثل الإنجليزية والأسبانية؛ لكن لايعني هذا فقدان تلك اللغات لنظام الحالة الإعرابيّة، فقد برهن تشومسكي

---

(١) نعام تشومسكي، **المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها**، ترجمة وتعليق وتقديم محمد فتيح، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣)، ص١٥٤.

(٢) تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة**، ص٩٣.

على ضرورة وجود هذا النظام في جميع اللغات ؛ إذ يُعيَّن بطريقة مطّردة سواء عبّر عنه صرفيًا أو لم يعبّر عنه[١].

ويتيح النحو الكلي طرقًا محدّدة لإنقاذ تعبير معيّن من مخالفة نظرية الحالة الإعرابيّة، ويبين تشومسكي أن بعض اللغات تلجأ إلى تلك الطرق في بعض الأمثلة التي لاتوافق مع مبادئ الحالة الإعرابيّة وهي مختلفة باختلاف اللغات. وقد ذكر ماتستخدمه الأسبانية والإنجليزية من وسائل للتغلّب على عدم تحقّق الحالة الإعرابيّة في بعض الجمل، ومنها مثلاً ماتستعمله الأسبانية من توظيف لحرف الجر a ليكون بمثابة علامة إعراب ؛ لأنها من اللغات التي تفتقر إلى النهايات الإعرابيّة[٢]. كما ناقش المقولات التي تسند الإعراب، وحدّد مايجب أن يسند إليه حالة إعرابية ؛ إذ يسند الإعراب إلى مركب اسمي أو وصفي أو ظرفي بواسطة مقولة تعمل فيه، وبيّن الكيفية التي يتم من خلالها تحديد الحالة الإ'رابية.

ولابد من ملاحظة أنّ المدرسة التوليدية قد اهتمت بنظرية العامل Government theory عندما اقترحها تشومسكي في بداية الثمانينات، وقدم إعمالاً تبين أهميتها في تحليل التراكيب النحوية وتوضح صلتها بالحالات الإعرابيّة[٣].

---

(١) تشومسكي، **المعرفة اللغوية**، ص١٥٤.

(٢) تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة**، ص٩٥.

(٣) من أعمال تشومسكي التي اهتمت بالعامل ونظرية الربط العاملي:

i. Lectures on government and binding, dordrech: foris, 1981.
ii. Some concepts and Consequences of the theory of government and binding cambridge, M.I.T press, 1982.

وقد جاء فيلمور بنظرية الحالة النحوية Case grammar عندما نشر عام ١٩٦٨م بحثًا بعنوان "حالة الحالة The Case for case"، بيّن فيه أنّ التحليل النحوي الحقيقي للجملة هو الذي يكشف عن الحالات النحويّة[١]. والحالات التي يقترحها هي: المنفّذ، والأداة، والممنوح، والواقع، والمحل، والمفعوليّة، والمستفيد، والزماني[٢]. ويبين مفهوم كل حالة ويعرض أمثلة توضّحها، ويرى أنّها حالات كليّة وربّما فطريّة، حتّى وإن اختلف تحقيقها من لغة إلى لغة[٣].

ويلاحظ أنّ نظريّة فيلمور «تضم عدة أفكار دلالية أكثر منها نحويّة تتدخّل في التمييز بين الفعل والفاعل، وكذا بعض المقولات المتصلة بظرف المكان والتعليل Causation والحركة Locomation»[٤]. وعلى الرغم من انتشار هذه النظرية، إلاّ أنها تبدو لتشومسكي «نظرية مرتبطة بالنظام الدلالي ووصفه، وهذا شيء معروف لأي باحث لساني»[٥].

وفي إطار النظرية الوظيفية قدّم سيمون ديك النحو الوظيفي functional frammar، وهو نظرية للتركيب والدلالة من وجهة نظر تداوليّة.

---

(١) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص١٦٩.

(٢) عبدالقادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي**، نماذج تحليلية جديدة، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٦)، ص ص٣٦- ٣٧.

(٣) ف.ر.بالمر، **علم الدلالة، إطار جديد**، ترجمة صبري السيد، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢)، ص٢٠٧.

(٤) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص١٧٦.

(٥) تشومسكي، نقلاً عن: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٩)، ص٣٠٣.

ويـأتي الحـديث عـن قواعـد إسـناد الحـالات الإعرابيـة في النحـو الـوظيفي بوصفها إحدى قواعد التعبير التي تنقل بها الوظيفـة إلى بنيـة مكوّنيّـة. وتـسند الحـالات الإعرابيـة إلى مكوّنـات الجملـة حـسب نـوع وظيفتهـا الدلاليـة أو وظيفتها التركيبية أو وظيفتها التداوليّة. ويحدد سيمون ديك قواعـد تـرب بـين نوع الحالة الإعرابية ونوع وظيفتها التداوليّةز ويحد سيمون ديك قواعد تربط بين نـوع الحالـة الإعرابيـة ونـوع وظيفـة مكونـات الجملـة، بحيـث تـتم عمليـة الإسناد على أساس الوظائف[1].

ويتبيّن من العرض السابق اهتمام النظريات اللسانية بالحالة الإعرابية من حيث مفهومهـا وعملـها وعلاقتهـا بالقواعـد النحويّـة؛ وقـد مثّلـت تلـك المقولات اللسانية أساسًا انطلق منه اللسانيون العـرب المحـدثون لمناقـشة الحالـة الإعرابية في اللغة العربية؛ ولهذا سعوا إلى توظيف بعض تلك التصورات في دراساتهم المتصلة بهذه القضية.

وسـنحاول في هـذا الفـصل تقـديم مـا أنجـزه بعـض اللـسانين العـرب المحدثين في تناول الحالة الإعرابية في اللغة العربية، ومعرفة مـدى صـلته بتلـك النظريـات اللـسانية قربًـا أو بُعـدًا، وكيفيـة توظيـف تلـك المعرفـة اللـسانية ومناسبتها اللغة العربية، وستعرض الصفحات الآتية مناقشة الحالة الإعرابيـة في ثلاثة محاور هي:

- مفهوم الحالة الإعرابية وأنواعها.
- إسناد الحالة الإعرابية.

---

(١) المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص ص٩- ٢٠.

- الحالة الإعرابية والعامل.

٤- ١ : مفهوم الحالة الإعرابيّة وأنواعها

٤- ١- ١- مفهوم الحالة الإعرابية:

يتداخل مفهوم الحالة الإعرابية (Case) مع مفهوم الإعراب عند بعض الدارسين العرب المحدثين، إذ لايجد بعضهم فرقًا بينهما، فيتحدّث عن الإعراب بمفهوم الحالة الإعرابيّة، وكذلك العكس[1]. كما أن أغلب الدراسات اللسانية العربيّة التي ناقشت موضوع الإعراب لم تُعْنَ بتحديد مفهومه، ولم توضّح مجالاته، واكتفت بالتحليل اللساني لبعض تراكيب الجملة العربيّة لتصل من خلال ذلك إلى بعض السمات التركيبية والسمات الدلالية للإعراب، إلى جانب إعادة النظر في بعض المقولات اللغوية القديمة المتصلة بهذه القضيّة عن طريق تحليل نماذج لغوية معيّنة في إطار النظرية اللسانيّة الحديثة.

وبالرغم من ذلك فقد أشار بعض الدارسين لوجود فرق بين الحالة الإعرابيّة والإعراب ومنهم حلمي خليل، إذ يرى أنهما مفهومان مختلفان، فالأول مفهوم عام لايقتصر على ظهور العلامات الإعرابية في آخر الكلمات المعربة؛ لذلك يطلق هذا المفهوم على اللغات التي تتميز كلماتها بوجود عناصر لغوية في نهاياتها لتدل عل الوظائف النحويّة لتلك الكلمات مثل:

---

(١) وقد قدم عبدالقادر الفاسي الفهري بحثًا بعنوان: عناصر نظريّة للتوفيق بين مفهومي الإعراب والحالة (Case)، في الندوة الدولة للإعراب المنعقدة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس –فاس عام ١٩٩٤م. ولم ينشر ضمن أعمال تلك الندوة.

اللاتينية والألمانية والروسية والفنلنديّة والعربية، ويطلق كذلك على اللغات التي لاتحمل نهايات كلماتها عناصر لغوية دالّة على وظائفها النحويّة، مثل: الإنجليزية والأسبانية والفرنسية وغيرها. في حين يقتصر المفهوم الثاني على مجموعة اللغات الأولى التي تتميز كلماتها بالنهايات الإعرابيّة[1]. ونلاحظ أنه يربط من خلال هذا التفريق بين الحالة الإعرابية وموقع الكلمة في الجملة، وبين الإعراب وحركاته، فيقول: «وهنا نجد أنّ مفهوم الحالة النحويّة يختلف عن الإعراب أو يطلق على موضوع الكلمة في الجملة أو ما يمكن أن نسميه الموقعيّة word order، ولعلّ مفهوم الحالة بهذا المعنى هو الأصل حتى في اللغات المعربة لأنّ تغيّر حركات الإعراب قد لايدل بالضرورة على تغيّر الوظائف النحويّة»[2]. ثم يذكر أمثلة من اللغة العربيّة يوضح من خلالها الفرق بين المفهومين[3]، ليصل إلى نتيجة وهي: «وصفوة القول إن نظرية "الحالة النحويّة" لاترتبط باللغات المعربة من حيث دلالة حركة الإعراب على الوظائف النحويّة، وإنما ترتبط بموقع الكلمة داخل الجملة، إذ هو الأصل في الوظيفة النحويّة للكلمة وحركات الإعراب قد تكون دلائل على هذا الأصل»[4].

ويربط عبدالعزيز العماري بين الإعراب والوسم، فعنده أنّ «إعراب مكون في الجملة هو وسم آخره، ويكون هذا الوسم لفظيًا أو معنويًا، أي

---

(١) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص١٧٠، هامش١.

(٢) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغويّة**، ص١٧٠، هامش١.

(٣) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغويّة**، ص١٧١، هامش١.

(٤) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص١٧١، هامش١.

محققًا أو غير محقق»[1] فلاتكون مكونات الجملة معربة إلاّ إذا كانت موسومة بعلامة إعرابية ظاهرة في الإعراب اللفظي، أو مقدرة في الإعراب المحلّي أو المعنوي. ولايرى العماري فرقًا بين فهمه للإعراب وفهم المتوكل والفهري وتشومسكي له إلاّ على مستوى المنهجية والمصطلح[2]. ولكنّ المُلاحظ وجود فرق في فهم الإعراب عند كل باحث، ولايقتصر ذلك عل المصطلح فقط.

ويستبعد سالم علوي أن يكون الإعراب هو الرفع والنصب والجر والجزم، فلا يرتبط الإعراب عنده بالحالات الإعرابية، وإنّما يتجاوزها إلى المعاني التي تُفهم من التركيب المفيد؛ ولهذا «يتّسع معنى الإعراب ليتناول جميع مكونات الجملة العربية الصوتية منها والصرفية، والتركيبية والتناسق بين أجزائها، واحتوائها على نبأ جديد لدى السامع»[3].

ومن الذين صاغوا تعريفًا لمفهوم الحالة الإعرابيّة أحمد المتوكل إذا يقول: «ونقصد بالحالة الإعرابيّة الإعراب الذي يسند إلى المكونات في ماقبل المستوى الصرفي –الصوتي»[4]. وهو يفرّق هنا بين نوعين من الإعراب، إعراب سطحي محقّق، يطلق عليه مصطلح "العلامة الإعرابية"، وإعراب آخر عميق مجرد، يطلق عليه مصطلح "الحالة الإعرابية". ولذلك فإنه يمكن

---

(١) عبدالعزيز العماري، **الإعراب أداة لسانية واصفة ومفسرة،** ضمن كتاب: أعمال ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، (١٩٩٧)، ص٤٨.

(٢) العماري، **الإعراب أداة لسانية واصفة ومفسرة،** ص ص٤٩- ٥٠.

(٣) سالم علوي، **علم الدلالة ومفهوم الإعراب،** ضمن كتاب: أعمال ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، (منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس –فاس، ١٩٩٧)ص ٨٤.

(٤) المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، (الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر، ١٩٨٧)، ص٧٣.

للحالة الإعرابية أن تتحقق في السطح في شكل علامة إعرابيّة، كما يمكن أن تتحقق كما في اللغات غير المعربة أو في الإعراب المقدّر. وهذا ما يميّز الحالة الإعرابيّة عن العلامة الإعرابيّة، إضافة إلى أنّ الحالة الإعرابيّة تسند كما يرى المتوكل إلى المكونات انطلاقًا من المعلومات المتوافرة في البنية الوظيفية للجملة، ويمكن كذلك أن ترد أكثر من حالة إعرابيّة على المكوّن الواحد؛ ولذلك تقوم حالة إعرابية بحجب حالة إعرابية أخرى، فيشير مثلاً إلى أنّ الحالة الإعرابيّة التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تحجب الحالة الإعرابيّة التي تخول المكوّن إياها وظيفته الدلالية[1].

ونلاحظ أنّ اختلاف مفهوم الإعراب أو مفهوم الحالة الإعرابية عند الدارسين نابع من اختلاف النظرية اللغوية التي يعتمدها الدارس. فيفهم حلمي خليل الحالة الإعرابية كما هي عند فيلمور؛ إذ جاء حديثه عنها تعليقًا على مفهوم الحالة النحوية عند فيلمور[2]، في حين يبني المتوكل تصوره للحالة الإعرابية على ما اقترحه سيمون ديك في النحو الوظيفي[3].

ونستطيع أن نقول بأنّ ما قدمه اللسانيون العرب المحدثون في تحديد مفهوم الحالة الإعرابية غير كافٍ للتمييز بين مفهومي الإعراب والحالة الإعرابية، فمازال بعضهم يعبّر عن أحدهما قاصدًا المفهوم الآخر وممّا هو جدير بالذكر أنّ الإعراب صفة ذاتية للغة وتراكيبها بصرف النظر عن تحقيق الحالات الإعرابية أو عدمها، وهو ملازم لمكونات الجملة ملازمة لاينفك

(١) المتوكل، **من البنية الجملية إلى البنية المكونية**، ص ص٣٣- ٣٥.

(٢) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص ص١٧٠- ١٧١هامش١.

(٣) المتوكل، **الوظائف التداولية**، ص١٩.

عنها، ولهذا تبقى العلامات الإعرابية بين تلك المكونات ثابتة، فيؤثر كل مكوّن في الآخر ويتأثر به؛ في حين تكون الحالات الإعرابية متغيرة تبعًا لاختلاف الموقع الإعرابي للكلمة أو الجملة، وهي حكم إعرابي على الموقع.

٤- ١- ٢- مبادئ نظرية الحالة الإعرابيّة:

حدّد بعض الدارسين المبادئ التي تعمل في ضوئها نظرية الحالة الإعرابيّة، وتمثّل تلك المبادئ الأسس التي ينبغي مراعاتها عند عمل الحالات الإعرابيّة. فقدّم عبدالقادر الفاسي الفهري مبادئ لإسناد الإعراب ذكرها من خلال أربع محاور هي[١]:

١- المعجم والتركيب: يرى أنّ المعجم يساهم في توافر المعلومات الإعرابية من ناحيتين، الأولى: يفترض أنّ الأسماء المعرفة «تخول في المعجم سمة إعرابيّة تعتبر جزءًا من صورتها المعجميّة، وحين تدمج هذه القيمة الإعرابية المعجميّة في الوصف الوظيفي، يجب أن تكون مطابقة للقيمة الإعرابية المكونيّة، وإلا فإن الوصف الوظيفي لايكون له حل، ويعمل قيد الانسجام على تصفيته»[٢]. أما الناحية الثانية فإن لبعض الأسماء أو الضمائر قيمة إعرابية ثابتة، فتأخذ إعرابًا لازمًا في المعجم بواسطة معادلة.

٢- الإعراب والعمل: يلاحظ أنّ الإعراب نوعان، النوع الأول: إعراب معمول فيه وظيفيا functionally governed، مثل إعراب الصفة النعت modifier[٣] الذي يتبع إعراب الرأس، وكذلك إعراب الموصول، وغيرها.

---

(١) الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ص ص٢٧١- ٢٧٤.

(٢) الفهري، **اللسانيات واللغة العربيّة**، ص٢٧٣.

(٣) يُعرف هذا المصطلح أيضًا بالواصف، ويُقصد به "كل كلمة أو تركيب يصف كلمة أخرى سواء كان الموصوف اسمًا أو فعلاً" انظر: معجم المصطلحات الألسنيّة، مبارك مبارك، ص١٨٣. ويُسمّى هذا المصطلح بالمعدّل أو المغيّر، انظر: بعلبكي، معجم المصطلحات اللغويّة، ص٣١٣.

والنـوع الثـاني: إعـراب غـير معمـول فيـه وظيفيًـا، وهـو إعـراب لايلـصق بالمكونـات عـن طريـق القواعـد المركبيّـة، مثـل الإعـراب الـذي يحملـه المحـور والبؤرة الاستفهامية، وغيرهما.

٣- عدم تناظر الإعراب والمراقبة: يبيّن أن الاستفهام والموضعة يختلفان عن الصلة، ففي الاستفهام والموضعة «يكـون إعـراب العنـصر المستفهم عنـه أو المموضع مطابقًا لإعراب الموقع الداخلي الـذي يُربط بـه في التأويـل»[١]، في حين يأخذ الاسم الموصول «إعرابًا قد يخالف إعراب الموقع المراقَـب»[٢]، أي أن الإعراب لايوافق وظيفةً داخل الصلة، وإنما يوافق وظيفة خارجها.

٤- العمـل الـوظيفي والعمـل المكـوني: يـرى أن إعـراب المراقِـب المكـوّني لايكون حرًا، حتى وإن كـان غـير معمـول فيـه وظيفيًـا، «إذ يجـب أن يكـون إعـراب الموضـع والاسـتفهامي في التراكيـب الاسـتفهامية والمموضـعة مطابقًـا للإعراب الذي يأخذه العنصر المراقب مكونيًا، ويعتبر هذا الإسناد الإعرابي الذي يتطلب التطابق معمولاً فيـه مكونيًـا»[٣]. لـذلك فـإعراب الموصـول غـير معمول فيه مكونيًا، في حـين أنّ إعـراب الموضـع الاسـتفهامي معمـول فيهمـا مكونيًا. لهذا يقترح الفهري مبدأ لضبط الوسم الإعرابي المكوني هو:

- إعراب مراقِب مكوني إمـا معمـول فيـه وظيفيًـا (f-governed) أو معمـول فيـه مكونيًـا (c-governed)، ثـم يـذكر مقيّـدًا للعمـل المكـوني هـو: «يكـون إعراب مراقِب مكوني معمولاً فيه مكونيًا إذا وفقط إذا.

---

(١) الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ص٢٧٣.

(٢) الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ص٢٧٤.

(٣) الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ص٢٧٤.

أ- لم يكن معمولاً فيه وظيفيًا.

ب- إعرابه مطابق لإعراب المراقَب»[1]

في حين ذكر المتوكّل ثلاثة مبادئ يرى أنها تحكم إسناد الحالات الإعرابيّة، وهي[2]:

١- يمثّل للمكونات ذات الحالات الإعرابيّة اللازمة التي لاتتغيّر داخل المعجم، وتلك المكونات هي التي تلازمها حالات إعرابيّة ثابتة في مختلف السياقات البنيويّة والوظيفيّة التي ترد فهيا.

٢- تسند إلى المكونات حالات إعرابيّة وظيفيّة بمقتضى تفاعل الوظائف الدلاليّة والوظائف التركيبيّة والوظائف التداوليّة.

٣- تحجب الحالةُ الإعرابيّة البنيويّة الجر الحالةَ الإعرابية الوظيفية، بغض النظر عن نوع تلك الوظيفة، سواء كانت دلالية أم تركيبية أم تداولية؛ ولهذا يصوغ المبدأ الآتي: «إذا توارد على المكوّن الواحد حالة إعرابية وظيفية وحالة إعرابية بنيوية، فإنّ الحالة الإعرابية التي يأخذها المكوّن هي الحالة الإعرابية البنيوية»[3].

---

(١) الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ص٢٧٤.

(٢) المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية**، ص٣٥.

(٣) المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية**، ص٣٥.

٤- ١- ٣- أنواع الحالة الإعرابيّة:

تختلف أنواع الحالة الإعرابية عند اللسانيين العرب تبعًا لمفهوم الحالة عند كل دارس، فيرى الفهري أن الإعراب في اللغة العربيّة وفي لغات أخرى ثلاثة أنواع، هي:

١- إعراب نحويك أو إعراب الحدود أو الإعراب البنيوي، ويسند في سياق العمل الذي يتضمن الموضوعات ويقصي الملحقات[١]، ويسند بموجب علاقة بنيويّة في البنية السطحيّة، وهو محكوم بوجود عامل[٢]، وهو «إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحر فبموجب عمل الصُّرفة (أي التطابق) أو الفعل أو الحرف بالتوالي»[٣]. ومن أمثلته: إسناد الفعل النصب إلى المفعول، وإسناد الصرفة الرفع إلى الفاعل. ويعدّ إعراب الجر في العربيّة إعرابًا بنيويًا وليس إعرابًا محوريًا خلافًا لما اقترحه تشومسكي[٤].

على أنّ ماجاء في التراث النحوي العربي يناقض رأي الفهري، ويوافق مع اقتراح تشومسكي من أنّ إعراب الجر في العربيّة إعراب محوري وليس إعرابًا بنيويًا. فالجر في المضاف إليه أثر الحروف الجر المقدّرة، فكل مضاف إليه مجرور بحرف جر مقدّر. والإضافة نوعان هما، الأوّل: ضم اسم

---

(١) عبدالقادر الفارسي الفهري، **المعجميّة والتوسيط**، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربيّة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧)، ص٥١.

(٢) عبدالقادر الفاسي الفهري، **ملاحظات حول البحث في التركيب العربي**، ضمن كتاب: تقدّم اللسانيّات في الأقطار العربيّة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١٩)، ص٢٨١.

(٣) الفهري، **المعجم العربي**، ص٤٩.

(٤) عبدالقادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي**، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٠)، ص٢٧.

إلى اسم هو غيره بمعنى "اللام". والثاني: ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى "من"[1]. ولهذا فإنّ الحروف المُقدّرة في الإضافة حرفان هما:

- "اللام"، وهي مقدّرة في كل إضافة تدل على تملك المضاف إليه للمضاف حقيقة أو مجازًا، نحو: هذا غلام زيد، والتقدير: هذا غلام لزيد[2].

- "مِنْ"، وهي مقدّرة في كل إضافة كان المضاف فيها من جنس المضاف إليه، أو كان المضاف إليه فيها جنسًا للمضاف، نحو: هذا خاتم حديد، وسوار فضّة. والتقدير: هذا خاتم من حديد، وسوار من فضة[3].

ويضيف بعض النحويين حرف الجرّ "في"، إذ تكون الإضافة بمعنى "في" إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا في المضاف، مثل: أعجبني ضرب اليومِ زيدًا، أي: ضرب زيدٍ في اليوم. ومنه قوله تعالى: «للذين يُؤلون من نسائهم تربّص أربعة أشهر»، وقوله تعالى: «بل مكر الليل والنهار»[4].

فإعراب الجر محكوم بعامل في البنية العميقة وليس في البنية السطحيّة، مما يجعله إعرابًا محوريًا لا إعرابًا بنيويًا.

٢- إعراب دلالي: أو الإعراب المحوري، وهو إعراب يسند في البنية العميقة بموجب علاقة محوريّة/دلاليّة، وهو محكوم بوجود عامل مثل

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ج٣، ص٢٦. وانظر كتابه: اللمع في العربيّة، تحقيق سميح أبو مغلي (عمّان: دار مجد لاوي للنشر، ١٩٨٨٩، ص٦٤.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢، ص١١٧.

(٣) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢، ص١١٧.

(٤) بهاء الدين عبدالله بن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط٢٠ (القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٨٠)، ج٣، ص٤٣. وانظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ص٣٢٤- ٣٢٥.

الإعراب البنيوي[١]، ويسند إلى الملحقات adjuncts، مثل الظرف والتمييز والحال وغيرها[٢]، كما يسند إلى المفعولات المنزوعة، مثل المفعول له، ويسند إلى الصفة التي تكون فضلة للفعل الناقص[٣].

٣- إعراب التجرّد: هو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات ولا ملحقات[٤]، ولا يكون محكومًا بوجود عامل، وإنما يكون لتفادي أثر المصفاة الإعرابية فقط، مثل إسناد الرفع إلى المبتدأ أو الخبر[٥]. ويعدّ إعراب الرفع في اللغة العربيّة إعراب تجرّد؛ لأنّه «إعراب يتيح لعدد من المركبات الاسميّة والوصفيّة التي لايعمل فهيا عامل بنيوي أن تحمل إعرابًا غير معمول فيه، كإعراب "آخر لحظة" لإنقاذ البنية من المصفاة الإعرابيّة التي اقترحها تسومسكي(١٩٨١)"[٦].

ويذكر الفهري مثالاً على إعراب التجرّد بالجملة الآتية:

- الرجلُ جاء، فالمبتدأ (الرجل) يلتقي إعراب الرفع وهو إعراب تجرّد؛ لأنّه غير محكوم بوجود عامل، في حين عندما يسبق المبتدأ بعامل فإنه يتلقّى الإعراب منه، مثل الجملتين:

- ظنتُ الرجلَ جاء.

---

(١) الفهري، **تقدّم اللسانيّات**، ص٢٨١.

(٢) الفهري، **المعجم العربي**، ص٤٩.

(٣) الفهري، **تقدّم اللسانيّات**، ص٢٨١.

(٤) الفهري، **المعجم العربي**، ص٤٩.

(٥) الفهري، **تقدّم اللسانيّات**، ص٢٨١.

(٦) الفهري، **البناء الموازي**، ص٦٨.

- إنّ الرجل جاء.

فلا يجوز إعراب المبتدأ (الرجل) في الجملتين إعراب تجرّد لوجود عامل يسبق المبتدأ؛ ولهذا يكون إعرابهما إعراب تجرّد إعرابًا لاحنًا كما في الجملتين:

- ❖ ظننتُ الرجلُ جاء.
- ❖ إن الرجلُ جاء[1].

وهذا النوع من الإعراب هو ماذكره النحاة القدماء والمحدثون في إعراب المبتدأ وإعراب الخبر، فمذهب الكوفيين أنّ المبتدأ يرفع الخبر، وأن الخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان. واحتجوا على ذلك بأنّه لما كان «كل واحد منهما لاينفكّ عن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عمل كل واحد منهما في صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعها، كل واحد منهما يرفع صاحبه، ولا يمتنع أن يكون كل منهما عاملاً ومعمولاً»[2]. ويذكر كذلك بعض النحويين أنّ إعراب الفعل المضارع الرفع هو إعراب تجرّد، أي تجرّده من عامل النصب وعامل الجزم[3].

ويفرّق عبدالعزيز العمّاري بين نوعين من الإعراب هما: الإعراب اللفظي والإعراب المعنوي، ويرى أنّ الوسم الإعرابي يكون في الأوّل لفظيًّا

---

(١) الفهري، **البناء الموازي**، ص ص٦٨- ٦٩.

(٢) عبدالرحمن بن محمّد الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**: البصريين والكوفيين (القاهرة: دار إحيا ء التراث العربي، ١٩٤٥)، ج١، ص٤٥.

(٣) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، ج٤، ص٣. وانظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ص٢١١- ٢١٢. والقول بأنّ رافع المضارع هو تجرّده من النواصب والجوازم هو رأي الكوفيين، انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ص٥٥٠- ٥٥٥.

محققًا، في حين يكون في الثاني غير محقّق لفظيًّا لكنه محقّق معنويًا. ويقصد بالتحقّق اللفظي أي ظهور العلامة الإعرابيّة على آخر المكوّن في الجملة سواء كانت علامة إعراب أم علامة بناء. ويكون التحقّق المعنوي في الجملة أو الملفوظ الواقع موقع المفرد[1].

ويميّز أحمد المتوكّل بين ثلاثة أنواع للإعراب، ويرى أنّه يمكن تقسيم الحالات الإعرابيّة إلى ثلاث حالات هي[2]:

١- الحالة الإعرابيّة اللازمة: وهي حالات إعرابيّة تكون ملازمة للمكوّنات في مختلف السياقات البنيويّة والوظيفيّة التي ترد فيها. ومن تلك المكوّنات على سبيل المثال الضمائر، إلى جانب مايسمّى في النحو العربي بالمبنيّات، فهي تحمل حالات إعرابيّة لازمة لاتفارقها، وتحدّد في المعجم.

٢- الحالات الإعرابيّة البنيويّة: وهي حالات تسند إلى المكوّنات حسب السياق البنيوي الذي ترد فيه هذه المكوّنات. وتوجد في اللغة العربيّة حالة إعرابيّة بنيويّة واحدة هي حالة الجرّ، والتي يأخذها المكوّن فضلة للمركّب الإضافي أو المكوّن الداخل عليه حرف جرّ. وتسند هذه الحالات الإعرابيّة في مستوى البنية المكوّنية عن طريق قواعد "إسناد الحالات الإعرابية".

٣- الحالات الإعرابيّة الوظيفيّة: وهي حالات إعرابيّة تسند إلى المكوّنات في الجملة تبعًا لنوع وظائفها الدلاليّة أو التركيبيّة أو التداوليّة. وفي اللغة العربيّة حالتان إعرابيّتان وظيفيّتان هما حالة الرفع وحالة النصب فقط[3].

---

(١) العمّاري، **الإعراب أداة لسانيّة واصفة ومفسّرة**، ص ص٤٨- ٤٩.

(٢) المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنية**، ص ص٢- ٣٢، وكذلك ص١٤٠.

(٣) يُلاحظ أنّ الذي يميّز بين الحالات الإعرابيّة البنيويّة والحالات الإعرابيّة الوظيفيّة هو ارتباط وجودها، فالأولى

ويلاحظ ممّا سبق أنّ تمييز اللسانيين العرب المحدثين هو ترديد لما ورد عند تشومسكي أو عند سيمون ديك. فيميّز تشومسكي مثلاً بين نوعين من الحالات الإعرابيّة هما: الحالات البنيويّة، كحالة الرفع وحالة المفعوليّة. والحالات الجوهريّة، كحالة الجر/النصب، وحالة الإضافة[1].

وجودها مرتبط بالسياق البنيوي الواردة فيه، في حين وجود الثانية مرتبط بالوظيفة.

(١) تشومسكي، **المعرفة اللغويّة**، ص٣٨٨.

٤- ٢ : إسناد الحالة الإعرابيّة

ناقش بعض اللسانيين العرب المحدثين جوانب إسناد الحالة الإعرابيّة ومنهم عبدالقادر الفاسي الفهري، فقد بيّن في البداية ضرورة تحديد طبقة المقولات المسنِدة للإعراب، وطبقة المقولات المسنَد إليها الإعراب، إضافة إلى إيضاح شروط الإسناد، وذلك لبناء نظرية متكاملة للإعراب[١]. كما أوضح الاختلاف بين اللغتين العربيّة والإنجليزيّة في اتجاه إسناد الإعراب، فلاحظ أنّ الفعل الذي ينتمي إلى الجملة الدامجة هو الذي ينصب المركب الاسمي الموجود في مخصص ص في بنية الجملة المدمجة، كما في المثال:

- أظن زيدًا جاء.

ولا يمكن أن تسند الصرفة الإعراب إلى المركب الاسمي، إذ تعدّ الجملة لاحنة كما في المثال:

❖ أظن زيدٌ جاء

في حين تسند الصرفة حالة الرفع إلى فاعل الجملة المدمجة في الإنجليزيّة كما في المثال:

Mary believes he is a liar.

ولا يمكن أن يسند الفعل الدامج تلك الحالة إلى المركب الاسمي كما في العربية، بدليل لحن الجملة الآتية:

* Mary believes him is a liar[٢].

---

(١) الفهري، **ملاحظات حول البحث في التركيب العربي**، ص٢٨١.

(٢) الفهري، **البناء الموازي**، ص٧٤.

لهذا يرى الفهري أنه يمكن توسيط اتجاه إسناد الإعراب وفقًا لما يأتي:

«أ- في الإنجليزية تسند المقولات الوظيفيّة الإعراب إلى اليمين، في حين تسند المقولات المعجميّة الإعراب إلى اليسار.

ب- في العربيّة يسند الإعراب بصفة موحدة إلى اليسار»[1].

وفيما يتصل بتعيين المقولات المسنِدة للإعراب، والمسنَد إليها الإعراب فإن الفهري يشكك في أنّ الرفع يسنده التطابق في جميع اللغات كما ذكر ذلك تشومسكي، ويقترح أنّ الرفع يسنده الزمن في كل اللغات، وقد يرث التطابق إعراب الزمن فيسنده إلى غيره من المركبات الاسمية أو لايسنده حسب ضميريته pronominality أو عدمها[2].

ويرى كذلك أنّ الزمن يسند الرفع في بعض الجمل الإنجليزيّة كذلك، كما في الجملتين الآتيتين:

i. There seem to be people in the house.
ii. There is a man in the room.

فتتلقى كلمة people في الجملة الأولى، وكلمة man في الجملة الثانية إعراب الرفع عن طريق الزمن، وفي اللغة العربيّة يسند الزمن الرفع حتى في الجمل المتصرفة[3].

---

(١) الفهري، **البناء الموازي**، ص٧٥.

(٢) الفهري، **البناء الموازي**، ص٧٣.

(٣) الفهري، **البناء الموازي**، ص٧٧.

ويفرّق عبدالقادر الفهري بين نوعين من المصادر عند حديثه عن إسناد المصدر الحالة الإعرابيّة، فهناك المصادر العاملة، وهناك المصادر غير العاملة. فالمصادر العاملة هي التي تكون أفعالاً في البنية العميقة؛ لذلك فهي تسند النصب إلى مفاعيلها، كما في المثال: (أقلقني قصفُ العدو المدينةَ). فالمدينة مفعول به لـ"قَصْف"، فلا يختلف المصدر عن الفعل المتصرف باعتبار بنيته الداخلية كما يتبيّن مما يأتي[1]:

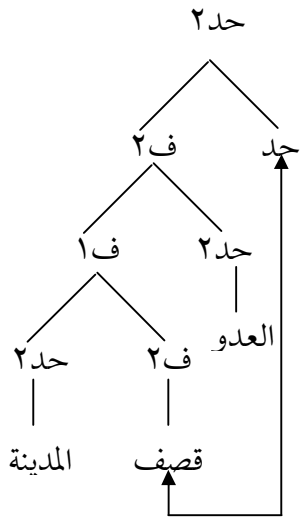

في حين تكون المصادر غير العاملة كالأسماء الجامدة من حيث طبيعتها المقولية وخصائصها الإعرابيّة، كما في المثال: أقلقني قصف العدو للمدينة، وتكون بنية هذا المركب كالآتي:

(١) الفهري، **ملاحظات حول البحث في التركيب العربي**، ص٢٧٩.

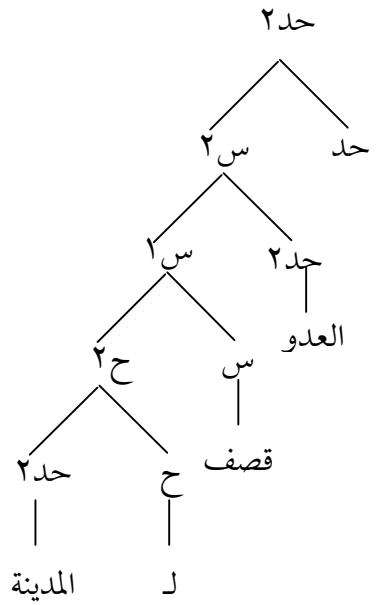

وذكر في موضع آخر أنّ المصادر لاتسند النصب إلى مفعولاتها إذا كانت حاملة لأداة التعريف أو التنكير (التنوين)، ويورد الأمثلة الآتية للدلالة على ذلك:

- ❖ أقلقني الهدمُ المدينة.
- ❖ أريد الهدم المدينةَ.
- ❖ أقلقني هدمٌ المدينة.

ويبيّن أن سبب لحن تلك الجمل هو أنّ «حمل المصدر لأداة التعريف، وكذلك تنوينه دليل على أنّه اسم في مستوى س، وهذا يرجع إلى أنّ أداة التعريف تنحدر لتلتصق به، ولا يكون هناك مجال لإسناد النصب ما دام

الرأس اسمًا، ومن ثم لحن هذه البنى»[1]. والذي يسند الإعراب إلى تلك المفعولات هو حرف اللام، إذ يدخل لينتقذها؛ فتكون مثلاً: أقلقني الهدمُ للمدينة.

وفيما يتصل بعمل المصادر، يستبعد أن يسند المصدر الرفع في فاعله؛ لأنّه لم يأت في النصوص القديمة والحديثة، ولا يستسيغه متكلم هذه اللغة، كما في المثال الآتي:

أقلقني ضربُ زيدٌ عمرًا.

والذي يردد هو مجيء الفاعل المنطقي مجرورًا، فيكون المثال السابق عل الصورة الآتية:

أقلقني ضربُ زيدٍ عمرًا[2].

ويؤكد الفهري أنّ إسناد المصدر الإعراب لمعمولاته هو نفس إسناد الفعل الإعراب لمعمولاته، باستثناء الفاعل، فإنه يكون مجرورًا عندما يكون عامله المصدر، في حين يكون مرفوعًا إذا كان عامله فعلاً متصرفًا[3].

ورأى الفهري في عمل المصادر مخالف لما ذكره النحويون، فقد أكّدوا أنّ المصادر تعمل سواء كانت مضافة أم كانت منوّنة أم كانت معرّفة بأل، وقد مثّل سيبويه للمصدر المنوّن العامل فقال: «عجبتُ من ضربٍ زيدًا، (فمعناه أنّه يضرب زيدًا، وتقول: عجبتُ من أنّه يضرب زيدٌ عمرًا،

(١) الفهري، **البناء الموازي**، ص٢٥٢.

(٢) الفهري، **المعجم العربي**، ص٥٢.

(٣) الفهري، **المعجم العربي**، ص٥٤.

ويضرب عمرًا زيدٌ»[1]. ومن الشواهد التي ورد فيها المصدر المنوّن عاملاً قوله تعالى: « أو إطعامٌ في يوم ذي مسبغة يتيمًا ذا مقربة»، ف "يتيمًا" منصوب المصدر "إطعام" وهو منوّن، ومنها قول الشاعر:

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ ... أزلنا هامهنّ عن المقيل[2]

وقول الآخر:

فلولا رجاء النصر منك ورهبةٌ ... عقابَك قد صاروا لنا كالموارد[3]

وقول الآخر:

أخذتُ بسجلهم فنفحتُ فيه ... محافظة لهنّ إخا الذمام[4]

ف"رؤوس" منصوب بالمصدر المنوّن "ضرب"، و"عقابك" منصوب بالمصدر المنوّن "رهبة"، و"إخا" منصوب بالمصدر المنوّن "محافظة". ويبيّن ابن يعيش أن المصدر المنوّن هو أقيس الأنواع الثلاثة في العمل؛ ويرى أنّ ذلك

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٨٩.

(٢) البيت من شواهد سيبويه، انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٩٠. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٦، ص٦١. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص٩٤ .

(٣) ورد هذا الشاهد في: سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٨٩، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٦، ص٦١.

(٤) ورد هذا الشاهد في: سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٨٩.

بسبب «أنّ المصدر إنّما عمل لشبه بالفعل، والتنوين يدلّ على التنكير، فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل وإن كان في اللفظ من زيادات الأسماء»[1].

وكذلك مثّل سيبويه للمصدر المقترن بالألف واللام وهو عامل، فقال: «وتقول: عجبتُ من الضرب زيدًا، كما قلتَ: عجبتُ من الضارب زيدًا، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين»[2]. ومن الشواهد التي ورد فيها المصدر المقترن بأل وهو عامل قول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءَه يخال الفرار يُراخي الأجل[3]

وقول المرار الأسدي:

لقد علمتْ أولى المغيرة أنّني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعًا[4]

وقول الآخر:

فإنّك والتأبين عروة بعدما دعاك وأيدينا إليه شوارع[5]

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٦، ص٦٠.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٩٠.

(٣) ورد هذا الشاهد في: سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٩٠، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٦، ص٦٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص٩٥. ويرى أبوالعبّاس المبرّد أنّ أعداءه "منصوب بمصدر منكّر يقدّر، أي: ضعيف النكاية نكاية أعدائه، في حين يذهب السيرافي إلى أنّه منصوب بنزع الخافض، أي: ضعيف النكاية في أعدائه. انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٦، ص٦٤، هامش١، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص٩٥، هامش ٢٤٧.

(٤) ورد هذا الشاهد في: سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٩٣، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٦، ص٦٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص٩٧. ويذكر ابن يعيش أنّ ذكر الفعل "لحقت" في البيت يجيز أن يكون "مسمعًا" منصوبًا به لا بالمصدر، فلا يكون في البيت حجّة من خلال هذا التوجيه، انظر: شرح المفصّل، ج٦، ص٦٤.

(٥) ورد هذا الشاهد في: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص٩٦.

فالمصادر: النكاية، والضرب، والتأبين، مقترنة بأل وقد عملت النصب في مفعولاتها عل التوالي: أعداءه، ومسمعا، وعروة. وهذا النوع من المصادر هو أقلّها في العمل، يقول ابن يعيش عنه: «وأمّا ماعمل من المصادر وفيه الألف واللام فهو أضعفها لأنّ الألف واللام لاتكون في أسماء الأجناس التي هي الأصول إلا معرفة، فلذلك ضعف إعمالها»[١].

ولم يغفل الفهري تلك الشواهد، فيرى أنّ المفعول "يتيمًا" في الآية القرآنيّة قد يكون منزوعًا بالنصب[٢]. كما أنّه يستشهد باللغة الحاليّة، فيرى أنّها لاتجيز ذلك، وأنّ عطياتها تخالف مايوجد عند القدماء، ولم يعثر في النصوص التي استقراها على مصادر منوّنة أو معرّفة بال تعمل النصب في مفاعيلها أو تعمل الرفع في فواعلها[٣]. كما أنّه يؤيّد رأيه بما ذكره ابن السرّاج من استحسان لهذا الرأي الذي يقول بعدم عمل تلك المصادر المنوّنة أو المقترنة بأل[٤].

كما ذكر الفهري من ضمن مسندات الإعراب الفعل المتصرف، والذي يسند الرفع للفاعل في اللغة العربيّة، على أنّ الفاعل عنده لايقتصر على ماذكره النحاة، بل يشمل كل المركبات المرفوعة التي تتضمنها الأمثلة الآتية:

- انتحرت هند.

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٦، ص٦٠.

(٢) الفهري، **البناء الموازي**، ص٢٥٢، هامش١٧.

(٣) الفهري، **البناء الموازي**، ص٢٥٣، هامش١٧.

(٤) الفهري، **البناء الموازي**، ص٢٥٣، هامش١٧.

- ضُرِبَتْ هند.
- كانت هند من بين الحاضرين.
- ذهبت هند إلى المعمل.
- ضَرَبَتْ هندٌ عمرًا.

فيُعدّ "هند" في الأمثلة السابقة فاعلاً سواء ما كان منها فاعلاً منطقيًا أو ماكان مفعولاً منطقيًا كما في الأمثلة الثلاثة الأولى؛ لأنّه يعتبر الفاعل "وظيفة نحويّة تحدد بالخصائص (أو الروابط) النحويّة، وليس هناك فصل في هذه الخصائص بين الفاعل "السطحي" والفاعل "العميق"»[1]، ويتميّز الفاعل في الأمثلة السابقة بخاصيتين هما: مراقبة التطابق الموجود في الفعل، وأخذ إعراب معمول الصرفة Inflection[2].

وتشترك الصفة في إسناد الرفع للفاعل كذلك عندما تحمل علامة تطابق كما في المثال:

- زيد طويلة قامته.

فالقامة فاعل للصفة "طويلة"، وهي التي أسندت له إعراب الرفع[3].

كذلك يسند اسم الفاعل النصب إلى مفعوله، كما في المثال الأول، وقد يقع معه تناوب بين الإعراب واللام التي تدخل على المفعول الأول كما في المثالين الثاني والثالث:

١. جاء سالب السجين ماله.

---

(١) الفهري، **المعجم العربي**، ص٥٠.

(٢) الفهري، **المعجم العربي**، ص٥٠.

(٣) الفهري، **المعجم العربي**، ص٥٢.

٢. جاء مانح السجين المال.

٣. جاء مانح المال للسجين[١].

وشأن اسم المفعول شأن اسم الفاعل، إذ يسند إعراب النصب إلى مفعوله كما في المثال: الرجل مسلوب ماله بشدة[٢]. وهذا الرأي مخالف لما أشار إليه بعض النحويين من أنّ اسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول؛ فيسن إعراب الرفع إلى معموله، وذلك وفق شروط حدّودها، يقول ابن يعيش عنه: «وهو يعم لعمل فعله الجاري عليه فتقول: "هذا رجل مضروب أخوه" فأخوه مرفوع بأنّه اسم مالم يسمّ فاعله، كما أنّه في يضرب أخوه كذلك»[٣]. وواضح أنّ اسم المفعول يسند الرفع لا النصب، وهذا ما يؤكّده ابن عقيل فيقلو: «وحكمه في المعنى والعمل حكمُ الفعل المبني للمفعول، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله، فكما تقول: "ضُرِبَ الزيدان" تقول: "أمضروب الزيدان"؟ وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر، نحو: "المُعطَى كفافًا يكتفي"»[٤].

ويسند أيضًا حرف النفي "ليس" إعراب النصب إلى الصفة، ففي الجملة (ليست هند مريضة)، تأخذ الصفة "مريضة" حالة النصب، ويحتمل «أن يكون هذا الإعراب دلاليًا محوريًا thematic، أي أنه يسند في البنية

---

(١) الفهري، **البناء الموازي**، ص٢٥٤.

(٢) الفهري، **البناء الموازي**، ص١٧٣.

(٣) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٦، ص٨٠.

(٤) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٣، ص١٢١.

العميقة، بمجاورة "ليس" للفضلة الوصفيّة، فـ"ليس" تنتقل أولاً إلى الزمن ثم إلى التطابق[1]:

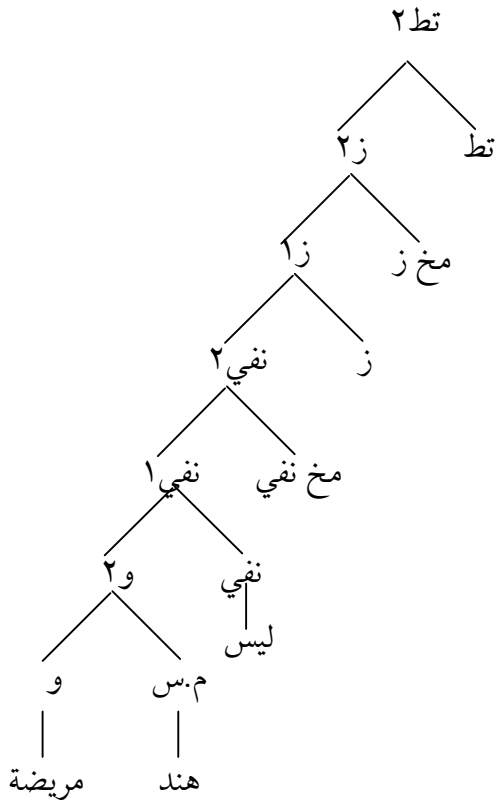

(١) الفهري، **البناء الموازي**، ص٦٧.

أمّا مسندات الجر فهي الحدّ والحرف، ويشكك في كون الاسم أحد مسندات الجر، بل يصل إلى أنّه مختلف عنهما في كونه مقولة معجمية lexical category متمكنة من المعْجمة، في حين أنّهما عنصران ينتميان إلى مقولة غير متمكّنة في المعجميّة، والتركيب اللاحن في المثال:

- ❖ ثم الهدمُ المدينةِ.

يبيّن أنه لايمكن أن يسند الاسمُ الجرَّ إلى الفضلة في استقلال عن الحدّ[1].

كانت تلك هي مسندات الإعراب كما تصوّرها عبدالقادر الفاسي الفهري، وهي نابعة من مقولات المدرسة التوليديّة، إذ يشير تشومسكي إلى أنّ مسندات الإعراب هي الفعل والحرف والمطابقة في الزمن، ثم يُضيف الاسم والصفة[2]. ويفترض أنّ الفعل هو الذي يسند حالة النصب الإعرابية إلى المفعول، وأنّ حروف الجر هي التي تسند حالة الجر إلى مجروراتها[3].

ويرى أحمد المتوكّل في دراساته أنّ مسندات الإعراب تختلف عمّا ذكره الفهري، وأنّ الذي يحدد إسناد الحالات الإعرابية هي الوظائف التداوليّة والدلاليّة والوظيفيّة؛ وذلك وفق مفهوم النحو الوظيفي الذي يتبنّاه المتوكّل في دراساته.

---

(١) الفهري، **البناء الموازي**، ص ص٢٤٩- ٢٥١.

(٢) الفهري، **البناء الموازي**، ص٢٧.

(٣) تشومسكي، **المعرفة اللغوية**، ص١٥٥.

ويبيّن المتوكّل أنّ تلك الوظائف الثلاث هي المسؤولة عن تحديد الحالات الإعرابية، إذ تتفاعل لتعمل بالصورة الآتية[1]:

أ- إذا كان المكوّن يحمل وظيفة دلالية فقط، مثل الزمان أو المكان أو الحال أو العلّة أو غيرها؛ فإنّه تُسند إليه الحالة الإعرابية النصب، أو الحالة الإعرابية الجر إذا سبق المكوّن بحرف جر.

ب- إذا كان المكوّن حاملاً لوظيفة تركيبيّة، كالوظيفة الفاعل، أو الوظيفة المفعول إضافة على وظيفته الدلاليّة فإنّه تسند إليه الحالة الإعرابيّة الرفع إن كان فاعلاً، أو الحالة الإعرابيّة النصب إن كان مفعولاً.

ج- إذا كان المكوّن حاملاً لوظيفة تداولية فهو إمّا أن يكون مكوّنًا داخليًا مثل البؤرة أو المحور؛ فتُسند إليه الحالة الإعرابيّة بمقتضى وظيفته الدلاليّة أو التركيبيّة، وإمّا أن يكون مكوّناً خارجيًا مثل المبتدأ والذيل والمنادى فتُسند إليه الحالة الإعرابيّة بمقتضى وظيفته التداوليّة نفسها.

ويُشير إلى ذلك من خلال سُلميّة تحديد الحالات الإعرابيّة التي ذكرها، وهي:

الوظائف التركيبيّة > الوظائف الدلاليّة > الوظائف التداوليّة.

وقد طبّق المتوكل تلك القواعد العامة على الموضوعات التي عرض لها بالدراسة والتحليل، وبيّن من خلالها أهميّة الوظائف التي تُسنِد الحالات الإعرابية لتلك الموضوعات ومنها:

---

(١) المتوكل، **الوظائف التداولية**، ص ص١٩- ٢٠.

١- البؤرة[١]: يأخذ المكوّن المبأر حالته الإعرابيّة إمّا بمقتضى وظيفته الدلالية وإمّا بمقتضى وظيفته التركيبية إذا كانت له وظيفة تركيبية إضافة إلى وظيفته الدلالية[٢]. ويمثل لإسناد الحالة الإعرابية إلى المكوّن المبأر بالجمل الآتية:

- سامح زيدٌ خالدًا.
- تغيّب خالدٌ البارحة.
- زيدًا انتقد عمرو.
- صباحًا رجع زيدٌ.

ويلاحظ المتوكّل أنّ المكونات المبأرة في الجمل السابقة هي على التوالي: خالدًا، والبارحة، وزيدًا، وصباحًا. ويأخذ المكوّن "خالد" والمكون "زيد" الحالة الإعرابية النصب بمقتضى الوظيفة المفعول، في حين يأخذ المكوّن "البارحة" والمكوّن "صباحًا" الحالة الإعرابية النصب بمقتضى الوظيفة الدلالية الزمان[٣].

٢- المحور[٤]: وفيه يأخذ المكوّن المسندة إليه وظيفة المحور حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلاليّة أو وظيفته التركيبيّة، إن كان المكوّن حاملاً —

---

(١) يعرّف المتوكّل البؤرة بأنّها تُسند إلى المكوّن الذي يحمل معلومة أكثر أهميّة أو أكثر بروزًا في الجملة. ويميّز بين نوعين من البؤرة: بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، فتسند بؤرة الجديد إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب، في حين تسند بؤرة المقابلة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي يُنكر المخاطب ورودها. انظر: المتوكّل، الوظائف التداوليّة، ص ص٢٨- ٣٠.

(٢) المتوكل، **الوظائف التداولية**، ص٤٨.

(٣) المتوكل، **الوظائف التداولية**، ص٤٨- ٤٩.

(٤) المحور هو المكوّن الدال على ما يشكّل المحدث عنه داخل الحمل، فمثلاً في الجملتين:

بالإضافة إلى وظيفته الدلاليّة– وظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول[1]. ويمثل على ذلك بالجمل الآتية:

- رجع زيدٌ البارحة.
- قابل زيدًا عمرو.
- رجع البارحةَ زيد.
- زيد مريض.

فالمكوّن المحور في الجملة الأولى "زيد" أخذ الحالة الإعرابيّة الرفع وفق ماتقتضيه الوظيفة الفاعل، وأخذ المكوّن المحور في الجملة الثانية "زيدًا" الحالة الإعرابية النصب وفق ماتقتضيه الوظيفة المفعول؛ في حين أخذ المكوّن المحور في الجملة الثالثة "البارحة" الحالة الإعرابية النصب وفق ماتقتضيه الوظيفة الزمان، وهي وظيفة دلالية. أمّا المكوّن المحور في الجملة الرابعة "زيدٌ" فأخذ الحالة الإعرابيّة الرفع وفق الوظيفة الفاعل[2].

٣- المبتدأ: يأخذ المبتدأ الحالة الإعرابيّة الرفع بحكم وظيفته التداولية. ويختلف مفهومه عن المفهوم السائد في النحو العربي القديم، فهو وظيفة تداولية متميّزة عن الوظائف التركيبيّة والأدوار الدلالية في كونه مرتبطًا بالمقام

- متى رجع زيد؟
- رجع زيد البارحة.

يمثّل المكوّن "زيد" محور الجملتين؛ لأنّه يدل على الشخص الذي يشكّل محور الاستخبار في الجملة الأولى، ويشكّل محور الإخبار في الجملة الثانية. ويميّز المتوكّل بين المبتدأ والمحور، لأنّهما يشتركان في أنّ كلّ واحد منهما محدث عنه، إلا أنّهما مختلفان، انظر: المتوكل، الوظائف التداولية، ص ص٦٩- ٧٠.

(١) المتوكل، الوظائف التداولية، ص٧٦.

(٢) المتوكل، **الوظائف التداولية**، ص ص٧٥- ٧٦.

أي أنّ تحديد الخاصية التي تميّزه تتم انطلاقًا من الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معيّنة[1]. ويبيّن المتوكّل أن بعض الوظائف التداوليّة الأخرى تلتبس مع وظيفة المبتدأ خاصّة عند النحاة العرب القدماء[2].

ويمثّل المتوكل عليه بالأمثلة الآتية:

- زيد، أبوه مريض.
- زيد، قام أبوه.
- السمن، منوان بدرهم.
- البر، الكربستين.
- زيد، هل لقيتُ أباه.
- زيد، إن تكرمه يكرمك.

فالمكونات "زيد" في المثالين الأول والثاني، و"السمن"، و"البر" في المثالين الثالث والرابع، و"زيد" في المثالين الخامس والسادس تمثّل مبتدأ، تسند له الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية[3].

---

(١) يعرّف المبتدأ في النحوالوظيفي بأنّه الذي يحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردًا. ويذكر المتوكّل تبريرين اثنين يجعلان المبتدأ وظيفة تداولية، الأوّل: ارتباطه بالمقام أي أنّ تحديده لايتمّ إلا من خلال الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة، والثاني: تتحدّد هذه العلاقة في إطار معارف المتكلّم حول العالم الخارجي. انظر: المتوكّل، الوظائف التداولية، ص ص١١٤- ١١٧.

(٢) هذه الوظائف هي: "المحور"، و"الذيل"، و"البؤرة". ويميّز المتوكّل بين هذه الوظائف وبين وظيفة المبتدأ من خلال التمثيل والتحليل لكلّ وظيفة، مبيّنًا أوجه التشابه بينها. انظر: المتوكّل، الوظائف التداوليّة، ص ص١٢٩- ١٤٣.

(٣) المتوكل، **الوظائف التداولية**، ص ص١٢٧- ١٢٨.

٤- الذيل[١]: يأخذ المكون الذيل الحالة الإعرابيّة الرفع بمقتضى وظيفته التداولية نفسها[٢]، كما في الجمل الآتية:

- أخوه مسافر، زيد.
- قابلت أخاه، عمرو.
- نجحا، الطالبان.
- تغيّبوا، الطلبة[٣].

في حين يأخذ المكوّن الذيل الحالة الإعرابيّة في جمل أخرى "بمقتضى الوظيفة الدلالية أو الوظيفة التركيبيّة التي يرثها عن المكون المقصود تعديله أو تصحيحه باعتباره عوضًا عنه"[٤] كما في الجمل الآتية:

- ساءني زيد، سلوكه.
- قرأت الكتاب، نصفه.
- أعجبت بخالد، علمه.

---

(١) يصوغ المتوكّل تعريف الذيل على الشكل الآتي: "يحمل الذيل المعلومة التي توضّح معلومة داخل الحمل أو تعدّلها أو تصحّحها"، ويفرّق من خلال هذا المفهوم بين ثلاثة أنواع للذيل: ذيل التوضيح، وذيل التعديل، وذيل التصحيح. انظر: المتوكّل، الوظائف التداوليّة، ص ص١٤٤- ١٤٨.

(٢) المتوكل، **الوظائف التداولية**، ص ص١٥٦- ١٥٧. يبيّن المتوكّل أنّ بعض أنواع الذيل تأخذ الحالة الإعرابيّة الرفع بمقتضى وظيفتها التداوليّة وذلك في حالة إذا لم تكن لها وظيفة دلاليّة ولا وظيفة تركيبيّة (كما في بقيّة أنواع الذيل الأخرى). انظر: المتوكّل، الوظائف التداوليّة، ص ص١٥٦- ١٥٧.

(٣) يختلف المتوكّل مع النحاة العرب القدماء في الوظائف التي تحملها المكوّنات في الأمثلة المذكورة؛ إذ تختلف الوظيفة من مثال لآخر عند النحاة فهي مبتدأ مؤخر أو بدل أو المضرب به، في حين يعدّها المتوكّل متشابه من حيث الوظيفة، فالمكوّنات في تلك الأمثلة تحمل وظيفة تداوليّة واحدة هي وظيفة الذيل. انظر: المتوكّل، الوظائف التداوليّة، ص ص١٤٦- ١٤٧.

(٤) المتوكّل، **الوظائف التداوليّة**، ص١٧٥.

- قابلت اليوم زيدًا، بل خالدًا.
- سافر زيد هذا الصيف، بل مكث في البيت.
- زارني خالد، بل عمرو[1].

ويأخذ على سبيل المثال في المثال الأخير المكون الذيل "عمرو" الحالة الإعرابيّة الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل التي يرثها عن المكون المقصود تصحيحه "خالد"[2].

٥- المنادى[3]: يأخذ المكوّن المنادى الحالة الإعرابيّة النصب، سواء تحقّق النصب سطحًا أم لم يتحقق، وذلك بمقتضى وظيفته التداوليّة نفسها طبقًا للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية حسب النحو الوظيفي[4]. كما في الجمل الآتية:

- ياقاسيًا، ارفق بي.
- ياصديق خالد، ساعد صديقك.
- ياطالعًا جبلاً، احذر.
- يارجلُ، حان وقت الذهاب.
- زيدُ، لاتغتر.

---

(١) المتوكّل، **الوظائف التداوليّة**، ص١٤٤.

(٢) المتوكّل، **الوظائف التداولية**، ص١٥٧.

(٣) يعرّف المتوكّل المنادى بأنّه: "وظيفة تسند إلى المكوّن الدال على الكائن المنادى في مقام معيّن"، ويتفق مع النحاة العرب في التمييز بين المنادى والمندوب والمستغاث، لكنّه لايعدّها وظائف مختلفة فيما بينها، بل يعتبرها أنواعًا ثلاثة لوظيفة واحدة هي المنادى، ويسميّها: "منادى النداء"، و"منادى الندبة"، و"منادى الاستغاثة". انظر: المتوكّل، الوظائف التداوليّة، ص ص١٦١- ١٦٣.

(٤) المتوكّل، **الوظائف التداولية**، ص١٧٥.

- أيّها النائمُ، استيقظ.

ويتفق المتوكّل مع النحاة العرب القدماء في كون المنادى في الجمل السابقة منصوبًا في جميع الحالات، لكنه يخالفهم في ناصبه، إذ يقدر النحاة فعلاً ينصبه حسب نظرية العامل؛ في حين يرى المتوكل أنه منصوب تبعًا لوظيفته التداولية، لأنه مكوّن خارجي لايحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية تحدد إعرابه. وتتحقق تلك الحالة الإعرابية بالعلامة الإعرابية الفتح، كما في الأمثال الثلاثة الأولى أو بالعلامة الإعرابية الضم، كما في الأمثلة الثلاثة الأخيرة[1].

٦- الفاعل[2]: يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته التركيبية، أي الحالة الإعرابية الرفع، وتسند هذه الحالة للفاعل أيًا كانت وظيفته الدلاليّة أو وظيفته التداوليّة، كما يتّضح من الجمل الآتية[3]:

- عاد زيدٌ.
- شرب الشاي زيدٌ لاخالد .
- انتُقد الكتابُ.

---

(١) المتوكّل، **الوظائف التداوليّة**، ص ص١٧٥- ١٧٦.

(٢) يوضّح المتوكّل مفهوم الوظيفة الفاعل من خلال بيان أنّ الواقعة الدال عليها محمول الحمل تقدّم حسب وجهة نظر معيّنة، ففي الجملة "صَفَعَ زيدٌ هندًا" تقدّم الواقعة من منظور "زيد"، في حين تقدّم الواقعة في المثال "صُفِعَت هندٌ" من منظور "هند". ولهذا يقسّم المنظور في النحو الوظيفي إلى: منظور رئيسي، ومنظور ثانوي. وتعرّف الوظيفة الفاعل بأنّها "الوظيفة المسندة إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسي للوجهة"، في حين تُسمّى الوظيفة المسندة إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثانوي الوظيفة المفعول. انظر: المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، ص ص٣٥- ٣٦.

(٣) المتوكّل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص٤٦.

- مُنح زيدٌ جائزة.

فالمكوّن الفاعل في الجمل الفعليّة السابقة هو على التوالي: زيد، وزيد، والكتاب، وزيد، يأخذ الحالة الإعرابيّة الرفع[1]. ولا يقتصر الفاعل على الجمل الفعليّة، بل يوجد كذلك في الجمل الاسميّة، ففي جملة: زيد مطمئنٌ، يأخذ المكوّن "زيد" الوظيفة التركيبيّة "فاعل" وبالتالي يأخذ الحالة الإعرابيّة "الرفع" بمقتضى تلك الوظيفة[2]. ويفرّق المتوكل بين الفاعل في الجملة الاسمية والمبتدأ من حيث أن لكل واحد منهما خصائص مختلفة عن الآخر، خلافًا لما ذهب إليه النحاة العرب القدماء إذ عدوهما مبتدأ، ففي المثالين:

- عمرو شاعر.
- زيد، سافر أبوه.

يلاحظ أنّ المكوّن "عمرو" يحتل موقعًا داخليًا، في حين يحتل المكوّن "زيد" موقعًا خارجيًا، ومن الأدلة التي يقدّمها للتفريق بينهما أنّه يلاحظ أنّ

---

(١) المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي**، ص٤٦.

(٢) يوضّح المتوكّل خصائص الفاعل الوارد في الجمل الاسميّة وذلك من خلال بعض الأمثلة، ومنها:
- عمرو قائم.
– عمرو في الدار.
– السفر غدًا.
فالفاعل في الجمل السابقة هو المكوّن المتصدّر وهو "عمرو" في الجملتين الأولى والثانية، و"السفر" في الجملة الثالثة. ويأخذ هذا المكوّن دورًا دلاليًّا مثل: منفّذ، ومتموضع، وحائل، وغيرها، ويأخذ وظيفة تركيبية هي الفاعل، ويأخذ وظيفة تداوليّة هي وظيفة المحور غالبًا. انظر: المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، ص٥٦.

المبتدأ يحتل موقعًا متقدمًا على موقع الأدوات الصدور، في حين يحتل الفاعل في الجملة الاسمية موقعًا داخليًا متأخرًا عن موقع تلك الأدوات، كما يتضح ذلك في الأمثلة الآتية:

- زيدٌ أسافر أبوه؟
- زيد أرجع من السفر؟
- زيد أقابلته؟
- عمرو أشاعر؟
- زيد أفي الدار؟
- الشعر أغدًا؟
- الكتاب أعندك؟[1].

٧- المفعول[2]: يأخذ المكون المفعول الحالة الإعرابية المجردة النصب حسب وظيفته التركيبيّة المفعول أيًا كانت وظيفته الدلاليّة ووظيفته التداوليّة[3]. ومن ذلك الأمثلة الآتية:

- شرب خالد شايًا.

---

(١) المتوكّل، **الوظائف التداوليّة**، ص٩٣.

(٢) تُعرّف الوظيفة المفعول بأنّها تُسند إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الثاني للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدّال عليها محمول الحمل. انظر: المتوكّل، من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة، ص٦١.

(٣) يرد المفعول في الجمل الاسميّة كوروده في الجمل الفعليّة، ومن ذلك الجمل:
- هل خالد هازم العدوّ غدًا؟
- خالد منتظر هندًا، جوابًا لـ: من خالد منتظر؟
ويلاحظ المتوكّل وجود تماثل بين مواقع المفعول في الجمل الفعليّة ومواقعة في الجمل الاسميّة إلا في بعض الحالات. انظر: المتوكّل، من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة، ص ص٨٢- ٨٥.

- شعرًا كتب خالد.
- كتب الرسالة خالد[1].

فالمكونات شايًا وشعرًا والرسالة تأخذ الحالة الإعرابيّة النصب بمقتضى الوظيفة التركيبيّة المفعول.

هذه بعض الموضوعات التي حللها المتوكل إلى جانب موضوعات أخرى في إطار نموذج لغوي معين "النحو الوظيفي" Functional Grammar الذي اقترحه سيمون ديك في أواخر السبعينيات من هذا القرن.

(١) المتوكّل، **من البنية الجملية إلى البنية المكونية**، ص٧٤.

٤- ٣: الحالة الإعرابيّة والعامل

تباينت آراء اللسانين العرب في صلة الحالات الإعرابيّة بالعمال، وأثره فيها، فهناك من يرى أنّ العلاقة القائمة بين مكونات الجملة مرتبطة أساسًا بمفهوم العمل والعامل، إذ تسند الحالات الإعرابية وفق عوامل محدّدة. في حين يرفض بعضهم هذا المفهوم ويرى أنه لا صلة للحالات الإعرابيّة بالعامل، ويعيد تنوّع الحالات الإعرابية واختلافها من جملة لأخرى تبعًا لمفهوم الوظيفة التي يحملها كل عنصر.

٥- ٣- ١- مفهوم العامل والعمل:

أور محمّد فتيح تعريف العمل عند أندرو رادفورد ومضمونه "تعمل س في ص إذا ما كانت س وإذا ماكانت فقط هي المقولة الصغرى التي تتحكم مكونيًا في ص»[١]، ثم بيّن أنّ العنصر س يتحكم مكونيًا في العنصر في حالة كون العنوان المقولي الأول يشرف على س وص معًا، وألاّ يشرف أحدهما على الآخر في الوقت ذاته.

فالجملة (قرأ كتابًا) تمثّل على الرسم الشجري بالصورة الآتية[٢]:

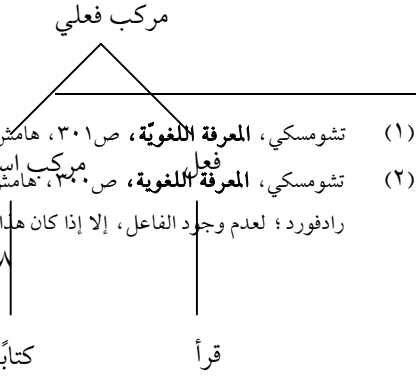

(١) تشومسكي، **المعرفة اللغويّة**، ص٣٠١، هامش ٢٩٨.

(٢) تشومسكي، **المعرفة اللغوية**، ص٣٠٠، هامش ٢٩٧. لاتمثّل (قرأ كتابًا) جملة، والتي أوردها فتيح عن رادفورد؛ لعدم وجود الفاعل، إلا إذا كان هذا التشجير فرعيًا لتشجير أكبر.

ويلاحظ أن الفعل "قرأ" يتحكم مكونيًا في المركب الاسمي "كتابًا" ؛ لأنّ العنوان المقولي الأول وهو (مركب فعلي) يشرف على الفعل وعلى المركب الاسمي، كما أن كل مقولة لاتشرف على الأخرى.

ويمثل كذلك الجملة (صلّى في المسجد) على الرسم الشجري الآتي[1]:

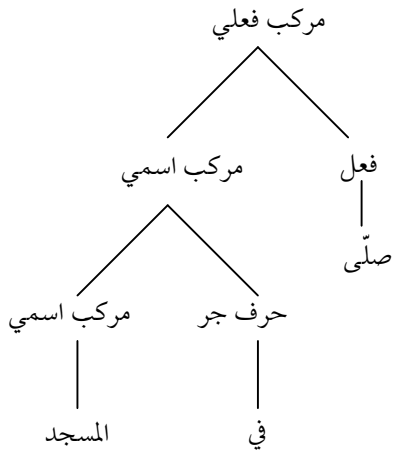

ويتضح أنّ حرف الجر "في" يتحكم مكونيًا في المركب الاسمي "المسجد" ؛ بسبب أنّ العنوان المقولي الأول المشرف على حرف الجر وهو (جار ومجرور) يشرف كذلك على المركب الاسمي "المسجد"، ولا تشرف في الوقت نفسه كل مقولة على الأخرى. كما يشرف الفعل "صلّى" على المركب الاسمي "المسجد" ؛ لأنّ العنوان المقولي الأول وهو (مركب فعلي) يشرف على

(١) تشومسكي، **المعرفة اللغوية**، ص٣٠٠، الهامش رقم ٢٩٧.

الفعـل والمركـب الاسمـي كـذلك، كمـا لاتـشرف إحـدى المقـولتين علـى الأخرى[1].

ومن الذين ذكروا العامل بصورته السابقة عبده الراجحي حيث رأى أنّ قضيّة العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، ولاتبتعـد صـورتها في المنهج التحويلي كثيرًا عن الـذي ورد في النحـو العربـي[2]. ثـم يـذكر المثـال الآتي:

1- That Martin will fail his linguistic course is likely.
2- Martin is likely to fail his linguistic course.

ويلاحظ أنّ كلمة "likely" عامل مؤثر في نظـم الكـلام حتـى يـؤدي دلالـة معيّنـة، ولهـذا تظهـر في البدايـة في الرسـم التـشجيري بوصـفها العامـل المسيطر على الجملة كلها كما في هذا الرسم:

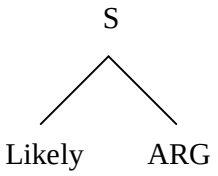

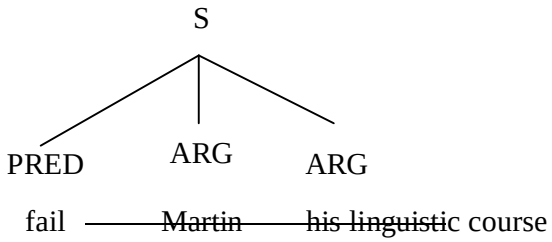

(١) تشومسكي، **المعرفة اللغوية**، ص٣٠٠، الهامش رقم ٢٩٧.

(٢) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، بحث في المنهج (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦م)، ص ص١٤٧- ١٤٨.

ويرى أنّ ورود تلك الصورة للعامل في المنهج التحويلي ليست بعيدة عن ما جاء في النحو العربي[1].

وفي هذا المجال يقارن حلمي خليل بين نظرية العامل عند نحاة العربيّة والعمل في نظرية فيلمور والمسمّاه بنظرية الحالة النحويّة Case grammar، حيث يلاحظ «أنّ الجديد في نظرية "فيلمور" والتي يجعلها تختلف عن نظريّة العامل عند نحاة العربيّة هو أنّ العمل أو التعليل يتم رصده وتصنيفه على مستوى التركيب العميق ودلالت هبغض النظر عن التراكيب السطحيّة المشتقة من هذا التركيب العميق بحيث يمكن أن تربط بين مجموعة من الجمل المختلفة التراكيب سطحيًا بتركيب عميق واحد يجري العمل فيه»[2]، ثم يورد أمثلة يستدل من خلالها على مالاحظه من فرق بين النظريتين[3].

---

(١) الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص١٤٨.

(٢) ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص ص١٧٤- ١٧٦، هامش رقم (١).

(٣) ومن بين الدراسات التي أشارت إلى العلاقة بين العامل عند النحاة العرب والعامل عند تشومسكي حسام البهنساوي، إذ قارن بين العامل عند الخليل والعامل عند تشومسكي، ورأى أن الخليل قد أدرك أهميّة العامل قبل ألف عام من خلال دراسته للأصوات، أمّا عند تشومسكي فقد "أيقن أنّ نظرية العامل والربط السياقي تشمل ذروة ما توصّلت إليه النظرية من اكتمال، بحيث أصبحت القواعد التوليديّة قادرة على إعطاء التفسير الكامل والتحليل اللغوي الشامل للتراكيب النحويّة في بنيتها السطحية دون لجوء إلى قواعد التحويل في الأبنية العميقة". انظر كتابه: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٤م)، ص ص٥٤- ٦٠.

ويختلف تصور عبدالقادر الفاسي الفهري لمفهوم العامل الذي يتبنّاه في تحليلاته عن مفهوم العامل في النحوالعربي ؛ لأنّه يرى أنّ نظرية «العامل عند العرب مثلاً ليست هي نظرية العامل التي نحتاج إليها في الدراسة الحديث»[1].

(١) الفهري، **اللسانيّات واللغة العربيّة**، ص٦١.

٤- ٣- ٢- علاقة العامل بالحالات الإعرابية:

لايرى أحمد المتوكل وجود علاقة بين الحالات الإعرابيّة والعامل؛ إذ لاتسند الحالات الإعرابيّة بمقتضى العامل، وإنما تكون بمقتضى وظائف المركبات الدلالية أو التركيبية أو التداوليّة، وتتفاعل هذه الوظائف الثلاث فيما بينها لتحديد الحالات الإعرابيّة ولذلك يرى أنّ المكونات الخارجيّة (المبتدأ والذيل والمنادى) لاتأخذ وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية، ولهذا تسند إليها الحالات الإعرابية حسب وظائفها التداولية نفسها. في حين تأخذ المكونات الداخلية وظيفة دلالية وأحيانًا وظيفة تركيبية (الفاعل أو المفعول) ووظيفة تداولية، وبناء على ذلك يأخذ المكون الداخلي حالته الإعرابيّة بمقتضى وظيفته الدلاليـة إن لم تكن له وظيفة تركيبية، ويأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية إن كانت له وظيفة تركيبية أيا كانت وظيفته الدلاليّة، بحيث تحجب الحالة الإعرابية التي تخوّلها الوظيفة التركيبية الحالة الإعرابية التي تخوّلها الوظيفة الدلاليّة.

أما الفهري فإنّه يبيّن أنّ إسناد الحالات الإعرابيّة يتم بمقتضى العلاقة العامليّة بين مكونين (الفعل والمفعول مثلاً)، ولكنه يقصر الإعراب المحكوم بوجود عامل على نوعين من الإعراب هما: الإعراب المحوري والإعراب البنيوي فقط، أمّا إعراب التجرد فإنه لايسند بالعاملية، وإنما يكون لتفادي أثر المصفاة الإعرابية فقط[١].

---

(١) الفهري، **ملاحظات حول البحث في التركيب العربي**، ص٢٨١.

ويربط ابن رشد المعتمد بين العامل والحالات الإعرابيّة في اللغة العربيّة، فيذكر أمثلة خاطئة لأنها لم تُراعِ نظرية الحالة الإعرابيّة، وهي:

أ- ❖ زيدًا يأكل الخبز.

ب- ❖ ضربتُ زيدٌ.

ت- ❖كتاب زيدًا.

ويكون تصحيحها على الصورة الآتية:

أ- زيدٌ يأكل الخبز.

ب- ضربتُ زيدًا.

ت- كتاب زيدٍ[1].

فلكل كلمة حالة إعرابيّة معيّنة يتسبّب فيها عامل فحالة "زيد" في المثال الأول هي الرفع، ويعبّر عنه بصوت (u)، والعامل الذي رفعه INFL (الصرفة)، أمّا حالته في المثال الثاني فهي النصب، ويعبّر عنه بصوت (a)، وعامل النصب فيه هو الفعل "ضرب"، ويأخذ في المثال الأخير حالة الجر، ويعبّر عن ذلك بصوت (i)، وعامل الجر فيه هو الاسم "كتاب"[2].

ويضيف ابن رشد أنّه لايصح في اللغة العربيّة ما تقرّره نظرية الحالة الإعرابيّة من أنّك (م.س) يكون منصوبًا إذا كان عامله v (الفعل)؛ لأن المركب الاسمي (م.س) يمكن أن يرفعه الفعل، ويمكن كذلك أن ينصبه، ويوضّح ذلك من خلال الرسم التشجيري الآتي:

---

(١) ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، تشومسكي، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الحديثة، ١٩٨٦م)، ص٧٩.

(٢) المعتمد، **النظرية الأمريكية في اللغة**، ص ص٧٩- ٨٠.

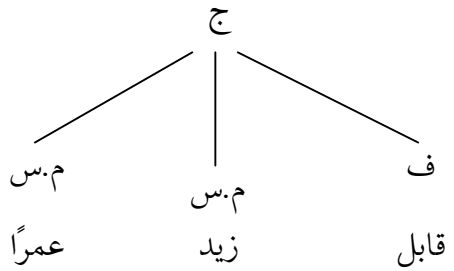

فيلاحظ أنّ "كل عقدة تحت ج تعمل في كل عقدة أخرى عندما نقرن العمل بحكم –م»[1] .

ويبيّن أنّ التطابق لايحكم المركب الاسمي ؛ لأنّ أول عقدة تعلو التطابق هي الفعل ، والفعل لاتعلو "زيد" ، وذلك عندما نقرّق التطابق عن العمل كما في الرسم التشجيري الآتي[2] :

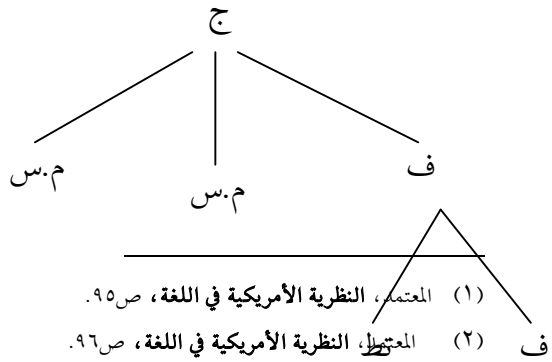

(١) المعتمد، **النظرية الأمريكية في اللغة**، ص٩٥.

(٢) المعتمد، **النظرية الأمريكية في اللغة**، ص٩٦.

وعند اعتبار العمل هو حكم – ق كما في هذا الرسم التشجيري :

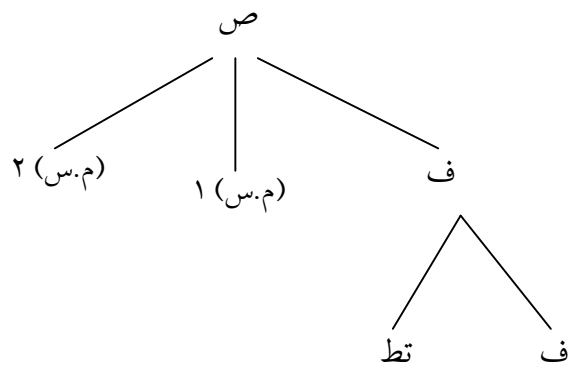

لذلك فإنّ «تط تحكم – ق (م.س)١ لأنهما يعلوهما إسقاط أقصى ص، وكذلك فإن ق تحكم – ق (م.س)٢ لأنهما معًا يعلوهما إسقاط أكبر: ص»[١].

ولهذا يصل إلى إمكانية الاحتفاظ بنظرية الحالات الإعرابيّة كما هي عند تشومسكي وهي : «أ. يرفع م. س إن كان عامله تط.

ب. ينصب م. س إن كان عامله ف»[١].

(١) المعتمد، **النظرية الأمريكية في اللغة**، ص٩٦.

ويرى محمد فتيح أنّه عند تطبيق مفهوم العمل كما ورد عند رادفورد على اللغة العربيّة، تتبيّن علاقة الحالات الإعرابيّة بالعامل من خلال عمل المقولات المعجميّة؛ لأنّها هي المقولات الصغرى المتحكمة مكونيًا فيما تعمل فيه، وذلك كما يأتي:

أ. يعمل الفعل في مفاعليه التي يتعدّى إليها بنفسه، ويحدّد لها حالة النصب.

ب. تعمل حروف الجر في مجروراتها، وتحدّد لها حالة الجر (T).

ج. تعمل أسماء الفاعلين والصفات المشبهة فيما أسندت إليه، وتحدّد له حالة الرفع.

د. تعمل الأسماء المضافة فيما أضيفت إليه، وتحدّد له حالة الجر.

ثم يوضّح عمل الصفة المشبهة فيما أسندت إليه مثلاً في الجملة:

(محمد كريم أخواه) عن طريق الرسم التشجيري الآتي:

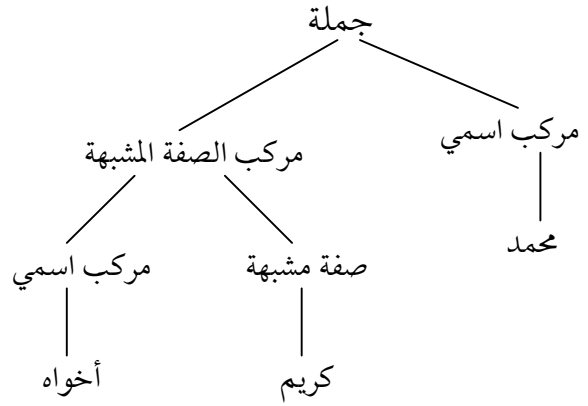

(١) المعتمد، **النظرية الأمريكية في اللغة**، ص٩٦.

فيظهر أنّ المركب الاسمي "محمد"، والصفة المشبهة "كريم" يتحكّمان مكونيًا في المركب الاسمي "أخواه"، والعامل هو الصفة المشبهة "كريم"، إذ حدّد حالة الرفع للمعمول "أخواه"، لأنّه المقولة الصغرى المتحكمة مكونيًا في المعمول[1].

ويمكن في الختام تمييز نوعين من الدراسات اللسانية العربية التي ناقشت الحالة الإعرابيّة هما:

١. اللسانيات التوليدية، المتمثلة في دراسات عبدالقادر الفاسي الفهري، وابن رشد المعتمد فهما يتبنيان تحليلات رائد المدرسة التوليدية تشومسكي، بما يتناسب مع تراكيب اللغة العربية، وإن كانا متفاوتين من حيث طبيعة البحث.

٢. اللسانيات الوظيفية، المتمثلة في دراسات أحمد المتوكل، إذ يعتمد على نموذج لغوي آخر هو "النحو الوظيفي" الذي اقترحه سيمون ديك في أواخر السبعينيات.

وممّا يجدر ذكره في هذا المجال أنّ اللسانيّات الحديثة قدّمت وصفًا شاملاً وتحليلاً دقيقًا للحالة الإعرابية في اللغات بمختلف نظرياتها، من حيث تعيين مفهومها، وتطبيقها على اللغات البشرية عمومًا، بوصفها من المبادئ الكليّة التي تتضمنّها لغات البشر الطبيعية. ومن الملاحظ أنّ استفادة اللغويين العرب من تلك النظرية كان قليلاً، باستثناء دراسات

(١) تشومسكي، **المعرفة اللغوية**، ص ص٣٠١- ٣٠٢، هامش ٢٩٨.

عبدالقادر الفاسي الفهري وأحمد المتوكّل. ويمكن إجمالها في إشارة بعضهم إلى وجود عناصر لغوية تستعيض بها بعض اللغات عن العلامات الإعرابية، لتلافي مخالفة نظرية الحالة الإعرابية، وربط بعضهم الحالات الإعرابية بالعامل؛ مع بيان أثره في معمولاته، وتعيين مسندات الإعراب المتمثلة في العوامل، وكذلك تعيين المسند إليها الإعراب المتمثلة في المعمولات. هذا مايمكن الإشارة إليه نم جهود اللغويين العرب.

ويمكن بعد هذا العرض الموجز لبعض الدراسات اللسانيّة العربيّة الحديثة تقديم الملاحظات الآتية:

١. لم تكن الدراسات اللسانيّة العربيّة الخاصّة بمناقشة الحالة الإعرابيّة كافية، فهي قليلة جدًا، إذ تنحصر في أبحاث عبدالقادر الفاسي الفهري وأحمد المتوكل وابن رشد المعتمد، إلى جانب بعض المناقشات الأخرى المتناثرة في أكثر من موضع.

٢. لقد جاءت أبحاث الفهري والمتوكل في إطار دراسة عامة بتراكيب اللغة العربية وليست خاصة بدراسة الحالة الإعرابيّة؛ ولهذا لم تستوفِ جميع أوضاع الحالات الإعرابية في العربية.

٣. لم تُوظّف نظرية فيلمور الحالة النحوية Case grammar في الدرس اللساني العربي الحديث؛ فلم تكتب دراسة –فيما أعلم– عن تلك النظرية لتطبيقها على الحالات الإعرابية في اللغة العربية، خاصة أن النظرية معروفة منذ عام ١٩٦٨م.

٤. لم تُحلّل النماذج اللسانية المستخدمة عند اللسانيين العرب سوى الحالات الإعرابية الواضحة، التي لم تمثل مشكلة لغوية، لكنهم لم يتناولوا في دراساتهم بشكل تفصيلي حالات أخرى بحاجة إلى توضيح، كالنواسخ وأثرها فيما بعدها، وأفعال المدح والذم وأدوات الشرط وأسماء الأفعال وحروف الجر الزائدة وغيرها من الموضوعات التي تحمل حالات إعرابية مختلفة.

ونلاحظ أنّ المتوكل قد اكتفى بوصف الكلمات المبنية بالإعراب اللازم، في حين جعلها الفهري تنتمي إلى الإعراب البنيوي؛ ولم يتّضح من تحليلهما الفرق بين الضمائر خاصة مايرد منها مرة في حالة الرفع ومرة في حالة النصب وثالثة في حالة الجر؛ ولم نجد لديهم رصدًا لسمات تلك الضمائر واختلافها من تركيب إلى آخر.

ولكي تحصل الفائدة ممّا تقدمه الدراسات اللسانيّة الحديثة من تصورات عن الحالة الإعرابية، يحسن مراعاة بعض الاعتبارات الآتية:

١. بناء نظرية شاملة عن الحالة الإعرابية في اللغة العربية تستوفي جميع الشروط، وتقدم تفسيرًا مقبولاً ومقنعًا لها.
٢. تعيين مفهوم الحالة الإعرابية في اللغة العربية بشكل دقيق، بوصفها نظامًا شاملاً في جميع اللغات البشرية.
٣. تحليل الموضوعات النحوية وفاق هذا المفهوم، مع الاستفادة من تلك المعطيات اللسانية التي لها صلة بالموضوع.

٤. دراسة العوامل في اللغة العربية، وتعيين الإسناد فيها، وبيان شروطه وفاق المبادئ المذكورة في تلك النظرية.
٥. تعيين الحالات الإعرابيّة في اللغة العربيّة، وتوضيح ارتباطها بالمواقع الإعرابية، وصلتها بالعلامات الإعرابية.

الخاتمة

كان هذا البحث محاولة لتصنيف الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت قضية الإعراب والتعرف على جهود اللغويين العرب المحدثين في هذا المجال، وتحليلها من أجل الوصول إلى تصوّر عام وشامل لهذه القضية، مع وصف تلك الدراسات وصفًا يكشف عن المنهج الذي اتّبعه كل دارس.

وقد جاءت تلك الدراسات في إطار أربعة اتّجاهات، سبقت **بتمهيد** تناول مفهوم الإعراب وأنواعه عند اللغويين العرب المحدثين، وكشف عن عدد من النتائج، منها:

- أمكن رصد ثلاثة مفاهيم للإعراب، وهي: الإعراب أثر لفظي، والإعراب تغير معنوي، والإعراب تحليل نحوي وصرفي. وقد تباينت آراؤهم داخل كل مفهوم.
- ربط الباحثون بين الإعراب والنحو، ورأى بعضهم أنهما مصطلحان متشابها، لايختلفان إلا في التسمية. في حين فرّق آخرون ينهما، ورأوا أن بينهما حدودًا فاصلة تكشف عما بينهما من اتفاق واختلاف. وحاول البحث معرفة الأسباب التي أدّت إلى اختلاف تصوّرات كل فريق.
- تنوعت تقسيمات اللغويين لأنواع الإعراب وأمكن حصر خمسة تقسيمات له، ينطلق كل تقسيم من تصور معيّن للإعراب. ويبني وفقًا لهذا الفهم تقسيمه وأنواعه.

أما **الفصل الأول** فقد تناول الاتجاه التاريخي، ليكشف جهود اللغويين العرب المحدثين في دراسة الإعراب في هذا الجانب، وقد خلص إلى النتائج الآتية:

- بدأ الدارسون في التأريخ لقضيّة الإعراب من خلال دراسة العلامات الإعرابية في النقوش العربيّة، وظهر لهم أن العلامات نوعان: علامات إعرابيّة غير واضحة، وأخرى واضحة. واختلفت جهودهم في هذا المجال بين مكتفٍ بالوصف العام من خلال القراءة الأوليّة لتلك النقوش، وبين محلل لتلك العلامات وكاشف عن نوعها.

- ثم تبعوا تطور تلك العلامات في الأدب الجاهلي ثم في القرآن الكريم الحديث النبوي الشريف وفي كلام العرب، ورأوا أنها وصلت مكتملة ومتطوّرة منذ مرحلة مبكرة. وكانوا يحاولون تقديم بعض التفسيرات والتعليلات لطبيعة تلك العلامات وتطورها.

- وأخيرًا تناولوا ظهور العلامات الإعرابية في لغة التخاطب اليومي. وأمكن تعيين ثلاثة آراء في هذه المسألة: الأول أنّ لغة التخاطب اليومي كانت لغة معربة، لاتختلف عن اللغة الفصحى في هذا الجانب. والثاني أنّ تلك اللغة خالية من العلامات الإعرابية منذ أن وجدت، واتخذوا من الأخبار والروايات التي تشير إلى انتشار اللحن منذ وقت مبكر دلالة على عدم مراعاة الإعراب في اللغة اليوميّة. وقصر الدارسون في الرأي الثالث إعراب لغة التخاطب اليومي على أهل البادية، على النقيض من أهل الحاضرة

الذين يتخففون منه في لغتهم اليوميّة. وقد قصر بعض الدارسين إعراب تلك اللغة على قريش دون غيرها من القبائل.

ثم جاء **الفصل الثاني** راصدًا جهود اللغويين في مقارنة الإعراب في اللغة العربية بالإعراب في اللغات الأخرى، وقد انتهى هذا الفصل الذي تناول الاتجاه المقارن إلى عدد من النتائج، من أبرزها مايأتي:

- كان هدف بعض الدارسين من مقارنة اللغة العربية بغيرها هو إبراز تميّزها عن سواها، ولهذا عمدوا إلى الوصف والاستناد إلى الأحكام والمقولات التي تؤيد آراءهم. وتمّ رصد عدة أهداف للبحث المقارن في قضيّة الإعراب بين اللغة العربيّة وبقيّة اللغات الأخرى، لتظهر إمكانيّة الإفادة من هذا المنهج في دراسة هذه القضيّة.

- لم تكن مجالات المقارنة كافية للوصول إلى حكم واضح، فقد اقتصرت على ملاحظة علامات الإعراب دون مراعاة لحالات الإعراب وعوامله وأنواعه ومواضع إسناده، وغيرها من المجالات التي تكشف عن الإعراب بصورة أشمل.

- قارن الباحثون بين الإعراب بين اللغة العربية والإعراب في اللغات القديمة السامية منها وغير الساميّة، ثم في اللغات الحديثة، وبيّنوا من خلال تلك المقارنة بعض أوجه التشابه والاختلاف بين علامات الإعراب في اللغة العربيّة واللغات الأخرى سواء القديمة أم الحديثة.

- سُجِّلتْ بعض الملحوظات على منهج الدارسين العرب المحدثين في مقارنة الإعراب في العربية بغيرها من اللغات الأخرى ؛ وذلك من خلال تتبع آرائهم النظريّة وما يقابلها من درس تطبيقي في المجال نفسه.

وأما **الفصل الثالث**، فقد عُني بدراسة آراء اللغويين التحليليّة للإعراب من جانبين، الأول: وظيفة علامات الإعراب، والجانب الآخر: أثر العامل في الإعراب. وقد أظهر هذا الفصل بعض النتائج، ومن أبرزها مايأتي:

- حصر البحثُ موقفَ اللغويين العرب المحدثين من وظيفة علامات الإعراب في موقفين: الأول، ينكر تلك الوظيفة ويدعوا إلى إلغائها والاستغناء عنها. والثاني، يقرّ بوظيفة تلك العلامات.

- وقد أمكن تعيين الأدلة التي اعتمد عليها كل فريق، وبيان الأسباب التي دعتهم إلى اتخاذ الموقف الذي ارتضوه. وأمكن رصد ثلاث وظائف كل فريق، وبيان الأسباب التي دعتهم إلى اتخاذ الموقف الذي ارتضوه. وأمكن رصد ثلاث وظائف حدّدها الدارسون للعلامات الإعرابيّة هي: الوظيفة المعنويّة، والوظيفة الصوتيّة، والوظيفة الجماليّة. وعُرضتْ كل نظرية، وسجّلت بعض الملحوظات عليها.

- اختلفت آراء الدارسين العرب في نظرية العامل وأثره في الإعراب. وأمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية، هما: اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل ويؤكد أهميته في الإعراب. والآخر يدعو إلى إلغائه ورفضه، ويبدي الآثار السلبيّة التي جلبها. وانقسم الباحثون في الاتجاه الأخير إلى فريقين:

اكتفى فريق بالدعوة إلى هدم العامل، وقدّم فريق آخر نظريات بديلة عن القول بالعامل ورأى أنها أصح ن القول به.

- عرض المحاولات التي قدّمت لتكون بديلة عن العامل وهي أربع: نظرية المعاني، ونظرية القرائن النحويّة، ونظرية الفعاليّة، ونظرية التكيّف. وقد عرضت كل محاولة بشكل وافٍ، حيث ذكر الجانب النظري لها، وبعض الجوانب التطبيقيّة المتمثّلة في الأمثلة المعروضة. ثم ذكرت بعض الملحوظات على بعضها لمعرفة مدى تحقيقها للغايات التي حدّدتها ومدى كفايتها عن نظرية العامل النحوي.

- ظهر أن البدائل المقدّمة غير كافية للقول بإلغاء العمل؛ فلم تكن تلك النظريات قادرة على تقديم تفسير متكامل وواضح لقضية الإعراب، ولم تشتمل على مقولات تبيّن حالات الإعراب ووظائف العلامات الإعرابيّة.

وأخيرًا جاء **الفصل الرابع** ليعرض ماقدّمه الدارسون العرب المحدثون من آراء في ضوء النظريتين اللسانيتين التوليديّة والوظيفية، فرض لآرائهم، وبيّن صلة تلك الآراء باللسانيات الحديثة، وقد كشف البحث عن عدد من النتائج، ومنها:

- عرض تصور النظرية التوليدية للحالة الإعرابية من حيث مفهومها وأنواعها وحالاتها. وبيّن أن مفهوم الإعراب شامل لكل اللغات البشرية، وليس مقصورًا على اللغة العربية. وهو يتمثل في العلاقات التي ترتبط بها الكلمات، سواء على مستوى البنية السطحيّة أم على مستوى البنية

العميقة، فكل كلمة في الجملة مؤثرة فيما بعدها ومتأثرة بما قبلها؛ لذلك فإنها تأخذ وظيفتها ضمن الجملة من علاقاتها القاعدية مع باقي الكلمات.

- بيّن رأي النظرية الوظيفية في حالات الإعراب كما في النحو الوظيفي.

- أوضح مفهوم الحالة الإعرابية عند اللسانيين العرب المحدثين، وبيّن أهم المبادئ النظرية التي تعمل في ضوئها نظرية الحالة الإعرابية.

- لوحظ أن الإعراب ثلاثة أنواع يحددها الفهري بـ: الإعراب البنيوي، والإعراب المحوري، وإعراب التجرّد. في حين يقسمها المتوكل إلى: إعراب لازم، وإعراب بنيوي، وإعراب وظيفي.

- تتحقق الحالة الإعرابيّة في جميع اللغات البشريّة، وهي نوعان: الأول، تكون الحالات الإعرابية فيه ظاهرة. والآخر، تكون في خفيّة، لكنها حاضرة في العقل.

- أمكن تعيين بعض الطرق التي تلجأ إليها بعض اللغات لتفادي مخالفة نظرية الحالة الإعرابية.

- حدّدت مسندات الإعراب أو مسندات الحالة الإعرابية كما هي عند الفهري وعند المتوكل، وكذلك مايسند إليها الإعراب. ثم ذكرت جهود اللغويين العرب المحدثين في هذا الجانب.

- بيّنت العلاقة بين الحالة الإعرابية والعامل كما يراها اللسانيون العرب المحدثون.

ولعله يتضح من هذا العرض لفصول الدراسة أنّ اللغويين العرب المحدثين قد بذلوا جهدًا في دراسة قضيّة الإعراب ؛ ولكن أغلب تلك الجهود كانت بعيدة عن التصوّر اللساني الحديث للإعراب ، وقد جاءت وصفية في أغلبها ، معتمدة على أحكام مسبقة للقضية. في حين توجد جهود –وإن كانت قليلة ، إلا أنّها حاولت الإفادة من المعطيات اللغوية الحديثة في تناول هذه القضية وتحليلها والانتقال بها من الوصف إلى التفسير.

وقد أوضح هذا البحث الدراسات التي تناولت القضية والمجالات التي دُرست والأخرى التي لم تنل حقها من البحث والدراسة ، وهي بحاجة إلى الكشف والتحليل.

وبعد فنأمل أن يكون هذا البحث قد قدم إجابات عن الأسئلة التي عُرضت في مقدمته ، وربما يكون قد أثار أسئلة أخرى حريّ بها أن تكون صالحة للبحث العلمي.

والله ولي التوفيق.

مراجع الدراسة

- ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن محمّد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م.
- ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- ابن جني، عثمان، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبومغلي، عمان: دار مجد لاري للنشر، ١٩٨٨.

، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

- ابن عصفور، علي، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٣م.
- ابن مضاء، القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط٣، القاهرة: دار المعارف، د. ت.
- ابن هشام، عبدالله، شرح شذور الذهب، شرح محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: الإدارة العامة للجامع الأزهر، د.ت.
- ابن يعيش، موفّق الدين، شرح المفصّل، بيروت: عالم الكتب، د.ت.ج١ز
- أبوالسعود، صابر بكر، النحو العربي، دراسة نصيّة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.

- أبوعبدالله، عبدالعزيز عبده، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، طرابلس: منشورات الكتاب، ١٩٨٢م.
- أبوعلي، محمّد توفيق، "الإعراب والاشتقاق في اللسان العربي"، مجلة المنطلق، توزيع الشركة العربية، ع٩٦و ٩٧، (١٩٩٢م). ص ص٢٢- ٣٤.
- أبوالمكارم، علي محمّد، الظواهر اللغويّة في التراث النحوي، القاهرة: ١٩٦٨م، ج١.
- أحمد، محمّد عبدالجواد، قواعد النحو البدائية في اللغة العربيّة، القاهرة: مطبعة محرم الصناعية، ١٩٧٢م.
- أحمد، يحيى، "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة"، الكويت: مجلة عالم الفكر، مج٢٠، ع٣، ١٩٨٩م. ص ص٦٩- ٩٨.
- إسماعيل، عبدالله أحمد، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، الدار البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤م.
- أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ط٦، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م.
- ، من أسرار اللغة، ط٧، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤م.
- الأهدل، عبدالرحمن محمّد، الإعراب عن فن الإعراب، جدة: دار المطبوعات الحديثة، ١٩٨٠م.

- أيـوب، عبـدالرحمن، دراسـات نقديـة في النحـو العربـي، الكويـت: مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، د.ت.
- ، مراجعة كتاب "تاريخ اللغة العربية لنهاد الموسى"، الكويت: المجلة العربية للعلـوم الإنسانية، جامعـة الكويـت، مـج١، ع١، ١٩٨١م. وص ص ١٧٣- ١٨٩.
- بـالمر، ف. ب، علـم الدلالـة، إطـار جديـد، ترجمـة صـبري الـسيد، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م.
- البرازي، مجد محمّـد البـاكير، فقـه اللغـة العربيـة، عمّـان: دار مجـد لاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.
- برانق، محمّد أحمد، النحو المنهجي، ط٢، القاهرة: ١٩٥٩م.
- بروكلمان، كارل، فقـه اللغـات الـسامية، ترجمـة رمـضان عبـدالتواب، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.
- بعلبكـي، رمـزي مـنير، الكتابـة العربيـة والـسامية، دراسـات في تـاريخ الكتابـة وأصـولها عنـد الـساميين، بـيروت: دار العلـم للملايـين، ١٩٨١م.
- ، معجـم المـصطلحات اللغويـة، بـيروت: دار العلـم للملايـين، ١٩٩٠م.
- بكر، محمّد صلاح الدين، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، الكويت: منـشورات جامعـة الكويـت، ١٩٨٤م، الحولية٥، الرسالة٢٠.

- البنا، محمّد إبراهيم، الإعراب سمة العربية الفصحى، دراسة تتناول وظيفته وتقويمًا لمنابع بيانه وعلاقته بالأداء، القاهرة: دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨١م.
- البهنساوي، حسام، أهميّة الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، ١٩٩٤م.
- بيستون، الفريد "لغات النقوش اليمنية القديمة، نحوها وتصريفها"، ضمن كتاب: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، محمد عبدالقادر باقفقيه وآخرون، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥م.
- تشومسكي، نعام، اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٠م.
- ، المعرفة اللغويّة، طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة وتعليق وتقديم محمّد فتيح، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣م.
- الحواري، أحمد عبدالستّار، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، ط٢، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.
- ، نحو المعاني، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- حاطوم، أحمد، كتاب الإعراب، محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢م.

- حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- ، اللغة العربية عبر القرون، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٧م.
- حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللغة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م.
- ، اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٥٨م.
- ، اللغة العربية، معناها ومبناها، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
- ، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣م.
- حسن، عبّاس، النحو الوافي، ط٥، القاهرة: دار المعارف بمصر، د.ت، ج١.
- حسنين، صلاح الدين صالح، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤م.
- الحمادي، يوسف، النحو في إطاره الصحيح، القاهرة: مكتبة مصر، د.ت.

- حمودة، طاهر سليمان، أسس الإعراب ومشكلاته، الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، د.ت.

- الخثران، عبدالله بن حمد، "ظاهرة التصرف الإعرابي في العربية وأهميتها في تحديد المعنى وتوضيحه" الرياض: مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع٦، ١٩٧٦م. ص ص١٦١- ١٨٤.
- خليل، حلمي، العربيّة وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.
- الخولي، محمّد علي، الحياة مع لغتين "الثنائية اللغوية"، الرياض: مطابع الفرزدق، ١٩٨٨م.
- ، مدخل إلى علم اللغة، الأردن: دار الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.
- دمشقيّة، عفيف، تجديد النحو العربي، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦مز
- دي سوسير، فردينان، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح الفرمادي وآخرون تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.
- الراجحي، عبده، دروس في الإعراب، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م، ج١.

- ، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦م.
- الرعيض، عبدالوكيل، ظاهرة الإعراب في العربية، طرابلس: منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٨٨م.
- الروسان، محمود محمّد، القبائل الثمودية والصفوية، دراسة مقارنة، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٧م.

- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٢، بيروت: دار النفائس، ١٩٧٣م.
- زكريا، ميشال، مباحث في النظريّة الألسنيّة وتعلم اللغة، ط٢، بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.
- ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ط٢، بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.
- زكريا، نفوسة، تاريخ الدعوة إلى العاميّة وآثارها في مصر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤م.
- زويتلر، مايكل، "التقليد الشفهي للشعر العربي القديم" الفصل الثالث: العربية الفصحى، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، نسخة مخططة.
- الزيدي، كاصد ياسر، فقه اللغة العربية، جامعة الموصل، ١٩٨٧م.

- السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
- ستيتيه، سمير شريف، مراجعة لكتاب "في نحو اللغة وتراكيبها الخليل عمايرة" جامعة الكويت: المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع٢٣، مج٦، ١٩٨٦م. ص ص١٧٢- ١٨٨.
- سعيد، عبدالوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.
- السيد كمال الدين، السيد هادي، تحفة الحضر والأعراب في علم النحو والإعراب، النجف: مطبعة النعمان، د. ت.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع شرح متن جمع الجوامع في العربية، ج١، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- الشايب، محمّد، "المدرسة التوليديّة التحويليّة"، ضمن كتاب: أهم المدارس اللسانيّة، تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٦م.
- شحاته، محمّد عبدالوهّاب، "مفهوم المورفيم في علم اللغة الحديث، دراسة نظرية ومحاولة تطبيقية في العربية" القاهرة: مجلة علوم اللغة، مج١، ع١، ١٩٩٨م. ص ص١١٤- ١٩٦.
- شرف الدين، أحمد حسين، اللغة العربية في عصور ماقبل الإسلام، القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٧٥م.

- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط١٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩م.
- الصعيدي، عبدالمتعال، النحو الجديد، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.
- ضومط، جبر، فلسفة اللغة العربية وتطورها، مصر: مطبعة المقتطف، ١٩٢٩م.
- ضيف، شوقي، تجديد النحو، ط٣، القاهرة: دار المعارف، د.ت.
- الطحّان، راسم، حقيقة الإعلال والإعراب، ألمانيا: الناشر: Adi Verlag، ١٩٩٠م.
- طحّان، ريمون، الألسنية العربية "الألسنة٢"، ط٢، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م.
- طرزي، فؤاد حنّا، في سبيل تيسير العربيّة وتحديثها، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٣م.
- ظاظا، حسن، الساميون ولغاتهم، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية عند العرب، ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٠م.
- ، اللسان الإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة، ط٢، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٩٩٠م.

- عابدين، عبدالمجيد، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات الساميّة، القاهرة: مطبعة الشبكشي، ١٩٥١م.

- العامي، أحمد رضا، مولد اللغة، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٥٦م.
- عبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومنهج البحث اللغوي، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
- ، فصول في فقه العربية، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤م.
- ، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، د. ت.
- عبدالعظيم، علي، "قواعد الإعراب"، مجلة الأزهر، ج١، السنة ٤٣، مارس، ١٩٧١م. ص ص٥٦٧- ٥٧٢.
- عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٣م.
- العبيدي، شعبان، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، طرابلس بليبيا: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٩م.
- العجمي، فالح بن شبيب، أبعاد العربية، دراسة في فقه اللغة العربية وتاريخ تطورها وعلاقاتها ببقية اللغات الساميّة، الرياض: مطابع الناشر العربي، ١٩٩٤م.
- عرفة، محمّد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، القاهرة: مطبعة السعادة، د. ت.
- عضيمة، محمّد عبدالخالق، "النحو بين التجديد والتقليد" الرياض: مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع٧، ص ص١١- ١٠٦.

- العقّاد، عبّاس محمود، اللغة الشاعرة، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٠م.
- العكبري، عبدالله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، ط٢، دمشق: دار المأمون للتراث، د. ت.
- ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
- علامة، طلال، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢م.
- علّوش، جميل، "الإعراب وعلاقته بعلم النحو"، الرياض: مجلة الفيصل، ع٥٧، ديسمبر- يناير ١٩٨٣م، ص ص٦٣- ٦٦.
- ، الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
- علوي، سالم، "علم الدلالة ومفهوم الإعراب"، ضمن كتاب: أعمال ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، ١٩٩٧م.
- علي، محمّد محمّد يونس، وصف اللغة العربيّة دلاليًّا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية "دراسة حول المعنى وظلال المعنى"، منشورات جامعة الفاتح، ١٩٩٣م.

- العماري، عبدالعزيز، "الإعراب أداة لسانية واصفة ومفسرة"، ضمن كتاب: أعمال ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، ١٩٩٧م.
- عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتبطيق، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.
- ، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جدة: دار ثروت للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.
- ، "إعراب المعنى ومعنى الإعراب في نماذج من القرآن الكريم" الرباط: مجلة التواصل اللساني، مج٤، ع١، مارس ١٩٩٢م، ص ص٦٣- ٧٦.
- عون، حسن، اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، الاسكندرية: مطبعة رويال، ١٩٥٢م.
- عباشي، منذر، قضايا لسانية وحضارية، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩١م.
- عيد، محمّد، النحو المصفّى، القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٧٢م.
- ، قضايا معاصرة في الدراسات اللغويّة والأدبية، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩م،
- فتيح، محمّد، في الفكر اللغوي، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٩م.
- فريحة، أنيس، نحو عربية ميسرة، بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٥م.

- ، تبسيط قواعد اللغة العربيّة على أسس جديدة، بيروت: منشورات الجامعة الأمريكيّة، ١٩٥٩م.
- الفضلي، عبدالهادي، دراسات في الإعراب، جدة: دار تهامة للنشر، ١٩٨٤م.

- فك، يوهان، العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة محمد عبدالحليم النجار، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥١م.
- فندريس، ج، اللغة، تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي، المعجم العربي، نماذج تحليلة جديدة، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٦م.
- ، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦م.
- ، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٠م.
- ، "ملاحظات حول البحث في التركيب العربي"، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م.

- ، "اللسانيات العربية، نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق"، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربيّة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م.
- ، "ملكة اللغة العربية ونموها في وضع الازدواج والتعدد" ضمن كتاب: قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٣م.
- ، المعجميّة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربيّة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧م.
- كتبي، نذير محمّد، الفصحى في مواجهة التحديات، بيروت: دار البشائر الإسلاميّة، ١٩٩١م.
- الكسّار، محمّد، المفتاح لتعريب النحو، دمشق: مطبعة الآداب والعلوم، ١٩٧٦م.
- ليونز، جون، نظريّة تشومسكي اللغويّة، ترجمة وتعليق حلمي خليل، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة، ١٩٩٥م.
- مارتينيه، أندريه، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.
- المبارك، مازن، نحو وعي لغوي، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- مبارك، مبارك، قواعد اللغة العربيّة، ط٣، بيروت: دار الكتاب العالمي، ١٩٩٢م.

- ، معجم المصطلحات الألسنية، بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٥م.
- المبارك، محمّد، فقه اللغة وخصائص العربية، دراسة تحليلة مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٦٤م.
- المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٥م.
- ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٦م.
- ، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٧م.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٦٤م.
- ، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط٣، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٠م.
- ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بيروت: دار الرائد العربي، د.ت.
- المزيني، حمزة بن قبلا، "التحيّز اللغوي: مظاهره وأسبابه"، بيروت: مجلة الأبحاث، السنة٤٣، ١٩٩٥م. ص ص٤٧- ١٢٨.

- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ط٢، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٢م.
- المعتمد، ابن رشد، النظريّة الأمريكيّة في اللغة: تشومسكي، ١٩٨٦م.
- المهيري، عبدالقادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
- الموسى، نهاد، في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.
- موسكاتي، سباتينو، وآخرون، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمة مهدي المخزومي وعبدالجبار المطلبي، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٣م.
- ناصف، علي النجدي، من قضايا اللغة والنحو، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٧م.
- نامي، خليل يحيى، دراسات في اللغة العربية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤م).
- نحلة، محمود أحمد، "نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية"، الرياض: مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج١، ع١، ١٩٩٩م. ص ص١٥٧- ٢١٧.
- نورالدين، عصام، "الإعراب والعربية"، مجلة المنطلق، العدد ٩٦و ٩٧، ١٩٩٢م. ص ص٦- ٢١.
- ، الإعراب والبناء، بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٣م.

- هـلال، عبـدالغفّار حامـد، علـم اللغـة بـين القـديم والحـديث، ط٣، القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٩م.
- وافي، علـي عبدالواحـد، فقـه اللغـة، القـاهرة: دار نهـضة مـصر للطبـع والنشر، د.ت.
- ، علم اللغة، ط٩، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت.
- الوعر، مازن، دراسات لسانية تطبيقية، دمشق: دار طـلاس للدراسـات والترجمة والنشر، ١٩٨٩م.
- ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات الساميّة، بيروت: دار القلم، د.ت.
- ياقوت، أحمد سليمان، ظـاهرة الإعـراب في النحـو العربـي وتطبيقهـا في القرآن الكريم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة، ١٩٩٤م.
- يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربيّة وخصائصها، بـيروت: دار العلـم للملايين، ١٩٨٢م.
- ، معجــم الإعــراب والإمــلاء، بــيروت: دار العلــم للملايــين، ١٩٨٣م.

❖❖❖